

إكلاء المفروض

من شرح أرجوزة العروض

تأليف

آية الله العظمى

الشيخ محمد بن عبد الصمد التيجاني الأصفهاني

تتميم

الشيخ محمد هادي زاده

المكتبة الإسلامية الحديثة

إِثَاءُ الْمَفْرُوضِ

من شرح أرجوزة العروض

وهو شرح ألفه

آية الله العظمى

الشيخ أبو المجد محمد الرضا النجفي الأصفهاني

عطر الله مرقده

على الأرجوزة العروضية المسماة بـ:

التي سَمِّتَا

للعلامة الفقيه

الشيخ مصطفى التبريزي

رحمه الله



تحقيق

الشيخ مجيد هادي زاده

الناشر

المكتبة الأدبية المختصة

شابك ٢- ٥١٨- ٣١٩- ٩٦٤- ٩٧٨

ISBN 978 - 964 - 319 - 518 - 2

الكتاب :	أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض
المؤلف :	آية الله العظمى الشيخ محمد رضا النجفي الأصفهاني
المحقق :	الشيخ مجيد هادي زاده
الناشر :	المكتبة الأدبية المختصة
الطبعة :	الأولى / رمضان المبارك - ١٤٢٨ هـ
ليتوگرافي :	تيزهوش - قم
المطبعة :	ستاره - قم
الكمية :	٢٠٠٠ نسخة
السعر :	١٥٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع حقوق الطبع محفوظة و مسجلة الناشر

١٩	مقدمة المحقق
٣١	نص الأرجوزة العروضية
٣٩	نص الكتاب
٤٤	الأمور التي تجب تطويل كتب العروضيين
٤٤	الأول
٤٤	الثاني
٤٥	الثالث
٤٨	أمور لابد من التنبيه عليها
٤٨	الأمر الأول
٥٧	الأمر الثاني
٥٩	الأمر الثالث
٦٣	الأمر الرابع
٦٥	الأمر الخامس
٧٠	الأصول الأربعة
٧١	الأصل الأول
٧١	الأصل الثاني

٧١	الأصل الثالث.....
٧٢	الأصل الرابع.....
٧٥	باب ذكر الدوائر والبحور الحاصلة منها.....
٧٦	الدائرة الأولى.....
٧٩	الدائرة الثانية.....
٨٢	الدائرة الثالثة.....
٨٣	الدائرة الرابعة.....
٨٧	الدائرة الخامسة.....
٨٩	تنبيهات.....
٨٩	الأول.....
٨٩	الثاني.....
٩٠	الثالث.....
٩١	الرابع.....
٩٣	الخامس.....
٩٤	باب ألقاب الأجزاء.....
٩٧	الزحافات.....
١٠٥	باب أقسام العلل وأحكامها.....
١١٢	باب الخزم والخرم.....
١٢٥	باب المراقبة والمعاقبة والمكانفة.....
١٣٠	باب القاب الأبيات.....
١٣٧	تتمة.....
١٣٩	باب الاعتماد.....
١٤١	أعاريض البحور وضروبها.....

الدائرة الأولى

- ١٤٢ البحر الأول من الدائرة الأولى
- ١٤٢ الضرب الأول
- ١٤٣ الضرب الثاني
- ١٤٣ الضرب الثالث
- ١٤٥ تنبيهات
- ١٤٥ التنبيه الأول
- ١٤٦ التنبيه الثاني
- ١٤٧ التنبيه الثالث
- ١٤٧ التنبيه الرابع
- ١٤٨ البحر الثاني من الدائرة الأولى
- ١٤٨ العروض الأولى
- ١٤٨ العروض الثانية
- ١٤٨ الضرب الأول
- ١٤٩ الضرب الثاني
- ١٤٩ الضرب الثالث
- ١٥٠ العروض الثالثة
- ١٥٠ الضرب الأول
- ١٥١ الضرب الثاني
- ١٥٢ تنبيهات
- ١٥٢ التنبيه الأول
- ١٥٣ التنبيه الثاني

١٥٥	التنبيه الثالث
١٥٥	التنبيه الرابع
١٥٦	البحر الثالث من الدائرة الأولى
١٥٧	العروض الأولى
١٥٧	الضرب الأول
١٥٨	الضرب الثاني
١٥٨	العروض الثانية
١٥٨	الضرب الأول
١٥٨	الضرب الثاني
١٥٩	الضرب الثالث
١٥٩	العروض الثالثة
١٥٩	تنبيهات
١٥٩	التنبيه الأول
١٦٣	التنبيه الثاني
١٦٣	العروض الأولى
١٦٣	العروض الثانية
١٦٣	التنبيه الثالث
١٦٤	التنبيه الرابع
١٦٥	التنبيه الخامس

الدائرة الثانية

١٦٥	البحر الأول من الدائرة الثانية
١٦٦	العروض الأولى

١٦٦	العروض الثانية
١٦٦	الضرب الأول
١٦٦	الضرب الثاني
١٦٧	تنبيهات
١٦٧	التنبيه الأول
١٦٧	التنبيه الثاني
١٦٨	التنبيه الثالث
١٧٠	التنبيه الرابع
١٧٠	التنبيه الخامس
١٧١	التنبيه السادس
١٧١	البحر الثاني من الدائرة الثانية
١٧٢	العروض الأولى
١٧٢	الضرب الأول
١٧٣	الضرب الثاني
١٧٣	الضرب الثالث
١٧٣	العروض الثانية
١٧٣	الضرب الأول
١٧٣	الضرب الثاني
١٧٤	العروض الثالثة
١٧٤	الضرب الأول
١٧٤	الضرب الثاني
١٧٤	الضرب الثالث
١٧٤	الضرب الرابع

١٧٤	تنبيهات
١٧٤	التنبيه الأول
١٧٥	التنبيه الثاني
١٧٥	التنبيه الثالث
١٧٧	التنبيه الرابع
١٧٨	التنبيه الخامس
١٧٨	التنبيه السادس

الدائرة الثالثة

١٧٩	البحر الأول من الدائرة الثالثة
١٧٩	عروضه
١٧٩	الضرب الأول
١٨٠	الضرب الثاني
١٨٠	تنبيهات
١٨٠	التنبيه الأول
١٨١	التنبيه الثاني
١٨٢	التنبيه الثالث
١٨٢	التنبيه الرابع
١٨٣	البحر الثاني من الدائرة الثالثة
١٨٣	العروض الأولى
١٨٣	الضرب الأول
١٨٣	الضرب الثاني
١٨٤	العروض الثانية

١٨٤	العروض الثالثة
١٨٤	العروض الرابعة
١٨٤	تنبيهات
١٨٤	التنبيه الأول
١٨٥	التنبيه الثاني
١٨٥	التنبيه الثالث
١٨٦	التنبيه الرابع
١٨٧	التنبيه الخامس
١٨٨	التنبيه السادس
١٨٩	التنبيه السابع
١٨٩	تنبيه
١٨٩	البحر الثالث من الدائرة الثالثة
١٩٠	العروض الأولى
١٩٠	الضرب الأول
١٩٠	الضرب الثاني
١٩٠	الضرب الثالث
١٩٠	العروض الثانية
١٩٠	الضرب الأول
١٩١	الضرب الثاني
١٩١	الضرب الثالث
١٩١	تنبيهات
١٩١	التنبيه الأول
١٩٢	التنبيه الثاني

التنبية الثالث	١٩٢
التنبية الرابع	١٩٣
التنبية الخامس	١٩٤
التنبية السادس	١٩٤

الدائرة الرابعة

البحر الأول من الدائرة الرابعة	١٩٥
العروض الأولى	١٩٥
الضرب الأول	١٩٦
الضرب الثاني	١٩٦
الضرب الثالث	١٩٧
العروض الثانية	١٩٧
العروض الثالثة	١٩٧
العروض الرابعة	١٩٧
تنبيهات	١٩٨
التنبية الأول	١٩٨
التنبية الثاني	١٩٨
التنبية الثالث	١٩٩
التنبية الرابع	١٩٩
التنبية الخامس	٢٠٠
التنبية السادس	٢٠٠
التنبية السابع	٢٠١
تنبيه	٢٠١

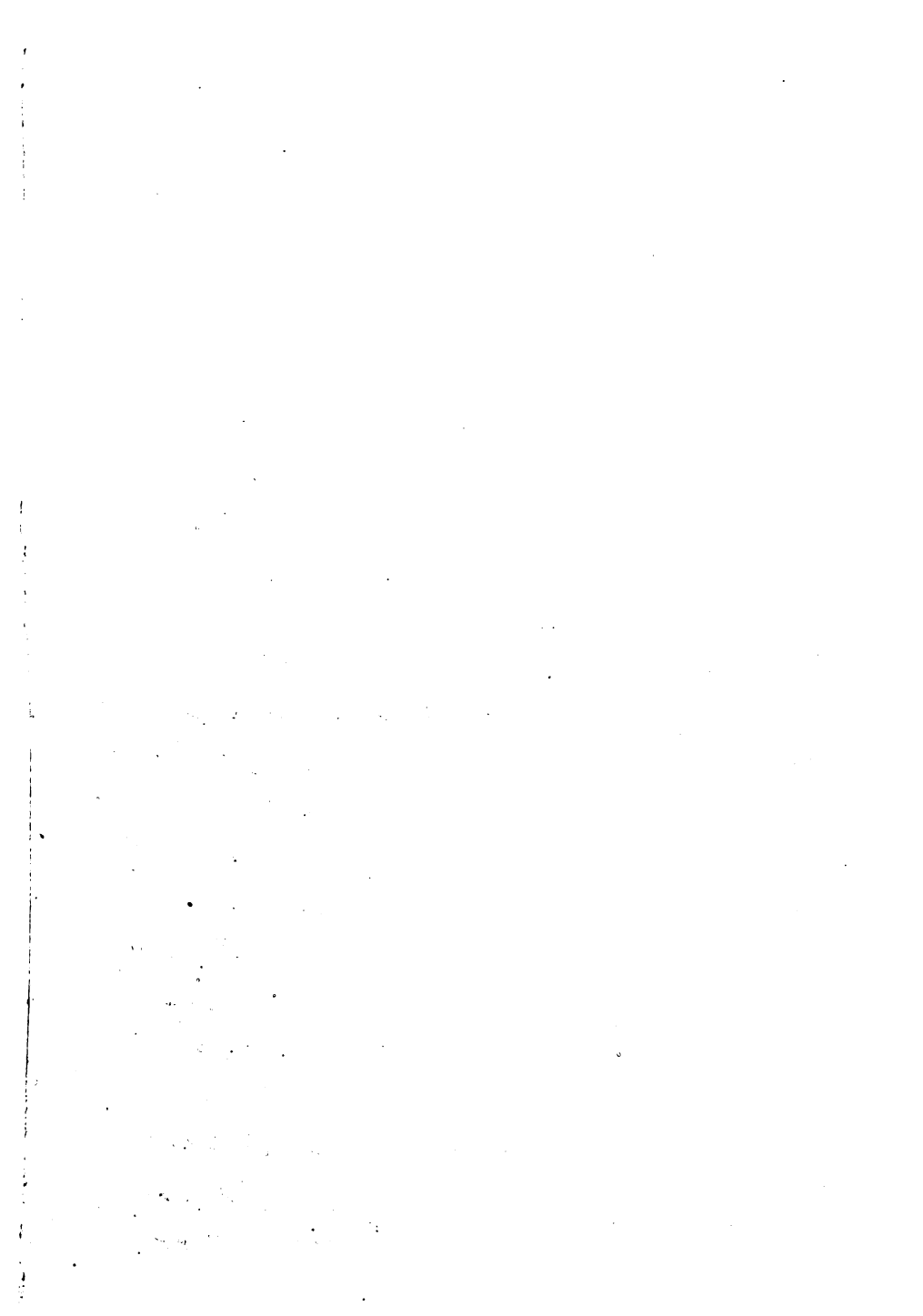
٢٠٣	البحر الثاني من الدائرة الرابعة.....
٢٠٣	العروض الأولى.....
٢٠٣	ضربها
٢٠٣	العروض الثانية.....
٢٠٤	ضربها
٢٠٤	العروض الثالثة
٢٠٤	ضربها
٢٠٤	تنبيهاتُ
٢٠٤	التنبيه الأول.....
٢٠٤	التنبيه الثاني.....
٢٠٦	التنبيه الثالث
٢٠٦	التنبيه الرابع
٢٠٧	البحر الثالث من الدائرة الرابعة.....
٢٠٨	العروض الأولى
٢٠٨	الضرب الأول
٢٠٨	الضرب الثاني
٢٠٨	العروض الثانية
٢٠٨	العروض الثالثة
٢٠٩	الضرب الأول
٢٠٩	الضرب الثاني
٢١٠	تنبيهاتُ
٢١٠	التنبيه الأول.....
٢١٠	التنبيه الثاني.....

٢١١	التنبيه الثالث
٢١٢	التنبيه الرابع
٢١٤	التنبيه الخامس
٢١٤	البحر الرابع من الدائرة الرابعة
٢١٥	تنبيهات
٢١٥	التنبيه الأول
٢١٦	التنبيه الثاني
٢١٦	التنبيه الثالث
٢١٧	التنبيه الرابع
٢١٧	التنبيه الخامس
٢١٨	البحر الخامس من الدائرة الرابعة
٢١٩	تنبيهات
٢١٩	التنبيه الأول
٢١٩	التنبيه الثاني
٢٢٠	التنبيه الثالث
٢٢٠	البحر السادس من الدائرة الرابعة
٢٢٠	تنبيهات
٢٢١	التنبيه الأول
٢٢١	التنبيه الثاني

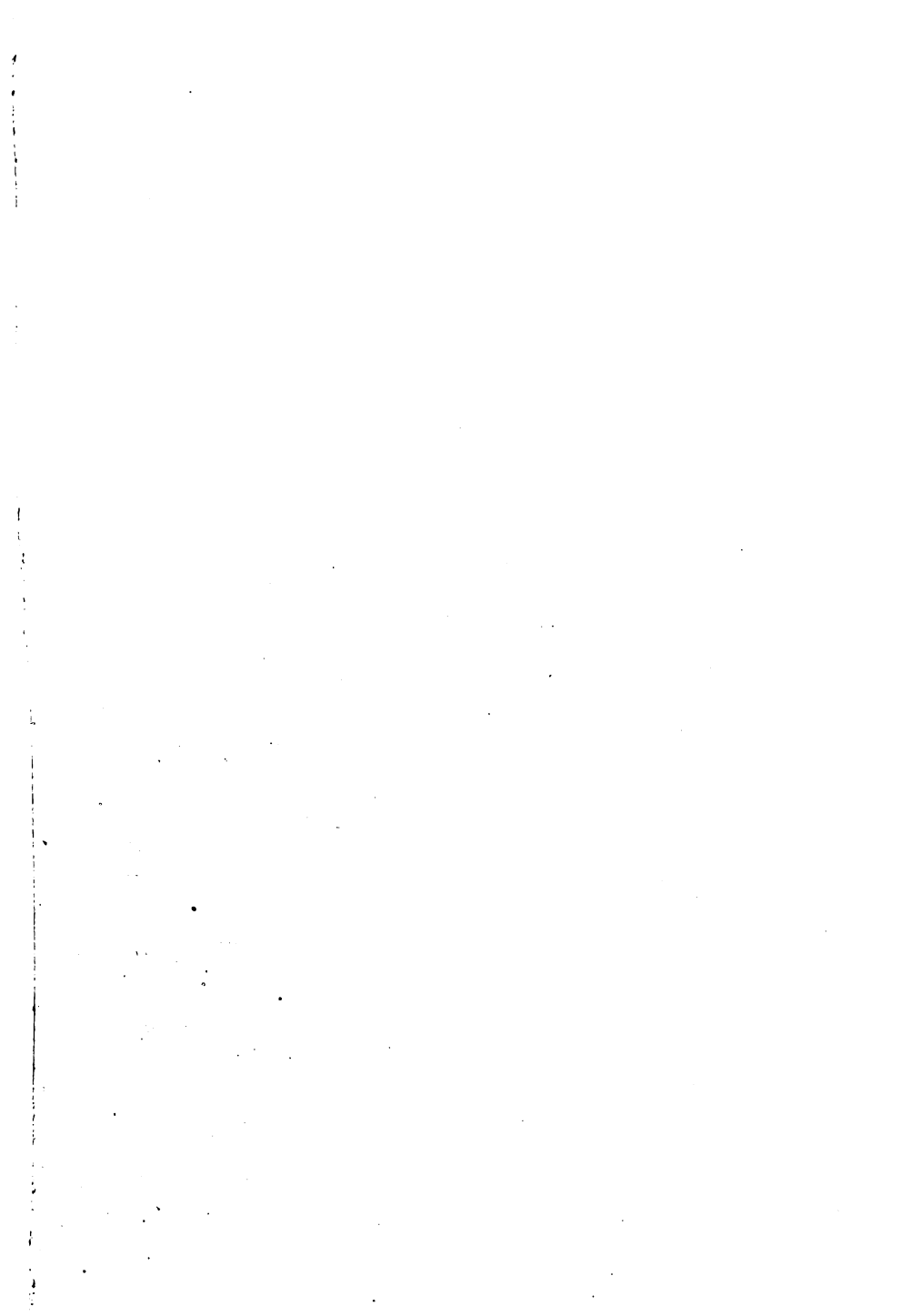
الدائرة الخامسة

٢٢٢	البحر الأول من الدائرة الخامسة
٢٢٣	العروض الأولى

٢٢٣	الضرب الأول
٢٢٣	الضرب الثاني
٢٢٣	الضرب الثالث
٢٢٣	الضرب الرابع
٢٢٣	العروض الثانية
٢٢٣	الضرب الأول
٢٢٤	الضرب الثاني
٢٢٤	تنبيهات
٢٢٤	التنبيه الأول
٢٢٥	التنبيه الثاني
٢٢٦	التنبيه الثالث
٢٢٦	البحر الثاني من الدائرة الخامسة
٢٢٧	العروض الأولى
٢٢٧	العروض الثانية
٢٢٧	الضرب الأول
٢٢٨	الضرب الثاني
٢٢٨	الضرب الثالث
٢٢٨	تنبيهان
٢٢٨	التنبيه الأول
٢٢٨	التنبيه الثاني
٢٣١	التعليقات على النص
٣٤٩	فهرس القوافي
٣٥٩	فهرس مصادر التحقيق و التعليق



مقدمة المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، و سلامٌ على رسوله المصطفى، وعلى أهل بيته أهل بيت العزّ و الوفاء.

و بعد؛ فهذا كتاب «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض»، أقدمها إلى القراء الكرام بعد أن بذلتُ في سبيل تحقيقه و تصحيحه ما تيسّر لي من الجُهد و المكافحة. وإذا كان من آداب التقديم على الكتاب أن يذكر المحقّق شيئاً عن المؤلّف و المؤلّف، فهذا أنا أورد في هذه التقدمة بعض الكلام ممّا يرجع إليهما؛ فأقول - مستعيناً بالله متوكلاً عليه - :

أولاً: المؤلّف

أمّا الكتاب فهو - كما ينبىء عنه اسمه - شرحٌ على أرجوزة عروضيّة أنشدها أحدٌ من أعلام الإماميّة، ألا وهو العلامة الأديب الفقيه المشارك في جلّ العلوم الشيخ مصطفى التبريزي؛ ثم شرحها صديق الناظم و شقيقه الروحي الإمام العلامة البارِع المتفتّن سماحة آية الله العظمى الشيخ محمّدرضا النجفي الأصفهاني. ولقد أحسن الناظم الماتن في أرجوزته، و أجاد الشارح فيما أفاد في شرحه؛ فلله درّهما و عليه أجرهما!!
و لنفصّل بعض الكلام حولهما:

الف: الماتن

ماتن هذه الأرجوزة هو الشيخ مصطفى المجتهديّ التبريزيّ، ابن الشيخ العلامة المفتي الحاج ميرزا حسن المجتهد، ابن العلامة المفتي الحاج ميرزا باقر المجتهد - المتوفّى سنة ١٢٨٥ هـ. ق. -، ابن الشيخ العلامة المفتي الحاج ميرزا احمد المجتهد - المتوفّى سنة ١٢٦٥ هـ. ق. - وكان الشيخ احمد من عمّال الديوان، ثمّ أعرض عن منصبه الحكوميّ فهاجر مع ولده الشيخ لطفعلي إلى النجف الأشرف، ثمّ بعد أن نال مرتبةً عاليةً من العلم ومكانةً ساميةً بين أعلام تلك البلدة المقدّسة، عاد إلى مسقط رأسه. وهو الجدّ الأعلى لهذه الأسرة الكريمة التي تمثّل إحدى بيوتات العلم والتقى التي برز منها رجالٌ كبارٌ في ساحتهما بين حينٍ وحينٍ؛ بل لم يخفق نجم العلم عنها منذ قرنين وحتى الآن! أمّا الشيخ مصطفى فكان الثالث من أولاد أبيه. ولد سنة ١٢٩٧ هـ. ق بتبريز، وتتلّمذ هناك لدى جمعٍ من الأساتذة، ومنهم أبوه العلامة. فحظى هناك بقسطٍ وافٍ من علوم الأدب والفقه وأصوله والهيئة وشعبها والرياضي وغصونها.

ثمّ تزوّج سنة ١٣١٧ هـ. ق وكان آنذاك ابن عشرين سنةً. فهاجر بعد مضيّ زمنٍ قصيرٍ إلى النجف الأشرف وحضر عند فحول أعلامها. وكان هذا الطالب الشابّ من اللافت لأنظارهم الشريفة، حيث وجدوا فيه عالماً شاباً ذارتيه في العلم نشيطاً في تحصيله، مع ما منحه الله - سبحانه وتعالى - به من الذكاء المفرط وفطنةٍ قلّما يوجد له من نظير!

فتتلّمذ لدى كلّ من الأعلام الإمام الشيخ محمّد كاظم الهرويّ الخراسانيّ - صاحب «الكفاية» -، والإمام السيّد كاظم اليزديّ - صاحب «العروة» -، والعلامة الكبير الشيخ فتح الله شريعت الأصفهانيّ، والعلامة الشيخ عليّ النهاونديّ؛ وكانوا معجبين به حتّى يقال: إنّ الشيخ الخراسانيّ كان يُحسن الاستماع لما يستشكل به عليه في محاضراته الفقهية والأصولية، وكان يعتقد أنّ ما يأتي به هذا الطالب الشاب لا يخلو عن دقّة واستحكامٍ علميٍّ؛ هذا مع ازدحام الأعلام في محاضراته حتّى يقال: إنّ عددهم قد بلغ

مبلغاً هائلاً يقرب من ألفين رجل بين مستنبطٍ و فاضلٍ و طالبٍ!
 وكان وكان حتى أصبح الشيخ علماً من أعلام النجف الأشرف يشار إليه بالبنان،
 كعالمٍ موسوعيٍّ ذي خبرةٍ بشتيت العلوم و غصونها المختلفة.
 حتى أن غادر النجف الأشرف سنة ١٣٢٣ هـ. ق مع أخيه العالم المستنبط الشيخ
 الميرزا خليل المجتهد مريداً زيارة البيت العتيق. و بعد أن وفقه الله - سبحانه و تعالى -
 لأداء ما كان واجباً عليه من أعمال الحجّ و بعد أن زار النبيّ و أوصيائه الكرام - عليهم
 جميعاً صلوات الله المنان - في المدينة الطيبة، عاد إلى النجف الأشرف مجتازاً بالشام و
 البحر الأحمر و الخليج الفارسيّ. و في هذه الرحلة زار العاديات و البقايا الأثرية الكائنة
 بالشام، و اتّصل بعلمائها و استفادوا منه و استفاد منهم، و قد رأوا فيه نموذجاً لعالمٍ متفتّنٍ
 تقياً.

و في أثنائها أصيب بالحمى كان يشبه بمرض السّرّام. و في النجف الأشرف اشتدّ به
 المرض، فغادرها لشهورٍ و استوطن بغداد، فبرأ منه قليلاً فعزم على العودة إلى إيران
 ليمارس المعالجة. فنزل في طهران و اتّصل به صاحبه العلامة الفقيه الكبير الشيخ حسين
 نجم آبادي - الذي كان يعدّ آنذاك من أعلام العاصمة الإيرانية -، و كانت بينهما مودةٌ أكيدةٌ
 تعود إلى أيام الاستفادة و الإفادة في النجف الأشرف.

فاستوطن تهران لسنتين؛ ثمّ هاجر إلى تبريز و نشر بساط التدريس، فاستفاد منه
 طلاب البلدة لما رأوا فيه من العلم الجمّ و الفضل الشامل.

و كان له ستّة بنين، أكبرهم و أفضلهم هو العلامة الكبير الشيخ عبد الله المجتهد
 التبريزي الذي كان من أفاضل تلامذة الإمام المؤسس الشيخ الحائري اليزدي.
 و لناظمنا الأديب آثار علميّة، منها: حاشيةٌ على «كفاية الأصول» لأستاذه، لم تتم،
 لمرضه الذي لم يغادره حتى أن وافاه الأجل؛ و منها: رسائل في بعض القواعد الفقهيّة و
 الأصوليّة؛ و منها: تعليقاتٌ على «لسان الخواص»؛ و منها: هذه الأرجوزة الرائقة.
 و كان من سوانح حياة الشيخ أن دوّن تعليقاتٍ على الكتاب القيم «لسان الخواص»

للعامة الآقا رضي القزويني؛ وهذا الكتاب يعدّ من الجوامع لمصطلحات العلوم، وهذا يعود إلى زمن إقامته بالنجف الأشرف. حتّى شاع ذكرها فأعجب بها علماؤها و استحسوها.

وكان شارح الأجوزة الإمام الأصفهانيّ النجفيّ من المعجبين بها؛ فاشتاق إلى لقاءه، وبعد أن زاره توثقت الصلات بينهما بأوثق الأسباب؛ فكانا كشقيقين قد اصطفا كلُّ منهما الآخر.

وأخيراً... فقد لبى الشيخ داعي الله - سبحانه و تعالى - بعد أن سافر إلى برلن لمعالجة مرضه، ولكن لم ينج منه؛ فعاد إلى تبريز و مات في النصف من شهر الله المبارك لسنة ١٣٣٧ هـ. ق. بعد وفاة أبيه لشهور؛ فرحمه الله وأسكنه بحبوة جنانه و ينزل عليه سبحانه فضله العيم (١).

ب: الشارح

أما الشارح فهو في غنى عن الذكر، إذ نجد كثيراً من الباحثين قد ذكروه وأشاروا إلى فضله و فضيلته. و قد اقتفيت أثرهم فأتيتُ بنبذةٍ من ترجمته و ترجمة أسرته الكريمة و أساتذته الكرام و ما يرجع إلى شخصيته الأدبية في التقديم على أثره الآخر «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع». و قد أشرت هناك إلى أن الشارح يعدّ من الحلقات الأخيرة لسلسلة أدباء الإمامية ذووا أيدٍ باسطةٍ في علوم الأدب العربيّ و غصونه - كاللغة و النحو و القريض و العروض و البديع و غيرها - . و لاغرو! فإنّه قد وُلد في أسرةٍ كريمةٍ

١ - هذه الترجمة تفضّل بها - مشكوراً - صديقنا الفاضل الدكتور صمد اسماعيل زاده بلديّ المترجم له. و هو - حفظه الله - بعد ما طلب إليه الشيخ الفاضل سماحة حجة الإسلام و المسلمين الشيخ هادي النجفيّ أن يدوّن ترجمةً للماتن أرسل إلينا هذه الترجمة؛ فحفظنا منها بعض الأشياء، ثمّ عربّناها و استفدنا منها في هذه المقدمة؛ و له ممّا الشكر و الثناء.

تخرج منها كثيرٌ من رجال العلم وأبطال ساحة الفقه، ونشأ في بيئةٍ عربيّةٍ هي النجف الأشرف، ثمّ ما غادر بلاد العرب إلّا بعد أن اكمل الثلاثين. أضف إلى ذلك ما له من النبوغ والذكاء المفرط، حيث تمكّن من أن يحصل على مرتبةٍ ساميةٍ بين أدباء القطر العربي بين شريقه وغربيّه.

وهذا كلّه قد فصلتُ الكلام فيه في تلك المقدمة؛ فلا أعود إليه ولا أكرّر ما فرغت منه قبل هذا بسنةٍ أو أقلّ منها.

ثانياً: المؤلّف

أما الكتاب فكما أشرنا إليه في هذه الوريقات تتكوّن من أرجوزةٍ عروضيّةٍ أنشدها الشيخ مصطفى التبريزي، ثمّ شرحها الشيخ محمّدرضا الأصفهانّي. أما الأرجوزة فتبتدأ بدباجةٍ قصيرةٍ تشتمل على ٦ أبياتٍ، ومن الغريب أنّ الناظم لم يسمّها باسم؛ ألهم إلّا أن تكون لها مقدّمةٌ منثورةٌ تشتمل على اسمها. ولكنّي لم أعثر على نسخةٍ من الأرجوزة لأرى مدى صحّة هذا الافتراض فيها. لكنّه تخمينٌ بعيدٌ، إذ الشارح يصرّح بأنّه قد سمّاها بـ «اليتيمة»؛ قال في تقديم الكتاب: «فأتحفني بعد أيّامٍ بدرّةٍ لأسمّيها - وأطال الله بقاءه-: يتيمة».

ولامعنى لأن يغيّر اسمها ويسمّيها بغير ما سمّاها به ناظمها. نعم! قد استتاب عنه الشارح؛ فهي مسمّاةٌ بـ: «اليتيمة».

ثمّ أنّه ربما يظهر من الشرح أنّ الشارح طلب إلى الناظم أن ينشد هذه الأرجوزة، و بعد أن فرغ الناظم من عمله طلب إلى الشارح أن يشرحه، فتمّ الكتاب بما جاد به قلم هذين العالَمين الكبيرين - رحمهما الله تعالى -؛ قال الشارح في تقديمه:

«فذكرت ذلك يوماً لصاحبي العالم الكامل ... وسألته أن ينظم

في هذا الفنّ أرجوزةً على حلّ مسائل شاملة ... فأتحفني بعد أيّامٍ

بدرّة... ثم أمرني بشرحه، زاعماً أنها صُنعت لأجلي».

و من اللات للنظر ما يوجد في مختتم النسختين من الترقية، حيث ذكر فيهما:
«تمّ الجزء الأول من أداء المفروض في شرح أرجوزة
العروض على يد مؤلفه أبي المجد محمد الرضا - دام مجده -، و
يتلوه الجزء الثاني في علم القوافي».

و لكن لأعلم هل وفق الله - سبحانه و تعالى - الناظم لنظم علم القوافي كمتّم
لأرجوزته؟ أم كان يختلج بباله أن يتّمها به و لكنّه حالت دون أمنيّه أمورٌ - كمرضه
الصعب الذي ما فارقه حتّى لقي الله سبحانه و تعالى -؟
و من الممكن جدّاً أنّ الناظم فرغ من عمله من غير نقصان فيه، و لكنّ الشارح قد
جفّ قلمه حينما فرغ من شرح قسم العروض منها من غير أن يشرح ثاني قسمي
الأرجوزة.

و كيف كان فلم يوجد اليوم غير هذه القطعة من الكتاب.

نسخ الكتاب

أمّا الكتاب فتوجد منه نسختان؛ إليك تفصيلهما:

النسخة الأولى:

و هي نسخةٌ استسخنها الناسخ من على النسخة التي كتبها الشارح بخطّ يده، فهي
تمثّلها و تحكي عمّا ألفه الشارح. و مواصفاتها:
كاتبها: الشيخ عليّ الجواهري.
خطّها: نسخيّ ساذجٌ.
مسطرتها: ١٩ سطراً.
عدد أوراقها: ٥٢ ورقة / ١٠٣ صفحة.

سنة الاستكتاب: ١٣٥٧ هـ . ق.

و كتب المستنسخ في مبتدأ النسخة:

«هو الله سبحانه وتعالى هذا كتاب أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض لمؤلفه العلامة الأعظم حجة الإسلام العيلم محيي سنن الآداب والكمال بعد الدثور و منير حوالكها بنور علمه الذي هو أوضح نور المحقّق المدقّق أبي المجد (محمّد الرضا) الأصفهانيّ عمّر الله بشريف وجوده دوارس مدارس العلوم وأحيى بجليل مآثره آثارها والرسوم أنّه خير سميع و مجيب لمن دعاه آمين».

ثمّ ختم العبارة بختمه الخاصّ به، وهو على هيئة مستطيليّ؛ و سجعه:

«علي الجواهريّ النجفيّ»

و في ذيله:

«بتاريخ ... ماه ... ١٣».

و كتب في ترقية النسخة:

«وقد فرغ من استنساخه يوم السادس من شهر محرّم الحرام سنة الألف و الثلاثمائة و السابعة و الخمسين هجريّة في بروجرد [سنة ١٣٥٧ هـ . ق.] أقلّ الطلاب و أحقرهم عليّ الجواهريّ عفي عنه آمين. تمّ».

ثمّ كتب بعد سنةٍ في ذيل العبارة على يمينها:

«بسم الله الرحمن الرحيم تمّ مقابلةً على نسخة الأصل عصر الاثنين يوم ١٨ من شهر ربيع الأوّل سنة ١٣٥٨ هـ . على يد الأقلّ عليّ الجواهريّ».

و هذه النسخة نرّمز إليها في قسم تعليقات الكتاب بـ: «النسخة الأولى».

النسخة الثانية:

وهي أيضاً نسخةً استنسخها الناسخ من على النسخة التي كتبها الشارح، فهي أيضاً نسخةٌ جيّدةٌ جدّيرةٌ بالاهتمام. ومواصفاتها:

كاتبها: السيد روح الله بن السيّد مصطفى الخميني.

خطها: منكسرٌ، فهي مخطوطةٌ كتبت بأحرفٍ متّصلةٍ في غاية الجودة والحسن واللطافة.

مسطرتها: ١٩ سطراً.

عدد أوراقها: ٧٥ ورقة / ١٣٠ صفحة.

سنة الاستكتاب: ١٣٤٦ هـ. ق.

هذه النسخة استنسخها مفجّر الثورة الاسلاميّة الحبر الكبير سماحة الإمام الخميني - رحمه الله تعالى - لنفسه، وكتب في تقيمها:

«وقد فرغ من تسويده العبد الفقير السيّد روح الله بن السيّد

مصطفى الخميني الهندي في ٢١ شهر شعبان ١٣٤٦ هـ».

وهذه النسخة نشير إليها في قسم تعليقات الكتاب بـ: «النسخة الثانية»^(١).

١ - الفضل كلّ الفضل في تخليد هذا الأثر القيم يرجع إلى هذين العلّمين الذين بذلا شطراً من عمرهما الشريف في استنساخ الكتاب لتتمكّن اليوم من العثور عليه. أمّا الثاني منهما - فكما مضى آنفاً - هو السيّد المجدّد الإمام الخميني، وهو في غنى عن الإشارة إلى ترجمته في هذه الصفحات، لشهرته التي ملأت الآفاق - أنار الله برهانه ورفع كلمته -.

أمّا الأوّل منهما - وهو مستنسخ النسخة الأولى - فمن الواجب عليّ أن أشير ههنا إلى ترجمته بالاختصار، أداءً لبعض حقّه، فأقول:

هو العلّامة الشيخ عليّ بن العلّامة الشيخ أحمد بن العلّامة الشيخ حسين بن العلّامة الشيخ محمّد بن الفقيه الأعظم الشيخ محمّد حسن النجفي صاحب «الجواهر» - رحمه الله - . وُلد سنة ١٣٢٢ هـ. ق. في النجف الأشرف وتعلّم لدى أبيه العلّامة والشيخ عبدالحسين الحلّي، ثمّ حضر عند

عملي في تحقيق الكتاب

دعاني العلامة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ هادي النجفي - حفظه الله - إني تصحيح الكتاب و تحقيقه، وأعطاني مصورةً من المخطوطتين. فقامت أولاً بمقابلتهما مرتين.

ثم بعد أن حصلت على نصٍّ محققٍ من الكتاب - على قدر وسعي - قمت بتقطيع المتن و تحقيقه و تنظيم تعليقاتي عليه، و ذلك بالرجوع إلى جملةٍ من مسفورات العرويين من متقدمي المتقدمين منهم - كـ «كتاب الاقتاع» لصاحب بن العباد - حتى المعاصرين - كـ «الشافى فى العروى و القوافى» للدكتور هاشم صالح مناع - . فأرجعت

أصحاب السماحة الآيات العظام الميرزا محمد حسين النائيني و الشيخ ضياء الدين العراقي و السيد أبي الحسن الأصفهاني - رحمهم الله - و استفاد من مناهل علمهم حتى سنة ١٣٥٢ هـ. ق. و فى سنة ١٣٥٣ هـ. ق. زار المشهد الرضوي المقدس - على مشرفها و آبائه و أولاده الكرام آلاف التحية و الثناء - . ثم هاجر إلى بروجرد ليستفيد من مباحث الإمام الفقيه السيد حسين البروجردى - رحمه الله - ، و بعد أن هاجر السيد البروجردى إلى قم المقدسة استوطن بروجرد كزعيمٍ من زعمائها الدينية.

كان له خطٌ حسنٌ، و كان شقفاً بالكتب، فاستنسخ جملةً منها، كـ «كتاب الخلاف» لشيخ الطائفة، و «رسالة فضائل القرآن و خواصه» للفاضل التيمي.

له من الآثار: «تقريرات» مبثوثى صلاة المسافر و المضاربة من أبحاث السيد البروجردى الفقهية: «جواهر العلوم فى الفقه المنظوم»، «صك الأمان فى أعمال شهر رمضان»، «رشحات الفيوض فى علم العروى»، «منظومة فى النحو»، و غيرها.

مات - رحمه الله - فى ١٦ ذيقعدة الحرام لسنة ١٤١٥ هـ. ق. - : ٢٧ فروردين ١٣٧٤ هـ. ش. - ، و كان ابن ٩٣ سنة، و دفن ببروجرد قريباً من مرقد العلامة آية الله العظمى الشيخ علي محمد البروجردى - عليهما رحمة الرحيم المنان - .

انظر: «سخنوران بروجرد» ص ٧٧؛ «مجلة مرآت التراث» السنة ٦ العدد ١ ص ١١٢.

الأقوال إلى مصادرها والآراء إلى أصحابها.

أما بالنسبة إلى الآيات فإني - طلباً للثبوت عليها وعلى رواياتها المختلفة - راجعت إلى البرنامج الكمبيوترى «الموسوعة الشعرية / الشعر ديوان العرب»، والذي قد تمّ أعداده في «المجمع الثقافي» التابع لدولة أبوظبي؛ فلأصحابه جزيل الشكر حيث قدّموا إلى رواد الأدب العربي برنامجاً نافعاً يعينهم على مبتغاهم - فأعانهم الله ووفّقهم لما فيه الخير و الرشاد - . ثمّ بعد أن عثرت على قائل البيت أرجعته إلى ديوانه لو كان في متناول يدي - سواء أكان في مكتبي الخاصة، أو حصلت عليه في مكتبة أخرى - ؛ أما إذا لم أتمكن من تحصيله فاكتمت في التعليق على البيت بأن أذكر اسم القائل وبعض ما يرجع إليه - كالإشارة إلى بعض من استشهد به من الأدباء، ولاسيما أصحاب الكبار من الموسوعات الأدبية منهم - ؛ ثمّ ذكرت بوضوح تامّ أنّي لم أعر على هذا الديوان، فليكن القارئ الكريم على بصيرةٍ من ذلك.

و ليعلم أنّ النسختين قد تتّفقان على ضبط لا يخلو عن شيء، كقول الشارح في التعليق على قول الشاعر: «... وما كلّ مؤتٍ نصحه بلبيب»:

«فالضرب قوله: بلبيب، وزنه فعولن»؛

وكقوله معلّقاً على المصرع: «تقضم الهندي والغارا»:

«فقوله: والغارا ضرب وزنه فعولن»

و تلك الموارد ما أشرت إلى ما فيها من السهو، إذ المظنون صدورها من قلم الشارح الشريف أولاً؛ و إمكان حملها أو بعضها على بعض المحامل ثانياً.

ثمّ أنّي أرى من اللازم عليّ - بعد حمد الله سبحانه و تعالى و الثناء عليه - أن أبدي ثنائي لمن وازرنى في سبيل تحقيق هذا الكتاب و تصحيحه؛ وأخصّ بالذكر: أولاً سماحة الحجة الفاضل الشيخ هادي النجفي، الذي يعدّ اليوم من أعلام أسرة

المصنّف. و هو - وفّقهُ الله لما يروم - نشيطٌ في حفظ آثار أجداده الكرام ونشرها وبّها. فقد حقّق من قبل الكتاب القيم «هداية المسترشدين» لشيخ الأسرة الشيخ محمّد تقي النجفي صاحب «الهداية»؛ ثمّ طلب إلى جمع من الأعزّاء المحقّقين أن يقوموا بتحقيق تراث أسرته الخالد. ودعاني لمرتبةٍ ثانيةٍ - بعد أن فرغت من تصحيح رسالة «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع» والتي حَبَرتها يراعة الحبر الكبير شارح أرجوزتنا هذه - لتحقيق أثرٍ آخر من آثار هذا العلّم من آل صاحب الهداية؛ فله منّي الشكر والثناء. وثانياً: لا يفوتني إلّا وأن أذكر ما للعلويّة الفاضلة السيّدة سميّة السادات ملاّباشي من الحقّ، حيث قامت بمقابلة المخطوطتين للمرّة الأولى و ثبتت ما وقع بينهما من الخلاف على هامش الأولى منهما. ثمّ بعد ما قابلتُ النسختين للمرتبة الثانية وجدتها دقيقة النظر غير متوانية عن العمل، فشكر الله سعيها ولها منّي جزيل الثناء.

وبعد؛ والآن وأنا أضع اللمسات الأخيرة وأرى نفسي فارغاً عن مشروع تصحيح وتحقيق هذا الكتاب القيم لا يبقى عليّ شيءٌ إلّا أن أحمد الله - سبحانه وتعالى - حيث وفّقني للقيام بما رمته؛ فالحمد له، ثمّ الحمد له، ثمّ الحمد له. وأخيراً؛ فأني أهدي ما قمت به من أعباء التحقيق في سبيل إحياء هذه الرسالة إلى روح أبي العلامة الدكتور رضا هادي زاده، رحمه الله - تعالى - وحشره مع مواليه المعصومين، بمنّه وكرمه.

وسلام الله على سيّدنا محمّدٍ وأهل بيته الأطهار

مجيد هادي زاده

١٤٢٦ / ١٢ / ١

١٣٨٤ / ١٠ / ١٢



الأَرْجُوزَةُ العَرُوضِيَّةُ

المسمّاة بـ:

اليَتِيْمَةُ



[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ إِسْبَاحِ مَا أَوْلَىٰ لَنَا مِنْ فَضْلِهِ وَ أَنْعَمَا
وَ خَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَافِرٍ مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الزَّاهِرِ
صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ وَ عَاقِبَ اللَّيْلِ سِنَى النَّهَارِ
وَ إِلَيْهِ مَعَادِنِ الرَّسَالَةِ بِهِمْ تُدَاوَى عِلَلُ الْجَهَالَةِ
خُذْهَا وَ دَعْ عَنْكَ رُمُوزَ الرِّامِزَةِ كَفَادَةٍ تَجْلَى عَلَيْكَ بَارِزَةِ
تُغْنِيكَ عَنْ حَسَنَائِهَا وَ الْكَافِي مِنْ عِلْمِي الْعَرُوضِ وَ الْقَوَافِي
حَرْفَانِ يُدْعَى سَبَبًا وَ مَا عَدَى بِوَاحِدٍ فَهُوَ يُسَمَّى وَتَدَا
وَ ذَا خَفِيفًا وَ ثَقِيلًا قَدْ وَسِمَ وَ ذَا بِمَجْمُوعٍ وَ مَفْرُوقٍ قِسِمَ
دَوَائِرُ الْعَرُوضِ خَمْسَةٌ فَمَا يُبْتَدَأُ الْأَوَّلَى «طَوِيلًا» وَسِمَا
وَ هُوَ فَعُولُنَّ وَ مَفَاعِيلُنَّ يُعَدُّ أَرْبَعَةٌ ثُمَّ الْمَدِيدُ قَدْ وَرَدَ
وَ بَعْدَهُ الْبَسِيطُ بَعْدَ مُهْمَلٍ
وَ هَذِهِ الدَّائِرَةُ الْمُخْتَلِفَةُ وَ بَعْدَهَا الدَّائِرَةُ الْمُؤْتَلِفَةُ

مِنْ وَافِرٍ وَوَزْنُهُ مُفَاعَلٌ
 وَبِتَّ مَرَاتٍ مَفَاعِلُنْ هَزَجٌ
 مُسْتَفْعِلُنْ بُنْتَيْنِ مَفْعُولَاتِ ضُمٌّ
 وَبَعْدُهُ مُنْسَرِحٌ قَدْ نُقِلَا
 وَبَعْدُهُ الْخَفِيفُ فَالْمُضَارِعُ
 وَمَا مِنَ الْبُحُورِ مُجْتَثٌ وَقَدْ
 وَخَامِسُ الدَّوَائِرِ الْمُتَّفِقَةُ
 وَآخِرُ الْأَبْيَاتِ ضَرْبُهَا وَمَا
 وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ
 وَإِنْ يَخَالِفِ الْعَرُوضُ الْحَشْوُ فِي
 وَمِثْلُ ذَا فِي الضَّرْبِ غَايَةٌ وَسِمٌ
 وَكُلُّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ عِلَّةٌ يُعَدُّ
 فَحَذَفُ ثَانِي الْجُزْءِ ذِي الْإِسْكَانِ
 وَالْقَبْضُ وَالْعَقْلُ عَلَى تَرْتِيبِ مَا
 وَحَذَفُ سَاكِنٍ أَتَى فِي الرَّابِعِ
 وَعُرِفَ الْأِضْمَارُ بِالْإِسْكَانِ
 وَالْعَصْبُ مِثْلُهُ لِخَامِسٍ يُعَدُّ
 وَعَظِيمُهَا مُزْدَوِجٌ وَحَيْثُ مَا
 فَالطِّيُّ بَعْدَ مَا حَبِنْتَ خَبْلُ

مُوْتَنَّا سِتًّا يَلِيهِ الْكَامِلُ
 وَمِنْهُ بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ خَرَجَ
 مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ سَرِيعاً قَدْ وَسِمَ
 مِنْ بَعْدِ مُهْمَلَيْنِ لَمْ يُسْتَعْمَلَا
 مُقْتَضَبٌ يَتْلُوهُ وَهُوَ السَّابِعُ
 يُفَكُّ مُلغًى مِنْهُ وَهُوَ: «الْمُطَرَّد»
 تَضَمَّنَتْ بَخْرًا وَبَخْرًا الْحَقَّةُ
 فِي آخِرِ الصَّدْرِ عَرُوضًا وَسِمًا
 حَشَوٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ
 شَيْءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِفَضْلِ يُعْرِفُ
 وَالْإِبْتِدَاءُ كُلُّ جُزْءٍ مُنْخَرِمٍ
 يُدْعَى زِحَافًا عِنْدَهُمْ فِي الْأَقْرَبِ
 فِي سَبَبِ الْفَقِيَّةِ أَوْ فِي وَتِدِ
 خَبْنٍ وَإِلَّا فَهُوَ وَقْصُ الثَّانِي
 سَمِعْتَهُ لِخَامِسِ الْجُزْءِ أَنْتَمَى
 طَيِّ وَمِثْلُ ذَلِكَ كَفُ السَّابِعِ
 لِذِي تَحْرُكٍ أَتَى فِي الثَّانِي

.....
 أَتَى مِنَ الْحَشْوِ إِلَى الْقُبْحِ أَنْتَمَى
 وَإِنْ تَلِيَ الْأِضْمَارَ فَهُوَ خَزْلُ

وَالْكَفُّ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ
وَحَذَفُ سَاكِنٍ الْخَفِيفِ بَعْدَ مَا
وَإِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ بِالْمَجْمُوعِ
وَالْحَذَفُ حَذَفُ جُمْلَةِ الْخَفِيفِ
وَتَاءُ مَفْعُولَاتٍ كَشَفًا تُحَذَفُ
وَحَذَفُكَ الْمَفْرُوقَ صَلَمُهُ وَذَا
وَأَشْتَرَطُوا فِي هَذِهِ الثَّمَانِ
وَأَبْتَرُ ذَلِكَ الْقَطْعَ بِالْحَذَفِ أَجْتَمَعَ
وَعَيْنُ فَاعِلَاتٍ ذِي الْمَجْمُوعِ
وَزِدْ عَلَى الْمَجْمُوعِ لِلتَّرْفِيلِ
وَلِلْخَفِيفِ الْحَرْفَ زِدْ تَسْبِيغًا
وَحُصَّ بِالضَّرْبِ الثَّلَاثَ طَرَأَ
وَأَوَّلُ الْبَيْتِ عَلَى قُبْحٍ بِمَا
وَالْخَزْمُ فِي الْعَجْزِ أَتَى حَرْفَيْنِ أَوْ
وَالْخَزْمُ حَذَفُ أَوَّلِ الْمَجْمُوعِ مِنْ
فِي طَوِيلٍ ثُمَّ وَافِرٍ يَجِي
الْخَزْمُ عِنْدَهُمْ لَهُ أَقْسَامُ
ثَلَمٌ وَثَزْمٌ بَعْدَهُ وَحَزْمٌ
قَصْمٌ وَعَقْصٌ بَعْدَهُ ثُمَّ جَمٌّ
وَعَبْرٌ فِي التَّغْيِيرِ حَشَوًا سَلِمًا

وَالْتَقُصُّ إِنْ كَانَ مَعَ الْعَضْبِ اجْتَمَعَ
يُسَكَّنُ السَّابِقُ قَضْرًا وَسِمًا
فَسَمٌّ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِالْمَقْطُوعِ
وَذَا مَعَ الْإِسْكَانِ بِالْمَقْطُوفِ
وَالْوَقْفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ يُعْرَفُ
فِي الْوَيْدِ الْمَجْمُوعِ يُدْعَى حَذَفًا
وُقُوعَهَا فِي آخِرِ الْأَرْكَانِ
كَمَا إِذَا حُلَّ فَعُولُنْ قِيلَ فَعُ
يُحَذَفُ لِلتَّشْعِثِ فِي التَّقْطِيعِ
حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا لَدَى التَّذْيِيلِ
وَقِيلَ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَسُوعًا
وَإِنْ خَلَا الْجُزْءُ فَقُلْ مُعَرَّى
مِنْ دُونِ خَمْسٍ جَازَ أَنْ يَنْخَزِمَا
حَرْفًا وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ أَبَوَا
أَوَّلِ بَيْتٍ وَهُوَ بِالتَّرْكِ قَمِنْ
وَمُقْتَارِبٍ كَذَا وَالْهَزَجُ
.....
شَتْرٌ وَخَزْبٌ بَعْدَهُ وَقَصْمٌ
وَسَمٌّ بِالْمَقْطُوعِ مَا مِنْهُ سَلَمٌ
وَفِي الْعَرُوضَيْنِ صَحِيحًا وَسِمًا

وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلْزِمَا
كَالْخَزْمِ حَيْثُ جَاءَ وَالْحَذَفِ مَتَى
وَهَكَذَا التَّشْعِيبُ إِذْ يَأْتِي فِي
وَكُلِّ مَا مِنَ الزَّحَافَاتِ مَضَى
وَكَفُّ وَافِرٍ وَخَبْلُ الْمُقْتَضِبِ
وَ حَيْثُ تَلْقَى سَبِيْنِ اجْتَمَعَا
وَ اُتَمَّتِ التَّرْكُ فَذَا مُرَاقِبَةٌ
وَ بَيْنَ جُزْئَيْنِ الْآخِرِ قَدْ وَرَدَ
فَبِمَقَاعِلُنَّ وَ مَفْعُولَاتٍ فِي
وَ إِنَّمَا الْآخِرُ فِي الْمُجْتَنَّبِ حَلٌّ
وَ فِي الْخَفِيفِ قَدْ أَتَى وَ الْهَزَجِ
مِنْ بَعْدِ عَصَبٍ ذَلِكَ الْإِضْمَارُ فِي
وَ كُلَّمَا لِسَبْقِ جُزْءٍ سَلِمَا
أَوْ لِلْحَوْقِ بِذَلِكَ الْعَجْزُ أَوْ
الْبَيْتُ قُلْ تَمَّ إِذَا مَا اسْتُكْمِلَا
وَ كَانَ حَشْوُهُ بِضَرْبِهِ اتَّحَدَ
وَ مَا سِوَى جُزْئَيْنِ مَجْزُوءٍ أَدْعَى
وَ مَا حَوَى النُّصْفَ فَذَا مَشْطُورٌ
الْإِعْتِمَادُ فِي الطَّوِيلِ الْقَبْضُ فِي
وَ كُلَّمَا فِي مُتَقَارِبٍ سَبَقَ

وَ قُلْ هَذَا الْأَضْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا
عِنْدَ عَرُوضٍ مُتَقَارِبٍ أَتَى
ضَرْبٍ مِنَ الْمُجْتَنَّبِ وَ الْخَفِيفِ
حَيْثُ أَتَى فِي الشَّعْرِ حَشْوًا يُرْتَضَى
وَ طَيُّ كَامِلٍ فَحَسْبُ يُجْتَنَّبُ
وَ اُتَمَّتِ الزَّحَافُ فِيهِمَا مَعَا
أَوْ لَا فَمَا بَيْنَهُمَا مُعَاقِبَةٌ
وَ خُصَّتِ الْأُولَى بِجُزْءٍ أَنْفَرَدَ
مُضَارِعٍ وَ تَلَوُّهُ لَهَا اُكْتُفِيَ
وَ فِي الطَّوِيلِ وَ الْمَدِيدِ وَ الرَّمَلِ
فِي بَحْرِ وَافِرٍ وَ كَامِلٍ يَجِي
هَذَا وَ وَجْهُ الْقَوْلِ غَيْرُ مُخْتَفِي
حَلٌّ بِهِ الزَّحَافُ صَدْرًا وَ سَمَا
كِلاهُمَا فَالطَّرْفَيْنِ ذَا دَعَا
أَجْزَاؤُهُ عِدَّةً مَا قَدْ نُقِلَا
فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا فَوَافِيًا يُعَدُّ
وَ ثُلَاثِي الْأَجْزَاءِ لِلتَّهْكِكِ دُعَى
وَ اَلْبَحْثُ فِيهِ عَنْهُمْ مَشْهُورٌ
مَا حَلَّ قَبْلَ ضَرْبِهِ الْمُنْحَذَفِ
ضَرْبِهِ حَيْثُ اَلْحَذَفُ فِيهِمَا اتَّفَقَ

أَوْ ضَرَبَهُ حَيْثُ إِلَى الْبَتْرِ أَنْتَمَى
 وَالْقَبْضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتَا
 الْبَتْرُ لَازِمٌ الْمَدِيدِ مَا إِذَا
 وَالْحَذْفُ فِي الضَّرْبَيْنِ مُفْرَدًا وَمَعَ
 فَالْقَصْرُ عِنْدَ حَذْفِهَا إِذَا أَنْفَرَدَ
 وَالْحَبْنُ فِي ضَرْبِي بَسِيطٍ نُقْلًا
 فَفِيهِمَا الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ وَمَعَ
 وَحَبْنٌ مَقْطُوعِيهِمَا قَدْ يُلْتَزَمُ
 وَالْقَطْفُ فِي الْوَافِرِ فِيهِمَا وَقَدْ
 وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ أَوْ
 وَالْحَذْفُ فِيهِ مَعَ حَذِّهَا وَمَعَ
 وَصَحَّ مَعَ جُزْءٍ عَرُوضُ الْهَزَجِ
 وَحَيْثُ يُحَذَفُ الْعَرُوضُ فِي الرَّمَلِ
 وَحَيْثُ صَحَّتْ وَبِهِ الْجُزْءُ أَعْتَرَى
 وَحَيْثُ كَانَ الطَّيُّ وَالْكَشْفُ مَعًا
 وَالضَّرْبُ مِثْلَهَا وَذَا صَلَمٌ أَتَى
 وَالْخَبْلُ فِيهِمَا مَعَ الْكَشْفِ اجْتَمَعَ
 الطَّيُّ إِنْ صَحَّتْ لَهُ فِي الْمُنْسَرَحِ
 وَالْخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي مُنِعَ
 وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ

فَكُلُّ ذَلِكَ الْأَعْتِمَادُ سَلِمًا
 وَالضَّرْبُ سَالِمًا وَمَحْذُوفًا أَتَى
 صَحَّتْ عَرُوضُهُ وَضَرْبُهُ كَذَا
 حَبْنٌ كَقَصْرِهِ وَبَتْرُهُ وَقَعَ
 وَالْبَتْرُ عِنْدَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا وَرَدَ
 كَقَطْعِهِ وَالْجُزْءُ فِيهِ أَشْتَعْمَلَا
 صَحَّتْهَا التَّذْيِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعَ
 وَبِمُخْلَعِ الْبَسِيطِ يُتَسَمُّ
 صَحًّا مَعَ الْجُزْءِ وَعَضِيهِ وَرَدَ
 حَذِّهِمَا إِنْ كَانَ وَافِيًا رَوَا
 صَحَّتْهَا.....

الضَّرْبُ مِثْلَهَا وَمَحْذُوفًا يَجِي
 فَقَصْرُهُ كَالْحَذْفِ وَالصَّحَّةُ حَلَّ
 أَسْبَغَ أَوْ صَحَّ كَذَا أَوْ قَصْرًا
 مِنَ السَّرِيعِ فِي عَرُوضٍ وَقَعَا
 وَالْوَقْفُ بَعْدَ الطَّيِّ فِيهِ ثَبَتَا
 وَالْوَقْفُ فِي الْمَشْطُورِ كَالْكَشْفِ وَقَعَ
 وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ وَالْكَشْفُ أَبْخَ
 وَالطَّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ أَيْضًا أُمْتِنَعَ
 رَوَا وَفِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدَ

وَالْحَذْفُ مَعَ صِحَّتِهَا وَفِي
فَالضَّرْبُ كَالْعَرُوضِ فِيهِ اسْتِعْمَالًا
وَمَا عَدَا الصَّحَّةَ لِلْمُضَارِعِ
الطَّيِّ بِغَدِ الْجُزْءِ فِي الْمُقْتَضَبِ
فَالضَّرْبُ مِثْلُهَا أَتَى وَقَصْرُهُ
وَالْحَذْفُ فِي الْمَجْزُوءِ مِنْهُ لَزِمَا
مَجْزُوءُهُ بِصِحَّةٍ فِيهَا أَكْتَفَى
وَالْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقْلًا
لِلْجُزْءِ كَالْمُجْتَثِّ غَيْرُ وَاقِعٍ
فِي الضَّرْبِ وَالْعَرُوضِ لَمْ يُجْتَنَبِ
مُسْتَعْمَلٌ كَحَذْفِهِ وَبَثْرُهُ
وَالضَّرْبُ لِلْحَذْفِ وَلِلْبَثْرِ أَنْتَمَى

نصّ الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد الحمد لله و الصلوة على محمدٍ وأله.

فإنّ مسائل العلوم في منشور الكلام - كالدُّرّ المنشور - مظنةٌ للضياع، تذهب عن الأذهان بعد ما تَعِيها الأسماع؛ ولكنّها في منظوم الكلام كالدُّرّ في سلك النظام، تبقى محفوظةً في الأذهان ولا تنالها يد النسيان.

وأولى العلوم بأن تُقَيَّد بالنظم شوارده هو علم العروض، لكثرة ما اشتمل عليه من الاصطلاحات و ضروب الضرب و العروض. و ما عثرنا عليه من تقريب هذا المدى البعيد من الأراجيز و القصيد، منها ما لا يروي الغليل ولا يشتمل على مسائله إلا القليل [١]؛

و منها ما يشتمل على جلّها لكن برموزٍ باردةٍ، و تصنّعاتٍ هي في سوق الفضائل كاسدة؛ كـ «الرامزة» [٢] - و ما أدراك ما الرامزة؛ أشدّ على السمع من ملام العاذل؛ و على القلب من تعاقل الجاهل! -.

و إذا كان الشعرُ وُضِعَ لَرَغَبٍ إليه الطُّبَّاعُ و تبقى لذلك عقائلُ المعاني في ظلّ

أبياته مصونةً من الضياع، فإذا ن أيُّ أذنٍ يَمُرُّ به قوله:

فَرَّتْ بِإِلَى الْيَاذَن دَاوُثْرَ خَفٍ لَشَقٍّ أَوْ لَا تَعَدَّ جُزْءَ لُجْزٍ ثَنَانًا [٣]

و لا تَوَدُّ أَنْ تُوقَرَ!؛ وَ أَيْ قَلْبٍ يَمُرُّ بِهِ قَوْلُهُ:

خ ثَمَن ابْنِ زَهْرٍ وَ لَهُ فَلَهُ سَتَهُ

جَلَّتْ حَظٌّ لَذْبِلٍ وَ ف ز ن شَمٍ وَ وَطَلَا [٤]

و من الفرع لَا يَنْفَطِرُ!!.

فهَبْ! إِنَّ الطَّبَاعَ الرَقِيقَةَ الصَّافِيَةَ تَحَمَّلَتْ عَلَى مَضَضِ هَذِهِ الْجِبَالِ الرَّاسِيَةِ؛ فَمَنْ لَهُ
بِفَهْمِ مَرَادَاتِهِ الَّتِي جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَلْفَاظِ، مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي دَلَالَتُهَا بغيرِ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ
و الْمَجَازِ!

و هَبْ! أَنَّهُ حَفِظَ مَعَ كُلِّ بَيْتٍ كَرَّاساً مِنْ شَرَحِ الشَّرِيفِ [٥] أَوِ الشَّيْخِ
بِدْرَالْدِينِ [٦]، فَكَيْفَ يَبْقَى فِي ذَهْنِهِ أَنَّهُ أَهْمِلُ «الْبَاءِ» وَ «النُّونِ» وَ رَمَزَ بـ «الشَّيْنِ»؟
وَ أَحْسَنَ مِنْهَا «الْحُسْنَاءُ» [٧]، وَ لَكِنْ شَارَكَتْ فِي بَعْضِ قَبِيحِ الرَّمْزِ أَخْتَهَا
الشَّوْهَاءُ!

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ يَوْمًا لِصَاحِبِي الْعَالَمِ الْكَامِلِ وَ بَحْرِ الْفَضْلِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ سَاحِلٌ،
وَ حِيدِ عَصْرِهِ فِي الْمَعْقُولِ وَ الْمَنْقُولِ، الزَّاكِي فِرْعَاوً وَ أَصْلًا فَخِيرَ الْفُرُوعِ فِرْعَوْعِهِ وَ
أَصُولِهِ خَيْرَ الْأَصُولِ، مَنْ اكْتَفَيْتُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ كَمَا بَيَّ عِنْدَهُمُ الْاِكْتِفَى، وَ اصْطَفَانِي
لِلْوَدَادِ وَ اصْطَفَيْتُهُ فَهُوَ الْمُصْطَفَى وَ الْمُصْطَفَى [٨] - عَمَّرَ اللَّهُ بِدَوَامِ عَمْرِهِ دَوَارِسَ
مَدَارِسِ الْفَضَائِلِ، وَ أَحْيَى بِطُولِ حَيَاتِهِ مَا دَثَرَ مِنْ رُسُومِ الْأَوَائِلِ -؛ وَ سَأَلْتُهُ أَنْ
يَنْظِمَ فِي هَذَا الْفَنِّ أَرْجُوزَةً عَلَى جُلِّ مَسَائِلِهِ شَامِلَةً وَ لِمَهَامَّتِهِ كَافِلَةً، فَأَسْعَفَنِي بِذَلِكَ -
أَسْعَفَهُ اللَّهُ بِأَمَانِيهِ - وَ جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَاتِهِ مِنْ عَدَمِ رَدِّ سَائِلِيهِ.

فأتحنني بعد أيامٍ بدرّةٍ لأسميها - وأطال الله بقاءه! - «يتيمة» [٩]، لو رآها الجوهري [١٠] عرف أن ليس لصناعته في سوق الفضائل قيمة [١١].
ثم أمرني بشرحه زاعماً أنها صُنِعت لأجلي، وأنّ بنات أفكار مثله لا يفتضّنها إلا مثلي؛ وظنّ بي - وهو الألعَمي! - أحسن ظنٍّ بأنّي من رجال هذا الفنّ؛ فقلت له: ما كلّ عالمٍ عالمٌ تبريز، ولا في كلّ وقتٍ تُشرح الأراجيز [١٢]؛ وأنت ترى قلبي في كفّ عروض الزمان كما قال الأَرَجاني [١٣]:

بِئْسَ الْغُرُوضُ يُرَادُ لِلتَّقْطِيعِ [١٤]

وَمُذْ أَرَادَ أَنْ يَمَائِلَنِي غَيْرِي، نَقَصَ قَدْرِي؛ لِلتَّصْرِيعِ رَأَى وَتَدَّ صَبْرِي ثَابِتاً
لا يزول فخرمه، وعِزِّي [١٥] صعب القياد لا يقاد إلى الذلّ فخزمه؛ يرفل في مزال
أثوابه كلّ ناقصٍ جاهلٍ، وعهدي بالأذالة والترفيل يختصّان بالكمال؛ قد خصّ
بزياداته مَنْ أنت به أدرى، وتركني منها معرّى؛ كم زاد في مراتب حقّها النقص، و
حلّى أجياداً لا يجوز فيها غير الوقصّ!.

ثمّ قلت لنفسِي: إنّ شكر المنعم واجبٌ، ومكافاة الإحسان على الحرّ ضربةٌ
لازِبٍ [١٦]؛ فعسى أن يقع منك بالمقدور، ويرضى عنك بالميسور؛ ومثل هذا الخلّ
الشفيق، لا يكلف صديقه إلّا ما يطيق!.

فشرحتُه بمقدار ما نشطني له الزمان، وأبقت من فكري الهموم والأحزان؛ و
لذلك سمّيته بـ: «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض».

ومزجتُ الشرح بالأصل إلّا في باب علل الأعرايض والضروب، لداعٍ
لا يخفى على أهله.

ولم أتعرّض لألفاظ المتن وجوه إعرابه، لكونه موجباً لتشويش أذهان

الناظرين.

ثم إن فنّ العروض - كما قال السكاكيّ [١٧] - فنٌّ إن رددته إلى الاختصار حمله، وإن مددته طال وكاد أن لا يقف عند غاية [١٨].

وقد تأملتُ الكتَبَ المبسوطةَ في هذا الفنّ، فرأيتُ الذي أوجب طولها أمورٌ ثلاثة:

أولّها: التعرّض لما هو خارجٌ عن هذا الفنّ، كالـتعرّض لإعراب أبيات الشواهد، و ذكر الخلاف في قائلها، و ذكر الواقعة التي فيها؛ فإذا ذكر شاهد أول الطويل ذكر قصّة امرئ القيس [١٩] مع ابنة عمّه، أو شاهد أول المديد ذكر قصّة حرب البسوس [٢٠] و سمة جساس [٢١] و اسم أبيه و أمّه؛

الثاني: ذكر التعليقات الضعيفة و الجهات السخيفة، و هذا وإن كان غير مختصّ من بين العلوم التي تضارعه به - بل له ذنوبٌ مثل ذنوب أصحابه! -، و لكن للعروض منها النصيب الأوفر، و تميح من قلبها بالسجلّ الأكبر! فتري كتبهم مشحونةً بضعف الأسباب و قوّة الأوتاد، حتّى أوجب ذلك الاعتماد [٢٢]؛ مع أنّ الحروف - مضافاً إلى عدم معقولية اتّصافها بالقوّة و الضعف - ليس الفرق بين القسمين إلّا بمجرّد الاصطلاح؛

مع أنّ الأوتاد لو كانت لها قوّة لدفعت عن نفسها التغيرات التي هي أعظم ممّا يرد على الأسباب - كالحدّ و التشعّث و غيرها ممّا ستعرفه إنشاء الله تعالى -؛ و أيضاً لو كانت قوّة الأوتاد توجب أن يصلح عليها الاعتماد، فلماذا اختصّ بثالث الطويل من بين البحور؟ و لم صارت تلك القوّة موجبةً لعدم جواز القبض بعينه في المتقارب؟ ... إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المستبّع.

و نذكر أحد تلك التعليقات هنا ليكون نموذجاً يُعرف به غيره؛ قال في «الأحسن» [٢٣] - وهو أحسن كتب هذا الفن - معللاً كون الاعتبار في العروض باللفظ دون الخط: «إنّ الكلام قبل الخطّ لامحالة، و[٢٤] لأنّه - تعالى - خلق آدم - عليه السلام - وعلّمه الأسماء كلّها [٢٥] ولم يكن حينئذٍ خطٌّ؛ ولأنّ الخطّ للعين والكلام للسمع»؛ انتهى.

فقع بهذه التعليقات عن السبب الواضح في ذلك، وهو ما تعرفه - إنشاء الله تعالى - قريباً من أنّ الوزن من عوارض الكلام ولا ربط له بالخطّ أصلاً. وقد تركنا في هذا الشرح ذكر أمثال هذه التعليقات إلّا نادراً، ولم نقبل فيه إلّا شهادة العدلين: الذوق والسمع، اللّذين يلزم في هذا الفنّ لهما الاتّباع.

الثالث: الخلاف فيما لاثرة فيه، كالخلاف في المعاني التي نقلت منها اصطلاحات الفنّ و ترتيب الدوائر ونحو ذلك. و من الغريب أنّ أكثر هذه الاصطلاحات قد ثبتت من الخليل [٢٦] بالنقل الصحيح وجوه تسميتها؛ وهو المخترع لها وهو أخبر بالجهة التي لاحظها، فلا محلّ لاجتهاد الأخفش [٢٧] والزجاج [٢٨] وغيرهما.

ومن هذا الباب اختلافهم في معاني الاصطلاحات اختلافاً لا يرجى فيه الاتّفاق، مع أنّها لو كانت ممّا اصطّلح عليها الخليل فالطريق منحصرٌ في اثبات معناها بالنقل الصحيح عنه، وإلّا فكلّ امرئٍ وما اصطّلح عليه!

وجماعةٌ من متأخري علماء العروض - كشرّاح الرامزة [٢٩] وغيرها - زادوا على هذه الأمور الثلاثة ذكر الوجوه الشاذّة من الإعراب لتصحيح أغلاطها، حتّى كاد أن يخرج الكتاب من عداد كتب العروض ويدخل في عداد كتب الإعراب، كما لا يخفى على من لاحظ «شرح الرامزة» للدماميّ [٣٠].

و أرجو أن لا يفوت الناظر في هذا الشرح مما في كتب القوم غير ما عرفت، و
 يظفر عوضاً عنها على فوائد غفل عنها الأولون و نفائس فيها يتنافس
 المتنافسون! [٣١].

أَوَّلَى لَنَا مِنْ فَضْلِهِ وَ أَنْعَمَا	الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِسْبَاغِ مَا
مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الْوَاخِرِ	وَ خَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَافِرٍ
وَ عَاقَبَ اللَّيْلَ سِنَى النَّهَارِ	صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ
بِهِمْ تُدَاوَى عِلَلُ الْجَهَالَةِ	وَ إِلَهٍ مَعَادِنُ الرِّسَالَةِ
كَفَادَةٍ تَجْلَى عَلَيْكَ بَارِزَةٌ	خُذَهَا وَ دَعْ عَنْكَ رُمُوزَ الرَّاِمِزَةِ
مِنْ عِلْمِي الْعَرُوضِ وَ الْقَوَافِي	تُغْنِيكَ عَنْ حَسَنَاتِهَا وَ الْكَافِي

قال الناظم - بلغه الله أقصى أمانيه و لا أراني يوماً لأراه فيه! - :

و كَلُّ أَمْرٍ بِسِوَاهِ أَبْتَرُ [٣٢]	الْحَمْدُ لِلَّهِ ابْتِدَاءً يُوَثِّرُ
وَ أَسْتَعِيدُّ مِنْ ضُرُوبِ نَقَمِهِ	أَحْمَدُهُ عَلَى ضُرُوبِ نَعَمِهِ
أَوْجِبَ أَنْ تَشْكُرَهُ مِنْ أَجْلِهِ	إِسْبَاغِ مَا أَوَّلَى لَنَا مِنْ فَضْلِهِ
وَ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمَ [٣٣]	بِالْعِلْمِ قَدْ جَادَ لَنَا وَ أَنْعَمَا
مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الْوَاخِرِ	وَ خَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَافِرٍ
مَصِيرًا جَبَالَهَا أَوْتَادًا [٣٤]	قَدْ جَعَلَ الْأَرْضَ لَنَا مَهَادًا
دَلِيلُ صَنِيعِ الصَّانِعِ الْقَدِيرِ	فَكُلُّ مَا فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ

بسيط ذاتٍ بسواه ما أمتزج
 حثَّ على إقامة الأوزانِ
 صلَّى على نبيِّه المختارِ
 ما راقيت ما بيَّنها الدراري
 وإله من وصلُّهم أقوى سبب
 معادنُ التنزيلِ والرسالة
 وحبُّ خيرِ الصَّحبِ للمصاحبة
 وبعدُ فالمولى الإمامُ المصطفى
 به بيوتُ المجدِ والبهاءِ
 فكَم له بيتٌ فخارَ ضربِه
 بيتٌ بعزِّ ربِّه اعتماده
 يأمنُ في فنائه الدخيلُ
 تنصُّ نحوه العفاةُ اللُّجبا
 يقولُ خُذْهَا دَرَّةً عَزِيزَةً
 ودع سِوَاهَا عَنْكَ فَهِيَ كَافِيَةٌ
 تُغْنِي اللَّيْبَ عن رموزِ الرامزة
 بدتْ لأصنافِ الجمالِ حائِزة
 تجمَعُ في أبياتها كلُّ مِهم
 تغنيكَ عن حسناتها والكافي

وغيره مركَّبٌ ومزدوج
 بنصِّه في محكم القرآن [٣٥]
 من صفوة الصفوة من نزار
 وعاقب الليل سنا النهار
 في مذهبي القطع لغيرهم وجب
 بهم تُداوى عللُ الجَهالة
 فرضٌ وتركُ البغضِ للمراقبة
 من غيره في مذهبي لا يُصطفى
 أعادها الله من الإقواء [٣٦]
 ومدَّ من فوقِ النجومِ سببه
 على النجومِ أُثْبِتَتْ أوتاده
 فإِليه أبداً سبيلُ
 تَسْرِي إليه رَمَلاً وخَبَباً
 كافيةٌ في فنِّها وجيزةٌ
 لما حلتْ وزناً وراقتْ قافية
 وشرَّحها عن العيونِ الفايزة
 كفاةٌ تُجَلِّى عليك بارزة
 من ظاهرٍ بادٍ وخافٍ مُنكَّم
 من علمي العروضِ والقوافي

و لنقدّم أموراً لا بدّ من التنبيه عليها:

[الأمر] الأوّل

إنّ العروض لغةً: الناحية؛ قال الأخنس [٣٧]:

لِكُلِّ أَنَسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجَأُونَ وَ جَانِبُ [٣٨]

و: خصوص الحرمين الشريفين؛ قال لبيد [٣٩]:

وَ إِنِّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَلْقَتَالُ فَإِنَّا نُقَاتِلُهُمْ بَيْنَ الْعَرُوضِ وَ خَشَعًا [٤٠]

و: الناقة الصعبة التي لم تُرض؛ قال عمرو الباهلي [٤١]:

وَ رَوْحَةٍ دُنْيَا بَيْنَ حَيِّينِ رُخْتَهَا أُخِبْتُ ذُلُلاً أَوْ عَرُوضاً أَرُوضُهَا [٤٢]

و احتمال اشتقاق اسم هذا العلم من جميع هذه المعاني [٤٣].

ف قيل: سمي به لأنّه ناحية من العلوم؛

و قيل: لأنّ الإمام الأوحّد الخليل بن أحمد - رحمه الله - ألهم هذا العلم فيها؛

و قيل: لصعوبته، لأنّه كالناقة التي لم تُرض بعد.

و يحتمل أن يكون من قولهم: «حيّ عروض، أي: كثيرة»، لكثرة أعاريضه و

ضروبه؛

أو لأنّه من العروض بمعنى الإظهار، لأنّه يعرض عليه الشعر ليعرف موزونه من

غيره [٤٤]؛

أو من العروض بمعنى الطريق، لأنّه طريقٌ لمعرفة موزون الشعر؛

... إلى غير ذلك من المعاني التي لهذا اللفظ، المحتمل اشتقاق هذا العلم منه [٤٥].
 وأظهر الوجوه: أنّ الخليل - رحمه الله - سَمَّى آخر جزء الصدر بـ «العروض» -
 لأنَّه الخشبة التي توضع في وسط البيت لتلاينضمَّ -، بمناسبة أنّ آخر الصدر وسط
 البيت؛ كما فعل في تسمية الأسباب والأوتاد؛ ثمَّ سَمَّى هذا العلم به من باب تسمية
 الكلّ باسم الجزء [٤٦].
 وأحسنُ حدُّه أن يقال: «إنَّ العروضَ علمٌ يُعرفُ به صحيحُ الوزن العربيّ من
 فاسده»؛

فبقيد «الوزن» يخرج: العلوم التي يُعرف بها صحيح الألفاظ وغيرها - كالنحو
 ونحوه -؛

وبقيد «العربيّ»: ما يُبحث فيه عن صحيح الأوزان المستحدثة والعجميّة، فإنَّه
 خارجٌ عن العروض، كما أنّ ما يُبحث فيه عن صحّة ألفاظ غير العربيّة ليس من
 النحو والصرف. ويدخل فيه ما نظم عليها من اللغات العجميّة، فإنَّه عربيٌّ وزناً و
 إن لم يكن لفظاً؛ كما أنّ المنظوم من اللغة العربيّة على غير أوزانها غير عربيٌّ وزناً وإن
 كان عربيّاً لفظاً.

وهذا أسدّ الحدود وأخصرها.

ويرد عليه ما أورد على غيره من: أنّ علمَ العروض ليس متكفلاً لبيان جميع
 الأوزان العربيّة؛

وهذا إيرادٌ ضعيفٌ؛ سواءً أراد بذلك الأوزان الشاذّة التي لم يعبأ بها الخليل، أم
 الأوزان التي لم تصل إليه؛

فإنّ تلك الأوزان الشاذّة تُذكر في هذا العلم ويُحكم بشذوذها فيه؛

و مجرد احتمال وجود أوزانٍ غير مذكورةٍ فيه لا يضّر بصحة الحدّ، كما لا يضّر بصحة حدّ اللغة والنحو والصرف احتمال وجود لغاتٍ ووجوه إعرابٍ واشتقاقاتٍ كذلك لم يظفر بها علماءها؛ فإنّ أسامي العلوم لم توضع لخصوص ما عرف من قواعد و دُون في كتبها، بل وُضعت لكلّية تلك القواعد. فما ثبتت منها كانت منها و دُونت في مسائلها.

و ظهر من ذلك أيضاً موضوع العروض، وأنّه: الشعر من حيث الوزن. و تقييد العروضيين ذلك بـ «العربيّ» - مضافاً إلى أنّه مستدرِكٌ إنْ خُصّ الشعر بالعربيّ، كما ستسمع الخلاف فيه -، مفسدٌ للحدّ، لما عرفت من أنّ المنظوم من سائر اللغات على تلك الأوزان عربيٌّ وزناً وإن لم يكن لغةً؛

و لاملازمة بين اللفظ والوزن - كما هو ظاهرٌ - . فحينئذٍ فليحتسب الدماميني^[٤٧] تعبّه في استخراج هذا القيد من كلامٍ ما تبيّه عند قلّة علمه و سوء فهمه! [٤٨].

و ظهر من هذا الحدّ فائدة هذا العلم، و أنّ بمراعاة قواعدهِ يُؤمن من الخطأ في الوزن؛ كما أنّ بمراعاة قواعد النحو يُؤمن من الخطأ في الإعراب.

و ظهر أيضاً من مقياسه بعلم النحو والصرف الجواب عمّا يذكره المنكر لهذا العلم و ما يدّعيه تارةً من: أنّ في الطباع المستقيمة غنى عن هذه القواعد؛

و: أنّ الذوق وحده كافٍ في تمييز الموزون من غير الموزون - كما قال شاعرهم:

مستفعلن فاعلن فعولُ هذا - لعمري! - هو الفضولُ

قد كانَ شعراً ألوزى صحيحاً من قبل أن يُخلَقَ الخليلُ [٤٩] -

و أخرى: أنّ هذه القواعد ما كانت العربُ تعرفها و لم تكن تقصدها، فمن أين

عُرف أنّ عروض الطويل وزنها مفاعيلن بعد الاعتراف بأنّ العرب لم تستعملها إلّا مقبوضةً، وأنّ المديد أصله تامٌّ بعد ما لم يستعمل إلّا مجزوءاً؛
و أنكر لذلك الدوائر التي تجمع بين هذه البحور و جعل المجزوء من الكامل - مثلاً - قسمًا مبيناً لتأّمّه.

و بالمقايسة السابقة يسهل على المتأمل الذكيّ الجواب عن جميع ذلك؛
فإنّه إن أراد بـ «الطباع»: طباع العرب السابقين الفصحاء منهم، فلا إشكال في غنائهم عن هذا العلم كغنائهم عن علم النحو و العروض [٥٠] و غيرها من علوم العربية؛ [فإنّها] [٥١] لم توضع لهم، بل أخذت قواعدها من تتبّع كلماتهم و وضعت لغيرهم؛

و إن أراد طباع متعارف الناس فهو كذبٌ صريحٌ، كما يشهد به ما نراه من كثيرٍ من الناس من عدم معرفتهم بالأوزان و وقوع الغلط و الخطب لهم فيها. و قد رأيتُ غير واحدٍ منهم إذا شكّ في كون بيتٍ موزوناً أم لا، يرجع فيه إلى التغنيّ به، و يغفل عن أنّ كثيراً من النثر يمكن أن يقبله الذوق موزوناً بالغناء، لقيام المدّ و الدرج مقام الزائد و الناقص من البيت؛

و رأيتُ أيضاً من يعدّ حروف البيتين أو الشطر الأوّل من البيت و الأخير منه؛ فإذا تكافئت الحروف سلّم لخصمه المدّعي سلامة الوزن، و إلّا استظهر عليه؛ و يغفل عن عدم تطابق العروض و الضرب في الغالب، و إمكان استعمال الزحافات الجائزة في بيتٍ أو شطرٍ دون الآخر.

و هذا دأب حذّاق منكري العروض و خواصّهم، و أمّا غيرهم فيكتفي عند النزاع في وزن بيتٍ بدعوى مساعدة الذوق الذي جعله المنكر مغنياً عن العروض

بلا برهانٍ، و تأكيد به بغموس الأيمان. و كان الفائقي [٥٢] - : أحد المشهورين من شعراء الدولة العثمانية، بل أشهرهم - ينكر على المتنبي [٥٣] قوله:
 أَبْلَى أَهْوَى أَسْفَاءَ يَوْمِ الْتَوَى بَدَنِي وَفَرَّقَ أَهْجُرَ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ [٥٤]
 و يزعم أنه غير موزونٍ، لأنه نظم في الصدر «مستفعلن» و في الابتداء «مفاعلن».

و في تخصيصه المتنبي من بين شعراء الدنيا بالاعتراض، و زحاف الخبن من بين الزحافات و البسيط ما بين البحور و هذه القصيدة للمتنبي من بين بقية قصائده التي على هذا البحر و هذا البيت من هذه المقطوعة عجائب بعضها أعجب من بعضٍ! مع أنك لا ترى قصيدةً أو مقطوعةً من البسيط إلا و ثلثها - إن لم يكن أكثر من نصفها! - كذلك!

و قد وقع لمثل أبي تمام [٥٥] - وهو شيخ الصناعة - الغلط في الوزن في مثل قوله:
 لَمْ تَسْتَقِضْ عُزْوَةً مِنْهُ وَ لَا قُوَّةً لَكِنَّ جَعَلَ بَنِي الْأَمَالِ يَنْقَطِعُ [٥٦]
 فأتى بعروض البسيط تامةً.
 و مثل هذا - على ما قيل - في شعره كثيرٌ، حتى قال دعلب بن علي الخزاعي [٥٧]:
 «كلامه بالخطب و بالكلام المنتور أشبه منه بالمنظوم!» [٥٨].

و للبحر [٥٩] مثل قوله:
 وَلَمَّاذَا تَتَبَعَ النَّفْسُ شَيْئاً جَعَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءً [٦٠]
 فزاد في حشو الشطر الثاني سبباً خفيفاً هو «الهاء» من لفظ الجلالة و «اللام» من «الفردوس».
 و قوله:

حَلَّائُنَا عَنْ حَاجَةٍ مَمْنُوعٍ مُبْتَعَاهَا وَ حَاجَةٍ مَمْنُوتَةٍ [٦١]

فشعت العروض من غير تصريح.

و للمتنبي [٦٢] مثل قوله:

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَ مَنْطِقُهُ حُكْمٌ وَ بَاطِنُهُ دِينٌ وَ ظَاهِرُهُ ظَرْفٌ [٦٣]

فأتى بعروض الطويل سالمة.

و كذلك في قصيدته البائية من الرمل التي أوّلها:

إِنَّمَا بَدَرُ بُنْ عَمَّارٍ سَحَابٌ [٦٤]

-... إلى آخره -؛ فأتى بعروض جميع أبياته غير محذوفة؛ إلى غير ذلك.

و هؤلاء الثلاثة هم أعظم شعراء الإسلام و المتفق على فضلهم لدى جميع الأنام.

فإذا وقع لهم مثل هذه الأغلاط في الأوزان فما ظنك بغيرهم من الشعراء ممن هو أبعد منهم عهداً و أصلد منهم زنداً. و لولا خوف الإطالة و ما تورث السامع من الملالة لسردت ممّا وقع للمتأخرين من أشباه ذلك إلى هذا العصر؛ ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالنحر! [٦٥].

و كان في شعراء عصرنا شيخٌ بَيَّضَ في صناعة الشعر مُسَوِّدَ شَعْرِهِ، و كان

يتحدّى و يحدّي الركبان بنثره و شعره، رثى جدّي حُجَّةَ الإسلام [٦٦] - أعلى الله مقامه في دار السلام - بقصيدة دالّية من بحر الكامل أوّلها:

دَهْرٌ أَطْلَعَ عَلَى الْوَرَى بِرَمَادٍ

ثمّ نظم في أثنائها قوله:

عِلْمٌ وَ حِلْمٌ وَ مَعْرُوفٌ وَ بَسْطُ يَدٍ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُ إِلَّا بِعَدَادٍ

في عدّة أبياتٍ من البسيط، ثمّ انتقل بعدها إلى بحر الكامل؛ و تلاها بمحضر أدباء

البلد ولم ينكر عليه ذلك منهم أحد!.

و من أشهرهم من نظم كثيراً ضرب الرجز - كالمسبغ - على مستفعلان - ... إلى غير ذلك - .

و إذا كان هذا حال أهل صناعة الشعر فما ظنك بغيرهم؟!

و بالجملة؛ دعوى كفاية الذوق لمعرفة الأوزان خلاف الوجدان!.

و ما بال هذا المدعي لا يدعي استقامة الطبع لمعرفة صحيح الألفاظ و يكتفي به عن علم الصرف و النحو، و يستريح بذلك عن مقاسات الشدائد في فهم ما لها من القواعد؟!

فإن زعم أن الطباع قد تغيرت في ذلك لبعد العهد؛

قلنا: إن ذلك جارٍ هنا أيضاً بعينه؛ و سوف ترد عليك في باب الأعاريض و الضروب ما تحسبه نثراً و لا ترضى نفسك أن تسميه شعراً، مع أنها أوزان عريضة تداولتها الرواة و نقلها عنهم الثقة؛ و هل ذلك إلا لاختلاف الطباع؟.

على أن موضوع العروض - كما عرفت - ليس مطلق الوزن، بل خصوص أوزان العرب، و ليس كل ما قبله الطبع يكون عريضاً، فالقوماء [٦٧] و بعض أقسام الزجل و المواليا [٦٨] و كثير من الأوزان الفارسية مقبولة في الذوق مع أنها ليست عريضة.

فلا سييل إلى تمييز العربي من غيره إلا بعلم العروض المتكفل لذكر ما ثبت عنهم و صح نقله منهم. فإن كان الخصم يكتفي بمجرد الوزن و لا يرى خصوصية لأوزان العرب فحاله حال من يكتفي في الألفاظ بمجرد الأفهام من غير أن يتقيد بخصوص ما ثبت منهم، فما باله يخص العروض بالإنكار؟.

و لو فُرض مِن بين الناس من يدرك بطبعه أوزان العرب و يميّز بطبعه صحيحها من سقيمها، فثله لا يحتاج إلى العروض؛ و لكنّه فرضٌ نادرٌ لا يضُرّ بفائدة العلم الموضوع لغالب الناس [٦٩].

و مثل هذا الفرض يمكن في جميع العلوم؛ فهل يضُرّ بفائدة علم الحساب لو فُرض وجود من يعرف بقوة حدسه حاصل ضرب كلِّ عددٍ في كلِّ عددٍ و خارج قسمته و جذره؟؛

أو بعلم المنطق من يعرف بسليقته صحيح الأقيسة من فاسدها؟ - و نحو ذلك في بقيّة العلوم -.

فسييل العروض سبيل غيره.

و الجواب عن الجميع واحدٌ، و هو: إنّ العلوم بأسرها لم توضع لمن له قوّة قديسيّة تغنيه من القواعد العلميّة من الملائكة المقرّبين و الأنبياء المرسلين، بل وُضعت لمتعارف الناس لكي يُرجع إليها عند الشكّ.

و قد ظهر ممّا ذكرنا أنّ حال العروض حال النحو و غيره.

فالمعاند المجهول القائل:

مستفعلن فاعلن فعول

.....

لم لا يقول:

فاعلٌ و مفعولٌ و كلّ فضولٌ!

و يدّعي أنّ كلام الوري كان صحيحاً قبل أن يُخلق أبو الأسود؟؛

و يقول في كلّ علمٍ بما يشاكل مسائله فيكون هجاءً لجميع العلوم من العقليّة و الشرعيّة و تعمّ علماءها هذه البليّة؟؛ و لهذا أطلنا الكلام في المقام.

و أما قوله: «إنّ هذه القواعد ما كانت العرب تعرفها»؛

فهو حقٌّ؛ و لكنّها ما كانت تعرف قواعد النحو و الصرف و نحوهما؛

و متى كانت بادية الأعراب تعرف تفصيل الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؟.

بل هذه القواعد كانت مركوزةً في طباعها و كانت طباعها جاريةً على سننها، و قد استنبطها العلماء و جعلوها ميزاناً لمن أراد أن يقفو أثرهم و يحذو حذوهم.

و أما قوله: «فمن أين علمنا أنّ أصل هذه البحور كانت كذلك؟»؛

قلنا: فمن أين علمت أنّ أصل «أكرّم» كانت: «يأكرّم»؟، و أصل «يد» و «دم»

كان «يدي» و «دمو»؟.

فإن قلت: قد عرفنا ذلك بالأدلة المذكورة في علم الصرف؟

قلنا: فإنّ لقواعد العروض أيضاً أدلّة لا يقصر أكثرها من أدلّة علم النحو و

الصرف؛

على أنّ الوجدان يشهد أنّ مجزوء الكامل من جنس التامّ، إلّا أنّه نقص منه؛ و

مرقلّه و مذاله هو من جنس المعرّى إلّا أنّه زيد فيه؛ ... إلى غير ذلك.

و أما قوله: «إنّ العرب لم تقصد ذلك»؛

فهو كذلك؛ و لكنّ الحال فيه كالحال في غيره؛ فتى العرب أدركتها الرقّة على

الباء فقصدت التخفيف عنها - باسقاط الضمّة - و خافت من التنافر بين المفرد و

غيره فأعربت الأسماء الستّة بالحروف من ثمة؟!.

و بالجملة؛ فالحال في قواعد العروض و تعليلاتها كالحال في بقية العلوم العربيّة؛

و الجميع قواعد مستنبطة من التتبّع في كلماتهم و أشعارهم، و ربّما ساعد بعضها

اعتبارات و استحسانات؛ و ربّما لم تساعد.

وقد دعانا إلى الإسهاب و مدّ أطناب الإطناب ما تراه من إنكار أكثر فضلاء العصر لهذا العلم غاية الانكار، واعتذارهم - من جهلهم به! - بهذه الأعذار!

الأمر الثاني

مخترع هذا العلم هو الإمام الأوحـد الخليل بن أحمد [٧٠] - رحمه الله - . وقد ذكر علماء الفن أنه أخذ ذلك من أصحاب الإمام عليّ بن الحسين وابنه الباقر - عليهما السلام - .

وذلك ممّا يساعده الاعتبار، فإنّ العلوم بأسرها أخذت أصولها منهم ونقلت عنهم [٧١].

ولكن للخليل من الفضل في ذلك ما لأبي الأسود [٧٢] في النحو، بل حقّ الخليل أعظم!، فإنّ علم النحو قد زاد عليه المتأخرون عن واضعه قواعد سديدة ومباحث مفيدة بحيث لو رآه واضعه لم يعرف أنّه العلم الذي اخترعه والأمر الذي ابتدعه. وأما العروض فجميع قواعده السديدة هي التي وضعها الخليل، وأما المتأخرون - فأيم الله! - لم يزيّدوا على ذلك سوى بعض تعليلاتٍ ضعيفةٍ و اصطلاحاتٍ سخيّةٍ وذكر أوزانٍ شاذّةٍ عرف أكثرها - بل كلّها - الخليل؛ ولم يضمّنْها الدوائر:

إمّا لشذوذها وعدم مساعدة الذوق عليها؛

و إمّا لعدم ثبوتها عمّن يعتمد عليه [٧٣]. ومع ذلك قد ذكر بعضها وذكر العذر

في تركه لها، كما في مَرِّعَ المديد - كما ستعرف أنه ذكره وذكر شدوده -؛
و زعم بعض من تأخَّر عنه أنه وجد ثمرة الغُرَابِ [٧٤] مما غفل عنه الخليل،
فذكره من أقسام الرمل!.

و بالجملة؛ فليت المتأخِّرين اقتصروا على نقل كلامه - رحمه الله - و صرفوا
أوقاتهم في فهم مرامه.

و من علماء العربيَّة من أراد أن يكون لهذا العلم مخترعاً ثانياً و يُعَدُّ في ميدان
الفضل لهذا السابق مصلحاً [٧٥]، فكانت غاية اختراعه - بعد أن أتعب نفسه و أتلف
على المهارق نَفْسَهُ [٧٦] - أن جعل كلِّ بحرٍ فيه مستفعلن من الرجز، طال أو قصر؛ و
جعل الطويل مركَّباً من المتقارب و الهزج؛ و نحو ذلك من جعل اصطلاحاتٍ لاثمة
فيها!.

و ما ضرَّه لواقفي أثر ذلك الإمام الذي اعترف فضلاء الأعصار بفضله، و
اقتدى في صفِّ العلماء بإمامٍ مثله!.

و من نظر إلى هذا الاختراع و ما صنعه الخليل من ردِّ جميع أشعار العرب إلى
ثلاثةٍ و ستين قسماً، ثم ردَّ تلك الأقسام إلى خمسة عشر بحراً [٧٧]، ثم ردَّ تلك البحور
إلى خمسة دوائر [٧٨]، و تلك الدوائر إلى عشرة أجزاء، و تلك الأجزاء إلى أربعة، و
الأربعة إلى قسمي السبب و الوَيد؛ ثم نظر إلى ما بينه من الزحافات و العلل و كيف
بيَّن مواقعها من بين أقسامها لقضى العجب من هذا الرجل العظيم!، و تلا قوله -
تعالى -: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [٧٩]!!.

الأمر الثالث

الشعر الذي عرفت أنه موضوع هذا العلم هو: «الكلام الموزون مع القصد» [٨٠].
وربما زيد فيه: «المرتبط لمعنى» ليخرج ما ليس له معنى من الموزون.
قيل: وإنما يحتاج إليه لوعبر بـ «اللفظ» بدل «الكلام»، لأن الكلام هو الدالّ
على معنى؛

قلت: ولكن ينبغي أن يكون المراد بـ «الكلام» هنا مطلق الدالّ على معنى -
مفرداً كان أو مركباً -، لا المصطلح عليه عند النحويين. فإن البيت الثاني من قوله:

طَـيِّفٌ أَلَمَ بِـذِي سَلَمٍ [٨١]

بيت تامّ، وهو شعر تامّ وليس بجملة مفيدة تامّة.

ولكن أصل هذا الشرط مما لم يقدّم دليل عليه.

ولا يبعد أن يسمّى اللفظ الموزون مع القصد شعراً؛ سواء كان لجميعه معنى، أو
لمفرداته خاصّة، أو لم يكن له معنى أصلاً - كالشطر الأوّل من مطلع القصيدة البائية
المعروفة [٨٢] للمعري [٨٣] -.

وزاد بعضهم قيد «المقفى»، ولكنّه ينبغي أن يؤخذ في حدّ القطعة و القصيدة، إذ
البيت الواحد شعرٌ ولا معنى لأخذ هذا القيد فيه [٨٤].

على أنّ عدّه «الإكفاء» [٨٥] و «الإجازة» [٨٦] من عيوب القوافي يؤذن بأنّ
غير المقفّى شعرٌ وإن كان معيباً.

وصفه جماعة بكلام العرب، لزعمه أنّ الموزون من كلام غيرهم ليس بشعر؛
ولكنّ الظاهر أنّه شعرٌ، لوجود علائم الحقيقة فيه.

و المراد بـ «الموزون» ما قبلته الطباع السليمة من أهل ذلك اللسان. و القيد الأخير لئلا يخرج المضارع و بعض أقسام المديد، فإنّ طباع العجم لا تقبله - كأكثر أوزانهم الخاصّة عند العرب -.

و زعم بعضهم اختصاصه بما كان على أوزان العرب [٨٧]، و نسبه الدماميني [٨٨] إلى الخليل [٨٩] - [٩٠].

و العهدة في هذا النقل عليه!، فإنّ ابن عبد ربّه [٩١] أقدم عهداً منه و أعرف منه بمذهبه - و القرائن قد دلّت على وجود كتابه عنده - قد نقل خلاف ذلك عنه و بالغ في ردّه، فقال في أرجوته بعد ذكر البحور:

هَذَا الَّذِي جَرَّبَهُ الْجُرْبُ مِنْ كُلِّ مَا قَالَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ
وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَمْ نَلْتَفِتْ إِلَيْهِ [٩٢]
..... إلى أن قال: -

وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ وَلَا أَقُولُ فِيهِ مَا يَقُولُ
لَأَنَّهُ نَاقِضٌ فِي مَعْنَاهُ وَ الْأَسِيفُ قَدْ يَنْبُو وَ فِيهِ مَاهُ
إِذْ جَعَلَ الْقَوْلَ الْقَدِيمَ أَضْلَهُ ثُمَّ أَجَازَ ذَا وَ لَيْسَ مِثْلَهُ [٩٣]

و ظاهرُ أنّ «الجواز» هنا لامعنى له إلا كونه شعراً.

و بالجملة؛ بعد ما عرفت أنّ المنظوم في سائر اللغات - وإن كان على أوزانها - شعراً، فبالأولى يكون ما على أوزانها من اللغة العربيّة كذلك.

و للدمامينيّ هنا كلامٌ يدلّ على أنّه في ميدان العبّاوة قد سبق طاق البصل و عنباؤه [٩٤]؛ فإنّه بعد ما نقل عن الخليل: «أنّ الشعر ما وافق أوزان العرب»؛

قال ما لفظه: «و مقتضاه أن لا يسمّى شعراً ما خرج عن أوزانهم، بل وأن

لاتكون أوزان العرب نفسها شعراً. إذ الموافق للشيء غيره، فلو دخلت الأوزان العربية فيه لزم مغايرة الشيء لنفسه، وهو باطل؛ انتهى كلامه؛
فإن زعم أن أوزان العرب بأنفسها شعرٌ - كما هو ظاهر كلامه - وأراد بذلك الاعتراض؛

فساعد الله الخليل وأعطاه على ابتلائه بهذا المعترض الأجر الجزيل؛ إذ الوزن - كما ستعرفه إنشاء الله - عبارة عن ترتيب الحركات والسكنات، وهو ليس من مقولة اللفظ حتى يكون شعراً، بل الشعر هو الكلام المنطبق عليه؛
وإن لم يرد الاعتراض بل أراد بيان أن الوزن ليس بشعر؛
فلاجزاه الله عن توضيح هذا الواضح خيراً.

و الظاهر أنه فهم من قوله: «ما وافق أوزانهم»: ما وافق أشعارهم؛ فقال ما قال. فعلى سوء فهمه حينئذٍ لا على الخليل يرد الاشكال؛ هذا.

و أما اعتباره القصد فمما لا بد من اعتباره، ضرورة أن كثيراً مما يتكلم به الإنسان منطبق على أحد الأوزان. فإذا قال قائلٌ لصاحبه: «جئتكم يوم الجمعة» كان منطبقاً على منهوك الرجز؛ أو قال: «جئت معك» كان على الفريد منه؛ و قول السوقي: «من يشتري باذنجان؟» من منهوك المنسرح، وليس ذلك بشعر قطعاً [٩٥]، بل لفظ الشعر - كما قال الفيومي - يدل على اعتبار هذا القيد، لأن الشعر مأخوذ من الفطنة، فإذا لم يقصده فكأنه لم يشعر به [٩٦]؛

و لكن فيه ما لا يخفى!

و بهذا القيد يخرج من حد الشعر ما ورد في الكتاب العزيز من الآيات المنطبعة على البحور؛ و ما تكلم به النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مما هو كذلك [٩٧]. و

لا يحتاج إلى ما تكلفه جماعة - كالأخفش وغيره -؛ وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرحنا على «معالم الدين» الموسوم بـ «ذخائر المجتهدين» [٩٨] في مبحث تحريم الشعر على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - . فعلى الطالب تحقيق المقام بذلك الكتاب، فإن فيه فوائد لا توجد في غيره؛ هذا.

و «الوزن» عبارة عن وقوع مقادير من الحروف بحركاتها وسكناتها متناسبة بحيث توجب لذّة النفس [٩٩]، كما يوجب التناسب بين كميّات الصوت وبين النّقرات [١٠٠] لذّة مخصوصة.

و يبحث عن ذلك التناسب إذا كان بين ما عرفت من الحروف في موضوع العروض؛

و بين الأصوات كان موضوع فنّ الغناء؛

و بين النقرات كان موضوع فنّ الإيقاع [١٠١].

و من ثمّ زعم جماعة من المتقدّمين اتّحاد علم العروض والموسيقى؛

وهذا الوهم وإن كان ظاهر الفساد، ولكن أوجب ذلك ما عرفت من الارتباط الذي يوهّم الاتّحاد؛ ولهذا يمتزجان امتزاج الماء والراح، و يأتلفان اتّلاف الأجساد بالأرواح.

و تجد النفس في اجتماعها من اللذّة ما لا تجد من كلّ منها حال انفراد.

و هذا التناسب هو القانون العامّ للحسن، فلا يشدّ عنه شاذّ ولا يندّ عنه ناد؛ هذا.

و فيما عرفناك من حقيقة الوزن ما يغنيك عن تعريف بعضهم الوزن بـ: «أنّه تساوي البيتين عدداً و ترتيباً»؛

على أنّه مجمل المراد؛ وبعض احتملاته واضح الفساد!

الأمر الرابع

أقلّ الشعر البيت، وهو: ما كان له شطران. سُمّي به لتشبيهه بالبيت من الشعر؛ و لذلك سُمّيت أجزاؤه بأسماء أجزائه - كما مرّ اجمالاً و يأتي قريباً إنشاء الله -.

و اطلاق البيت عليه قديم، كما قال:

وَبَيْتٌ عَلَى ظَهْرِ الْطَيِّ بَنِيَّتُهُ بِأَسْمَرٍ مَشْقُوقِ الْخَيَاشِيمِ يُرْعَفُ [١٠٢]

أراد بما ذكره في الشطر الثاني: القلم.

و إذا زاد عليه باثنين سُمّي «قطعة» أو «مقطوعة»؛ لأنّها كالقطعة من القصيدة.

و حدّها - على ما ذكره -: من ثلاثة إلى عشرة، أو إلى خمسة عشر. فما كان

أقلّ من ثلاثة لا يسمّى قطعة، فالبيتان إذا لم يكن لهما ثالث ليسا بقطعةٍ ولا قصيدةٍ. و

لم يذكروا لهما اسماً [١٠٣]، و لعله لعدم وجوده في شعر العرب - كما صرح به

الأخفش [١٠٤] -؛

و فيه تأملٌ!

و ما زاد على الحدّ المذكور سُمّيت قصيدةً إن لم تكن من المجزوءات و

الأراجيز [١٠٥].

و الأخفش قد جعل أقلّ القصيدة ثلاثة أبياتٍ. فعلى مذهبه تعمُّ [١٠٦] القصيدةُ

القطعة و غيرها.

ولم يذكروا حداً لأقل القصيدة؛ ولعله لاحد لها.

ولا إشكال في أن الأراجيز لا تسمى قصيدة، بل تختص باسم الرجز؛ وقد يسمى المقطع - كما قال جرير [١٠٧] للرؤبة [١٠٨]: «أما والله لأن سهرت له ليلاً لآدعته، وقلماً تغني عنه مقطعاته» [١٠٩].

وأما غيرها فالظاهر تسميته بالقصيدة مطلقاً.

وقال الأخفش: «القصيدة من الشعر: هو الطويل، والبسيط التام، والكامل التام، والمديد التام، والرجز التام، والخفيف التام، وهو كل ما تغنى به الركبان؛ لم نسمعهم يتغنّون بالخفيف» [١١٠]؛ انتهى ما نقل عنه.

وهو - كما تراه - كلامٌ مختل النظام مجهول المراد من لفظ «التام»؛

فإن أراد به ما كان على أصل الدائرة؛

لم يكن المديد ونحوه تاماً؛

وإن أراد بذلك أتم ما جاء منه في الاستعمال - كما ذكره بعضهم -؛

ورد عليه النقض بمثل المقتضب والمجث، فإنهما لم يستعملا إلا قسماً واحداً؛ و

لا يسميهما قصيداً.

ثم اشتراطه في القصيد أن تغنى به الركبان؛

مما لم يرقم عليه دليل؛ وعدم تغنيهم بالخفيف ليس إلى اثباته من سبيل!

وذكره الخفيف هنا مع عدّه الخفيف سابقاً من القصيد؛

لا يخفى ما فيه؛ إلا أن يكون مراده هنا الخفيف المجزوء أو الخفيف اللغوي - أي:

ما كان قليل الكلمات -.

ثم إن في القاموس: «أنّ المقطعات من الشعر: قصاره وأراجيزه» [١١١]؛

والَّذي وجدناه اطلاقه على خصوص الأراجيز - كما عرفت -، ولعلّ ذلك من اجتہاداته؛ واللّٰه أعلم!.

ثم إنّ للشعر أقساماً مولدة، كأقسام الموشح [١١٢]، والمسقط [١١٣]، ونحو ذلك ممّا لم يثبت من العرب ولا يتعلّق به غرض العروضيّ على فرض ثبوته. ولهذا تركنا التعرّض له، كالأوزان المولدة إلّا ما ذكرناه من باب الاستطراد.

الأمر الخامس

اللفظ والكتابة إمّا أن يتّحدا - كلفظ «ليت» و «ضرب» و «ليس» - فقليلٌ - كما في شرح الساوية [١١٤] -؛

وإمّا أن يثبت في الكتابة ما لا يثبت في اللفظ - كـ «واو» عمرو و «الف واو» الجمع -؛

أو يثبت في اللفظ ما لا يثبت في الخطّ - كالحرف المدغم والتنوين - .
والمعتبر في هذا الفنّ الملفوظ دون المكتوب، لأنّ الوزن للشعر والشعر هو الكلام - كما مرّ - . فلا يوضع في هذا الميزان إلّا ما ظهر على اللسان [١١٥]؛

فالحرف المدغم يعدّ حرفين أوّلهما ساكنٌ؛
والتنوين يعدّ حرفاً ساكناً؛

وحروف الإشباع في القوافي المطلقة بحسب الاشباع منها حرفاً ساكناً؛
وكذا لو كان في وسط البيت - كلفظ «له» و «به» ونحوهما - . وأمّا نحو «عليه»

مما يجوز فيه الاشباع و عدمه فيتبع ما صنعه الشاعر.

و «الألف و اللام» من مثل «الرجل» لأُحْسَبَانِ أصلاً إذا كان قبله لفظٌ -ك- :
«جاء» -؛

و إذا ابتدئ به حسبت الهمزة فقط؛

و إذا ارتكب الشاعر ضرورةً فأثبت في اللفظ ما لأُثْبِتُ أو حَذَفَ ما لا يُحَذَفُ -

كقول جميل [١١٦]:

أَلَا لَأَرَى إِنْ نَيْنٍ أَحْسَنَ شَيْمَةً

عَلَى حَدَثَانٍ أَدْهَرِمِيٍّ وَمِنْ جُمْلٍ [١١٧]

فأثبت همزة الوصل؛

و قول الأخنس [١١٨]:

أَلَا أَبْلِغُ حَاتِمًا وَ أَبَاعِدِيٍّ بِأَنَّ عَوَانَةَ الضَّبِّيِّ قَرًّا [١١٩]

فحذف همزة القطع - فثبت ما أثبتّه و احذف ما حذفه من غير أن تُنَازِعَهُ في

ذلك؛ فإنّها ليست من فريضة... [١٢٠].

و كذلك في كتابة البيت بعد التقطيع، فتُكْتَبُ ما يُلْفَظُ به و تُحذفُ غيره، و تُكْتَبُ

حروف كلّ جزءٍ من أجزاء التفاعيل على حدة.

و إن أدّت إلى أن تفصل حروف كلمة واحدة فإنّ الغالب عدم مطابقة أجزاء

التفاعيل لصورة الكتابة إلّا نادراً؛ كقوله:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ [١٢١]

فإذا قطعت قوله:

فَقَا نَبَكٍ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ [١٢٢]

كُتِبَتْهُ عَلَى هَيْئَةِ التَّقْطِيعِ هَكَذَا:

قفان	كمن	ذكرى	حبيب	ومنزلن
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن	

هذا!.

ولما كانت البحور مركبة من التفاعيل وهي مركبة من الأسباب والأوتاد، قدم الناظم - عمر الله بطول عمره مدارس العلوم وأحيا بطول حياته منها دوراس الرسوم -؛ فقال:

[حَرْفَانِ يُدْعَى سَبَبًا وَمَا عَدَى بِوَاحِدٍ فَهُوَ يُسَمَّى وَتِدًا]
 حرفان يُدْعَى سَبَبًا ومضطرباً؛ وما عدى - أي: زاد - بواحدٍ فهو - أي:
 مجموع الثلاثة، لا الواحد الزائد - يسمّى: وَتِدًا؛ وَ: وَدًا؛ وهو الوتد في لغة تميم أو
 أهل نجد، كأنهم أسكنوا «التاء» فأدغموها في «الدال» [١٢٣].

[وَذَا خَفِيفًا وَثَقِيلًا قَدْ وَسِمَ وَذَا بِمَجْمُوعٍ وَمَفْرُوقٍ قِسِمَ]
 وذا - أي: السبب - إن كان أوله حرف متحرك يتلوه ساكن - كـ «قَدْ» - سمي
 خفيفاً؛

وإن كان متحركاً يتلوه متحرك أيضاً - مثل: «لَكَ» - فهو: ثَقِيلًا، وَ: مُنْتَشِرًا قد
 وُسِمَ [١٢٤].

وجه تسمية أصل السبب ما ذكره من أنهم شبهوا بَيْنَ الشعرِ بَيْنَ الشعرِ؛
وشبهوا الأسباب في البيت العروضي بالأسباب في البيت اللغوي، بجامع أن كلاً
منهما مظنة التغير والتبديل؛

وشبهوا أوتاده بأوتاده بجامع الثبوت.

وأما وجه تسمية الخفيف والثقيل فظاهر من ثقل الحركة وخفة السكون.
وذا - أي: الود - بمجموع إن كان متحركين بعدهما ساكن - كلفظ «ود» - و
مفروق إن كان ساكناً بين متحركين - كـ «قام» - قسيم؛
ووجه التسمية: اجتماع المتحركين في الأول؛
و: تفرقهما في الثاني؛ هذا.

وتخصيص صاحب القاموس [١٢٥] السبب بخصوص الخفيف - حيث قال: «و
السبب ... من مقطعات الشعر: حرف متحرك وحرف ساكن» [١٢٦] - عجيب
لو صدر من غيره!.

وأعجب منه قول شارح القاموس [١٢٧] بعد العبارة المتقدمة: «و هو على
ضربين:

سببان مقرونان؛

وسببان مفروقان.

فالمقرونان: ما توالى فيها ثلاث حركاتٍ بعدها ساكنٌ، نحو «مُتَقَا» من
«مُتَقَاعِلُن»، ... فحركة «التاء» من «متقا» قد قرئت السببين....

والمفروقان هما اللذان يقوم كل واحدٍ منهما بنفسه - أي: يكون حرف متحرك
وحرف ساكن ويتلوه حرف متحرك -، نحو: «مُسْتَف» من «مُسْتَفْعِلُن»....

و هذه الأسباب هي الَّتِي يَتَّعُ فِيهَا الرَّحَافُ...، و ذلك لِأَنَّ الْجُزْءَ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ» [١٢٨]؛ انتهى بعينه مع حذف بعض الأمثلة.

و لعلَّه وجد في بعض كتب العروض كَيْفِيَّةٌ تَرْتَّبُ الْأَجْزَاءَ مِنَ الْأَسْبَابِ و الْأَوْتَادِ، و أَنَّهُ قد يَتَجَاوَرُ فِيهِ سَبَبَانِ خَفِيفَانِ و قد يَتَجَاوَرُ ثَقِيلٌ و خَفِيفٌ؛ قَوْلُهُ مِنْهُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ و تَصَرَّفَ فِيهِ بِتَصَرُّفَاتٍ لَا تَنْطَبِقُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ!.

و اعلم! أَنَّ انْحِصَارَ السَّبَبِ فِي الْقَسْمَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ عَقْلِيًّا بَعْدَ تَعَذُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، أَوْ تَعَسَّرِهِ؛

و أَمَّا انْحِصَارُ الْوَيْدِ فَبِالْإِسْتِقْرَاءِ، لِعَدَمِ وَقُوعِ غَيْرِهِمَا فِي الْأَجْزَاءِ الْأَصْلِيَّةِ. و مَا ذَكَرَهُ النَّازِهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَلِيلُ، و تَبَعَهُ عَامَّةُ الْعَرُوضِيِّينَ.

و مِنْهُمْ مَنْ [١٢٩] يَسْمَى الْفَاصِلَتَيْنِ: «وَيْدًا ثَلَاثِيًّا»، و: «وَيْدًا رِبَاعِيًّا»؛ و السَّبَبُ عِنْدَهُ نَوْعَانِ:

مَنْفَصْلٌ، نَحْوُ: «مَنْ»؛

و مُتَّصِلٌ، نَحْوُ: «لَنْ».

و «اللام» عِنْدَهُ وَحْدَهَا سَبَبٌ مُتَّصِلٌ، و «الميم و النون» سَبَبٌ مَنْفَصْلٌ، لِمَا كَانَ لِحَرَكَةِ الْمِيمِ نِهَايَةً - وَ هِيَ النُّونُ السَّاكِنَةُ -؛ و لَوْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَمْ تَكُنْ نِهَايَةً؛ نَقْلَهُ ابْنُ رَشِيقٍ [١٣٠] فِي «الْعَمْدَةِ» [١٣١] - [١٣٢].

و إِنْ صَحَّتِ النُّسخَةُ فَهُوَ كَلَامٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ. و لَوْ تَكَلَّفَ فِي تَفْسِيرِهِ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ السَّقِيمِ؟!

و مَا ذَكَرَهُ الْحَلِيلُ فَإِنَّمَا هُوَ لاختلاف الأحكام المترتبة على كلٍّ من الأسباب و الأوتاد؛ و التقسيم من غير أن يكون لكلِّ قِسْمٍ أَحْكَامٌ مُخْتَصَّةٌ بِهِ بَعِيدٌ مِنْ دَابِّ

أرباب العلوم.

ومنهم من زاد على قسمي الأسباب والأوتاد قسمين آخرين سَمَّاهما: «الفاصلة» - بالصاد المهملة، وقد يقال بالمعجمة أيضاً [١٣٣]؛ - فثلاثة أحرفٍ متحرّكةٍ بعدها ساكنٌ يسمّونها: «فاصلةٌ صغرى»؛

و: أربعةٌ متحرّكةٌ بعدها ساكنٌ: «فاصلةٌ كبرى» [١٣٤].

ولم يذكرهما الناظم؛ ونعم ما صنع؛ فإنه ليس تقسيماً أولياً للأجزاء، إذ الصغرى مركّبةٌ من سببٍ ثَقِيلٍ فخفيفٍ، والكبرى من سببٍ ثَقِيلٍ فَوَتِدٍ مجموعٍ؛ وتجري في أجزائها أحكام الأسباب والأوتاد؛ فلاداعي إلى هذا الاصطلاح!

مضافاً إلى أن الكلام فيما يتركّب منه الأجزاء الأصلية، والفاصلة الكبرى لا تكون في جزءٍ سالمٍ - كما تطلّع عليه إنشاء الله - .

و إذا عرفت الأسباب والأوتاد فاعلم! أنّهم ركبوا منها أربعة أجزاء تسمّى: «أصولاً»؛ وهي:

فَعُولُنْ؛

و: مَفَاعِيلُنْ؛

و: مُفَاعِلَتُنْ؛

و: فَاعِلَاتُنْ.

فالأول مركّبٌ من وَتِدٍ مجموعٍ فسببٍ خفيفٍ؛

و الثاني من وَتِدٍ مجموعٍ فسببين خفيفين؛

و الثالث مركّبٌ من وَتِدٍ مجموعٍ فسببٍ ثَقِيلٍ فسببٍ خفيفٍ؛

و الرابع من وَتِدٍ مفروقٍ فسببين خفيفين.

ثم استخرجوا منها ستة أخرى بتقديم أحد السبيين أو كليهما على الوتد، وسموها: «فروعاً».

فيكون المجموع عشرة أجزاء، اثنان خماسيان و الباقيان سباعية.

فالأصل الأول:

فَعُولُنْ، له فرعٌ واحدٌ يحصل من تقديم السبب على الوتد، فيكون: «كُنْ فَعُو»، فينقل إلى «فَاعِلُنْ»؛ و

الأصل الثاني:

«مَفَاعِلُنْ»، و له فرعان يحصلان من تقديم أحد السبيين أو كليهما؛ فبتقديم أحدهما عليه يحصل «فَاعِلَاتُنْ» ذوالوتد المجموع - و لكون السبيين كليهما من قسمٍ واحدٍ لا يحصل اختلافٌ من تقديم كلٍّ منهما -؛

فإن قدّمت الأخير صار: «كُنْ مَفَاعِي»؛

وإن قدّمت الأول صار: «عِي مَفَالُنْ»؛ وكلٌّ منها ينقل إلى «فَاعِلَاتُنْ».

فتعين الدماميني للتقديم السبب الأخير [١٣٥]؛

لاداعي له؛، إلا أن يزعم أنه يساعد عليه الاعتبار؛ وهو ممنوعٌ!

نعم! لو كان السبيان مختلفين اختلف ذلك - كما سوف تعرفه إنشاء الله تعالى في

الأصل الثالث -.

و لو قدّمت السبيين معاً مقدّماً أيهما شئت على الآخر حصل «مُسْتَفْعِلُنْ» بعد

النقل.

الأصل الثالث:

«مَفَاعِلَاتُنْ»، و له ثلاثة فروع - كما لا يخفى وجهه -.

وله فرعٌ واحدٌ مستعملٌ يحصل بتقديم السببين معاً على الوَيد، فيكون: «عَلَّتْ مُمَّا»، فينقل إلى «مُتَقَاعِلْنَ».

وله فرعان آخران يحصلان من تقديم كلٍّ من السببين على الوَيد؛ ذكر القوم أحدهما، وهو تقديم السبب الخفيف فقط، فيحصل «تُنْ مُقَاعِلْ»، فينقل إلى «فَاعِلَاتُكْ» في اصطلاحهم. ولم ينقلوه إلى «فَاعِلَاتُنْ»، لأنَّ «النون» علامة الساكن، وهذا الجزء آخره متحرِّكٌ - كما لم يصنعوه في «مَفْعُولَاتْ» - . وأما تعيين «الكاف» مع التزامهم بكون حروف الأجزاء من حروف الزيادة فلا أعرف وجهه.

وهذا الفرع مهمَلٌ لم ينظم العرب عليه بيتاً؛ وذكروا إهماله ووجه إهماله. وأما الفرع الآخر المحاصل من تقديم السبب الثقيل فقط، فإنهم أهملوا ذكره أصلاً مع أنَّه كـ «فَاعِلَاتُكْ»؛ فكان عليهم أن ينهّوا على إهماله ووجه إهماله! الأصل الرابع:

«فَاعِلَاتُنْ»، ذوالوَيَدِ المفروق. وقد جرت العادةُ بفصل «العين» عن «اللام» في الكتابة، للفرق بينه وبين «فَاعِلَاتُنْ» ذي الوَيدِ المجموع. وله فرعان:

أحدهما يحصل من تقديم السببين معاً على الوَيد، فيكون: «لَاتُنْ فَاعُغْ»؛ فينقل إلى «مَفْعُولَاتْ»؛

والثاني بتقديم أحد السببين فقط، فيحصل: «تُنْ فَاعُغْ لَآ»؛ فينقل إلى «مُسْتَفْعُلُنْ». وتُفصل بين «لن» و «مستفع» في الكتابة ليحصل الفرق بينه وبين «مُسْتَفْعِلُنْ» ذي الوَيدِ المجموع.

فهذه الأجزاء - كما عرفت - ثمانية لفظاً، عشرة حكماً، ما عدا المهملين الَّذِينَ عرفتَهما.

و نقل ابن رشيقي عن الجوهرِيِّ أَنَّهُ نقص من الأجزاء جزء «مفعولات»؛ قال [١٣٦] بعد ما ذكر أنَّ أَوَّلَ من كتب في العروض الخليلُ وتألَّفَ الناس بعده قال ما نصُّه:

«حَتَّى وَصَلَ الْأَمْرَ إِلَى أَبِي نَصْرِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ الْجَوْهَرِيِّ، فَبَيَّنَ الْأَشْيَاءَ وَ أَوْضَحَهَا فِي اخْتِصَارٍ. وَإِلَى مَذْهَبِهِ يَذْهَبُ حَدَاقُ الْوَقْتِ وَأَرْبَابُ الصَّنَاعَةِ. فَأَوَّلَ مَا خَالَفَهُ فِيهِ أَنْ جَعَلَ الْخَلِيلُ الْأَجْزَاءَ الَّتِي يوزَنُ بِهَا الشَّعْرُ ثَمَانِيَةً ... إِلَى أَنْ قَالَ: - فَنَقَصَ مِنْهَا الْجَوْهَرِيُّ جُزْءَ «مَفْعُولَاتٍ» وَأَقَامَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ «مُسْتَفْعُلُنْ» مَفْرُوقَ الْوَيْدِ - أَي: مَقْدَمَ «النُّونِ» عَلَى «اللامِ» - ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جُزْءٌ صَحِيحاً لَتَرَكَّبَ مِنْ مَفْرُودٍ بِحَرْزٍ كَمَا تَرَكَّبَ مِنْ سَائِرِ الْأَجْزَاءِ؛ يَرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَوْزَانِ بِحَرْزٍ انْفَرَدَ بِهِ «مَفْعُولَاتٍ» وَ لَا تَكَرَّرَ فِي قِسْمٍ مِنْهُ» [١٣٧]؛ انْتَهَى.

و فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِيمَا تَقَدَّمَ؛

عَلَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ لَا يَحْصُلُ شَيْءٌ مِنْهُ. فَتَأَمَّلْ فِيهِ! وَ لَا سِيَّما فِي قَوْلِهِ: «بِتَقْدِيمِ النُّونِ عَلَى اللَّامِ» [١٣٨].

و لَيْتَ شَعْرِي مَا الَّذِي فَهَمَهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ حَدَاقُ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَصَارُوا إِلَيْهِ!! هَذَا.

و لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْأَجْزَاءَ مَنْحَصِرَةً فِي هَذِهِ الْعَشْرَةِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ؛ وَ أَمَّا الَّتِي تَحْصُلُ بَعْدَ وَقُوعِ الزَّحَافَاتِ وَ الْعِلَلِ الْآتِيَةِ - إِنْشَاءَ اللَّهِ - فَإِنَّهَا تَرْتَقِي إِلَى سِتَّةٍ وَ ثَلَاثِينَ؛

مثلاً: «مَفَاعِيلُن» يصير بحذف الخامس - وهو القبض، كما تعرفه -: «مَفَاعِلُن»؛
و بحذف سابعه - وهو الكفّ، كما يأتي إنشاء الله - يصير: «مَفَاعِيلُ»؛
و «مُتَفَاعِلُن» بالترفيل يكون: «مُتَفَاعِلَاتُن»؛ ... وهكذا.
و من العروضيتين من يجعل العشرة كلّها أصولاً، و الأجزاء الحاصلة من
الزحافات فروعاً.

و لما كان الاصطلاح ممّا لا مشاحة فيه فلك أن تقسمها أيضاً إلى أصولٍ وفروعٍ
و فروع فروعٍ.
ثم إنّ هذه الأجزاء العشرة منها ما يكون أصلاً فقط، فلا يقع فرعاً أصلاً، ك:
«مُسْتَفْعِلُن»؛

و منها ما يقع فرعاً و أصلاً، ك: «فَعُولُن»، فإنّه أصلٌ - كما عرفت -؛ و يكون
فرعاً لـ «مَفَاعِيلُن» بالحذف؛

و من الفروع ما هو فرعٌ لأصلٍ واحدٍ؛
و منها ما هو فرعٌ لأصلين أو أكثر؛ و كلّ هذا على الاصطلاح الثاني. و أمّا على
الأوّل و الثالث فتختلف الأقسام و الأمثلة.

و كلّ هذا ممّا لا يخفى على المتأمل المتتبع؛ و لاثرة فيه توجب إطالة الكلام
بذكرها!.

باب

ذكر الدوائر

و البحور الحاصلة منها

و فك بعضها من بعض

«الدائرة» في اصطلاح العروضيين عبارة عن: «ترتيب مخصوص بين أوتادٍ و أسباب معلومي العدد بحيث يقبله الطبع السليم شعراً»؛ كذا عرّفه بعض أعظم الفنّ. و احترز بالقيد الأخير عن مثل الخطب و الرسائل؛ و لكن يرد عليه: إنّ أكثر الدوائر ليست بشعرٍ، فإنّ منها ما لم يُستعمل تامّاً؛ و منها ما لا يُستعمل إلّا بعد الزحافات اللازمة. فلا بدّ من زيادة قيدٍ آخر؛ أو الإلتزام بأنّ جميع الدوائر شعرٌ و إنّ لم تستعمله العرب؛ هذا.

و من الخلط الفاضح تعريف بعض العروضيين الدائرة هنا بما في اصطلاح المهندسين؛ فكأنّه لما رأى أنّهم يرسمون علامة الحروف المتحرّكة و الساكنة على الدائرة الهندسيّة زعم أنّه اسمٌ لذلك الخطّ؛ ثمّ لم يكتف بذلك حتّى ذكر تعريف الخطّ و السطح و نحو ذلك ممّا هو أجنبٌ عن هذا الفنّ!!.

إذا عرفت ذلك فاعلم! أنّهم ركّبوا من الأجزاء المتقدّمة دوائر خمسة تنفكّ منها البحور الستّة عشر المعروفة؛ بأنّ تُرسم دائرة هندسيّة - و بعضهم يرسم مربّعاً، و الأوّل أشهر و أحسن -، و تضع عليها علامة متحرّكاتِها و سواكنها على ترتيب الأجزاء بمقدار بيتٍ.

و الغالب أن يُقتصر على نصفه، و أنّ الباقي يُعرف بتكراره؛

و لك أن تقتصر على أقل منه في غير دائرة المشتبهة، فيقتصر على جزئين في الدائرة الأولى و على جزءٍ في الثانية، ... وهكذا؛
و الأحسن الثاني.

و المشهور و الأكثر يرسمون حلقةً صغيرةً للمتحرّك و صورة «الألف» للساكن.
و الأحسن أن تجعل فاصلةً قليلةً بين منتهى كلّ جزءٍ و آخر الأوّل، و فاصلةً أقلّ منها بين مبدأ كلّ سببٍ و وِتْدٍ و منتهى الذي قبله - و يكون ذلك بحسب البيت الذي يُبتدأ به في الدائرة -؛
و يُرسم في الطرف الآخر من الدائرة الأجزاء التي تركّبت منها بحسب البحر الذي يُبتدأ به فيها؛

و يُكتب في وسطها اسم الدائرة؛
و تُكتب عند مبدأ كلّ سببٍ و وِتْدٍ اسم البحر الذي يُبتدأ به.

[دَوَائِرُ الْعُرُوضِ خَمْسَةٌ فَمَا يُبْتَدَأُ الْأُولَى «طَوِيلًا» وَ سِمَا]
و دوائر العروض التي تَنَفَّكُ منها البحورُ المعروفةُ خمسةٌ:

[الدائرة الأولى]

أولها: الدائرة المختلفة. و هي ثمانية الأجزاء، خماسيها مركّبٌ من وِتْدٍ مجموعٍ فسببٍ خفيفٍ؛ و سباعيها من وِتْدٍ كذلك فسبيين خفيفين؛ و هذه صورتها:

فظهر لك بما ذكرنا أنّ هذه الدائرة مشتملة على خمسة بحور؛ ثلاثة منها مستعملة، واثنان مهملان.

فما يُبتدؤُ به في هذه الدائرة الأولى «طويلاً» وُسماً - ويأتي وجه التسمية فيه، وفي سائر البحور إنشاء الله -.

[وَهُوَ فَعُولُنْ وَمَفَاعِيلُنْ يُعَدُّ أَرْبَعَةً ثُمَّ الْمَدِيدُ قَدْ وَرَدَ]

وقد عرفت أنّه مركَّب من جزئين:

خماسيٍّ - وهو: «فَعُولُنْ» -؛

و سباعيٍّ - هو: «مَفَاعِيلُنْ» -؛

يُعدُّ كلُّ منهما في البيت التامَّ أربعةً، فيكون شطر الطويل: «فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ».

ثمَّ المديد قد ورد منها بالإبتداء من سبب «فعولن»، وقد عرفت وزنه سابقاً.

[وَبَعْدَهُ الْبَسِيطُ بَعْدَ مُهْمَلٍ][١٣٩]

و بعده البسيط بعد مهملٍ، يسمّيه العروضيون بـ «المستطيل»، لأنّه عكس الطويل، فإنَّ الجزء السباعيَّ منه مقدّم على الخماسيِّ.

ولم يوجد للعرب نظمٌ عليه إلّا أبياتٌ عديدةٌ [١٤٠] لا مرىء القيس [١٤١]؛ ونظم عليه المولّدون أبياتاً منها قول بعضهم:

عَزِيرُ الطَّرْفِ أَخَوَرُ

لَقَدْ هَاجَ أَشْتِيَاقي

عَلَى مِسْكِ وَعَنْبَرٍ [١٤٢]

أَذِيرُ الصَّدْغِ مِنْهُ

ولي عليه مقطوعةً لطيفةً، أولها:

أَلَا يَا رَيْمُ رِفْقاً بِصَبِّ هَامَ فِيكَ سَقِيمٌ وَدَوَاهُ غَدَاً فِي رَشْفِ فِيكَ
أَلَا يَا بَدْرُ سِنَاءَ وَيَا يُوسُفُ حُسْنًا فَلَوْ بَاعَكَ أَهْلُوكَ بِرُوحِي أَشْتَرِيكَ [١٤٣]
وما يأتي في الهزج من اثبات بعضهم له عروضاً محذوفةً لها ضربٌ مثلها، يمكن
أن يكون من مشطور هذا البحر؛ فتأمل!

و يخرج منه مهملٌ آخر لم يذكره الناظم يسمّى «المتدّ»، لأنّه عكس المديد؛ و
قد عرفت وزنه.

وقد نظم عليه بعض المولدين، فقال:

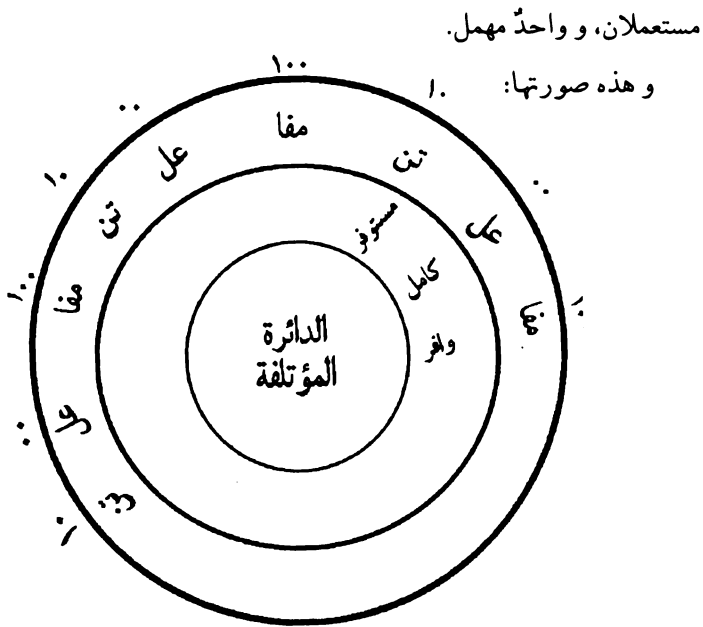
صَادَ قَلْبِي غَزَالُ أَحْوَرِ دُودَلَالٍ كُلَّمَا زِدْتُ حَيَاءً زَادَ مِنِّي نُفُورًا [١٤٤]

[و هَذِهِ الدَّائِرَةُ الْمُخْتَلَفَةُ وَ بَعْدَهَا الدَّائِرَةُ الْمُؤْتَلَفَةُ]

وهذه الدائرة تسمّى «المختلفة». سمّيت بها لاختلاف أجزائها، فإنّ بعضها
خماسيّةٌ، وبعضها سباعيّةٌ - كما تقدّم -.

[الدائرة الثانية]

وبعدها الدائرة الثانية، وهي المؤتلفة. سمّيت بها لائتلاف أجزائها؛ وكان
حقّها أن تسمّى: «متّفكّةً»، لعكس ما مرّ في الأولى.
وهي سداسيّة الأجزاء والأجزاء كلّها سباعيّةٌ. ولها ثلاثة أبحر؛ اثنان منها



وكيفية فكّها أن تبتدأ بأوّل وَدِدٍ في الجزء و تسمّ الدور، فيخرج: «مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ» مرّتان، وهو «الوافر»؛

ثمّ تبتدأ بالسبب الذي يليه، فيكون: «عَلَتُنْ مُفَا سَتًّا، فيخلفه: «مُتَفَاعِلُنْ»، و هو: «الكامل»؛

ثمّ تبتدأ بالسبب الآخر، فيخرج: «تُنْ مُفَاعَلْ»، فيخلفه: «فَاعِلَاتُكَ سَتًّا، فيخرج بحرٌ مهملٌ يسمّى: «المستوفر» أو: «المتوفر».

إِمنَ وَافِرٍ وَ وَزْنُهُ مُفَاعَلٌ مُؤْتَنَّا سِتًّا يَلِيهِ الْكَامِلُ
ولمّا لم يتمكّن الناظم من نظم «مُفَاعَلَتُنْ» الذي هو وزن الوافر، قال: من وافرٍ و

وزنه مفاعل، مؤنثاً أي: بزيادة «تاء» التأنيث، ويكون عددها ستاً. ولكن لا يخفى أن «النون» في التفاعيل جزء للكلمة، ولما جعله قافيةً للشطر الأول لم يناسبه جعل القافية للشطر الثاني.

ومنه ينقذ اشكال آخر على قوله: «مؤنثاً»؛ فإن مؤنث «مفاعِلن» ليس «مفاعِلتن» - كما لا يخفى -.

وكانَ العروضيين لما جعلوا تنوينَ غيرِهِم «نوناً»، اقتصَّ الناظم - أيده الله - منهم، فجعل نونهم تنويناً؛ ولكن له التأسي بالشيخ صفي الدين الحلي [١٤٥] في مقاطيعه التي نظمها على البحور [١٤٦]. ولو شاء قال:

وَسِتَّ مَرَاتٍ إِذَا عَدُّ مَقَا عَلَتِ الْوَاوِرُ وَزُنَا عُرِفَا

والتدوير ليس بعيبٍ في هذا القسم من الرجز [١٤٧]، لأنَّ كلَّ بيتٍ منه من الرجز التام، ليكن كلَّ بيتٍ من قصيدة تناسبه في القافية - كما حقَّقه أهل الفن -؛ وليس من المشطور - كما توهم! -.

ولو أردتُ الاحترازَ منه قلتُ:

وَوَافِرُ سِتُّ مُفَاعَلْتُنْ غَدَا وَاللَّامُ مِنْهُ حَرَكْتُهَا أَبَدَا

و على أيِّ حالٍ فالوافر يليه «الكامل»؛ وقد عرفت أن وزنه: «مُتَفَاعِلُنْ» ستاً.

و يلي الكامل «المستوفر». ولم تنظم العرب عليه، ونظم عليه بعض المولدين فقال:

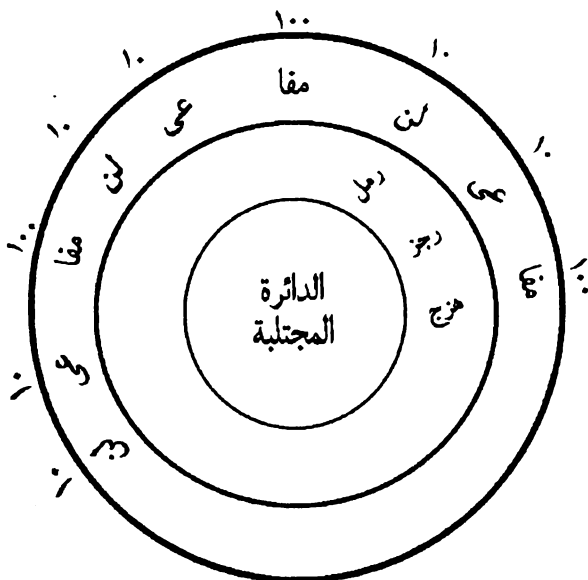
مَا رَأَيْتُ مِنْ الْجَاذِرِ بِالْجَزِيرَةِ إِذْ رَمَيْنَ بِأَسْهُمٍ جَرَحَتْ فُؤَادِي [١٤٨]

وهو مكروهٌ ممَّا لا يساعده الذوق!.

[الدائرة الثالثة]

الدائرة الثالثة: المجتلبة؛ و بَلَدِيُّ الناظم - أعني: الخطيب [١٤٩] - يسميها: «المشتبهة» [١٥٠] - [١٥١].

تنفك منها ثلاثة أبحر كلّها مستعملة؛ وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من أوّل وَتَدِّ فِيهَا خَرَجَ: «مَقَاعِلُنْ» سِتًّا، و هو: «الهرج»؛
و إذا ابتدأت بأوّل سببٍ يليه خَرَجَ: «عِيلُنْ مَقَا»، يخلفه: «مُسْتَفْعِلُنْ» سِتًّا، و
هو: «الرجز»؛
و إن ابتدأت بآخر سببٍ خَرَجَ: «لُنْ مَقَاعِي»، يخلفه: «فاعلاتن» سِتًّا، و هو:

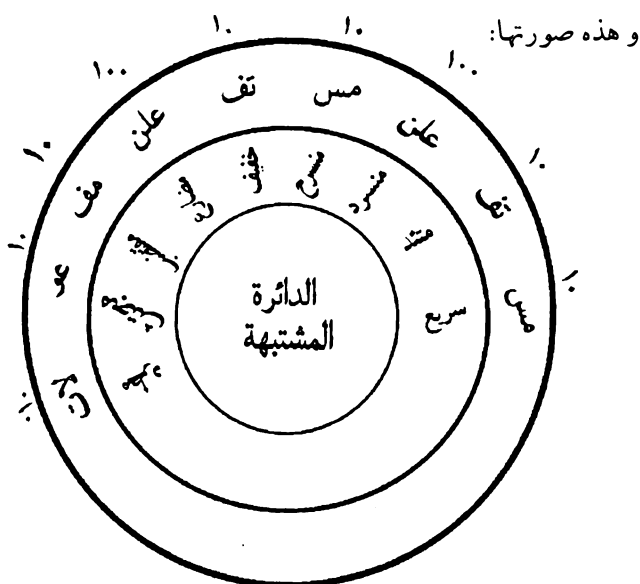
«الرمل».

[وَسِتَّ مَرَّاتٍ مَفَاعِيلُنْ هَزَجٍ وَ مِنْهُ بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ خَرَجَ]
و ذكر هذه البحور في قوله: و سِتَّ مَرَّاتٍ مَفَاعِيلُنْ هَزَجٍ، و مِنْهُ - أي:
«مَفَاعِيلُنْ» - بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ - سَكَنَ الميمَ للضرورة - خَرَجَ.
و هذه الأبحر الثلاثة مجتلياتٌ من الدائرة الأولى، فَإِنَّ «مَفَاعِيلُنْ» من الطويل،
و «مُسْتَفْعِلُنْ» من البسيط، و «فَاعِلَاتُنْ» من المديد؛ و لهذا سَمَّيت الدائرة بـ:
«المجتلبة».

و لقد أحسن كلَّ الاحسان حيث يَبَيِّن اسم الدائرة و وجه تسميتها -: انَّ هذه
الأجزاء جميعها مأخوذةٌ من غيرها - بجملةٍ واحدةٍ!
فإن قلت: هَلَّا عكسوا الأمر و جعلوا أجزاء تلك الدائرة مأخوذةً من هذه؟
قلت: إِنَّ لَهُم عن ذلك أجوبةً اقناعيةً مذكورةٌ في كتبهم؛ و لو قيل: «لما كانت
بحور تلك الدائرة أعرف البحور وأشهرها - نظير ما يَبَيَّنوه في وجه تقديمها -» كان
أحسن!.

[الدائرة الرابعة]

الدائرة الرابعة: الدائرة المشتبهة؛ سداسيةُ الأجزاء تشتمل على تسعة أبحرٍ، سِتَّةٌ
منها مستعملةٌ، و ثلاثةٌ مهملةٌ.



و كيفية فكّها أن تبتدأ بأوّل سببٍ في الدائرة فيخرج: «مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْ» و هو: «السريع»؛

ثمّ من السبب الثاني فيكون: «تَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْ»، فيخلفه: «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعَلُنْ»، و هو المهمل الأوّل؛

ثمّ تبتدأ من أوّل وَتِدٍ يليه فيكون: «عَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ»، فيخلفه: «مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ فَاعِلَاتُنْ»، و هو المهمل الثاني؛

و تبتدأ من أوّل الجزء الثاني فيكون: «مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ»، و هو: «المنسرح»؛

و تبدأ بأوّل السبب الثاني منه فيكون: «تَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْ»، فيخلفه: «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلَاتُنْ»، و هو: «الخفيف»؛

و تبدأ من أول الودّ منه فيكون: «عَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْ»، فيخلفه: «مَفَاعِيلُنْ فَاعِلَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ»، وهو: «المضارع»؛

و تبدأ من أول الجزء الثالث فيكون: «مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ»، وهو: «المقتضب»؛

و تبدأ من أول السبب الثاني منه فيكون: «عُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْ»، فيخلفه: «مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»، وهو: «المجث»؛

و تبدأ من آخر الجزء - وهو الودّ المفروق -، فيكون: «فَاعِلَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ»، وهو المهمل الثالث.

و ذكر الناظم هذه الدائرة وبحورها، فقال: بعدها [١٥٢] - أي: الدائرة الثالثة - دائرة الأبحر المشتبهات، فإنّ أبحرها يشبه بعضها ببعض؛ حتّى نقل ابن القطّاع أنّ فحول الشعراء غلطوا فيها فأدخلوا بعضها في بعضٍ في القصيدة الواحدة؛ و ذكر أسماء جماعة زعم أنّهم أخطؤا فيها.

و لكن فيه ما لا يخفى؛ فإنّ بحورها - كما يظهر بالتأمل - متباعدة بحسب الذوق؛ و «السريع» و «الرجز» أشدّ تشابهاً من هذه البحور.

و لو قيل: إنّ الاشتباه يقع في أجزائها المتّفكة لفظاً و المختلفة حكماً لكان أحسن؛ فإنّ فيها «مُسْتَفْعَلُنْ» المجموع الودّ، و فيها «مُسْتَفْعَلُنْ» المفروقة؛

و كذا «فَاعِلَاتُنْ» المجموع الودّ، و «فَاعِلَاتُنْ» المفروق الودّ - كما هو ظاهر - بعد التأمل فيما قدّمنا من كيفية الفكّ -؛ فيشتبه المفروق فيها بالمجموع، دون بقيّة الدوائر.

و على أيّ حالٍ فلو قوع الاشتباه أو التشابه بين بحورها أو أجزائها - على

الرأين - سميت: «الدائرة المشتبهة». ولقد أجاد الناظم في الأداء عن اسم الدائرة و تشابه أجزائها التي هي سبب التسمية بجملة واحدة.

[مُسْتَفْعِلُنْ ثِنْتَيْنِ مَفْعُولَاتِ ضُمٍّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ سَرِيعاً قَدْ وَسِمَ]
و عدّها - أي: أجزأ هذه الدائرة - ستة مستعملة و ثلاثة مهملة، بيتها بقوله:
مُسْتَفْعِلُنْ ثِنْتَيْنِ مَفْعُولَاتِ ضُمٍّ إِلَيْهَا، لكن من غير تنوين - أي: النون، فإن معها
يكون الجزء ثانياً، وليس في الأجزاء أكثر من سبعة - سريعاً قد وسِمَ.

[وَبَعْدَهُ مُنْسَرِحٌ قَدْ نُقِلَا مِنْ بَعْدِ مُهْمَلَيْنِ لَمْ يُسْتَعْمَلَا]

و بعده منسرح قد نُقِلَا، من بعد مهملين:

أولها يسمى «المُتَدِّد» [١٥٣] - بضمّ الميم، و تاء قرشت مشدّدة، و همزة مكسورة -؛

و ثانيها يسمى: «الْمُنْسَرِد» [١٥٤] - بنون كلمن - لَمْ يُسْتَعْمَلَا عند العرب؛

و قد نظم عليهما بعض المولّدين؛

فن الأول قوله:

مَا لِسَلَمَى فِي الْبَرَآيَا مِنْ شَبَهٍ لَا وَلَا لِبَذْرِ الْنِيرِ الْمُسْتَكْمَلِ

و من الثاني قوله:

لَقَدْ نَادَيْتُ أَقْوَاماً حِينَ جَابُوا وَمَا بِالسَّمْعِ مِنْ وَفَرٍ لَوْ أَجَابُوا [١٥٥]

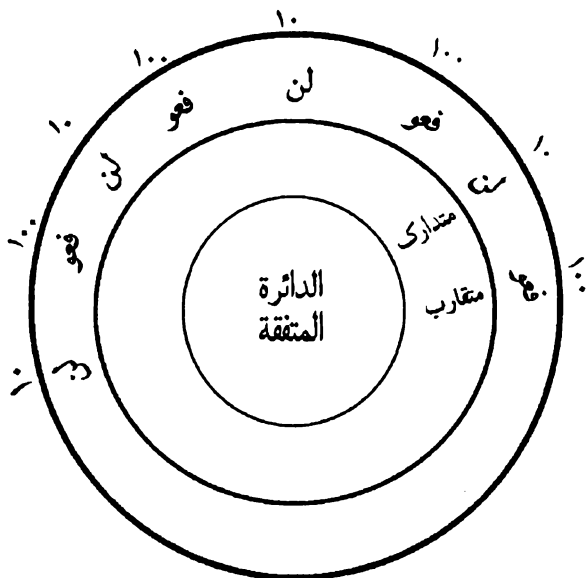
و هما على حالهما ممّا لا يساعده الذوق!؛ و لكن باستعمال بعض الزحافات يقبلهما الطبع.

[و بَعْدَهُ الْخَفِيفُ فَالْمُضَارِعُ مُقْتَضَبٌ يَتْلُوهُ وَهُوَ السَّابِعُ]
و بعده الخفيف فالمضارع مُقْتَضَبٌ يتلوه، و هو البحر السابع من هذه
الدوائر.

[وَمَا مِنْ الْبُحُورِ مُجْتَثٌ وَقَدْ يُفَكُّ مُلْغًى مِنْهُ وَهُوَ: «الْمُطَرِّدُ»]
و ما من البحور منها مجتثٌ. و قد يُفَكُّ ملغًى منه - أي: بحراً مهملاً - وهو:
«المطرد»، أي: يسمى بـ «المطرد» [١٥٦].
و قد نظم بعض المتأخرين عليه فقال:
مَنْ مُجِيرِي مَنْ الْأَشْجَانِ وَالْكَرْبِ
مَنْ مُزِيلِي مَنْ الْأَبْعَادِ بِالْقُرْبِ [١٥٧]
و هو في إباء الذوق له تاماً و قبول الطبع له بعد الزحاف كالسابقين.

[الدائرة الخامسة]

[و خَامِسُ الدَّوَائِرِ الْمُتَّفِقَةُ تَضَمَّنَتْ بَحْراً وَ بَحْراً أَلْحَقَهُ]
و خامس الدوائر: الدائرة الْمُتَّفِقَةُ؛ ثمانية الأجزاء. سميت بها لاتفاق أجزائها
في عدد الحروف و الحركات و السكنات.
و هذه صورتها:



فإذا ابتدأت بأول وَدِدٍ في الجزء خرج: «فَعُولُن» أربع مرّات، وهو «الْمُتَقَارِبُ»؛
 فإن ابتدأت بأول السبب الذي بعده خرج «لُنْ فَعَوُ»، فيخلفه: «فَاعِلُن»، وهو:
 «الْمُتَدَارِكُ»؛ فقد تَضَمَّنَتْ هذه الدائرة بحراً عند الخليل وهو الْمُتَقَارِبُ - واقتصر
 عليه -؛

وبحراً آخر أَلَحَقَهُ الْأَخْفَشُ أو غيره مِمَّنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ. وسمّاه: «الْمُتَدَارِكُ»، لأنّه
 استدركه على الخليل.

وله أسماء أخرى منها:

ركض الخيل؛

و: قطر الميزاب؛

و: الحَبَبُ؛

و: النَّاقُوسُ؛

و: المُحَدَّثُ.

و الوجه في هذه الأسماء - ما عدا الأخير - دعوى شبهة هذا البحر عند انشاده بأصوات الأشياء المذكورة؛ والأخير لحدوثه بعد الخليل [١٥٨].

تنبيهات

الأول:

المشهور في ترتيب الدوائر ما فعله الناظم - كان الله له! -؛ وهو المنقول عن الخليل. وبعضهم قدّم المتّفقة، ثمّ المجتلبة، ثمّ المؤتلفة، ثمّ المختلفة، ثمّ المشتبهة؛ لوجوه استحسانيّة لا يحسن رفع اليد بمثلها عن متابعة الخليل؛ على أنّها معارضةٌ باستحساناتٍ ليست بأدون منها. وأما الوجه في ترتيب البحور: فهو [١٥٩] أنّ في كلّ دائرة يُقدّم ما أوّله ويَدّ، إلّا في الدائرة المشتبهة، فإنّه قد ابتدأ فيها بما أوّله سبب - ويأتي إنشاء الله وجهه -؛ ثمّ يُقدّم ما هو أقرب في الفكّ منه، إذ الأصل في الدائرة يكون الأوّل، وباقي مجورها كأنّها مستخرجةٌ منه حاصلةٌ من تقديم بعض أجزائه على بعض؛ وهو ظاهرٌ بالتأمل فيما قدّمناه.

الثاني:

في الدائرة الأولى يُخرَج كلّ من المديد والبيسط من الطويل من أربعة مواضع، لأنّ المديد يخرج من سبب «فَعُولُن» وهو مكرّر في الدائرة أربعاً؛ وقس عليه البسيط - بل المهل إن حسبته معها -؛

وكذلك الكامل من الوافر، لأنّه مستخرَج من السبب الثقيل من «مُفَاعَلَتُن»، و
هر.. مكرَّر في الدائرة أربعاً؛

... وقس على ذلك بقيّة الدوائر إلّا المشتبهة.

ولك استخراج بحور كلّ دائرة من الآخر بمقدار تكرار الجزء الذي يفكّ منه؛

مثلاً: الطويل من المديد يخرج من «عِلُن» من «فَاعِلُن»، وهو مكرَّر أربعاً؛

و: من البسيط من «عِلُن» من «مُسْتَفْعِلُن»؛

و البسيط من المديد يخرج من «تُن» من «فَاعِلَاتُن»؛

و: المديد منه من «فَاعِلُن»؛

... وهكذا؛ و قس عليه بقيّة بحور الدوائر.

الثالث:

هذه الدوائر الّتي وضعها الخليلُ يفكّ فيها صحيح البحور من صحيحها. ويمكن

فكّ الزحافات بعضها من بعضٍ، لكن يوجب دوائر كثيرة لبيان كلّ زحافٍ؛ و

التأمّل التامّ في حال كلّ زحافٍ إذا صار في بحرٍ آخر؛

مثلاً قبض خماسيّ الطويل يعود خَبْنًا في سباعيّ المديد، وفي خماسيّ البسيط؛

وقبض سباعيّ يعود كَفًّا في سباعيّ المديد، و خَبْنًا في سباعيّ البسيط؛

ومثل ذلك في زحافات أخوي الطويل و ما يؤلّ إليه في غيره؛

فخَبْنُ خماسيّ المديد يؤلّ طَيًّا في سباعيّ البسيط؛

و خبن سباعيّ خَبْنًا في خماسيّ البسيط.

وإذا تأملت في تعدّد دوائر البحور و تعدّد زحافات المفردة و المركّبة ظهر لك

تشعب العمل و صعوبة المسلك و سرعة وقوع الاشتباه.

و لقد أجهد نفسه و بذل جهده في ذلك السائبي [١٦٠] - رحمه الله -، و بيننا في دوائر كثيرة؛ و ادعى أنه أحدثه و أبدعه و لم يسبقه إليه أحد. و هذا التعب الكثير منه - و إن كان مما لا يترتب عليه فائدة إلا التمرين! - لكنه مستحق لجزيل الثناء؛ و صنعة هذا شامت في وجه الحسنة!.

الرابع:

اعلم! أنهم اختلفوا في وجه تسمية البحور بالأسماء التي عرفتها، و أطالوا الكلام في ذلك.

و نحن نقتصر على ما ذكره الخليل - رحمه الله - بنفسه؛ فيظهر لك عنه ان جميع ما ذكره سوى ذلك من قبيل الاجتهاد في مقابل النص!، إذ المصطلح أخبر بالمناسبة التي لاحظها فيما جعله.

فنقول: نقل ابن رشيقي [١٦١] عن أبي القاسم الزجاجي [١٦٢] عن ابن دريد [١٦٣] عن أبي حاتم [١٦٤] عن الأخفش [١٦٥] قال:

«سألت الخليل [١٦٦] بعد أن عمل كتاب العروض: لم سميت الطويل طويلاً؟ قال: لأنه طال بتمام أجزائه.

قلت: فالبيسط؟

قال: لأنه انبسط عن مدّ الطويل و جاء وسطه «فعلن» و آخره «فعلن».

قلت: فالمديد؟

قال: لَتَمَدَّدُ سُبَاعِيَّهِ حَوْلَ حَمَاسِيَّهِ.

قلت: فالوافر؟

قال: لوفور أجزائه وَتِدًا بَوْتِدٍ.

قلت: فالكامل؟

قال: لَأَنَّ فِيهِ ثَلَاثِينَ حَرَكَةً لَمْ تَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الشَّعْرِ.

قلت: فالرجز؟

قال: لَا ضَرْبَ لَهُ كَاضْطِرَابِ قَوَائِمِ النَّاقَةِ عِنْدَ الْقِيَامِ.

قلت: فالرَّمْلُ؟

قال: لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ بِرَمْلِ الْحَصِيرِ، لَضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ.

قلت: فالهزج؟

قال: لِأَنَّهُ يَضْطَرِبُ، فَيُشَبِّهُ بِهِزَجِ الصَّوْتِ.

قلت: فالسريع؟

قال: لِأَنَّهُ يَسْرِعُ عَلَى اللِّسَانِ.

قلت: فالمنسرح؟

قال: لِأَنَّهُ لَا نَسْرَاحَ فِيهِ وَسَهْوَلَتَهُ.

قلت: فالخفيف؟

قال: لِأَنَّهُ أَخَفُّ السُّبَّاعِيَّاتِ.

قلت: فالْمُقْتَضَبُ؟

قال: لِأَنَّهُ اقْتَضَبَ مِنَ الشَّعْرِ.

قلت: فالضارع؟

قال: لأنّه ضارِعُ الْمُقْتَضَبِ.

قلت: فالْمُجْتَثُّ؟

قال: لأنّه اجْتَثَّ من الطويل دائرته [١٦٧].

قلت: فالْمُتَقَارِبُ؟

قال: لتقارب أجزائه، لأنّها خماسيّة كلّها يُشْبِهُ بعضها بعضاً» [١٦٨].

و بعض هذا الكلام يحتاج إلى الشرح، لكننا نكفيه إلى تأمل الناظر طلباً للاختصار.

الخامس:

قد اعتبر الجوهرِيُّ في البحور الأجزاء دون الدوائر، فجعل البحور اثني عشر بحراً على أنّ منها المتدّارك.

فجعل أولّها المتقارب؛

ثمّ الهزج، وجعل الطويل مركّباً منها؛

ثمّ بعد الهزج الرّمل، والمضارع بينهما؛

ثمّ بعد الرّمل الرّجز، والخفيف بينهما؛

ثمّ بعد الرّجز المتدّارك، والبسيط بينهما؛

ثمّ بعد المتدّارك المديد، مركّب منه ومن الرّمل.

ثمّ قال: «و الوافر و الكامل لم يركّب منها بحرٌ» [١٦٩] لما فيها من الفاصلة؛

ثمّ قال: «إنّ الخليل إنّما أراد بكثرة الألقاب الشرح و التقريب، و إلّا فالسريع

من البسيط، والمنسرح والمقتضب من الرجز، والمجتث من الخفيف؛ لأن كل بيت رُكَّب من «مُسْتَفْعِلُنْ» فهو عنده من الرجز - طال أو قُصُر -؛ وكل بيت رُكَّب من «مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ» فهو من البسيط - طال أو قُصُر -؛ وعلى هذا قياس سائر المفردات والمركبات عنده» [١٧٠]؛ انتهى على ما نقله ابن رشيق.

و لو كان المنقول عنه غير الجوهري لكتنا نقول: أنه كلامٌ أجنبيٌّ عن فنّ العروض أصلاً؛ ولكن لا يوثق بنقل ابن رشيق، فإنه عندي متهمٌ في مسائل العروض - كما لا يخفى على من راجع كتابه -.

و لو ثبت النقل فنقول - احتراماً وتأدباً! - : إن الجوهري اخترع علماً جديداً غير ما اخترعه الخليل!، فما قاله أجنبيٌّ عن هذا الفنّ الذي بأيدينا؛ فإن ما ذكره لا يكاد ينطبق عليها قطّ!!.



باب

ألقاب الأجزاء

من الضرب والعروض والحشو وغيرها

[وَأَخْرُ الْأَبْيَاتِ ضَرْبُهَا وَمَا فِي آخِرِ الصَّدْرِ عَرُوضاً وَسِمَا]
و آخر جزء كل بيت من الأبيات «ضربها»، سالماً كان أم لا؛ وما من الأجزاء في آخر الصدر - أي: النصف الأول منه - «عروضاً» وسماً؛ سالماً كان أيضاً أم لا.

فأَيُّ جزءٍ من التفاعيل المتقدّمة وقع في آخر الشطر الأوّل «عروض»؛
وما وقع منها في آخر الشطر الثاني «ضرب»؛

[وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ حَشْوٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ]

وما سواهما من الأجزاء فهو: «حشو»، وإن كان في الابتداء.
والخليل لا يسمّي الواقع في آخر البيت حشواً، بل يسمّيه «صدراً»، إمّا مطلقاً -
كما هو مقتضى ما نقل من قوله: «الثمانيّ من البيت: صدرٌ، وحشوٌ، وحشوٌ، و
عروضٌ، وابتداءٌ، وحشوٌ، وحشوٌ، وضربٌ؛

والسداسيّ: صدرٌ، وحشوٌ، وعروضٌ، وابتداءٌ، وحشوٌ، وضربٌ؛

والرباعيّ لا يكون له حشوٌ» [١٧١] -؛

أو أنّ الصدر إن جاز أن يُعْتَلَّ بعلّةٍ لا يجوز في حشوه - سواءً كانت لازمةً،
كالمراقبة في المضارع؛

أو غير لازمةٍ، كالخرم في الطويل؛

أعتمد بها أو لا، كـ «فَعُولُنْ» في أوّل الطويل، و «مُفَاعَلَتُنْ» في أوّل الوافر -
يسمّى: ابتداءً.

وكلماتهم غير خاليةٍ من الاختلاف. والمنقول عن الخليل أيضاً فيه تهافتٌ و
اختلافٌ؛ وليس تحقيقه بهم.

هذا؛ وقد يسمّى الضرب والعروض: حشواً إذا جاز فيها ما يجوز في الحشو -
كما صرّح به في «الأحسن» [١٧٢] -.

[وَإِنْ يُخَالِفِ الْعَرُوضُ الْحَشَوُ فِي

شَيْءٍ مِنْ الْحُكْمِ بِفَضْلِ يُعْرِفُ]

وإن يخالف العروض الحشو في شيء من الحكم - صحة واعتلالاً - كـ
«فَاعِلُنْ»: العروض الأول من البسيط، فإن الخبن لازم فيه دون الحشو - بـ «فصل»
يعرف.

[وَمِثْلُ ذَا فِي الضَّرْبِ غَايَةٌ وَاسْمٌ

وَالْإِبْتِدَاءُ كُلُّ جُزْءٍ مُنْخَرِمٍ]

و مثل ذا في الضرب بأن يخالف حكمه حكم الحشو صحة واعتلالاً: غايّة
واسم.

فعلى هذا فأكثر الأعارض والضروب فصولٌ وغاياتٌ - كما يظهر لك فيما بعد،
إنشاء الله -.

و أما قول الناظم - كان الله له! -: و الابتداء كلُّ جزءٍ منخَرِمٍ، فقد مرّ تفصيله
أولَ الباب.

و أما تخصيصه بالخرم فهو من باب المثال، وإلا فلوفرَض اختصاصه بزحافٍ
آخر فهو ابتداءً أيضاً. لكن الاستقراء يشهد بانحصاره فيه لو كان الخرم زيادةً على
أصل البيت، لا على الصدر؛ فتأمل! و المدار على امكان التغير وإن لم يقع، فأول
الطويل ابتداءً دائماً.

قال الدماميني: «وهذا ينافي قولهم: إنَّ الموفور اسمٌ للجزء الذي يجوز أن يخرم
و لم يخرم» [١٧٣]:

قلت: لا منافاة بينها أصلاً، إذ تعدّد الاسم لشيءٍ واحدٍ غير مستنكرٍ، لاسيّما في هذا العلم المبنيّ على تكثير الاصطلاحات؛ وكم له فيه من نظيرٍ!
على أنّ الاسم الأوّل للجزء باعتبار محلّه من البيت، والثاني له من حيث الصحّة والاعتلال وإن اتّفق انطباقهما في البيت الغير المحرم.

الزحافات

اعلم! أنّ التغيرات التي تعرض على الأجزاء على أقسام:
فنها ما يعترى ثاني الأسباب بحذفه أو تسكين متحرّكه، وهو الغالب؛
وقد يعترى أوّلها مع ثانيها أيضاً، كالقصر والحذف؛
وقد يعترى الأوتاد بزيادةٍ أو نقصانٍ أو تغييرٍ.
وعلى جميع هذه التقادير:

فإنّما أن يلزم مطلقاً - كزحاف القبض في عروض الطويل -؛
أو يلزم إذا وقع في أوّل بيتٍ من القصيدة - كالقبض في ضربه -؛
أو لا يلزم مطلقاً.

فمنهم من يسمّي جميع ذلك: زحافاً، كالقيروانيّ حيث قال في العمدّة: «وأمّا الزحاف فهو ما يلحق أيّ جزءٍ كان من الأجزاء السبعة - التي جُعِلَتْ موازين الشعر - من نقصٍ أو زيادةٍ، أو تقدّم حرفٍ أو تأخيرهُ أو تسكينهُ» [١٧٤]؛ انتهى؛
ومنهم من يسمّي جميع ذلك: عللاً، كأبي الجيش الأندلسيّ [١٧٥] - [١٧٦]؛

والأكثرُونَ يَخْصُونَ بعضها باسم الزحاف، وبعضاً باسم العلة.
فخصَّ القسمَ الأوَّلَ بالأوَّلَ جماعةً منهم الناظم - أيده الله تعالى - حيث قال:

[وَكُلُّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ يُدْعَى زَحَافاً عِنْدَهُمْ فِي الْأَقْرَبِ]
وكلَّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ - من حذفٍ و تسكينٍ متحرِّكٍ - يُدْعَى زَحَافاً
عندهم في الأقرب، سواءً جاز أو لزم، وإن كان حقَّ العلة اللزوم - كما يصرِّح
به [١٧٧] انشاء الله بموارد استثنائه -.

و عرّفه بعضهم بأنّه تَغْيِيرٌ لا يلزم ولا يُكْسِرُ الوزن؛
واحترز بالقيد الأخير عن الحرم ونحوه.
و على هذا التعريف يكون السبب و غيره من الزحاف - فإنّه لا يلزم -، مع أنّه
عند الأكثر من العلل؛

و يخرج الحرم - فإنّه ممّا يكسر الوزن -، مع أنّه داخلٌ في الزحاف.
و قول الدماميني: «إنَّ كونه ممّا يُكْسِرُ الوزنَ» [١٧٨]؛
غير مسلّم!، إذ لو كسره لدخل فيه ما خرج من أن يكون شعراً، ضرورة أن كلّ
شعرٍ لابدّ من أن يكون موزوناً بوزنٍ صحيحٍ. و اللازم باطلٌ بما تعرفه في باب
الحرم - إن شاء الله -؛

على أنّه على ما قال و على تعريفه يخرج أكثر الزحافات الواقعة في الأعاريض
والضروب، لمكان اللزوم؛

و أمّا على تعريف الناظم فيدخل في الزحاف، مع أنّ الزحاف لا يكون لازماً
عندهم؛

ولهذا التزم بعضهم تقسيماً آخر؛ وهو الزحاف الذي يُجرى مجرى العلة [١٧٩]. قلت: والالتزام بدخوله في الزحاف وإن كان لازماً، لامانع منه؛ بل هو كذلك، فإنّ اللزوم وعدمه من أحكام الزحاف - كالحسن والقبح والصلوح -، لا أنّه قيد في معناه.

وقوله: «يجري مجرى العلة» إن أراد به في الحكم، فلامانع منه؛ وإلاّ فيه ما عرفت؛

ولكن جعله قسماً للزحاف وقسماً للتغيرات اللاحقة للأجزاء يُناسِبُ الأوّل. وكذلك الكلام في زيادة بعضهم قسماً آخر، وهو: العلة الجارية مجرى الزحاف [١٨٠].

وهنا تعريفات آخر لافائدة في نقلها.

[وَمَا سِوَى ذَلِكَ عِلَّةٌ يُعَدُّ فِي سَبَبِ الْفَيْتَةِ أَوْ فِي وَتِدٍ
وما سوى ذلك - أي: تغيير ثاني السبب - عِلَّةٌ يُعَدُّ، في سَبَبِ الْفَيْتَةِ -
كالقصر والحذف - أَوْ فِي وَتِدٍ - كالتشعيت والحذف، لزم أم لا - .
هذا على ما اختاره الناظم.

و تعريف العلة عند غيره يعرف بالقياس إلى ما تقدّم.
وكلماتهم بعد غير خالية عن الاختلاف، ولاثرة في اطالة الكلام بنقلها و
تحقيقها بعد رجوعه إلى الاصطلاح، الذي لامشاحة فيه!
والأحسن أن يقال: إن ثبت عن الخليل اصطلاح خاصّ لزم متابعته - قضاء
لحق اختراعه وابتكاره، وتبرّكاً باقتفاء آثاره! -، ولم أجده فيما عندي من الكتب؛ و

إلا فاللائق تسمية الجميع بأحد الاسمين من العلة و الزحاف توخياً للاختصار و اقتصاراً في جمع الاسماء بمقدار اللزوم.

و إن كان التقسيم مما لا بد منه فليتخرّج أولاً النقيصة و الزيادة التي من قبيل الحرم و الحزم، لنكتة نذكرها - إنشاء الله - في محله.

و يختصّ تغيير ثاني الأسباب باسم «الزحاف»، و ما عداه باسم «العلة»، كما صنعه الناظم؛ و يدخل القصر و نحوه حينئذٍ في كلا الحدين إذا كان الحدان لابشرط، و يخرج منها إذا أخذاً بشرط لا.

و الأحسن أن يؤخذاً لابشرط، و يلتزم بدخوله في كلٍّ منها بأحد الاعتبارين.

و الوجه في ذكر الناظم له في باب العلل ترجيحه جانب العلية بموافقة القوم؛

و مشاركته معها في اللزوم - الذي هو الأصل في العلل -؛

و لزوم وقوعه في آخر الأجزاء كإخواتها السبعة الآتية؛ و الأمر سهل!

ثم أعلم! أن الجزء إما أن يقع في ثاني سببه تغيير واحد؛

أو تغييران.

و لا يمكن الأزيد، لأنه ليس في الأجزاء ما يتركّب من أزيد من سبيين؛

و السبب الواحد لا يمكن في ثاني سببه أزيد من تغيير واحد؛

و الأول يسمّى: الزحاف المفرد؛

و الثاني: المزدوج.

و قدّم الأول لبساطته؛ و كون الثاني مركّباً من قسمين منه.

و التغيير اللاحق للجزء إما بحذف الساكن؛

أو المتحرّك؛

أو اسكانه.

وأما تحريك الساكن فليس بزحافٍ، لأنَّ الزحاف من قبيل التخفيف، والحركة أثقل من السكون.
و تختلف أسماؤه باختلاف محلّه من الجزء.

[فَحَذَفُ ثَانِي الْجُزْءِ ذِي الْإِسْكَانِ]

خَبْنٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَقْصُ الثَّانِي]

فحذف ثاني الجزء ذي الاسكان - كاسقاط «الألف» من «فَاعِلُنْ» و «فَاعِلَاتُنْ» مجموع الود، و «سين» «مُسْتَفْعِلُنْ» فيصير «مُتَفَعِلُنْ» فيُنْقَلُ إلى «مَفَاعِلُنْ»، و «فاء» «مَفْعُولَات» فيصير «مُعُولَات» فيُنْقَلُ إلى «فَاعِيل» توخيّاً لتحسين العبارة - خبن [١٨١]؛ و هو لغةٌ: جمعُ الرجلِ الثوبَ من أمامه و رَفَعِهِ إلى صدره [١٨٢]؛ وفي عرف هذا الزمان: تقصيرُ الحَيَاطِ الثوبَ من وسطه [١٨٣]. فإن ثبت ذلك لغةً فهو الأنسب بالمعنى الاصطلاحي. و قد ذكر قريباً منه صاحب «الحسناء» فقال: «سُمِّيَتْ به من: خبنتُ ثوبَ الصبيِّ، و هو أن يكون طويلاً فَتَجَمَّعَهُ من وَسْطِهِ و تُحِيطُهُ لِيَقْصُرَ» [١٨٤].

و إذا دخل الخبن الجزء فهو: مخبونٌ.

و إلّا - استثناءً من قوله: «ذي الاسكان» -؛ يعني: اسقاط الثاني المتحرك - كاسقاط «التاء» من «مُتَفَاعِلُنْ» - فهو وَقْصُ [١٨٥] الثاني؛ و هو لغةً: كسر العنق [١٨٦]؛ و الجزء: موقوصٌ.

وَأَلْقَبُضُ وَ أَلْعَقْلُ عَلَى تَرْتِيبِ مَا

سَمِعْتَهُ لِخَامِسِ الْجُزْءِ أَنْتَمَى [

و القبض [١٨٧] - وهو لغة: ضد البسط - والعقل [١٨٨] - وهو لغة: المنع - على

ترتيب ما سمعته - من: اسقاط الثاني الساكن و الثاني المتحرك - لخامس الجزء
انتمى.

فيكون «القبض»: اسقاط الخامس الساكن - كاسقاط «الياء» من «مفاعيلن».

و «النون» من «فعلن» و القياس دخوله في «فاعلاتن» المفروق الوتد، و لكنه
لم يرد -؛

و «العقل»: حذفه متحرراً - كاسقاط «اللام» من «مُفَاعَلَتْن»، فيُنْقَلُ إِلَى
«مفاعِلن».

و الجزء حينئذ: مقبوضٌ على الأول، و: معقولٌ على الثاني.

[وَحَذَفُ سَاكِنٍ أَتَى فِي الرَّابِعِ طَيِّ وَ مِثْلُ ذَلِكَ كَفُّ السَّابِعِ]

و حذف ساكنٍ أتى في الرابع - كحذف «فاء» «مُسْتَفْعِلُن» - بمجموع الوتد -،

و حذف «الف» «مُتَفَاعِلُن»، و حذف «واو» «مَفْعُولَات» اسمه: طَيِّ [١٨٩]؛ و مثل

ذاك - أي: حذف الساكن - كَفُّ السَّابِعِ [١٩٠].

فالكف: حذف السابع الساكن. و القيد الاخير توضيحي، إذ السباعي الذي

آخره سبب لا يكون إلا ساكن الآخر. و ذلك كحذف «النون» من «مُفَاعِلُن»، و من

«مُسْتَفْلُن» - المفروق الوتد -، و «فَاعِلَاتْن» مطلقاً.

و الجزء: مطوي.

وَعُرِّفَ الْإِضْهَارُ بِالْإِسْكَانِ لِذِي تَحَرُّكِ أَتَى فِي الثَّانِي [فالإضمار: اسكان الثاني المتحرّك [١٩١]، كاسكان «الناء» من «مُتَفَاعِلُنْ»؛ و الجزء: مضمّر.

وما في «تاج العروس» - بعد ذكر الإضمار في «متفاعلن» - : «و كذلك تسكين العين» من «فَعِلَاتُنْ» فيه أيضاً ... فيُنْقَل في التقطيع إلى مَفْعُولُنْ» [١٩٢]؛ ممّا لا أعرفُ معناه؛ فليلاحظ.

وَالْعَصْبُ مِثْلُهُ لِخَامِسٍ يُعَدُّ [١٩٣] والعصب مثله - أي: الإضمار - في الاسكان، لكن لخامسٍ يُعَد. ف «العصب»: اسكان الخامس المتحرّك [١٩٤]، كاسكان «اللام» من «مُفَاعِلَتُنْ»؛ والجزء: معصوبٌ. وهو لغةٌ: المنع؛ و: الشدّ [١٩٥]. قالوا: وهو مأخوذٌ من الثاني. قلت: وللعصب معانٍ آخر يمكن اشتقاقه من كلّ منها.

وَعَبَّرَهَا مُزْدَوِجٌ وَحَيْثُ مَا أَتَى مِنَ الْخَشْوِ إِلَى الْقُبْحِ انْتَمَى [وغيرها - أي: الزحافات المفردة الثمانية - مزدوجٌ، ويقال له: المركّب أيضاً. و هو أربعةٌ: الخَبْلُ؛ والخَزْلُ؛

و الشَّكْلُ؛

و النَّقْصُ.

وكلها حيث ما أتى من الحشو إلى القبح انتمى؛ دون العروض و الضرب، فإنّ فيها تفصيلاً، فإنّه قد يكون حسناً فيها - بل لازماً -، و منها ما حاله حال الحشو.

ثم إنّ تصرّح الناظم و غيره بقبح الزحافات المزوجة مطلقاً مع تصرّيحهم بصلاح بعض أقسامه في بعض البحور لا يخلو من تهافت؛ فلعلّ المراد من «القُبْح»: عدم الحسن؛

أو من «الصلاح»: مرتبة ضعيفة من مراتب القبح.

[فَالطِّيُّ بَعْدَ مَا خَبِنَتْ خَبْلٌ وَ إِن تَلِي الْإِضْمَارَ فَهُوَ خَزْلٌ]

فالطيُّ بعد ما خَبِنَتْ الجزءُ [خبلٌ] [١٩٦]، كما إذا حذفت «سين» «مُسْتَفْعِلُنْ» - مجموع الوَيد - بالخبْن، و «فاءه» بالطي؛ فيكون «مُتَعِلُنْ»، فيُنْقَل إلى «فَعْلَتُنْ».

و إن تَلِي الطِّيُّ الْإِضْمَارَ فَهُوَ خَزْلٌ - بخاء تَخَذَ، و قد يقال بحجم أبجد - . ف «الخرزل»: اجتماع الطيِّ و الإضمّار [١٩٧]، كاسكان «التاء» من «مُتَقَاعِلُنْ» بالإضمّار، و اسقاط «ألفه» بالطي؛ فيصير «مُفْتَعِلُنْ» [١٩٨].

[وَ أَلْكَفُ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ وَ أَلْتَقْصُ إِنْ كَانَ مَعَ أَلْعَصْبِ اجْتَمَعَ]

و الكفُّ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ [١٩٩]، ك «فَاعِلَاتُنْ» - مجموع الوَيد - إذا حُذِف «ألفه» بالخبْن، و «نونه» بالكفّ، فيصير: «فَعِلَاتُ».

و النقصُ إن كان الكفَّ مع العصبِ اجتمع [٢٠٠]، ولا يكون إلا في «مفاعلتن»،
تُسكن «لامه» بالعصب، و تسقط «نونه» بالكفِّ؛ فيصير «مُفَاعَلْتُ»، فينقل إلى
«مَفَاعِيلُ».

باب

أقسام العلل و أحكامها

و قد عرفت أنها عند الناظم تكون في الأسباب و الأوتاد.
و هي إما بزيادة؛
أو نقيصة.

و قدّم أقسام النقيصة لكونها ألصق بالباب السابق؛
و قدّم العلل الواقعة في الأسباب لذلك أيضاً؛ فقال:

[وَحَذَفُ سَاكِنِ الْخَفِيفِ بَعْدَ مَا يُسَكِّنُ السَّابِقُ قَصْرًا وَسِمًا]
و حذف ساكن السبب الخفيف بعد ما يُسَكِّنُ الحرف السابق عليه، و هو
أول السبب، قصرًا وَسِمًا [٢٠١] - كما إذا أسقطت «النون» من «فَاعِلَاتْنِ» و سكنت
«التاء» منه -.

و قيل: «إنَّ القصر: اسقاط متحرِّكٍ من سببٍ خفيفٍ»؛
و الأوّل أشهر، و هو المنقول عن الخليل.

و رَدَّ الثاني ب: أَنَّ اسقاط السبب غير معهودٍ في الأجزاء.
ثالث: وكذلك اسكان أوله؛ فلا بدّ من ارتكاب أحد أمرين لانظير لهما. والثاني أخفّ، لكونه يتمّ بعملٍ واحدٍ.

[وَ إِنْ فَعَلْتَ ذَاكَ بِالْمَجْمُوعِ فَسَمَّ ذَاكَ الْجُزْءَ بِالْمَقْطُوعِ]
و إن فعلتَ ذاك من الحذف و التسكين بالوَدِّ المجموع، فسَمَّ ذاك: «قطعاً» [٢٠٢]، و سَمَّ الجزء ب: المقطوع.
فالقِطْع في الأوتاد كالقصر في الأسباب؛ فيصير «مُتَفَاعِلُن» بالقطع: «مُتَفَاعِلُن» - بسكون اللام -.

و قيل: «إِنَّ القِطْع اسقاط متحرّكٍ من وَدِّ مجموع»؛
و هذا نظير القول الآخر في القصر، و فيه ما فيه!

[وَ الَحَذْفُ حَذْفُ جُمْلَةٍ أَلْخَفِيفِ وَ ذَا مَعَ الْأِسْكَانِ بِالْمَقْطُوفِ]
و الحذف [٢٠٣] عندهم حذفُ جملة السبب الخفيف من آخر الجزء، - كاسقاط
«تُن» من «فَاعِلَاتُن» -.

و ذا - أي: الحذف - مع الاسكان لما قبله: قَطِفُ [٢٠٤].
اعلم! أَنَّ جزء «مُفَاعِلَتُن» في الوافر قد يصير إلى «فَعُولُن»، و يسمّى حينئذٍ
ب: المقطوف.

فالخليل و تبعه الأكثرون يجعلونه بحذف آخر سببٍ منه و اسكان ما قبله؛
فالقِطْف عندهم: اجتماع الحذف و القصب. فيبقى من الجزء بعد اسقاط السبب الخفيف

و اسكان ثاني السبب الثقيل: «مُفَاعَلٌ»، فينقل إلى «فُعُولُنْ»؛

و بعضهم يجعله بحذف سببٍ ثَقِيلٍ من وسط الجزء، فيكون «مُفَاتُنْ»، فينقل إلى «فُعُولُنْ»، نظراً إلى أنه لا يحتاج إلا إلى عملٍ واحدٍ.
و رُدُّ بَأَنَّ الحذف في وسط الجزء أمرٌ لم يُعهد.
و العمدة في ترجيح الأول متابعة الخليل.

[و تَاءُ مَفْعُولَاتٍ كَشَفًا تُحَذَفُ وَ الْوَقْفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ يُعْرِفُ]
و «تاء» أجزاء مفعولات كشفاً - بـ «السين» المهملة على ما صوّبه
الزحخشريّ [٢٠٥] - [٢٠٦]، و بالمعجمة على ما رواه الأكثر -، تُحذف؛
و زحاف الوقف بالوقف عليه - أي: على «تاء» مفعولات - يُعرف.
فـ «الكشف» [٢٠٧]: اسقاط السابع المتحرّك؛
و «الوقف» [٢٠٨]: اسكانه.

[و حَذْفُكَ الْمَفْرُوقِ صَلَئُهُ وَ ذَا فِي الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ يُدْعَى حَذْذًا]
و حذفك الوتد المفروق من الجزء: صَلَئُهُ [٢٠٩]: فـ «مَفْعُولَاتٍ» بعد الصلَمِ يبق
منه: «مَفْعُو»، فينقل إلى «فَعْلُنْ».
و ذا - أي: الحذف - في الوتد المجموع يُدْعَى حَذْذًا [٢١٠] - بذالٍ تَحْذُ - فـ
«مُتَفَاعَلُنْ» يبق منه «مُتَفَا»، فينقل إلى «فَعْلُنْ». و بالاستقراء لا يكون إلا في
الكامل.

و من قال بآبائته في «مُسْتَفْعِلُنْ» يريد الامكان، لا الوقوع؛ كما صرّح به هذا

القائل في جزء «فَاعِلُنْ»، فَإِنَّ الْعَلَّةَ عَلَّةٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ.
فتطويل الدماميني في الاعتراض عليه [٢١١] لا وجه له أصلاً!

وَأَشْتَرَطُوا فِي هَذِهِ الثَّمَانِ وَقُوعَهَا فِي آخِرِ الْأَزْكَانِ
واشترطوا في هذه الثمان - وهي:
القصر؛

و: الحذف؛

و: القطع؛

و: القَطْفُ؛

و: الكشف؛

و: الوقف؛

و: الصلم؛

و: الحذف - وقوعها في آخر الأركان، أي: آخر الأجزاء. فحذف «الألف» من
«مُتَفَاعِلُنْ» و اسكان «فائه» ليس بقصر.

ويحتمل أن يكون المراد بـ «آخر الأركان»: آخر الشطور، بأن يكون عروضاً،
أو ضرباً؛ وكلا الأمرين شرط على ما ذكره.

وَأَلْبَتَرُ ذَاكَ الْقَطْعُ بِالْحَذْفِ اجْتَمَعَ كَمَا إِذَا حُلَّ فَعُولُنْ قِيلَ فَعُ
والبتر [٢١٢] ذاك «القطع» إذا بـ «الحذف» اجتمع، مطلقاً عند الخليل و من
تبعه؛

و الزجّاج لا يسمّيه «بترًا» إذا وقع في المديد، لزعمه عدم المناسبة في التسمية،

لبقاء أكثر الجزء فيه.

كما إذا حلَّ البترُ جزءً «فَعُولُن» قيل: «فَع» - باسكان العين واسقاط «الواو» للقطع، واسقاط «لُن» بالحذف، فبقي ما ذكره - .
وبعضهم يعبر عنه حينئذٍ بـ: «فُل»، لكونها كلمةً مأنوسةً مستعملةً في ترخيم «فلان».

[وَعَيْنُ فَاعِلَاتٍ ذِي الْمَجْمُوعِ يُحْذَفُ لِلتَّشْعِثِ فِي التَّقْطِيعِ]
ومما يعرض الأوتادان عين «فاعلات» ذي الوَيد المجموع يُحذف للتشعيث [٢١٣]، أي: يُسمى ذلك: «تشعيثاً»؛ فيصير «فَاعِلَاتُن»: «مَفْعُولُن».
وختلف العروضيون في المحذوف منه حينئذٍ على أربعة أقوال؛
وما ذكره الناظم أحدها، وهو قول الأكثر؛
وثانيها: قول الخليل، وهو: إنَّ المحذوف «اللام»، فصار «فاعاتن»؛
وثالثها: قول قطرب [٢١٤]: حُذِفَت «الألف» وُسُكِّنَت «اللام»، فيكون كالقطع،
وليس بقطع - كما زعمه الدماميني [٢١٥] -؛
ورابعها: قول الزجاج، وهو: أنَّه خُبِنَ باسقاط «الألف»، ثم أُسْكِن «العين» منه.

وقول الدماميني: «أُضْمِرَ باسكان عَيْنِهِ» [٢١٦]؛
ظاهر الفساد؛ إذ الاضمار في ثاني الأسباب، لا أوائل الأوتاد. وكأنَّه رأى كلام
الزجاج - في ترجيحه لمذهبه وتضعيف بقيَّة الأقوال؛ وقوله: «إِنَّ الْوَيْدَ لَمْ يَحْذَفْ أَوَّلَهُ
إِلَّا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَلَا آخِرَهُ إِلَّا فِي آخِرِهِ»؛

وَأَمَّا الْخَبْنُ وَالْإِسْكَانُ فَإِنَّهُمَا يَوْجَدَانِ كَثِيرًا فِي الْوَسْطِ؛

أَمَّا الْخَبْنُ فَظَاهِرٌ؛

وَأَمَّا الْإِسْكَانُ فَكَالْإِضْمارِ، ... إِلَى آخِرِهِ» -؛

فَغفَلَ عَنْ «كَافٍ» التَّشْبِيهِ وَنَسَبَ إِلَى الزَّجَّاجِ ذَلِكَ.

هَذَا؛ وَلَهُ خَطَأٌ آخَرٌ حَيْثُ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى قَطْرِبٍ وَالزَّجَّاجِ مَعًا وَلَمْ يَذْكُرِ

الْقَائِلَ بِالْقَوْلِ الثَّالِثِ [٢١٧]، مَعَ أَنَّ الثَّالِثَ لِقَطْرِبِ، لَا الرَّابِعَ - كَمَا نَقَلْنَاهُ مِنَ النِّقَاةِ -؛ هَذَا.

وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ حُجٌّ ضَعِيفٌ وَاسْتِحْسَانَاتٌ وَاهِيَةٌ [٢١٨]. وَمِنْ شُرَاطِ

هَذَا الشَّرْحِ - بَلْ مِنْ مَحَاسِنِهِ! - تَرَكَ أَمَثَالَهَا.

وَقَوْلُهُ: فِي التَّقْطِيعِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ تَظْهَرُ عِنْدَ التَّقْطِيعِ؛

فَعِلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ «فَاعَاتْنُ»؛

وَعَلَى الثَّانِي «فَاعِلْتْنُ» - بِسُكُونِ «الْلامِ» -، وَهَكَذَا.

وَعَلِمَ! أَنَّ الْعُرُوضِيِّينَ ذَكَرُوا هُنَا: «التَّخْلِيعَ»، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْخَبْنِ وَالْقَطْعِ فِي

الْعُرُوضِ وَالضَّرْبِ؛ وَسَيَأْتِي - إِنْشَاءَ اللَّهِ - الْكَلَامُ فِيهِ فِي بَابِ الْأَعَارِضِ وَ

الضَّرُوبِ عِنْدَ تَعَرُّضِ النَّاطِمِ لَهُ - إِنْشَاءَ اللَّهِ -.

[وَزِدْ عَلَى الْمَجْمُوعِ لِلتَّرْفِيلِ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا لَدَى التَّنْذِيلِ]

وَأَمَّا الزِّيَادَاتُ فَثَلَاثَةٌ:

الترفيل؛

و: التنذيل؛

و: التسبيغ.

و بيانه: أنه زد على آخر الود المجموع - مثل: «مُتَفَاعِلُن» - للترفيل [٢١٩] حرفين، فيكون «مُتَفَاعِلَاتُن»، والجزء يقال له حينئذ: المرقل؛
أو زد حرفاً على الود المجموع أيضاً لدى التذييل [٢٢٠]، فيصير «مُتَفَاعِلُن» أو
«مُسْتَفْعِلُن»: «مُتَفَاعِلَان» و «مُسْتَفْعِلَان».

وَلِخَفِيفِ الْحَرْفِ زِدْ تَسْبِيغاً وَقِيلَ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَسُوغَا
و للخفيف من السبب الحرف الواحد زد تسبيغاً، ف «فَاعِلَاتُن» يصير
بالتسبيغ: «فَاعِلَاتَان».

وقيل: إنه مختص بالسماع، لأنه لم يبلغ في الكثرة حداً يُقاس عليه؛ ولكن
القياس يقتضي أن يسوغا في خصوص مجزوء الرمل، لأنه لا ياباه الذوق؛
و يكفي في كونه عربياً السماع ولو قليلاً.

و خُصَّ بِالضَّرْبِ الثَّلَاثَ طَرّاً وَإِنْ خَلَا الْجُزْءُ فَقُلْ مُعَرِّى
و خُصَّ بِالضَّرْبِ مِنْ مجزوء الأبحر - التي يأتي بيانها إنشاء الله - الثلاث طرّاً،
فلا يدخل العروض فيها إلا للتصريح فضلاً عن غيرها.
و إن خلا الجزء منها - أي: من كلٍّ من الثلاث - فقل: مُعَرِّى [٢٢١] هذا الجزء،
أي: سمّه كذلك.

باب الخزم

وهو: الزيادة على أوائل البيت؛ و

[باب] الخرم

وهو: النقيصة منه.

وَأَوَّلُ الْبَيْتِ عَلَى قُنْحٍ بِمَا مِنْ دُونِ خَمْسٍ جَازَ أَنْ يَنْخَزِمَا [

وَأَوَّلُ الْبَيْتِ - على قنح - بما من الحروف دون خمسٍ جاز أن ينخزما [٢٢٢]؛

أي: يزداد على أول البيت حرفٌ إلى أربعة. قالوا: وربما جاء أزيد منه؛ كقوله:

لَكِنِّي عَلِمْتُ لَمَّا هَجَرْتُ أَنِّي أَفُوزُ بِالْوَصْلِ عَنْ قَرِيبٍ [٢٢٣]

فقوله: «لكنني» خزمٌ كله؛ وهو سبعة أحرفٍ إن رُوي مع نون الوقاية، وستة

بدونها.

ولكنهم حكموا على الأزيد بالشذوذ، و على مطلق الخزم بالقنح - كما ذكره

الناظم -.

والحق أن يقال: إن كانت الكلمة المنخزم بها جزءاً من الشعر و متوقفاً معناه

عليه:

فلأريب في قبحه، بل عدم جوازه، لاخلاله بالوزن الذي هو مناط الشعر و

قوامه إن حسب من الشعر؛ وإخلاله بالمعنى إن لم يحسب منه. ولكن لم أجد إلى الآن

ذلك في كلام أحدٍ من الفصحاء؛ بل ولا من غيرهم. ولو فرض وقوعه فلا بد من حمله

على الخطأ والغلط، لكونه مضرراً بالوزن قطعاً، والوزن به قوام الشعر.

و لا يكفي في اثباته السماعُ بعد ما عرفت سابقاً من أنه أمرٌ ذوقٌ تدركه الطباع القومية، و السماع إنما يكفي في اثبات كون الوزن عربياً، لا في اثبات أصله؛
و إن كانت مما لا يتوقف عليه معنى البيت لكنها كلمة تزداد قبل البيت لا بقصد أنها من البيت - بل مثل التوطئة له و زيادة معنى فيه، كالتحقيق إذا زيدَ عليه لفظ «قد» و نحو ذلك -:

فلا قبح فيه من جهة الوزن الذي هو موضوع فنّ العروض أصلاً؛
و أما من سائر الجهات فإنه يختلف بحسب الموارد و الكلمات؛
فربما تكون حسنةً في موردٍ؛ قبيحةً أو صالحةً في آخر. و البحث عنه ليس من فنّ العروض، بل هو من فنّ البلاغة.

و جميع ما ذكر من الشواهد على الخزم و سائر ما رأيناه من هذا القبيل، كقوله:
يَا مَطَرُ بْنُ نَاجِيَةَ بْنِ سَامَةَ إِنِّي أَجْفَى وَ تُغْلَقُ دُونِي الْأَبْوَابُ [٢٢٤]
فإن حذف حرف النداء جائزٌ إجماعاً.
و كقوله:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَ ذَقِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ [٢٢٥]
و كقوله:

لَقَدْ عَجِبْتُ لِقَوْمٍ أَسْلَمُوا بَعْدَ عِزِّهِمْ أَمَامَهُمْ لِلْمُنْكَرَاتِ وَ لِلْعَذْرِ [٢٢٦]
و كقوله:

وَ إِذَا أَنْتَ جَارَيْتَ أَمْرَهُ سَوْءٍ فِعْلِهِ أَتَيْتَ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَيْسَ رَاضِيًا [٢٢٧]
... إلى غير ذلك. فإن حذف هذه الألفاظ الزائدة ليس بمضراً بالمعنى و لا باللفظ؛
و ليست داخلَةً فيه حتّى تضرب بالوزن، بل هي كلماتٌ تكلم بها الشاعر أمام البيت و

اعتمد على معلومية الوزن؛ وربما كان الشاعر يتكلم بالكلام على غير جهة الشعر ثم يرى فيه رأياً فيُضَرِّفُهُ إلى جهة الشعر - كما تنبّه له ابن رشيق [٢٢٨] -.

و مما يدلّ على كونه غير داخلٍ في الشعر: عدم الاعتناء به في التقطيع عندهم - كما سيأتي -.

و بالجملة؛ فغاية ما ثبت من السماع تكلمهم بحروفٍ قبل البيت، و أمّا قصدهم الشعر بمجموع تلك الحروف و بقيّة الكلمات فلم يُنْقَلْ، و لاسبيل إليه.

و إنّما لم يقع الخزم بأزيد من الحدّ الذي ذكره غالباً، لأنّ الحروف التي هي بمنزلة الزوائد لا تزيد عليه غالباً.

و يؤيد ما ذكرناه اشتراطهم في الخزم وقوعه في أوّل البيت؛ بل يبالي أنّ بعضهم جوّز ذلك في أوّل القصيدة خاصّةً دون الأثناء، فإنّ المتكلم بعد شروعه في النظم ليس له العدول في أثنائه إلى النثر، دون أوّل البيت أو القصيدة.

وَ الْخَزْمُ فِي الْعَجْزِ أَتَى حَرْفَيْنِ أَوْ

حَرْفًا وَ مَا زَادَ عَلَى أَثْنَيْنِ أَبَوًا

و أمّا الخزمُ في أوّل العَجْزِ من البيت قد جوّزوا وقوعه على شذوذٍ إذا أتى حرفين أو حرفاً؛

و ما زاد على اثنين - أي: على الحرفين - أبوا وقوعه؛ و لكنّ الذي وقع في كلام الفضلاء فعلى الشرط الذي عرفت؛ كقوله:

كُلَّمَا رَأَيْتَكَ مِنِّي رَأَيْتُ
وَ يَغْلَمُ الْجَاهِلُ مِنِّي مَا عَلِمَ [٢٢٩]

فـ «الواو» زيادةٌ على الابتداء، لكن لا يتوقّف معنى الكلام عليه. و الوجه في

وقوعه فيه: هو أنّ الشطر الثاني كثيراً ما يستقلّ ويُعامل معه معاملة البيت التامّ، و لهذا يجوز وقوع ألف الوصل في أوّله - وإن منعه بعض أهل العصر ممّن لم يعط التأمل حقّه! - وقد حقّق ذلك ابن جنيّ في «الخصائص» [٢٣٠]-[٢٣١]؛ فليرجع إليه من شاء.

ولكن من العجائب ما أنشده ابن جنيّ؛ وهو:

الْفَخْرُ أَوَّلُهُ جَهْلٌ وَ آخِرُهُ حِفْظٌ إِذَا تَذَكَّرْتَ الْأَخْلَاقَ وَالشَّيْمَ [٢٣٢]
ففيه خزمٌ في الابتداء بأربعة مع توقّف المعنى عليه.

وَ الْخَزْمُ حَذْفُ أَوَّلِ الْمَجْمُوعِ مِنْ

أَوَّلِ بَيْتٍ وَ هُوَ بِالتَّرْكِ قَمِينٌ

ومثله الكلام في «الخرم» [٢٣٣]؛ وهو: حذف أوّل الوتد المجموع من أوّل بيت؛ أو: أوّل شطرٍ.

فإن كان الحذف ممّا لا يمكن تقديره:

فلاريب في قبحه وعدم جوازه - لاخلاله بالوزن -، و هو بالتَّرك قَمِينٌ، و لم يقع ذلك فيما بلغنا من شعر الفصحاء؛

وإن كان بحيث يمكن تقديره - كـ «واو» الابتداء أو «همزة» الاستفهام و نحوهما -:

فلاقبح فيه بحسب الوزن أصلاً، فإنّ الحرف المحذوف معدودٌ من البيت محسوبٌ مع باقيه عند التقطيع، و إنّما ترك الشاعر النطق به؛

وقد يكون ذلك لنكتةٍ تزيد البيت طلاوةً وبهاءً، نظير قوله:

هَاجَكَ رَنْعٌ دَارِسُ الرِّثْمِ بِاللَّوَى لِأَنْبَاءٍ عَنِّي أَيُّهُ الْمَوْرُ وَالْقَطْرُ [٢٣٤]

فإنّ المحذوف حرف الاستفهام؛ ولو ذكره تعيّن الكلام في الانشاء، ولما تركه انصرف ذهن السامع إلى الإخبار وبعد ما يتم الشطر ويعرف وزنه يرجع عنه إلى الانشاء؛ فيكون نظير ما ذكره بعض المحققين في جهة حسن المجاز من المكر والغرر. ونحوه قول أبي تمام:

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وَصَوَاحِبُهُ [٢٣٥]

ولما غفل بعضُ كُتّابِ ابن طاهرٍ عن هذه النكتة أورد عليه بعدم استقامة الوزن [٢٣٦]، الذي مثله لا يخفى عليه!.

وبالجملة فالخرم عكس الحزم؛ والكلام فيها واحد.

فإن قلت: لازم ما ذكرت جواز الخرم في جميع البحور مع أنّ أكثرهم يخصّه بما أوّله وتَد مجموع - كما سمعته من الناظم - ؟ قلت: ما ذكروه من الاختصاص ممنوع، كيف وقد وقع في الكلام وأوله سببٌ ثقیلٌ - كقوله:

تَنَكَّلُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ إِنَّمَا كَانَتْ قَدِيمًا لَاتُنَالُ حَرِيمَهَا - [٢٣٧]

وفي المنسرح وأوله سببٌ خفيفٌ - كقوله:

كَزَبُوا أَوْ دُولُوا أَوْ حَيْثُ شِئْتُمْ فَادْهَبُوا [٢٣٨] -

... إلى غير ذلك ممّا يقف المستبّع عليه.

وما احتمله الدمامينيّ - في قوله: «تناكلوا - ... البيت -» من: «كون الصدر موقوصاً، فلا يكون شاهداً على الخرم» [٢٣٩] ضعفه ظاهرٌ بما قدّمناه! فإنّ المحذوف قطعاً أحد الحرفين من «الواو» أو «الفاء».

فإن قلت: لازم ما ذكرت جواز الخرم بأكثر من حرفٍ واحدٍ وقد منعه الخليل؟

قلت: متابعة الخليل تلزم في موردين:

إمّا فيما نقله من العرب، لمكان وثاقته؛

أو فيما اصطلح عليه، قضاء لحقّ اختراعه؛

وليس المقام من أحدهما.

ولولنا متابعته حتّى في هذا المقام قلنا: إنّ الخليل إنّما منع الوقوع، لا الإمكان؛

و السبب في عدم وقوعه أو ندرته: أنّ الكلمة الّتي يمكن حذفه و معرفته بأدنى

التفاتٍ من غير أن يضرّ بمعنى البيت لا يزيد على الواحد غالباً؛ فتأمل!

هذا؛ و ظاهر قول الناظم: «من أوّل بيتٍ»: عدم جواز الخرم في أوّل

الشرط الثاني؛

و هو المنقول عن الخليل؛

و أجازة الأخفش فيه مطلقاً، و تبعه جماعة؛

و فصل أبو زكريّا بين البيت المقفّ و المصّرّع و بين غيره، فجوّزه في الأوّل و

منعه في الثاني [٢٤٠].

أنشد الأخفش من الطويل قوله:

لَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمَّا أَتَيْتُهُ أَعْطَى عَطَاءً لَّاقِيلًا وَلَا تَزْرَأَ [٢٤١]

خرم صدره و ابتدائه.

و من المتقارب قوله:

وَعَيْنُهَا حُورَةٌ بَذْرَةٌ سَقَتْ مَا فِيهَا مِنْ آخِرٍ [٢٤٢]

قال البارقي: «و هو شاذّ لا يُقاس عليه».

و استدلّ أبو زكريّا بـ: «أنّ البيت المقفّ و المصّرّع عروضة كالضرب، فيصير

الابتداء كالصدر» [٢٤٣].

قلت: و الشواهد التي ذكرها الأخفش أكثرها - بل كلّها - مصمتة، فإن كانت ثابتة من العرب فالوجه الجواز مطلقاً، وإلا فالمنع مطلقاً؛ وهذا التعليل لا يغني على كلا التقديرين.

ثم إن الناظم لما خصّ الحرم بما أوله وتد مجموع لزمه تخصيصه بالبحور التي أولها ذلك؛ فقال:

فَفِي طَوِيلٍ ثُمَّ وَافِرٍ يَجِي وَ مُتَقَارِبٍ كَذَا وَ أَلْهَزَجِ

و قد عرفت عدم الاختصاص.

و بما ذكرنا ظهر لك أنّ البحث عن الخزم و الحرم ليس من مسائل العروض؛
إذ الأول زيادة عند التكلم في الشعر؛
و الثاني نقيصة عنه؛

و ليست الزيادة و النقيصة في الوزن - الذي هو موضوع هذا العلم - .
و لكنهم لم يفهم التعرّض لغير مسائل فتهم حتى جعلوا للحرم - بحسب كلّ
جزءٍ و بحسب سلامته و مزاحفته - أسماء عديدة من غير أن تترتب عليها فائدة
سوى تكثير الاصطلاحات و تشويش الأذهان!.

و ليت شعري أيّ عثرة صدرت من الخزم المسكين فأعرضوا عنه و لم يجعلوا
لدخوله على كلّ جزءٍ - و بحسب سلامة ذلك الجزء و عدمه - أسماء مختصة؟!؛
و الحرم بأيّ مكرمةٍ استحقّ هذه الفضيلة؟!.

[الْخَزْمُ عِنْدَهُمْ لَهُ أَقْسَامٌ][٢٤٤]

وليت الناظم ترك نظمها وجعل عليّ اثمها!! ولكن لما قال: والخرم عندهم له أقسامٌ لزمنا شرحُ كلامه بمقدار توضيح مرامه؛ ومن أراد التفصيل فعليه بالكتب المبسوطة. فنقول:

قد عرفت أنّ الخرم لا يكون إلّا في ما أوّله وتبدُّ مجموع، وهو ثلاثة أجزاء:
فَعُولُنْ؛

و: مَفَاعِيلُنْ؛

و: مَفَاعِلَتُنْ.

[تَلَمَّ وَتَزَمَّ بَعْدَهُ وَخَزَمَ شَتَرُ وَخَزَبُ بَعْدَهُ وَقَصَمَ]

فإذا دخل الأوّل سالماً فهو: تَلَمَّ [٢٤٥]؛

وإن دخله مقبوضاً فهو: تَزَمَّ [٢٤٦]، وبعده الجزء: أترم؛

وإن دخل مفاعيلن فإمّا أن يكون:

سالماً؛

أو: مقبوضاً؛

أو: مكفوفاً.

و الأوّل: خَزَمَ [٢٤٧] - وهو الاسم العام للجميع، وبعضهم يفتح «الراء» هنا

للفرق -؛

وإن دخله مقبوضاً فهو: شَتَرُ [٢٤٨]؛

وإن دخله مكفوفاً فهو: خَزَبُ [٢٤٩]، وبعده الجزء: أخرب.

وإن دخل مفاعلتن فإمّا أن يكون:

سالماً؛

أو: معصوباً؛

أو: معقولاً؛

أو: منقوصاً.

[قَصْمٌ و عَقْصٌ بعده ثمّ جمم و سمّ بالمفور ما منه سلم]

فإن دخله معصوباً فهو: قَصْمٌ [٢٥٠]؛

وإن دخله سالماً فهو: عَصْبٌ [٢٥١]؛

وإن دخله منقوصاً فهو: عَقْصٌ [٢٥٢]، وبعده الجزء: أعقص.

ثمّ إن دخله معقولاً فهو: جَمَمٌ [٢٥٣].

ثمّ إنّ هذه الأسماء التي للأجزاء المزاحفة يحتمل أن تكون لنفس الحرم - بمعنى

اسقاط الحرف من أوّل الوجد، و يكون الاختلاف باعتبار محالّه -؛

و يمكن أن تكون اسماً لمجموع الأمرين من الحرم و الزحاف الذي في الجزء،

فيكون بغير الزحافات المركّبة. و قول الناظم: و الحرم عندهم له أقسام، يناسب

الأول؛ و هو الأحسن.

و سمّ بالموفور - على ما في كتب الفنّ، لكن في «القاموس»: «موفر» كـ

«مُعْظَمٌ» [٢٥٤]، فلعلّه من أغلاطه - ما منه سلم، جاز فيه الحرم أو لا. فـ«مستفعلن»

مثلاً موفورٌ دائماً.

و منهم من يخصّه بالأجزاء التي يمكن دخوله فيه، فغير الأربعة المستقدّمة

لا يسمّى موفوراً مطلقاً؛

و الثاني أنسب.

و صاحب «العقد الفريد» [٢٥٥] - [٢٥٦] يسمّى الموفور: «تاماً» [٢٥٧]؛

و منهم من يسمّى كل جزءٍ سَلِمَ من أيّ زحافٍ كان: «موفوراً».

[و غَيْرُ ذِي التَّغْيِيرِ حَشْوَاً سَلِمَا وَ فِي الْعَرُوضَيْنِ صَحِيحاً وَ سِمَا]

و مثله الكلام في قوله: و غير ذي التغير حشواً سَلِمَا. فالسالم اسمٌ للحشو

الذي سلم من الزحاف [٢٥٨]؛

إمّا مطلقاً؛

أو من خصوص الجائز فيه.

و السالم في العروضَيْن - أي: الضرب و العروض - صحيحاً وَ سِمَا. و قول

صاحب «الكافي» - و تبعه الدماميني [٢٥٩] -: «إنّ الصحيح فيها ما سلم ممّا لا يقع في

الحشو، كالقطع و القصر» [٢٦٠]؛

سهوً؛ فإنّ الضرب الأوّل من الطويل لإشكال في تسميته صحيحاً، مع أنّه في

مقابل المقبوض الذي يكون في الحشو أيضاً؛ و الضرب الثاني لا يسمّى صحيحاً، بل

يسمّى مقبوضاً.

و على ما قلنا جرى في باب الأعاريض و الضروب مع أنّه قال ما سمعت، و هو

عجيبٌ!.

و قال شارح «الحسناء»: «إنّ الصحيح كلّ عروضٍ أو ضربٍ لزم سلامته من

الزحاف و العلة، و السالم كلّ جزءٍ سَلِمَ من الزحاف مع جوازه فيه حشواً؛ انتهى؛

و قال في أول الكتاب: «الصحيح اسمٌ لكلّ ضربٍ أو عروضٍ سلم و امتنع فيه تغييرٌ لازمٌ لاختوته من انتقاضٍ - كالقطع والقصّ -، و زيادةٍ - كالإزالة ونحوها؛ ... إلى أن قال: - و المعتلّ اسمٌ لكلّ عروضٍ أو ضربٍ خالف الحشو بلزوم سلامةٍ أو زحافٍ»؛ فليلاحظ كلامه مع ما تقدّم!

و كذلك بقيّة تعبيراتهم في المقام، فإنّها غير خاليةٍ من الاختلاف. و الأمر فيها سهلٌ لرجوعها إلى الاختلاف في الاصطلاح.

و نحن بنينا على ترادف اللفظين، فعبرنا في باب الاعاريض و الضروب بكلٍّ منهما، لعدم اختلافٍ في الحكم ليجب اختلاف الاصطلاح.

وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلَزِمَا وَ قَلَّ هَذَا الْأَصْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا
وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلَزِمَا، فإذا نظم الشاعر مثلاً البيت الأول من الكامل أحداً
لزمه الحذف إلى آخر القصيدة.
وَقَلَّ هَذَا الْأَصْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا؛

[كَالْخَرْمِ حَيْثُ جَاءَ وَ أَلْحَذَفِ مَتَى

عِنْدَ عَرُوضٍ مُتَقَارِبٍ أَتَى]
كالخرم حيث جاء - بناءً على كونه علةً -؛ و كان عليه أن يذكر الخزم أيضاً،
فإنّه مثله؛ فتأمل!

و الحذف متى عند عروضٍ متقاربٍ أتى، و هو العروض التامة؛ و أمّا
المجزوءة فلازمٌ فيها الحذف. و اكتفى الناظم عن تقييده هنا بما سيأتي في محله - إنشاءً

الله -؛ و أما في غيره فلازم.

[وَهَكَذَا التَّشْعِيقُ إِذْ يَأْتِي فِي ضَرْبٍ مِنَ الْمُجْتَثِّ وَالْخَفِيفِ]
 وهو الضرب الصحيح منه، صَحَّتْ عروضه أم لا - و يأتي تفصيل الكلام في ذلك إنشاء الله في محالها -.

و قد تقدّم انّ بعضهم يسمّى هذه العلل بـ: «العلل الجارية مجرى الزحاف»؛ و الأصل في الزحاف عكس العلة و ينخرم بأكثر الزحافات التي تعتري الأعاريض و الضروب، بناءً على تسميتها زحافاً - كما هو مختار الناظم -، و كذلك فيما فعله في باب المراقبة من لزوم أحد الزحافين؛ فتأمل.

[وَكُلُّ مَا مِنَ الزَّحَافَاتِ مَضَى حَيْثُ أَتَى فِي الشَّعْرِ حَشَوًّا يُرْتَضَى]
 و كلّ ما من الزحافات مضى الكلام عليها، حيث أتى في الشعر حشواً يُرْتَضَى، أي: يجوز و إن لم يكن حسناً. فلا ينافي ما تقدّم منه من قبح الزحافات المركّبة مطلقاً؛ و ما تعرف منا - إنشاء الله - من التفصيل في أقسامها.

[وَكَفٌّ وَافِرٌ وَ خَبْلٌ الْمُقْتَضَبِ وَ طَيٌّ كَامِلٌ فَحَسْبُ يُجْتَنَّبُ]
 و اختلافها بحسب البحور، بقرينة قوله: وكفّ وافر؛ و خبل أول الجزء من كلّ شطري المقتضب و طيّ كاملٍ فحسبٍ يُجْتَنَّبُ؛

أما كفّ الوافر و طيّ الكامل: فلما يلزم على كلّ منهما من توالي خمس حركاتٍ في جزئين: في الأول، و في جزءٍ واحدٍ في الثاني؛ و اكتفى عن تقييد الأول بعدم

العصب، و الثاني بعدم الاضمار مع أنّ معهما يرتفع محذور توالي المتحرّكات الخمس، لأنّ الأوّل حينئذٍ يسمّى نقصاً لا كفاً، و الثاني خزلاً لا لحياً؛

و أمّا خبل المقتضب فللمراقبة بين خبئه و طيه - كما سيأتي -؛ هذا.

و اعلم! أنّ الزحافات الحشويّة عند بعضهم بمنزلة الضرورة؛

فتركها أحسن مطلقاً. و عليه مُحمّل قول الأصمعيّ: «إنّ الزحافات في الشعر

كالرّخص في الفقه، لا يقدم عليه إلّا فقيه» [٢٦١]؛ وإن كان في كلامه وجوه آخر ليس ذلك بأظهرها؛

و منهم من حكم بقبح المزدوج و أطلق عدم القبح في المفرد؛

و منهم من شرط فيه عدم الإكثار؛

و الحقّ أنّ الزحافات مختلفةٌ بحسب أنفسها و بحسب الأجزاء التي تقع فيها و

البحور التي تقع فيها تلك الأجزاء؛ و يُعرف تفصيل ذلك في محله عند الكلام على البحور.

و نفيديك هنا اجمالاً: بعض الأجزاء لو أُستعملَ تامّاً وقع ثقیلاً على الطباع و بَحْتُهُ

الأسماعُ، و الزحاف يكسبه عذوبةٌ و طلاوةٌ؛ و هذا هو السبب فيما تعرفه في باب

المراقبة من عدم جواز سلامة السبيين معاً، فيصل في الحسن حينئذٍ إلى مرتبة اللزوم؛

و منها ما يخفّ على الطباع حتّى لا تكاد تدركه إلّا بعد التأمل و تقطيع البيت؛ و

ذلك كالکفّ الخفاسيّ الطويل.

فقول من حكم بقبحه مطلقاً لا يصحّ على إطلاقه؛

و كذلك قول من أطلق شرط عدم الإكثار، فإنّ إضمار الكامل لا قبح فيه - قلّ

أو أكثر -.

و أعجب من ذلك تمثيله بالْقُبْلَة على الحدِّ الأسيل، و زَعْمُهُ عدمَ الحُسْنِ في الكثير منها دون القليل؛!

وكذلك حكمهم بقبح المزدوج مطلقاً، فإنِّي لأَسْتَحْسِنُ جداً الحبلَ في الزجر إذا لم يبلغ حدَّ الإكثار، ولا سيَّاً في الغزل والنسيب. ولا بأبالي بإنكار العروضيين ذلك إذا أكثر استعماله المطبوعون من الشعراء - كمهيار [٢٦٢] وغيره -.

باب المراقبة والمعاقبة والمكانفة

[وَحَيْثُ تَلَقَّى سَبَبَيْنِ اجْتَمَعَا وَامْتَنَعَ الزَّحَافُ فِيهِمَا مَعَا]
و حيثُ تلقى سَبَبَيْنِ اجْتَمَعَا في جزءٍ من أجزاء التفاعيل؛ و امتنع الزحافُ فيهما معاً؛

[وَامْتَنَعَ التَّرْكُ فَذَا مُرَاقَبَةٌ أَوْ لَا فَمَا بَيْنَهُمَا مُعَاقَبَةٌ]
و امتنع الترك للزحاف مطلقاً - فلزم سلامة أحدهما و مزاحفة الآخر - فذا يسمَّى مراقبة [٢٦٣]، لأنَّهما يراقب فيهما حذف أحد الساكنين، فيُثَبَّتُ الآخر؛ وثبوته، فيُحَذَفُ الآخر. قال شارح «الحسناء»: «أنَّه مأخوذٌ من النجمين المتراقبين، لأنَّه إذا أخذ أحدهما في الطلوع أخذ رقيه في الغروب؛ و منه قول الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ لَاقِيًّا بُيُوتَهُ أَوْ تَلَقَى الثَّرِيَّاءَ رَقِيبَهَا» [٢٦٤]-[٢٦٥]
قلت: الظاهر أنّ المراد بـ «رقيب الثريّا»: العيوق في البيت. وكلا المعنيين
مأخوذان من معنى الانتظار؛ كقولهم: «امرأة رقيب» أي: تنتظر موت بعلمها [٢٦٦]؛
فكان كلاً من الزحافين ينتظر سقوط الآخر من الجزء ليثبت فيه. ومثله: «الرقيب»
لنازل القمر، فكانه ينتظر كل غروب الآخر ليطلع.

أو لا يلزم زحاف أحدهما فيمكن سلامتها معاً، ولكن لا يمكن زحافها معاً
فما بينهما معاقبة [٢٦٧]، تشبيها بالراكبين المتعاقبين إذا ركّب أحدهما نزل الآخر.
ولا يشترط فيها كونها في جزء واحد، بل تكون في جزء واحد؛ كمفاعيلن في
الطويل والهزج، ف «الياء» فيه تعاقب «النون»، فإذا كُفَّ لم يقبض وإذا قُبِضَ
لم يكفّ.

ولهم في وجه امتناع اجتماعها وجهٌ ضعيفٌ مذكورٌ في الكتب المطوّلة. والذي
أراه وجهاً لامتناعه - وأكثر ما يُذكر في هذا الباب -: هو عدم السماع. ويكون في
جزأين، كـ «فَاعِلَاتْن» و «فَاعِلُن» في المديد، ف «النون» في «فَاعِلَاتْن» تعاقب
«الألف» من «فَاعِلُن»؛ فإن كُفَّ الأول لم يُخْبَن الثاني، وإن خُبِنَ الثاني لم يُكفَّ
الأول.

[وَيَبَيِّنُ جُزْئَيْنِ الْأَخِيرِ قَدْ وَرَدَ وَ خُصَّتِ الْأُولَى بِجُزْءٍ أَنْفَرَدَ]
وهذا معنى قول الناظم: وبين جزئين الأخير قد ورد - لعلّ تذكير الضمير
الراجع إلى «المعاقبة» باعتبار «الزحاف» - .
و خُصَّتِ الْأُولَى - أي: المراقبة - بجزءٍ انفرد - أي: في جزءٍ واحدٍ - .

[أَبِمَفَاعِيلُنْ وَ مَفْعُولَاتٍ فِي مُضَارِعٍ وَ تِلْوِهِ لَهَا أَكْتَفِي]

ثمَّ عَيَّنَ الأجزاء و البحور الّتي تكون محلاً لها؛ فقال: فبمفاعيلين و مفعولات في أوّل شطري مضارع و أوّل شطري تلوّه - وهو: المقتضب - لها - أي: المراقبة - اكتفي. فبين «الياء» و «النون» من «مفاعيلن» مراقبة - و قد تقدّم ذلك -؛ و كذلك بين «الفاء» و «الواو» من «مفعولات»؛ فإنَّ خَبْنَ سَلِمَ من الطّيِّ، و إن طُوِيَ سَلِمَ من الحَبْنِ.

و نقل ابن القطّاع عن الكوفيّين جواز خبل «مفعولات» [٢٦٨]؛ قلت: فكأنّهم قاسوه على «مفعولات» في المنسرح. و ما ذكره العروضيون من الفرق استحسانٌ ضعيفٌ؛ فإن ثبت الشاهد الّذي استشهدوا به من العرب فالحقّ ما قالوه.

[وَ إِنَّمَا الْأَخِيرُ فِي الْمُجْتَثِّ حَلٌّ وَ فِي الطَّوِيلِ وَ الْمَدِيدِ وَ الرَّمَلِ]

و إنّما الأخير - أي: المعاقبة - في تسعة بحورٍ؛ أوّلها:

المجتثّ، حلّ بين «نون» «مستفعلن» و «ألف» «فاعلاتن»؛

و في الطويل، بين «نون» «مفاعيلن» و «يائه»؛

و المديد، بين «نون» «فاعلاتن» و «ألف» الجزء الّذي بعده؛

و الرمل، بين «نون» «فاعلاتن» و «ألف» الجزء الّذي بعده؛

[وَ فِي الْخَفِيفِ قَدْ أَتَى وَ أَلْهَجَ فِي بَخْرٍ وَافِرٍ وَ كَامِلٍ يَجِي]

و في الخفيف، قد أتى بين نون «مستفع لن» و «ألف» «فاعلان»؛
و الهزج، بين «مفاعيلن» و «نونه».
و أيضاً في بحر وافرٍ و كاملٍ يجيء؛

[مِنْ بَعْدِ عَصَبٍ ذَلِكَ الْإِضْمَارُ فِي

هَذَا وَ وَجْهُ الْقَوْلِ غَيْرُ مُخْتَفِي]

لكن من بعد عصبٍ ذلك - أي: الوافر -، فـ «مُفَاعَلَتُنْ» يصير «مُفَاعِيلُنْ»،
فيعاقب «الياء» «النون»؛

و من بعد الإضمار في هذا - أي: الكامل -، فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» فيعاقب
«السين» «الفاء».

و وجه القول - أي: وجه التقييد بما بعد العصب و الإضمار فيها - غيرُ مُخْتَفِي،
إذ مع عدمها يتوالى خمس حركاتٍ في الجزء، و يدخل المنسرح أيضاً في
«مُسْتَفْعِلُنْ» الَّذِي بعد «مَفْعُولَاتٍ»، فتعاقب «سِينُهُ» «فَائِهِ»؛ فلو حذفاً معاً لصار
الجزء «فعلتن» و قبله «تاء» «مفعولات» متحرّكةً، فتوالى خمس حركاتٍ.

و إذا سلم الجزء من المعاقبة سُمِّيَ «بريئاً» [٢٦٩].

و الكلام في ترجيح أحد المتعاقبين على الآخر يأتي - إنشاءً لله تعالى - في
محلّها.

ثمَّ إِنَّ هُنَا أَسْمَاءَ ثَلَاثَةِ ذِكْرِهَا النَّاضِمِ فِي قَوْلِهِ - دَامَ ظِلُّهُ -:

وَكُلَّمَا لِسَبَقِي جُزْءٍ سَلِمًا خَلَّ بِهِ الزَّخَافُ صَدْرًا وَوَسَمًا

أَوِ لِّلْحَوْقِ بِهِ بِذَلِكَ أَلْعَجَزُ أَوْ كِلَاهُمَا فَالطَّرَفَيْنِ ذَا دَعَا

و يا ليته ترك ذكرها!، فإنها أسماء لا طائل تحتها!!؛ فلنشرحها اجمالاً فنقول:

«الصدر» [٢٧٠] ما زوحف أوله لسلامة ما قبله، كقولك في «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ

فَعِلُنْ»، زُوْحِفَ أَوَّلُ الثَّانِي لِيُسْلِمَ آخِرُ الْأَوَّلِ؛

و «العَجَزُ» [٢٧١] ما زُوْحِفَ بآخره لسلامة ما بعده، نحو: «فَاعِلَاتُ فَاعِلُنْ»،

زوحف آخر الأول بالكفِّ لِيُسْلِمَ أَوَّلُ الثَّانِي مِنَ الْخَبْنِ.

و عكس قومٌ اسميها؛ قيل: «و هو أقرب إلى ظاهر لفظ الخليل».

و «الطَّرْفَانِ» [٢٧٢] ما زوحف أوله لسلامة ما قبله، و آخره لسلامة ما بعده، نحو:

«فَاعِلَاتُنْ فَعِلَاتُ فَاعِلُنْ»، فـ «فَعِلَاتُ» جعلت «ألفه» فداءً لـ «نون» الجزء الذي

قبله؛ و «نونه» فداءً لكـ «ألف» الذي بعده.

و على ذكر المراقبة والمعاقبة ذكرتُ أبياتاً لي لم أسبق إلى معناها فيما أعلم؛ و

هي: ... [٢٧٣].

و ترك الناظم ذكر المكافئة [٢٧٤]؛ وهي: جواز سلامة السببين ومزاحفتها معاً، و

مزاحفة أحدهما و سلامة الآخر. و تدخل في أربعة بحورٍ؛ وهي:

البسيط؛

و: السريع؛

و: الرجز؛

و: المنسرح - في أول شطريه. و أمّا آخره فمحلّ المعاقبة، كما مرّ -.

باب القاب الأبيات

[الْبَيْتُ قُلْ تَمْ إِذَا مَا اسْتَكْمَلَا أَجْزَاءُهُ عِدَّةَ مَا قَدْ نُقِلَا]
 البيت قُلْ تَمْ - أي: سمّه: تامّاً - إذا ما استكْمِلَا أجزاءه الّتي في أصل الدائرة،
 عدّة ما قد نُقِلَا.

[وَكَانَ حَشْوُهُ بِضَرْبِيهِ أَتَّحَدَ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا فَوَافِيًا يُعَدُّ]
 وكان حشوه بضريبه - أي: عروضه و ضربه - اتّحد، في حكمه بحسب
 الزحاف؛ أو لا فوافياً يُعد.

و ملخصه: إنّ البيت إن كان مُستَكْمِلاً لأجزاء دائرته فهو على قسمين:
 إمّا أن يتّحد عروضه و ضربه في الحكم مع حشوه جوازاً و منعاً - كأوّل
 الكامل -، فيسمّى: تامّاً [٢٧٥]؛

و إن كانا مخالّفين لحشوه بأن يعرض لهما ما لا يجوز فيه فيسمّى: الوافي؛
 كالتشعيث في الخفيف، فإنّه جائزٌ في ضربه دون حشوه.

هذا على ما في «الرامزه» [٢٧٦].

و في «الكافي»: «إنّ التامّ: ما استوفى أجزاء دائرته من عروضٍ و ضربٍ
 بلا نقصٍ، كأوّل الكامل و الرجز؛

و الوافي في عرفهم: ما استوفاهما منها بنقصٍ، كالطويل» [٢٧٧]؛ انتهى.
 الظاهر أنّه لا اعتبار بالزحافات المحشويّة، فالوقص في حشو أوّل الكامل -
 مثلاً - لا يُخْرِجُه عن كونه تامّاً؛ فرجع إلى ما في «الرامزة».

وقال شارح «الحسناء»: «إنَّ كلَّ بيتٍ استوفى دائرته على التمام سُمي: معتدلاً -
لاعتدال مصرعَيْه -؛

و كلَّ بيتٍ استوفى نصفه نصف الدائرة سُمي: تاماً؛ سواء استوفى نصفهُ الآخرُ
نصفها الآخر، أم لا. و مُثَّل له بالأوَّل من الطويل.

وإذا دخل النقص على العروض أو الضرب أو كليهما ولم يذهب به بالكلية سُمي:
الوافي» [٢٧٨]؛ انتهى.

وهذه التعاريف - كما تراها - مختلفة، و لاثمرة في تحقيقها و إطالة الكلام بذكر
موارد اتفاقها و اختلافها بعد رجوعها إلى الاصطلاح - الذي لامشاحة فيه! -.

وَمَا سِوَى جُزْئَيْنِ مَجْزُوءاً دُعِيَ

و ثُلثِي الْأَجْزَاءِ لِلنَّهْكِ دُعِيَ [

و ما سوى جزئين - أي: البيت الساقط منه جزءان - مجزوءاً دُعِيَ، كالكمال
إذا بقيت منه أربعة أجزاء. و تقييد الدماميني بـ: «أن يكون أحدهما آخر الصدر و
الآخرُ في آخر العجز» [٢٧٩]؛

غير معيّن دائماً؛ بل في مثل الكامل يلزم التقييد بكون كلٍّ من الجزئين الساقطين
من شطرٍ؛ فتفطّن!

و ثلثي الأجزاء للنَّهْكِ دُعِيَ، فـ «المنهوك» [٢٨٠]؛ ما ذهب ثلثاه - كالرجز إذا
بقي منه جزآن -.

وَمَا حَوَى النَّصْفُ فَذَا مَشْطُورٌ وَ أَلْبَحَثُ فِيهِ عَنْهُمْ مَشْهُورٌ [

و ما حوى النصف من أجزائه فذا مشطور [٢٨١]، كالرجز إذا بقي منه ثلاثة أجزاء؛ والبحث فيه - وفي المنهوك أيضاً - عنهم مشهور.

و تفصيل ذلك هو: إنَّ الشعر ما كان له مصراعان - متساويان في الأجزاء -، و عروض، و ضرب؛ و ذلك لا يمكن في المشطور، إذ الأجزاء الستة لا يمكن اعتبارها بيتاً واحداً، لوجود الالتزام بالروي؛

و إن التزم بكونها للتصريع، فيردّه بجيء غير المزدوج في هذا النوع.

و قول الدماميني: «إنَّ ذلك واضحٌ إن ثبتت الرواية في شيءٍ من قصائد هذا النوع أنّه غير مزدوج» [٢٨٢]؛

دليلٌ على عدم اطلاعه على أراجيز العرب!، فإن كثيراً منها - إن لم يكن أكثرها! - غير مزدوج.

و في إطلاقه «القصيدة» على هذا النوع دليلٌ على عدم معرفته باصطلاحاتهم؛ فإنَّ القصيدة يختصّ في عرفهم بغير المشطور و المنهوك، كما أنَّ الرجز يختصّ بالمشطور في الغالب.

و لا يمكن جعل ذي ثلاثة أجزاء بيتاً كاملاً، لأنَّ العروض حينئذٍ إما أن تكون الجزء الأول؛

أو الثاني؛

أو الثالث.

و الأولان باطلان، للزومهما أن يكون أحد المصراعين جزءً و الآخر جزئين.

قلت: و لقائل أن يمنع لزوم التساوي، فكما أنّه لا يلزم التساوي بينهما في الحروف لا يلزم بينهما في الأجزاء؛

أو يُختار خصوص الثاني و يجعل الجزء الأول زيادةً - كالخزم -، لكنّها بعيدان. ولا يمكن أن يجعل العروض الثالث، لأنّه هو الضرب، ومعناه كونه آخر الشطر الثاني؛ و كونه عروضاً معناه كونه آخر الشطر الأول؛ و هو تهافتٌ!؛ فلهذا اختلفت آرائهم في المشطور و تعدّدت أقوالهم.

فإن أقوال واضحة الفساد - مثل كون الثلاثة كلّها عروضاً و ضرباً؛ أو كونها جميعاً عروضاً؛ أو جميعها ضرباً.

و على بعضها للدماميني إشكالاتٌ مثلها في الفساد!؛ فكأنّه جرى على قولهم: «أساء سمعاً فأساء إجابةً» [٢٨٣] -؛

و من أقوال ينبغي الاعتناء بها؛ وهي ثلاثة:

الأول: كون كلّ ثلاثة أجزاءً بيتاً واحداً، بمنع لزوم تركّب البيت من شطرين و الالتزام بكونه ذا ضربٍ فقط - و هو الجزء الأخير - من غير عروضٍ، فإنّها لازم بيتٌ له شطران؛ فإذا لم يكن له شطران لم يكن له عروضٌ البتّة.

و كان الناطم - أيده الله تعالى! - يذهب إلى هذا القول أولاً فلم أزل به حتّى رجع عنه.

و الوجه في ضعفه هو شهادة العرب بلزوم كون البيت ذا شطرين و عدم صدق البيت التامّ على أقلّ منه.

الوجه الثاني: هو أنّه ليس بشعرٍ، بل هو نثرٌ التزم قائله الوزن و القافية. و كلّ ما التزم بها فيه لا يلزم أن يكون شعراً؛ فإنّك إن تصفّحت الخطب و الرسائل وجدت قائلها كثيراً ما يتطوّع فيها بمراعات الوزن و القافية، مع أنّ ذلك ليس

بشعرٍ.

وهذا قول الأخفش؛ وربما نسب إلى الخليل أيضاً، وهو خطأ نشأ من عدم فهم كلامه - كما سنبينه إنشاء الله قريباً -.

وهذا القول ضعيفٌ أيضاً، لأنه إن أراد منع قصد الشعر في جميع ما ورد من هذا القبيل؛

فيردّه: القطع بخلاف ذلك، وإنّ القصد متحقّق في جلّه - إن لم يكن في كلّه! -؛

وإن أراد منع كونه شعراً حتّى مع تحقّق القصد؛

فيردّه: أنّه إذا اجتمع معه الوزن والقافية صار شعراً، إذ ليس للشعر حقيقة وراء

ذلك.

واستدلّ الأخفش على ما ادّعاه بما روي عن النبيّ - صلى الله عليه وآله - ممّا

هو على هذا الوزن.

وفيه ما تقدّم في أوّل الكتاب من أنّ ما جاء منه - صلى الله عليه وآله - ممّا هو

ينطبق على الشعر ليس بشعرٍ، لعدم القصد - كآيات الكثيرة المنطبقة على

الأوزان -؛

وأنّه قد ورد منه ممّا ينطبق على غير المشطور أيضاً، فلا يُجديّه إنكارُ خصوص

المشطور.

الوجه الثالث: إنّّه ليس بشعرٍ تامّاً، بل هو نصف بيتٍ. وهذا مراد الخليل من

قوله: «الرجز ليس بشعرٍ، بل هو أنصاف بيتٍ وأثلاثٍ» [٢٨٤].

ووقع الاشتباه في فهم كلامه في عدّة مواضع:

الأوّل: إنّ الرجز عند العرب غيره في اصطلاح العروضيّين؛ إذ يختصّ عند

العرب هذا الاسم بالمشطور والمنهوك، وعند العروضيين أعمّ منه؛ أو يشملهما مع المجزوء والتامّ.

وقد خفيت هذه النكتة على جماعة؛ منهم صاحب القاموس، فقال بعد ما ذكر: «انّ الرجز وزنه مستعلن - ستّ مرّات -»: «و زعم الخليل أنّه ليس بشعرٍ، وإنّما هو أنصافُ بيتٍ و ثلاثٌ» [٢٨٥]؛ انتهى.

وليت شعري كيف يُنكر الخليل كونَ الرجز - الَّذي على ستّة أجزاءٍ - شعراً و هو الَّذي ذكره في عداد البحور و ضمنه الدوائر و ذكر أعاريضه و ضروبه؟! و ما معنى قوله حينئذٍ: «أنصاف بيتٍ و ثلاثٍ»؟!؛

و كيف يكون الرجز المسدّس نصفاً أو ثلثاً؟!، و هل تكلمّ العرب ببيتٍ له اثني عشر جزءاً أو ثمانية عشر حتّى يكون نصفاً له أو ثلثاً؟!.

و قد حرّروا هذا المقام في مبحث تحريم الشعر عليه - صلّى الله عليه و آله - في كتابنا في الفقه المسمّى بـ «ذخائر المجتهدين» [٢٨٦].

و بالجملة فراد الخليل بـ «الأنصاف»؛ المشطور؛ و بـ «الثلث»؛ المنهوك.

الثاني: إنّ مراده من قوله: «ليس بشعرٍ»: أنّه ليس بشعرٍ تامّ - كما هو صريح قوله: «أنصاف بيتٍ و ثلاثٌ». و لهذا استدلّ على ذلك بقوله: «لو كان نصف البيت شعراً ما جرى على لسانه» حيث قال - رحمه الله تعالى -:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ بِالْأَخْبَارِ [٢٨٧]

فجاء بنصف البيت موزوناً و غير الثاني.

و حُكي أنّ الخليل لما بلغه انكار الناس لقوله قال: «لآتينهم بحجّةٍ إن لم يقرّوا بها كفروا!» [٢٨٨]، فتعجّب الناس من قوله حين أتاهم بهذه الحجّة!.

و قال أيضاً: «لوقيل لنصف البيت شعراً لقيلاً لجزئه شعراً» [٢٨٩]؛
و قد حَفِيتْ هذه النكتة أيضاً على جماعةٍ، فنسبوا إلى الخليل القولَ الثاني - و
هو كونه سجعاً - .

و بالجملة مختار الخليل هو أنّ المشطور أشطّر و الالتزام بالرويّ يعيّن كونها
أعجازاً.

و هذا أحسن الأقوال في هذا الباب.
و إذا أطلق لفظ البيت على كلّ اثنين منها لكان على سبيل التوسعة، لا الحقيقة.
و من هنا يظهر أنّ ذكرهما مستقلاً في عداد الأعاريض و الضروب فيه نوع
مساعدة!

و أمّا المنهوك فقد ظهر الحال فيه ممّا تقدم؛ لكنّ الأمر فيه أسهل من المشطور، اذ
يمكن أن يجعل الجزء الأول عروضاً و الثاني ضرباً. فلعلّ الإشكال فيه: إنّ البيت
لا بدّ له من صدرٍ و ابتداءٍ أو حشوٍ.

و للناظم - أيّده الله - مواخذةٌ على الخليل في عدّه المنهوك ثلثاً للرجز التامّ و
عدم جعله مشطوراً للمجزوء؛

و الإنصاف: أنّ ما قاله و إن كان ممكناً لكنّ الأنسب ما صنعه الخليل - كما
لا يخفى - .

هذا؛ و قد يأتي الرجز على جزءٍ واحدٍ، و يسمّى: «الموحّد»؛

و: «الفريد»؛

و: «المقطوع»؛

كقوله:

طَـــــــيْفُ أَلَمْ.....
و يَأْتِي - إنشاء الله - في محله.

تتمة

بقي من هذا الباب أشياء مهمة لم يذكرها الناظم؛ فنها:
إِنَّ حُرُوفَ الرَّوِيِّ:

إِذَا يُوْجَدُ فِي الْعُرُوضِ مُوَافَقًا لَمَّا فِي الضَّرْبِ فِي الْوَضْعِ وَالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ؛
أَوْ لَا؛

الثاني: «المصمت» [٢٩١] - بالتخفيف والتشديد معاً -، و يقال له: «المرسل»:

كقول ذي الرُّمَّة [٢٩٢]:

أَ أَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خُرْقَاءَ مَنَزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ [٢٩٣]

و الأول إن لم تغيّر العروض لموافقة الضرب يسمى: مقفأ [٢٩٤]:

وإن غيّرت لتوافق الضرب فهو: المَصْرَعُ [٢٩٥]:

و التغير إما بزيادة - كقوله:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَسِيبٍ وَ عِرْفَانٍ

وَ رَسَمٍ خَلَّتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ [٢٩٦]

فأتى بالعروض سالمةً من القبض، لتوافق الضرب -؛

أو بنقيصة - كقوله:

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنْوُبُ وَ إِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ [٢٩٧]

فأتى بالعروض محذوفة، لتوافق الضرب -.

ولا يلزم تغيير العروض موافقاً لما في الضرب فعلاً، بل تغيير لما يمكن أن يصير إليه ضربه، كقوله:

أَذَنْتَنَا بِبَيْنِهَا أَشْمَاءُ رُبَّ نَاوِيلٍ مِنْهُ الْتَوَاءُ [٢٩٨]

فجعل عروضه مشعّنة وإن كان ضربه سالماً على «فَاعِلَاتُنْ»، لجواز التشعيت في الضرب. والوجه فيه: أن في التصريح يكون حكم العروض حكم الضرب فعلاً وجوازاً.

قالوا: «و التصريح إنما يكون في أول القصيدة أو ابتداء قصّة إذا انتقل من مقام إلى مقام آخر؛ وهو قبيح في غير هذين الموضعين» [٢٩٩].

قلت: وفيه تأمل؛ لوروده كثيراً في الشعر في غيرهما. نعم! الإكثار منه مع قلّة الفصل لا يخلو من قبح؛ فتدبر!

وأما النقيصة فلم أجد فيه كلاماً؛ والظاهر عدم قبحه أين ما حلّت -؛ مطلقاً، أو بشرط عدم الإكثار -.

ثم إن تغيير العروض من غير الالتزام بالرويّ غير جائز، ولهذا عيب على المتنبي في قوله:

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَ مَنَظِقُهُ حُكْمٌ [٣٠٠]

و على قوله:

إِنَّمَا بَدْرُ بَنٍ عَمَّارٍ سَحَابٌ [٣٠١]

وما ورد من العرب فهو شاذ؛ وهو المسمّى بـ«التجميع» [٣٠٢].

هذا؛ و شارح «الحسناء» عرّف المصمت بـ: «ما كان عروضه بخلاف ضربه: في الوزن، أو الروي، أو فيها معاً» [٣٠٣]؛
ثم قال: «وقيل: المصمت كلّ شعرٍ لم يوافق عروضه ضربه في الوزن ولم يعتبر الروي»؛ انتهى؛ فتأمل!
و منها: «المتّم»؛ و هو: كلّ ضربٍ جاء على أصله و عروضه ناقصةً عنه بجزئين.

وقيل: «إنّ العروض الناقصة إذا رُدّت إلى أصلها بالتصريع سمّيت: «متّمّاً»؛ كـ «فَاعِلَاتْن» في عروض الرمل المحذوفة إذا جاءت تامّةً للتصريع».
قلت: و الأشهر الأوّل، و لكنّ الأنسب الثاني.

باب الاعتماد

[الإِعْتِمَادُ فِي الطَّوِيلِ الْقَبْضُ فِي

مَا حَلَّ قَبْلَ ضَرْبِهِ الْمُنْحَذَفِ]

«الاعتماد» [٣٠٤] في عرفهم يطلق في موضعين على معنيين مختلفين، لأنّه في الطويل القبض في ما حلّ قبل ضربه المنحذف، أي: الضرب الثالث منه - و هو المحذوف -، كقوله:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ يَمْوْتِيكَ نُصْحَهُ وَ مَا كُلُّ مُوْتٍ نُصْحَهُ يَلْبِيبُ [٣٠٥]

فإنّ تقطيع الشطر الثاني منه:

وَمَا كُلُّ لُؤْمَيْنُضٍ حُهُوبٍ لَيْبِي
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ

فالجزء الذي قبل الضرب اعتمد، فُقِضَ.

و يُطْلَقُ الاعْتِدَادُ فِي الْمُتَقَارِبِ عَلَى سَلَامَةِ نَوْنِهِ الَّتِي قَبْلَ الضَّرْبِ الْاَبْتَرِ - كَمَا سَيَأْتِي اِنْشَاءُ اللّٰهِ تَعَالٰى - . وَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:

وَكُلَّمَا فِي مُتَقَارِبٍ سَبَقَ ضَرْبِيهِ حَيْثُ اَلْحَذْفُ فِيهِمَا اُتَّفَقَ
أَوْ ضَرْبُهُ حَيْثُ اِلَى اَلْبَتْرِ اُنْتَمَى فَكُلُّ ذَاكَ اَلْاِعْتِمَادُ سَلِمًا

وَأَمَّا كَوْنُ الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَ الضَّرْبِ اِعْتِمَادًا كَمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ فَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ سَيَّبُوهِ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَجُوزُ قَبْضُ فَعُولُنْ بَعْدَهُ فَعُلْ أَوْ قُلْ» [٣٠٦]؛ قَالَ الزَّجَّاجُ: «مُرَادُهُ فِي الْمَجْزُوءِ، وَ أَمَّا التَّامُّ فَيَجُوزُ قَبْضُ مَا قَبْلَهَا عِنْدَهُ» [٣٠٧]؛ هَذَا.

وَالْوَجْهُ فِي تَسْمِيَةِ جُزْءِ الطَّوِيلِ «اعْتِمَادًا» ظَاهِرٌ عَلَى قَوَاعِدِهِمْ، لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْوَتِدِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَقَبِضَ؛

وَأَمَّا فِي الْمُتَقَارِبِ لَمْ يَعْتَمَدَ، فَلَمْ يَقْبِضْ، فَلِمَ سُمِّيَ اِعْتِمَادًا؟ فَلْيَسْتَبْعِ! وَ قَالَ الْأَخْفَشُ: «إِنَّ اَلْاِعْتِمَادَ كُلَّ جُزْءٍ وَقَعَ فِي حِشْوِ الْبَيْتِ وَ اخْتَصَّ بِتَغْيِيرِ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ» [٣٠٨]؛ وَ تَبِعَهُ جَمَاعَةٌ.

و هَذَا اصْطِلَاحٌ آخَرُ فِي اَلْاِعْتِمَادِ، وَ يَنَاسِبُ بَابَ اَلْقَابِ الْأَجْزَاءِ. وَ قَدْ خَلَطَ بَيْنَهَا بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ؛ فَأُطَالَ اَلْكَلَامَ!.

وَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ: «اَلْاِعْتِمَادُ كُلُّ جُزْءٍ حِشْوُهُ زُوجِفَ بِزَحَافٍ غَيْرِ مُخْتَصٍّ بِهِ»؛ وَ الثَّانِي أَنْسَبُ. وَ لَعَلَّ الْأَوَّلَ اصْطِلَاحٌ آخَرُ، أَوْ غَلَطٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

أعاريض

البحور و ضروبها

على مذهب الخليل

و ما استدركه المتأخرون عنه إن ثبت فلا إشكال في شذوذه و عدم مساعدة
الذوق لكثيرٍ منه؛ فالاعتصار على ما ذكره الخليل - كما فعله الناظم - أولى، إذ
لا ينبغي للمتأخر أن يتعدى عنها إلى غيرها.
و ربما ظنَّ بعضُ القائلين أنَّ تركَ الخليلٍ لذكرِها لقصورٍ فيه، و أنَّ لَمَن استدركها
فضلاً عليه؛

و ليس كذلك؛ إذ هو - رحمه الله - ترك بعضها لعدم ثبوته عمَّن يعتمد عليه؛
و بعضها لشذوذه؛

و لعدم مساعدة الذوق له.

و لو فرض عدم عثوره عليه فالجواب ما قال السكاكبي من: «أنَّه أيَّ نقيصةٍ في
أن يفوته شيءٌ هو في زاوية النقل، لا في زاوية العقل؟! على أنَّه لو عدَّ قصوراً كان
العيب فيه لمتقدمي عهده حيث لم يهتئوا لإمامٍ مثله ما يتم له المطلوب من النقل - ...
إلى آخر كلامه -» [٣٠٩]. و نحن نذكر ذلك طلباً لتكميل الفائدة - إنشاء الله تعالى -.

[الدائرة الأولى]

قد عرفت أنّ الدائرة الأولى مشتملة على ثلاثة بحورٍ مستعملةٍ؛

[البحر الأول]

من الدائرة الأولى]

أولها: الطويل، وعرفت وجه تقديمه، وإنّ وزنه: «فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ» أربعاً. فاعلم! أنّ له عند الخليل عروضاً واحدةً مقبوضةً، وشدّاً استعمالها تامةً إلا للتصريح. ولذا عيب على أبي الطيّب المتنبّي في قوله:

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَمَنْطِقُهُ حُكْمٌ وَبَاطِنُهُ دِينٌ وَظَاهِرُهُ ظَرْفٌ [٣١٠]

وقال صاحب: «ونحن نحاكمه إلى كلّ شعر القدماء والمُحدّثين، فما نجد له على خطائه مُساعداً»؛

قلت: لو حاكمه - كما قال - لَفَلَجَ [٣١١] المتنبّي بمثل قول القائل:

وَنَحْنُ ضَرَبْنَا الْخَيْلَ يَوْمَ نَهَاوْنِدْ

وَقَدْ أَجَحَمَتْ عَنَّا اللَّيْثُ الضَّرَاغِمُ [٣١٢]

وله ثلاثة أضرب:

الأوّل: سالمٌ، وبعضهم يعبر عن «السالم» بـ: «الصحيح» - كما تقدّم -؛ وبيته:

أَبَا مُنْذِرٍ كَانَتْ غُرُوراً صَحِيفَتِي

وَلَمْ أُعْطِكُمْ بِالطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِزِّي [٣١٣]

فالعروض قوله: صحيفتي، وزنه: «مفاعِلنْ»؛ والضرب قوله: وَلَا عِزِّي،

وزنه: «مفاعيلنْ».

الضرب الثاني: مقبوضة، كعروضه؛ وبيته:

سُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَا لَمْ تُزَوِّدِ [٣١٤]
فالضرب قوله: تزوّدِي، وزنه: «مفاعِلن».

الضرب الثالث: محذوف؛ وبيته:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَ مَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَيْبٍ [٣١٥]
فالضرب قوله: بليبي، وزنه: «فعولن» فـ «مفاعيلن»؛ حذف من آخره سبب خفيف فبقي «مفاعي»، فنقل إلى «فعولن»؛ والجزء الذي قبله وزنه: «فعولن»، دخله القبض فسقطت «نونه»، وقد عرفت أنه الاعتماد.

وهو في هذا الضرب أحسن من سلامته، بل تركه قبيحٌ عندي وإن ورد شاذًّا؛ كقوله:

أَقِيمُوا بَنِي الْأَعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَالْأَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤْسَا [٣١٦]
وحاول بعضهم انكار مجيئه، وأنشده: «رؤسا» في البيت - مَنكَرًا [٣١٧] -؛ قلت: ولوسلّمت الرواية فقد ورد غيره؛ كقول امرئ القيس أيضاً:
وَنَخْرُجُ مِنْهُ لَا مِمَّاتٍ كَانَتْهَا أَكْفُ تَلَقَّى الْفُوزَ عِنْدَ الْمَفِيضِ [٣١٨]
ولم يرد باسقاط «اللام».

ويلزم في هذا لضرب الردف وإن نقل عن الخليل في «كتاب القوافي» جواز تركه؛ لكن نقل عنه سيبويه لزومه [٣١٩].

وهو - على ما تعرفه في باب القوافي، إنشاء الله - : حرف لينٍ يكون قبل الروي. وكان السرف فيه أن يقوم المدّ مقام المحذوف.
وذكر الأخفش لهذه العروض ضرباً رابعاً مقصوراً، فيكون وزنه: «مفاعيلن» -

بسكون اللام [٣٢٠] -؛ واستشهد عليه بقول امرئ القيس:

أَحَظْلُ لَوَحَامَيْنِمْ وَصَبْرُئَمْ لَأَتْنَيْتُ خَيْرًا صَادِقًا وَلَا زُفَانُ
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةً وَأَوْجُهُمْ يَبِضُ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ [٣٢١]

وهي عدة أبياتٍ مختلفة القوافي إعراباً، فلوحُرِّكت لزوم الإقواء.

وقال بعضهم: «إن لزوم الإقواء خيرٌ من اثبات ضربٍ آخر، لكثرة الإقواء في

أشعارهم»؛

قلت: لكنّ الأخفش روى عن العرب أنّهم ينشدونها مقيّدةً، فلوصحّ ما زعم
تعيّن اثبات هذا الضرب، ولم تقم الأولوية بدفعه.

و للدماينيّ هنا كلامٌ طويلٌ أراد أن يحرّر كلام غيره، فصار كلامه أشدّ
احتياجاً إلى التحرير!، فليرجع إليه من شاء و يحرّر ما اصطلاح في تقسيم التقييد إلى:
تقييد انشاءً؛

و: تقييدٌ تختلف به الضروب؛ و يتأمل في الفرق بين القسمين!.

وزاد ابن القطّاع عروضاً ثانيةً محذوفةً، وسمّى حذفها: اقعداً [٣٢٢]؛ و حكى لها

ضربين:

الأوّل: محذوفةٌ مثلها، كقوله:

لَقَدْ سَأْتَنِي سَعْدٌ وَ صَاحِبُ سَعْدٍ وَ مَا طَلَبْنَا فِي قَتْلِهَا لِعَرَامِهِ [٣٢٣]

الثاني: مقبوضٌ، كقوله:

جَزَى اللَّهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بَغِيضٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ أَلْعَايَاتٍ وَقَدْ فَعَلَ [٣٢٤]

و لم يثبت كلُّ ذلك من العرب؛ و لو ثبت فلاريب في كونه شاذّاً.

فالقبض في عروض الطويل لازمٌ؛ و عليه فيعجبني قول الناظم - أيّده الله -

يداعب رجلاً وَيُرميه بالبخل!:

الْعِلْمُ مِنْهُ كَامِلٌ وَافِرٌ وَ الْكَفُّ مِنْهُ كَعَرُوضِ الطَّوِيلِ

تنبيهات

الأول:

يجوز في حشو الطويل من الزحاف القبض في كلا جزئيه. و هو حسن في خماسيته، و صالح في سباعيته؛ و الاكثار منه قبيح؛ كقوله:

أَتَطْلُبُ مَنْ أُسْوَدُ بِيَشَّةَ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ [٣٢٥]

فجميع أجزائه مقبوضة - كما لا يخفى -.

و لا يخفى قبحه!.

و الكف قبيح، و كلما ازداد ازداد قبحاً و إن كثر استعماله في الشعر. و لا يقع في الواقع ضرباً لثلاث يلزم الوقف على المتحرك.

و ذكرت على دخول الكف في الطويل قولي - و استغفر الله! - لطويل - مداعة

لا هجاء، أو مزاحاً لا افتراءً -:

طَوِيلٌ مَا لَهُ طَوْلٌ وَ فَضْلٌ صَحِيحُ الْجِسْمِ ذُو دُبُرٍ عَلِيلٍ

يَجُوزُ الْكَفُّ فِيهِ وَ لَيْسَ بِدَعَاً جَوَّازُ الْكَفِّ فِي حَشْوِ الطَّوِيلِ!! [٣٢٦]

و يجوز اجتماع الكف و القبض، بأن يكون القبض في جزء و الكف في جزء آخر.

و أما اجتماعهما في جزء واحد فلا يجوز، للمعاينة؛ فإن قُبِضَ لم يُكَفَّ و إن كُفَّ لم يُقْبَضَ.

والقبض أولى عند الحليل، والكفّ أولى عند الأخفش؛
والحقّ: الأول؛ لما عرفت من صلوح القبض وقبح الكفّ. وقد تقدّم أنّه يدخله
الحزم في حالتين يسمّى في أحدهما: أثلم، وفي الآخر: أثرم؛ فتذكّر!.

الثاني:

جرت عادة العروضيين على أن يذكروا في كلّ بحر شيئاً من معانيته. و
«المعايات»: «أبيات ترد محرفة عن الأصل الذي يكون به البحر موزوناً، فيحتاج
إلى تغيير يردّه إلى أن يكون موزوناً. وذلك التغيير يكون بارتكاب بعض
الضرورات» [٣٢٧]؛ كذا في «شرح الحسنة».

وقد أطل في تعريفه؛ ولم يظهر المراد!.

والأحسن الأخصر أن يقال: «إنّ المعايات أبيات تُستعمل فيها الضرورات
الإعرايية والتغيرات الوزنيّة امتحاناً للأفهام».

و من معايات الطويل ما أنشد الزّجاج:

رَجُلٌ بِمَكَّةَ قَتَلَ رَجُلًا

وَسَرَقَ الَّذِي كَانَ فِي عِمَامَةٍ أَخْوَصًا [٣٢٨]

يخرج من الطويل باسكان «جيم» «رجل»، و بصرف «مكة»، و بادغام «لام»
«قتل» في «راء» «رجلاً»، و بتضعيف «عين» «سرق»، و بحذف «الياء» من «الذي»؛
فيكون لفظ البيت بعد أن يكتب على هيئة التقطيع هكذا:

رَجُلُنْ بِمَكَّتَنْ قَتَرَ جُلُؤَسَرْ رَقَلْ ذِكَانْ فِي عِمَامَ تِأْخَوْصَا
عولن مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فصدره أثلم، و باقي أجزائه مقبوضة.

التنبيه الثالث:

لم يستعمل الطويل إلا تاماً - كما صرح به الخليل -؛ لكن قال ابن رشيق في «العمدة» ما نصّه: «الطويل مثنى قديم مسدس محدث -... إلى أن قال: - و مسدسه أن يُحذف منه «مفاعيلن» الأخير من كل قسم» [٣٢٩]؛ فليلاحظ!

التنبيه الرابع:

ورد في الشعر استعمال الطويل مسبباً، وهو قوله:

سَلِ النَّاسَ إِنِّي سَائِلُ اللَّهِ وَحْدَهُ

وَصَائِنُ وَجْهِي عَنْ فُلَانٍ وَعَنْ فُلَانٍ [٣٣٠]

و البيت أظنه لصريع الغواني [٣٣١]؛ فليستفحص عنه، فلعله غلط من الناسخ؛ وإن

صح فهو عجيب!

[وَالْقَبْضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتًا وَ الضَّرْبُ سَالِمًا وَمَحْذُوفًا أَتَى]

إذا عرفت ذلك فاعلم! أن الناظم ذكر العروض الواحدة للطويل وأول ضروبه

في قوله: وَالْقَبْضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتًا؛

و ذكر الضربين الآخرين في قوله: وَالضَّرْبُ سَالِمًا وَمَحْذُوفًا أَتَى.

البحر الثاني

[من الدائرة الأولى:]

المديد؛ وقد عرفت أنه على الأصل: «فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن» - :
مرتين - . ولم يستعمل إلا مجزوءاً. وأما قوله:

عَادَنِي وَجَدِّي إِلَى مَنْ هَوَاهُ شَفَّنِي غَافِلًا عَنِّي وَ عَمَّا أَقَاسِيهِ بِهِ [٣٣٢]
وقوله:

إِنَّهُ لَوْدَاقٍ لِّلْحُبِّ طَعْمًا مَا هَجَرَ
كُلُّ عِرْزٍ فِي أَهْلَوَى أَنْتَ مِنْهُ فِي عَرَزٍ
لَيْسَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طُولَ الْكَرَى
مِثْلَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طُولَ السَّهْرِ [٣٣٣]

فإنها أبيات مصنوعة للمتأخرين.

وله ثلاثة أعاريض وستة أضربٍ.

العروض الأولى: سالمة.

ولها ضربٌ واحدٌ سالمٌ مثلها؛ وبيته:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيًّا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ [٣٣٤]
فالعروض قوله: «لي كليين»، والضرب قوله: «نلفرار»؛ ووزن كلٍّ منها:
«فاعلاتن».

العروض الثانية: محذوفةٌ على «فاعلن».

ولها ثلاثة أضربٍ:

الأول: مقصورٌ. وقد عرفت أنَّ القصر اسقاط ساكنٍ من آخر الجزء و

تسكين ما قبله، فيصير «فاعلاتن» حينئذٍ «فاعلان»؛ وقد تبدل بـ: «فَاعِلَاتٍ». و
 الأوّل أولى، لما عرفت سابقاً أنّ «النون» علامة الساكن دون «التاء». وبيته:
 إِنَّمَا ذِكْرُكَ مَا قَدْ مَضَى صَلَّةٌ مِثْلُ حَدِيثِ الْمُنَامِ [٣٣٥]
 القافية مقيدة، فوزن الضرب - وهو قوله: «ثلنمنا» - وزنه: فاعلان. و يلزم
 الردف في هذا الضرب.

الضرب الثاني: محذوفٌ مثلها. وبيته:
 إَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا عِشْتُ أَوْ غَائِبًا [٣٣٦]
 فقوله: «غائبن» الضرب، و وزنه: «فاعلن».
 الضرب الثالث: أبتَرُ. وقد عرفت سابقاً أنّه اجتماع القطع و الحذف، فيكون
 وزنه: «فاعل» - بسكون اللام - فينقل إلى: «فَعْلُن» - باسكان العين - .
 و بعضهم لا يسمّيه في المديد «أبتَر»، بل يخصّ هذا الاسم بالمتقارب لزعمه أنّ
 هذا الاسم يناسب ذهاب أكثر الجزء، و في المديد بقي الأكثر؛ بخلاف المتقارب، بل
 يسمّيه «أصلم».

و الزجّاج يسمّيه هنا: المحذوف المقطوع.
 و بيته:
 إِنَّمَا الدَّلْفَاءُ يَأْقُوْتُهُ أُخْرِجَتْ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانٍ [٣٣٧]
 فالضرب قوله: «قاني»، و وزنه: «فعلن».

و قال الأخفش: «إنّ هذا الضرب و الذي قبله ممّا وضعها الخليل»؛
 و هذه تهمةٌ بيّنةٌ و دعوى من غير بيّنةٍ! يجلّ الخليل عن مثله في ورعه و فضله؛
 و بعيدٌ عن الإنصاف أن يتكلّم مثله على مثل هذا الإمام و يسكت عنه علماء الأنام!

على أن نسبته إلى أحد تلامذته - وهو سيبويه - أقل من نسبة سخله إليه!
مع أن الأصمعيّ قال للخليل لما أنشده: «إنما الذلّاء - ... البيت -»: «ما هذا
البيت جعلته [٣٣٨] شاهداً؟، وأي معنى فيه؟؛ فهلاً أعلمتني فأتيك بأشعار العرب التي
لم تسمع مثلها؟»؛

فقال الخليل: «لو وجدت حجراً لكفاني!» [٣٣٩].
فهذا يدلّ على أن الأصمعيّ كان يحفظُ شواهدَ آخر لهذا الضرب من شعر
العرب؛ ولم ينكر الوزن والشعر، بل أنكر قلة معناه؛ هذا.
واعلم! أنهم قالوا: إنّ هذا الضرب والضرب السادس وإن لم يجيئا عن العرب
إلا مردوفين بـ «الألف»، لكنّه اتفاقٌ، لا أنّه لازمٌ، إذ المدة لا تقوم مقام الحذف؛
قلت: فإن صحّ ما نقلوه فانظر كيف يجوز تركه لهذا التعليل؟.

نعم! أنشد ابن جنيّ بيتاً غير مردوفٍ، وهو قوله:
إِنَّ نُعْمَى أَقْصَدَتْ رَجُلًا آمِنًا بِالْخَيْفِ إِذْ تَرْمِي [٣٤٠]
فإن صحّ كونه من العرب و وجدت له نظائر تخرجه عن الشذوذ، فهو؛ وإلاّ
فالرّدف لازمٌ؛ فتأمّل!

العروض الثالثة: محذوفة مخبونة.

ولها ضربان:

أولهما: محذوف مخبونٌ مثلها. وبيته:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَافَةً قَدَمُهُ [٣٤١]

فقوله: «شُبه» عروضه، و وزنه: «فعلن». وقوله: «قدمه» ضربه، و وزنه أيضاً

كذلك.

الضرب الثاني: أبتر. وبيته:

رُبَّ نَارٍ بِتْ أَرْمُقُهَا تَقْضِمُ الْهِنْدِيَّ وَالْغَارَا [٣٤٢]

فقوله: «والغارا» ضرب، وزنه: «فعلن».

و زعم الكسائي أنّ هذا البيت و الَّذي قبله من البسيط، و قال - على سبيل

التمثيل -: «إن أصل الأول:

يَا صَاحِبِي لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ فِي أَمْرِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

و أصل الثاني:

قُولًا لَهَا رُبَّ نَارٍ بِتْ أَرْمُقُهَا إِذْ أَوْقَدَتْ تَقْضِمُ الْهِنْدِيَّ وَالْغَارَا [٣٤٣]

و هو - مضافاً إلى ما فيه من البعد و التكلف! - يرده أنّ الثاني من أبياتٍ لعدّي

بن زيد [٣٤٤] أولها قوله:

يَا لُبَيْنَى أَوْقِدِي النَّارَا فَالَّذِي تَهْوِينِ قَدْ حَارَا [٣٤٥]

و لا يجري في جميعه هذا التقدير.

قلت: مراد الكسائي: أنّهما من مجزوء البسيط لكن باسقاط «مستفعلن» من

أوله، و الحال فيه كما في سائر مجزوءات البحور، و لا يلزم فيه امكان التقدير.

و ما ذكره فإنّه على سبيل التمثيل - كما عرفت - . و كذا استبعاد اسقاط أول

الأجزاء ليس بذلك البعيد بعد احتماله في مثل مجزوء الكامل و الرَّمَل؛ فتأمل.

[الْبَثْرُ لَا زِمُ الْمَدِيدِ مَا إِذَا صَحَّتْ عَرُوضُهُ وَ ضَرْبُهُ كَذَا]

و هذه مجموع أعاريض المديد و ضروره ذكرها الناظم بعد أن ذكر انّ البتر

لازم المديد، فلا يَسْتَعْمَلُ تامّاً ما إذا صَحَّتْ عَرُوضُهُ؛ و هذه أولى أعاريضه.

و ضربه كذا سالمة، فالعروض الأولى السالمة لها ضربٌ واحدٌ سالمٌ؛

[وَأَلْحَذُفٌ فِي الضَّرْبَيْنِ مُفْرَدًا وَمَعَ

خَبْنٍ كَقَصْرِهِ وَبَثْرِهِ وَقَعَ]

والحذف في الضربين مفرداً، وهذه العروض الثانية وأول ضروبه الثلاثة - وهو المحذوف -؛

ومع خبنٍ، فهذه العروض الثالثة المخبونة وأول ضربها - وهو المخبون -؛
كقصره - أي: الضرب - وبتره وقع على سبيل التقسيم.

[فَالْقَصْرُ عِنْدَ حَذْفِهَا إِذَا أَنْفَرَدَ وَ أَلْبَثْرُ عِنْدَ أَلْحَذْفِ مُطْلَقًا وَرَدَ]

فالقصر عند حذفها إذا انفرد، فالضرب المقصور للعروض المحذوفة؛
والبتر عند الحذف للعروض مطلقاً -؛ مفرداً كان أو مع الخبن - ورد.
فالعروض المحذوفة لها ضربٌ: أبتَرُ، وكذلك المحذوفة المخبونة لها ضربٌ: أبتَرُ.

تنبيهات

الأول:

ذكر الخليل أبياتاً من مريع المديد، وحكم بأنها شاذة؛ وهي قوله:

يَا لَبَكْرٍ لَا تَنَوَا	لَيْسَ ذَا حِينَ وَنَا
دَارَتْ الْحَرْبُ رُحَى	فَاذْفَعُوهَا بِرُحَى
بُؤْسَ لِلْحَرْبِ أَلَّتِي	تَرَكَتْ قَوْمِي سُدى [٣٤٦]

و زعم الزجاج أنه من مجزوء الرَّمَل، المحذوف الضرب و العروض؛ وقال: «إنَّ الحمل على ما هو ثابتٌ أولى، لئلا يلزم اثبات أصلٍ بمحتملٍ» [٣٤٧].

وبهذا - أعني: إنكار مجيء المربع من المديد - استدلَّ على عدم كونه سداسيّاً، لزعمه أنَّ كلَّ مسدّسٍ لابدّ أن يأتي مربّعاً.

قلت: لو كان العروض و الضرب المحذوفان من الرَّمَل ثابتاً و مسلّماً عند التحليل لكان الحقّ ما ذكره، ولكن ذلك لم يبيّنه أحدٌ سواه!. و ما جعله منه - كهذه الأبيات و أبيات أمّ تأبط شراً [٣٤٨] التي أوّلها:

طَافَ يَنْبَغِي نَجْوَةً
مِنْ هَلَاكِ فَهَلَكُ [٣٤٩] -

فهي محتملةٌ لكلا الأمرين.

و تلك الدُرَرُ يمكنُ خروجُها من كلِّ من البحرين، و ليس لجعله من الرَّمَل ترجيحٌ على ما صنعه التحليل. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بوجوهٍ استحسانيّةٍ يمكن معارضتها بمثلها!.

و نقل الأخفش للعروض الثانية ضرباً صحيحاً؛ و هو شاذُّ.

الثاني:

يجوز في حشو المديد: الخبن؛

و: الكفّ؛

و: الشكل.

و الأوّل حسنٌ مع عدم الإكثار؛

و الثاني صالح؛

و الثالث قبيحٌ.

بيت الحبن:

وَمَتَى مَا يَجِ مِنْكَ كَلَامًا يَتَكَلَّمُ فَيُجِبُكَ بِعَقْلٍ [٣٥٠]

و بيت الكف:

لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا صَالِحِينَ مُحْصِينَ مَا أَتَقُوا وَ أَشْتَقَامُوا [٣٥١]
جميع أجزائه السباعية مكفوفة إلا الضرب، حذراً من الوقوف على المتحرك.

و بيت الشكل قوله:

لَنْ أَلْدِيَارُ غَيْرَهُنَّ كُـ لُ جَوْنِ الْمَزْنِ ذَانِي الرِّبَابِ [٣٥٢]
وقد عرفت في باب المعاقبة ثبوتها بين «نون» «فَاعِلَاتْن» و «ألف» «فَاعِلْن»، و بين «نون» «فَاعِلَاتْن» آخر الشطر الأول و «ألف» «فَاعِلَاتْن» آخر الشطر الثاني؛ وأن فيه الصدر و العجز و الطرفين.

و بيت الأخير:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ بِجُنُوبٍ فَارِغٍ مِنْ تَلَاقٍ [٣٥٣]
فقوله: «بجنوب» - وزنه: «فَعَلَاتْن» - مشكول، حُبن لِيُسَلِّمَ سابقه من الكف، و كُفَّ لِيُسَلِّمَ ما بعده من الحبن.

قالوا: و يجوز في العروض الأولى ما يجوز في الحشو من الزحافات الثلاثة.

و أما الضرب الأول فلا يجوز فيه إلا الحبن، لأنه لو كُفَّ لزم الوقوف على المتحرك؛ و امتنع الشكل، لتركبه منه و من الحبن.

و العروض الثانية لم يدخلها الحبن، حذراً لقيامها بالثالثة.

و أما ضربها المقصور فقد منع الخليل دخول الحبن فيه، لقلة مجيء هذا الضرب؛

و جَوَّزَه الْأَخْفَش - عَلَى نَقْلِ الدَّمَامِينِي [٣٥٤] وَ غَيْرِهِ - ؛
و فِي بَعْضِ الْكُتُب عَنْهُ مَا ظَاهَرَهُ مُوَافَقَةُ الْخَلِيل ؛ فَلْيَتَدَبَّرْ !.

الثالث:

مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا: «العروض المجزوءة» و: «الضرب المجزوء» - و نظائره فيما
يَأْتِي - فَإِنَّمَا هُوَ مُتَابِعَةٌ لِلْعَرُوضِيِّينَ. وَ فِيهِ مَسَاحَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ إِذِ الْجُزْءُ السَّاقِطُ إِنْ كَانَ
هُوَ الضَّرْبُ مِثْلًا؛ كَانَ مُجْزِئًا وَ لَمْ يَكُنْ مَحْذُوفًا مِثْلًا؛ وَ إِنْ كَانَ الْجُزْءُ الَّذِي قَبْلَهُ: كَانَ
مَحْذُوفًا وَ لَمْ يَكُنْ مُجْزِئًا، فَلَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ كُلِّيهَا أَبَدًا.

و الْحَقُّ أَنَّ الْجُزْءَ مِنْ عَوَارِضِ الْبَيْتِ، وَلِذَا ذَكَرُوهُ فِي أَلْقَابِ الْآيَاتِ؛ وَ الْحَذَفُ
وَ نَحْوُهُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَجْزَاءِ؛ وَ الْبَيْتُ الْمُجْزِئُ لَمَّا سَقَطَتْ عَرُوضُهُ وَ ضَرَبَهُ قَامَ مَقَامُ
كُلِّ مِنْهَا الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَ عُمِلَ مَعَهُ مَعَامِلَةُ الْمَحْذُوفِ وَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ
الْفَلْظَيْنِ مَسَاحَةً.

فَالْأَوَّلَى أَنْ يَذَكَرَ فِي كُلِّ مِنَ الْبُحُورِ أَوَّلًا وَرُودُهُ تَامًّا أَوْ مُجْزِئًا أَوْ كُلِّيهَا، ثُمَّ إِنْ
كَانَ لِلْمُجْزِئِ خُصُوصِيَّةٌ لَا تَوْجُدُ فِي تَامِهِ - كَمُجْزِئِ الْكَامِلِ حَيْثُ يَخْتَصُّ بِالْتَرْفِيلِ وَ
التَّذْيِيلِ - ذُكِرَ ذَلِكَ؛

وَ إِلَّا أَكْتَفَى بِمَا ذَكَرَ فِي تَامِهِ.

لَكِنَّ النَّازِمَ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - تَبَعَ الْعَرُوضِيِّينَ وَ تَبِعْتُهُ، وَ تَبِعْتِي عَلَيْهِ! كَمَا عَلَيْهِمُ
تَبِعْتُهُ!!.

الرابع:

من معانيات المديد:

إِنَّ غَدًا لِي فِيهِ فَرَحٌ لَيْتَ غَدًا مُسْرِعًا يَأْتِي [٣٥٥]
يخرج من سادس المديد يجعل «غد» في الموضعين «غَدَوًا»؛ فَيُكْتَبُ على هيئة
التقطيع هكذا:

إِنَّ غَدَوْنَ لِي فِيهِ هِفْرَحُ لَيْتَ غَدَوْنَ مُسْرِعَنْ يَأْتِي
فَاعِلَاتُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَعِلُنْ
وأنشد أحمد العروضي [٣٥٦] من معانياته أيضاً:

فَإِذَا غَزَوْتُمْ وَغَنِمْتُمْ فَأَنْتُمْ سُرَاةٌ نَزَارِ [٣٥٧]
يخرج من أول المديد بالحاق ضمات الجمع و«واواته» واطلاق القافية؛ فيكتب
على هيئة التقطيع هكذا:

فَإِذَا غَزَوْتُمْ فَعَنِمْتُمْ مُوَفَّانْتُمْ مُوسِرًا تُنْزَارِي
فَعِلَاتُ فَاعِلُنْ فَعِلَاتُ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَعِلَاتُنْ

البحر الثالث

من الدائرة الأولى

البسيط. وأصله: «مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن» مرّتين. ولم تستعمل
العرب جميع أجزائه سالماً.

و تعبّر بعض العروضيين بـ: «أن عروضه و ضربه لم يستعمل إلا مخبونين»؛ فيه
مساحة ظاهرة، لما تعرف - إنشاء الله تعالى -.

وَأَلْخَبْنُ فِي ضَرْبِي بَسِيطٍ نَقْلًا كَقَطْعِهِ وَالْجُزْءُ فِيهِ أَسْتُعْمِلَا
 وله ثلاث أعاريض و سِتّة ضروبٍ، ذكرها في قوله: وَالْخَبْنُ فِي ضَرْبِي
 بَسِيطٍ نَقْلًا، فهذه العروض الأولى وال ضرب الأول منها؛
 كَقَطْعِهِ - أي: الضرب -، وهذا الضرب الثاني لها؛
 والجُزْءُ فِيهِ - أي: في البسيط - استُعْمِلَا، وهذه العروض الثانية والثالثة؛ إذ
 الأولى صحيحة لها ثلاثة أضربٍ، والثانية مقطوعة لها ضربٌ مثلها.

إَفِيهِمَا الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ وَمَعَ صِحَّتِهَا التَّذْيِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعَ
 وذكر تلك الأضرب والعروضين بقوله: فَفِيهِمَا - أي: العروض والضرب -
 الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ؛

فله عروضٌ صحيحةٌ وضربها مثلها؛
 ومقطوعةٌ وضربها مثلها.
 ومَعَ صِحَّتِهَا - أي: العروض - التَّذْيِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعَ؛
 فلها عروضٌ صحيحةٌ مقطوعة الضرب؛
 وعروضٌ صحيحةٌ مذالة الضرب.
 وتفصيل ذلك: إِنَّ اللَّبْسِيطَ - كما عرفت - ثلاثة أعاريض و سِتّة أضرب؛
 العروض الأولى: مخبونةٌ. ولها ضربان:

الأول: مخبونٌ مثلها، وبيته:

يَا حَارِ لَأَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ [٣٥٨]

فالعروض قوله: «هَيْتَنُ»، والضرب قوله: «مَلِكُو»؛ و وزن كلٍّ منها: «فعلن»؛
و الثاني: مقطوعٌ؛ و بيته قوله:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَزْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبُ [٣٥٩]
الضرب قوله: «حُوبُ»، و وزنه: «فعلن» - بسكون اللام - .

و يلزم في هذا الضرب الردف، و لذا عيب على أبي نؤاسٍ في قوله:

دَعْ ذِكْرَ لَيْلٍ وَ لَا تَطْرُبْ إِلَى دَعْدٍ

وَ أَشْرَبَ عَلَى أَلْوَدٍ مِنْ حَمْرَاءِ كَالْوَزْدِ [٣٦٠]

و لا يُخْبِن، لمنافاته الردف.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ. و لها ثلاثة أضربٍ:

الأوّل: مِذالٌ، و بيته:

يَا صَاحٍ قَدْ أَخْلَفْتَ أَشْهَاءَ مَا كَانَتْ تُنْبِئُكَ مِنْ حُسْنِ الْوِصَالِ [٣٦١]

فالعروض قوله: «أَشْهَاءُ مَا»، و زنها: «مُسْتَفْعِلُنْ»؛ و الضرب قوله: «حسن

الوصال»، و زنه: «مُسْتَفْعِلَانٌ».

و أكثر العروضيين على أَنَّ الزائد «الألف» قبل «النون»؛

و قال الأخفش: «إِنَّهُ زِيدَ فِي آخِرِهِ «نُونٌ» فَاجْتَمَعَ «نُونَانٌ» سَاكِنَانِ، فَقَلْبَتْ

الأولى «ألفاً».

و هذا نزاعٌ لا طائل تحته!، و لا يتمكّن أحد الخصمين اثبات مدّعه - كما

لا يخفى - .

و يلزمه الردف.

الضرب الثاني: مجزوءٌ صحيحٌ مثلها، و بيته:

مَا ذَا وَقُوفِي عَلَى رَنْعِ عَفَا مُخْلَوْلِي دَارِسٍ مُسْتَعْجِمٍ [٣٦٢]

فالضرب: مستعجم، وزنه: «مستفعِلن».

الضرب الثالث: مقطوع، وبيته:

سِيرُوا مَعَا إِنَّمَا مِيعَادُكُمْ يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ يَبْطِنُ الْوَادِي [٣٦٣]

الضرب قوله: «يَلْوَادِي»، وزنه: «مفعولن».

والمشهور في هذا الضرب لزوم الردف؛ بل قال البارقي: «لأعلم فيه خلافاً»؛

وأنكره الزجاج؛

ولكل حجج استحسانية؛ وقد عرفت أن الدليل في مثل هذه المسائل السماع.

العروض الثالثة: مجزوءة مقطوعة. ولها ضرب مثلها، وبيته:

مَا هَبَّجَ الشُّوقَ مِنْ أَطْلَالٍ أَضَحَّتْ قِفَارًا كَوَحِي الْوَاحِي [٣٦٤]

فقوله: «اطلالي» هو العروض، وقوله: «يَلْوَا حِي» الضرب؛ ووزن كلٍّ منها:

«مفعولن».

تنبيهات

الأول: يدخل حشو البسيط من الزحافات الخبن في خماسيه و سباعيه؛ قال

الداميني: «ويظهر لي أن الخبن في سباعيه إنما هو حسن في أول الصدر وفي أول

العجز؛ فليعتبر ذوالطبع السليم» [٣٦٥].

قلت: وهو كذلك؛ وأما في غيرهما فصالح، وليس هذا بشيء يخص هذا البحر،

بل الظاهر أن الزحاف كلما كان أقرب إلى الأول كان أحسن.

ويمكن استفادة هذا الأصل من كلمات الخليل حيث ذكر: «إن خبن» «مستفعِلن»

أحسن من طيّه»؛ وقال: «لأنّ الحذف كلّما تقدّم كان أجود». و مورد كلامه وإن كان غير ما نحن فيه، لكن يمكن استفادة المقام من عموم كلامه و اتّحاد المناط؛ فتأمّل!

و يدخله أيضاً الطيّ في سباعيّة، و هو صالح فيه. و الأخفش يرى الطيّ أحسن من الخبن، فلمّا سلّم حُسن الخبن لزمه القول بحسن الطيّ.

و يدخله الخبن، قالوا: «و هو قبيح»؛

و لكن في كليّته تأمّل.

و بيت الخبن:

لَقَدْ مَضَتْ حِقْبٌ صُرُوفُهَا عَجَبٌ فَأَخَذَتْ عِبْرًا وَ أَعَقَبَتْ دُولًا [٣٦٦]
أجزاءه مخبونة كلّها.

و بيت الطيّ قوله:

ارْتَحِلُوا غُدُوَّةً وَ أَنْطَلِقُوا سَحَرًا فِي زُمَرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زُمَرُ [٣٦٧]
أجزاءه السباعيّة كلّها مطويّة.

و بيت الخبل:

وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ [٣٦٨]

و جميع هذه الزحافات تدخل في الضرب المذيل. و الخبن و الطيّ يدخلان في العروض المجزوءة الصحيحة و ضربها.

و قال الخليل: «لا يدخل الخبل في العروض المجزوءة»؛

و أجازته غيره.

[وَحَبْنُ مَقْطُوعَيْنِمَا قَدْ يُلْتَزَمُ وَبِمُخْلَعِ الْبَسِيطِ يُتَّسَمُ]
و يدخل الحَبْنُ في العروض و الضرب المقطوعين، و قد يُلْتَزَمُ به فيهما و يسمّى بـ:
مُخْلَعِ البسيط؛ كما قال الناظم: وَ حَبْنُ مَقْطُوعَيْنِمَا قَدْ يُلْتَزَمُ به المولدون من باب
لزوم ما لا يلزم، لحفّته في الذوق و ثقل استعمالها مع عدم الحَبْن؛ وَ بِمُخْلَعِ الْبَسِيطِ و
المكبول يُتَّسَمُ.

و أمّا تسمية هذه العروض و الضرب مطلقاً: - حَبْناً أم لا - بهذا الاسم - كما نُقل
عن شارح «القسطاس» [٣٦٩] - فخطأً. قال الدماميني: «و قد جاء في مُخْلَعِ البسيط
«مفعولن» مكان «فعلون»، و هو شاذٌّ؛ كقوله:

فَسِرْ بِوُدٍّ أَوْ سِرْ بِكُرْهِهِ مَا سَارَتْ أَلْذُلُ السَّرَاغِ [٣٧٠]

و رأيتُ بعضَ المتأخّرين يستعمله» [٣٧١]: انتهى.

فلوصحت النسخة فهو كلامٌ لا معنى له أصلاً! و البيت الذي استشهد به
عروضه و ضربه: «فَعُولُن»، و على فرض كونه «مفعولن» فلا وجه للحكم بشذوذه،
إذ هذا هو الأصل فيه و قد عرفت أنّه على «فَعُولُن» للخبّن الجائز فيه؛ و مع عدمه
لا يكون من المخلّع؛ فلا وجه لعدّه منه ثمّ الحكم بشذوذه.

و زعم بعضهم [٣٧٢] أنّه شذٌّ في هذه العروض القبض، و أنشد قوله:

يَدَاهُ فِي الْجُودِ ضَرَّتَانِ عَلَيْهِ كِلْتَاهُمَا تُغَارُ [٣٧٣]

قال: «و لا يمكن حركة «النون» فيبقى القبض، لأنّ التمكين مختصّ بالضروب، و
لا يجوز في الأعرابض إلّا بشرط التصريح»؛ انتهى.

و في إطلاقه القبض على ساكن المخلّعة تسامحٌ ظاهرٌ؛ إذ «نونه» بقيّة و تَدٍ، لا ثاني
سببٍ وقع في خامس الجزء.

واعتذار الدماينيّ عنه بـ: «أنّه باعتبار الصورة، ولا شكّ أنّه باعتبار الصورة
هيئة سببٍ خفيفٍ» [٣٧٤]؛

اعتذارُ ريككُ جدّاً، بل كلامٌ أجنيّ عن الفنّ! بل التأمّل يحكم بأنّه لا معنى
لقوله: «بحسب الصورة» أصلاً، فهل ترى أحداً من العروضيّين يطلق الخبن على
حذف «الف» «فاع لاتن» - المفروق الوتد؟ -، أو يسمّى القطع قصراً؟، ... وهكذا و
يعتذر بهذا الاعتذار؟.

و أمّا قوله: «و لا يمكن حركة النون» فإن أراد عدم الإمكان - كما هو ظاهر
كلامه - فهو ممنوعٌ، إذ له نظائر. و الوجه فيه ما عرفت مراراً من أنّ الشرط الثاني
من البيت قد يُعامل معه معاملة البيت المستقلّ و تجري عليه أحكامه. نعم! هو شاذٌّ و
لكنّه أولى من حذف حرفٍ من الوتد و اثبات علّةٍ أخرى لانظير له أصلاً.
و بالجملة فالأمر في هذا البيت مردّد بين شذوذين:

إمّا بحسب الإعراب؛

أو الوزن.

و الأوّل أولى - لما عرفت -.

و أمّا اعتذار الصفاقسيّ عنه بـ: «أنّ التمكن في غير الضرب ورد منه
ما لا يخفى»، و استدللّ بمثل قوله:

سَلِيَ إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَ عَنْهُمْ [٣٧٥]

- ... و غير ذلك [٣٧٦] -؛

فغفلةٌ واضحةٌ منه!، إذ التمكن في هذا البيت و أمثاله فصيحٌ جائزٌ في الشعر و
النثر و حشو البيت فضلاً من العروض، دون تمكين «النون» من «ضرتان» - كما هو

ظاهرٌ - .

و أسهب الدماميني في بيانه هنا و في الوافر غاية الإسهاب! [٣٧٧]، ظناً منه أنه وجد تمرة الغراب! و تفتن لما غفل عنه أولوا الألباب!!.

الثاني:

استدرك بعضهم للبسيط عروضين:

إحداهما: مجزوءةٌ مخبونةٌ حذاء؛ ولها ضربان:

ضربٌ مثلها، كقوله:

عَجِبْتُ مَا أَقْرَبَ الْأَجَلُ مِنْهُ وَمَا أَبْعَدَ الْأَمَلُ [٣٧٨]

و ضربٌ مقطوعٌ مخبونٌ، كقوله:

إِنَّ شَوَاءً وَ نَشْوََةً وَ حَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ [٣٧٩]

- وهي من أبياتٍ قديمةٍ مذكورةٍ في «ديوان الحماسة» [٣٨٠] - .

ومنها:

وَأَلْبِيضُ يَرْفُلُنَ كَالْدُمَى فِي الرِّيطِ وَ الْمَذْهَبِ الْمُصُونِ [٣٨١]

قال شارح «الحسناء»: «وقد يوجد في شعر المتأخرين، و يسمى: المعقّد».

العروض الثانية: مشطورةٌ لها ضربٌ مثلها، و بيته:

إِنَّ أَخِي خَالِدًا لَيْسَ أَخًا وَاحِدًا [٣٨٢]

الثالث:

استخرج المتأخرون من البسيط قسماً آخر يسمى بـ: «الموالي» [٣٨٣] - و في

عرف زماننا: «الموَال» - ، ملتزمين فيه بعدم الإعراب حتَّى قيل فيه: «إنَّ خطأه صوابٌ و لَحْنُهُ إعرابٌ!».

و تُستعمل عروضه مقطوعةً غالباً أو دائماً.

و أمَّا أضربه فقد توافق أضرب البسيط، و قد تخالفه. و لافائدة في نقلها، و من أراد تفصيله و سائر البحور المولَّدة فعليه برسالة الشيخ صفي الدين الحليّ - رحمه الله [٣٨٤] - الموسومة بـ: «العاطل الحالي و الرخص الغالي» [٣٨٥]، فإنَّها رسالة لم يُكتَب في بابها مثلاً. و لكن حدث بعد زمانه تغييراتٌ أُخر في تلك الأوزان؛ و ذكرها خروجٌ عن موضوع الكتاب.

الرابع:

من معايات البسيط قولهم:

مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ وَلَا كُلُّ سَوْدَاءٍ نَمْرَةٌ أَلْغَرَابِ [٣٨٦]

يخرج من ثالث البسيط بتصغير «سوداء»، فيُكتب على هيئة التقطيع هكذا:

مَا كُلُّ بَيْ ضَاءٍ شَح مٌ وَلَا كُلُّ سُوي دَاءٍ نَم رَتْ أَلْغَرَابِ
مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

و قوله:

مَا لِلْغَوَانِي مِنْ مَوَدَّةٍ وَلَا وَفَاءَ بَلْ لَهْنُ أَلْغَدَرُ [٣٨٧]

يخرج من خامس البسيط بتحريك «ياء» «الغواني» و قصر «الوفاء»، و يُكتب

على هيئة التقطيع هكذا:

مَا لِلْغَوَا فِي مِنْ مَوَدَّتُنْ وَلَا وَفَا بَلْ لَهْنُ نَلْغَدَرُوْ

مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفْعُولُنْ

التنبيه الخامس:

للعروض المقطوعة ضربٌ آخر، كما في قول الأسود بن يعفر [٣٨٨]:
وَنَحْنُ قَوْمٌ لَنَا رِمَاحُ وَتَرْوَةٌ مِنْ مَوَالٍ وَصَمِيمُ [٣٨٩]
قال السكاكي: «وفي قصيدة عبيد بن الأبرص [٣٩٠] - وهي قوله:
أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ [٣٩١] -

كثيرٌ من هذا القبيل؛ وهي عندي من عجائب الدنيا» [٣٩٢].

[الدائرة الثانية]

وهي المؤتلفة.

[البحر الأول]

[من الدائرة الثانية]

البحر الأول منها: الوافر، وهو رابع البحور. وقد عرفت أن وزنه:
متفاعلن ستاً.

وَأَلْقَطَفُ فِي أَوَافِرٍ فِيهِمَا وَقَدْ صَحَّامِعَ أَلْجُزْءِ وَعَصْبِهِ وَرَدَا

وله عروضان و ثلاثة أضرِبَ؛ ذكر العروض الأولى بقوله: و الْقَطْفُ فِي الْوَافِرِ فِيهِمَا، فهي مقطوفة؛ و لها ضربٌ واحدٌ مثلها؛

و العروض الثانية مع ضربها بقوله: قَدْ صَحَّاحًا مَعَ الْجُزْءِ وَ عَصِيهِ وَرَدَ. فالعروض الثانية مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ لها ضربٌ مثلها، و ضربٌ معصوبٌ.

و تفصيل ذلك: إنَّ العروض الأولى مقطوفةٌ لها ضربٌ واحدٌ مثلها، و بيته قول امرئ القيس:

لَنَا غَنَمٌ نَسَوِقُهَا غِرَارًا كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ [٣٩٣]

فقوله: «غِرَارُنْ» هو العروض، و قوله: «عِصْيُو» هو الضرب؛ و وزن كلٍّ منهما: «فعلولن». فإنَّ «مفاعِلن» بعد القطف يسقط منه لفظ «تن» و تسكن «اللام» الّتي قبله، فيبقى: «مُفَاعِلْ»، فيُنْقَلُ إلى «فَعُولُنْ».

و على ذكر القطف ذكرْتُ بيتين للشارح - كان الله له! -:

مَنْ لِي بِأَنْ أَقْطِفَ مِنْ خَدِّهِ وَرَدًّا بَدَأَ فِي رَوْضَةِ النَّاطِرِ

فَالْوَرْدُ فِي وَجْنَتِهِ وَافِرٌ وَ الْقَطْفُ قَدْ يَلْزَمُ فِي الْوَافِرِ

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ. لها ضربان:

الأوّل: مجزوءٌ صحيحٌ مثلها، و بيته:

لَقَدْ عَلِمْتُ رَبِيعَةً أ... ...نَّ حَبْلَكَ وَاهِنٌ خَلَقُ [٣٩٤]

فقوله: «رَبِيعَةُ أَنْ» هو العروض، و قوله: «هِنَّ خَلَقُو» هو الضرب، و وزن كلٍّ منهما: «مفاعِلتن».

الضرب الثاني: أعصب، و بيته:

أَعَاتِبُهَا وَ آمُرُهَا فَتُغْضِبُنِي وَ تَغْضِبُنِي [٣٩٥]

فالضرب قوله: «وَتَعْصِيَنِي»، و و وزنه: «مَفَاعِيلُنْ»؛ فَإِنَّ «مَفَاعِلَتُنْ» عُصِبَ
بِإِسْكَانِ «اللام»، فَيَنْقَلُ إِلَى «مَفَاعِيلُنْ».

تنبيهات

الأول:

نُقل عن بدرالدين بن مالك أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْعُرُوضِ الثَّانِيَةِ ضَرْباً ثَالِثاً مَقْطُوفاً، وَ
لَمْ يَنْقُلْ شَاهِداً لَهُ. وَ لَا يَحْضِرُنِي كِتَابُ بَدْرَالدِينَ حَتَّى أَرَاهُ فِيهِ؛ فَلْيَتَفَحَّصْ عَنْهُ.
[و] [٣٩٦] إِنْ نَقَلَ لَهُ فِيهِ شَاهِداً وَ ثَبَتَ فِيهِ فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَسَاعِدُهُ الذُّوقُ!.

وَ أَثْبَتَ الْأَخْفَشُ عُرُوضاً ثَالِثَةً مَجْزُوءَةً مَقْطُوفَةً، لَهَا ضَرْبٌ مِثْلُهَا؛ وَ بَيْتُهُ:

عُبَيْلَةُ أَنْتِ هَمِّي وَأَنْتِ الدَّهْرُ ذِكْرِي [٣٩٧]

وَ ذَكَرَ لَهُ شَوَاهِدٌ أُخَرُ يَحْتَمِلُ فِي بَعْضِهَا كَوْنَهُ مِنْ مَشْكُولِ الْمُجْتَمَعِ، وَ لَا يَحْتَمِلُ فِي
الْبَيْتِ الَّذِي نَقَلْنَاهُ - كَمَا قَالَ الدَّمَامِينِيُّ [٣٩٨] -.

الثاني:

نُقِلَ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ: «أَنَّهُ شَدَّ فِي الْعُرُوضِ الْأُولَى الْقَبْضُ»، وَ أَنْشَدَ قَوْلَهُ:

عَلَوَتْ عَلَى الرِّجَالِ بِحُلَّتَيْنِ وَرِثَتُهُمَا كَمَا وَرِثَ الْأَوْلَاءُ [٣٩٩]

وَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الصَّفَاقْسِيُّ بِمِثْلِ مَا مَرَّ فِي الْبَسِيطِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَكْثَرُ هُنَا مِنْ نَقْلِ

الشَّوَاهِدِ بِزَعْمِهِ؛

وَ أَطَالَ الدَّمَامِينِيُّ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الصَّفَاقْسِيِّ [٤٠٠]؛

و الكلام مع الجميع بمثل ما مرّ في البسيط؛ فلاثرة في تكراره!
 لكن الدمامينيّ زعم أنّه تفتّن لمطلبٍ دقيقٍ، فسوّد بالإسهاب فيه صفحةً من
 الكتاب [٤٠١]، و غفل عن أنّ مثله ممّا [٤٠٢] لا يخفى على أطفال الكتاب!.

الثالث:

يجوز في حشو الوافر من الزحاف العصبُ. و هو حسنٌ، بل عندي أنّ تركه
 بالمرّة لا خير فيه، لكثرة حركاته، و الحركة - كما عرفت - ثقیلٌ، فيُحسن فيه
 التخفيفُ؛ و العصبُ خيرٌ من غيره. و بيته قوله:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ [٤٠٣]

أجزأؤه ما عدا العروض و الضرب معصوبةً.

و يُحكى أنّ شخصاً اختلف مدّةً إلى الخليل يقرأ عليه العروض و لم يحصل شيئاً،
 فأعياى الخليل أمره و لم ير أنّ يواجهه بالمنع - حياءً منه! -، فقال له يوماً: قطع قول
 الشاعر: «إذا لم - ... البيت -»؛ فتفتّن الرجل لمراد الخليل و لم يعد إليه! [٤٠٤].
 قال الدمامينيّ: «و أنا أعجب لمن يفتنّ لمثل هذا كيف يصعب عليه فهم

العروض مع سهولته؟!» [٤٠٥].

قلت: و إنّى لأعجب من رجلٍ آخر - و لا تخلّه غير الدمامينيّ - كيف يعرف
 إشارات «الرامزة» التي أجلاها أخفى من إشارة الخليل و يخرج لأغلاطها وجوهاً
 من علم العربيّة، و إذا بلغ إلى المسائل العروضيّة تتبلّد قريحته و تظهر في سوق
 العروض عند صيّارفته قيمته!!.

و يدخل حشو الوافر أيضاً العقلُ، و قد عرفت في محله أنّه إسقاط الخامس

المتحرّك؛ ولكن في «شرح الحساء»: «إنّه إسقاط الخامس الذي سكن بالعصب». ولا أدري ما الذي أوجب له هذا التكلّف و منعه من أن يجعل المتحرّك هو المحذوف ابتداءً؟! ولعلّه رأى في باب المعاقبة ما أوهمه ذلك؛ لكن مثله يحلّ عن مثله!.

و بيت العقل:

مَنَازِلُ لِفَرَتْنَى قِفَارُ كَأَنَّمَا رُسُومُهَا سَطُورُ [٤٠٦]

و يدخله القبض؛ و بيته:

لِسَلَامَةِ دَارٍ بِحَفِيرٍ كَبَاقِي أَلْخَلْقِ السُّحْقِ قِفَارُ [٤٠٧]

و العقل و النقص يتعاقبان - كما مرّ -.

و منع الأخفش العقلَ في الوافر، لحجّة استحسانيّة. و الصحيح قول الخليل، لوروده في قوله:

وَ قَدْ قَالَ أَلْكَرِيمُ أَبُو جَنَابٍ أَقِيمُوا قَيْتَقَاعَ لَا تَسِيرُوا [٤٠٨]
فوزن «نَقَاعَ لَا»: «مفاعلن».

و منع بعضهم عقلَ العروض الثانية، و هو المفهوم من القصيدة المنسوبة إلى الخليل، حيث قال:

وَ مَا أَلُوفَرُ أَلْتَجَزُوءُ يَوْمًا عَرُوضُهُ تَرَامُ بِعَقْلِ بَلْ هُوَ أَلْتَنْفَرُ [٤٠٩]

و أمّا ضروب الوافر فلا زحاف فيها أصلاً؛ قالوا:

أمّا الأوّل: فلكثرة ما حذف منه، فلم يجزوا زحافاً آخر؛

ولأنّه لا يمكن فيه إلّا العقل، و لو عقل لزم الوقف على المتحرّك؛

و أمّا الثاني: فلأنّ عصبه يوجب الاشتباه بالثالث؛

و منع العقل و النقص، فإنَّها مترتبان عليه؛
و أمَّا الثالث: فلاَّنه مجزوءٌ، فلو عقل و قد جاء العقل في بقيَّة الأجزاء لَكَثُرَ
الحذفُ، لأنَّه أسقط حينئذٍ جزآن مع اسقاط متحرِّكٍ من كلِّ جزءٍ.
قلت: هذا مختصر كلامهم في المقام؛ و للنظر في الجميع مجالٌ واسعٌ! و العمدة في
هذه المقامات السماعُ.

الرابع:

قد يدخل العصب في جميع أجزاء الوافر فيشتبه بالهزج، كقوله:
صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَ قَلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ [٤١٠]
و حينئذٍ فينبغي النظرُ في بقيَّة أبيات القصيدة. فإن كان فيها - و لوجزءٌ واحدٌ -
على «مفاعلتن» يتعيَّن كون الجميع من الوافر، إذ حمل ذلك البيت متعيَّن على الوافر؛
و إلَّا تَرَكَبُ القصيدة الواحدة من بحرَيْن؛ و إلَّا فيُحتمَل كونها من كلٍّ من البحرَيْن.
و كذلك قد يدخل أجزاء المجزوء منه العقلُ، فيشتبه بمجزوء الرجز. و الوجه في
تعيينه ما عرفت.

و منع بعضهم العقل فيه حذراً من وقوع الاشتباه؛
و ليس بشيءٍ! فإنَّ وقوع مثله غير محذورٍ - كما في اشتباهه بالهزج مع
العصب -، و لم يمنعه هذا المانع هناك، بل صرَّح بجوازه!.

الخامس:

قال السكاكبي: «و لقد خمَّس الوافر من قال:

لِمَنِ الصَّيِّ بِجَانِبِ الصَّخْرَاءِ مُلْقَى غَيْرِ ذِي مَهْدٍ [٤١١]
و جعل الجزء الخامس أحد مضمير [٤١٢]؛ انتهى.

قلت: البيت لحسان بن ثابت [٤١٣]، وليس كما أنشده!، بل هو هكذا موجود:
لِمَنِ الصَّيِّ بِجَانِبِ الْوَهْدِ مُلْقَى ثَلَاثًا غَيْرِ ذِي مَهْدٍ
تَجَلَّتْ بِهِ بَيْضَاءُ آيَسَةٍ مِنْ عَبْدٍ شَمْسٍ صَلْتَةُ الْخَدِّ [٤١٤]

السادس:

من معانيات الوافر قوله:

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ [٤١٥]

يخرج من ثاني الوافر بإسكان «الهاء» من «وحده»، و تحريك «الهاء» من «له».

و «لا الا» أجم وزنه: «فاعلن»؛ و يُكْتَبُ على هيئة التقطيع هكذا:

لَا إِلَهَ هَالِلَلَلَا هُوَ خَدَهُ لَا شَرِيكَ هُوَ
فَاعِلُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِلُنْ

[البحر الثاني]

[من الدائرة الثانية]

البحر الثاني من الدائرة الثانية - وهو خامس البحور - : بحر الكامل؛ وقد

عرفت أن وزنه: «متفاعلن» ستاً.

وله ثلاث أعاريض و تسعة أضرب.

عروضٌ صحيحةٌ؛

• لها ضربٌ مثلها؛

و ضربٌ مقطوعٌ؛

و ضربٌ أخذٌ مضمِرٌ؛

و عروضٌ حذَاءٌ؛ لها ضربٌ مثلها؛

و ضربٌ أخذٌ مضمِرٌ.

إَوْ صِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ أَوْ

حَذَّهِمَا إِنْ كَانَ وَافِياً رَوَا

ذكر العروضين و هذه الضروب بقوله: و صِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ؛

و هذه العروض الصحيحة و الضرب الأول منها؛

أَوْ حَذَّهِمَا، و هذا الضرب الثالث للأوّل، و العروض الثانية و الضرب الأوّل

منها، إِنْ كَانَ وَافِياً غَيْرَ مجزوءٍ رَوَا.

إَوْ أَلْحَذُ فِيهِ مَعَ حَذَّهَا وَمَعَ صِحَّتِهَا.....[٤١٦]

و أَلْحَذُ فِيهِ مَعَ حَذَّهَا، و هذه العروض الثانية و ضربها الأوّل؛

أَوْ مَعَ صِحَّتِهَا، و هذا الضرب الثاني للعروض الأولى [٤١٧].

و تفصيل ذلك: إِنْ العروض الأولى من الكامل صحيحةٌ لها ثلاثة أضرب:

الأوّل منها: مثلها؛ و بيته:

فَإِذَا صَحَوْتَ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَ كَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَ تَكْرُمِي [٤١٨]

فقوله: «صَصِرُ عَنْ نَدْنُ» العروض، وقوله: «وَتَكْرُمِي» الضرب، و وزن كلٌّ منها: «متفاعلن».

الضرب الثاني: مقطوعٌ، فيكون على «فعلاتن». قال بعض الحدّاق: «و هو بفتح العين، للفرق بينه وبين مخبون فاعلات فاعلاتن».

و بيته:

وَ إِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهْنَ فَإِنَّهُ نَسَبُ بَرِيدِكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا [٤١٩]

فقوله: «تَخَبَلًا» هو الضرب، و وزنه: «فَعَلَاتُن».

و يلزم في هذا الضرب الرّدف عند الخليل و الجمهور؛ و جوّز بعضهم تركه، لوروده في قول امرئ القيس:

وَ لَقَدْ بَعَثْتُ أَلْعِيسَ ثُمَّ زَجَرْتُهَا وَهَنَا وَقُلْتُ عَلَيْكَ خَيْرٌ مَعَدًّا [٤٢٠]

و حمله الخليل على الشذوذ.

الضرب الثالث: أحدّ مضمر؛ و بيته:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَا قِلِ دَرَسَتْ وَ غَيْرَ آيَهَا أَلْقَطُرُ [٤٢١]

فالضرب قوله: «قطر»، و وزنه: «فعلن» - بسكون العين -، حذفت الوتد من «متفاعلن» و أسكنت «تاؤه»، فبقي «متفا»، فنقل إلى «فعلن».

العروض الثانية: حدّاء؛ لها ضربان:

[الضرب] الأوّل: أحدّ مثلها، و بيته:

دَمِئْنَ عَفَتْ وَ حَمَا مَعَالِمَهَا هَظِلٌ أَجَشُّ وَ بَارِحٌ تُرِبُ [٤٢٢]

فالعروض قوله: «لِمُهَا»، و الضرب قوله: «تُرَبُوا»، و وزن كلٌّ منها: «فَعْلُن».

الضرب الثاني: أحدّ مضمر، و بيته:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَ لُجٍّ فِي الْأَذْغَرِ [٤٢٣]
فالضرب قوله: «دُعِرِي» وزنه: «فَعْلُن».

العروض الثالثة: مجزوءةٌ صحيحةٌ، لها أربعة أضربٍ كلها مجزوءةٌ:
[الضرب] الأول منها: مرقَلٌ، وبيته:

وَلَقَدْ سَبَقْتَهُمْ إِلَّ سَيِّ قَلِمٌ نَزَعَتْ وَأَنْتَ آخِرُ [٤٢٤]
فالضرب قوله: «توأنت آخر»، وزنه: «متفاعلان».

[الضرب] الثاني: مذيلٌ، وبيته:

جَدَتْ يَكُونُ مَقَامُهُ أَبْدًا يُمُخْتَلَفُ الرِّيَّاحُ [٤٢٥]
وقوله: «تَلْفِرِ رِيَّاحُ» هو الضرب، و وزنه: «متفاعلان»؛ قالوا: «و يلزم فيه
الرَّدْف».

الضرب الثالث: معرّئٌ مثلها، وبيته قوله:

وَ إِذَا أَفْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعًا وَ تَجَمَّلِ [٤٢٦]
فالضرب قوله: «وَتَجَمَّلِي»، وزنه: «متفاعلن».

الرابع: مقطوعٌ، و هو قليلٌ في شعر العرب، وبيته:

وَ إِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِنْسَاءَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ [٤٢٧]
فقوله: «حَسَنَاتِي» هو الضرب، و وزنه: «فعلاتن».

تنبيهات

الأول:

أثبت بعضهم للعروض الأولى ضرباً آخر أحذّ، وأنشد قوله:
 فَسَلِ الدِّيَارَ إِذَا مَرَرْتَ بِرَبْعِهَا مَطَرْتُ مَعَالِمَ رَبْعِهَا أَلَدِيمِ [٤٢٨]
 فقوله: «دِيمُوا» هو الضرب، وزنه: «فَعْلُن». و
 ومنعه الخليل.

الثاني:

لا إِذَالَةً ولا تَرْفِيلَ في البيت التامّ من بحر الكامل؛ وشذّ قوله:
 يَهَبُ أَلْمِئِينَ مَعَ أَلْمِئِينَ وَإِنْ تَتَا بَعَتِ أَلْسُنُونَ فَنَارُ عَمْرٍو خَيْرُ نَارِ [٤٢٩]
 فقوله: «رِنُ خَيْرُ نَارٍ» وزنه: «مُسْتَفْعِلَان»؛ ومثله قوله:
 وَلَنَا تُهَامَةٌ وَالتُّجُودُ وَخَيْلُنَا فِي كُلِّ فَعَجٍ مَا تَزَالُ تُبَيِّرُ غَارَهُ [٤٣٠]

الثالث:

يدخل حشو الكامل من الزحاف الاضمار، وهو حسنٌ جداً؛
 والوقفُ، وهو صالح؛
 والخزل، وهو قبيح.
 وبيت الإضمار:
 إِنِّي أَمْرُوٌّ مِنْ خَيْرِ عَنَسٍ مَنْصِيٍّ شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمَنْصُلِ [٤٣١]
 أجزاؤها مضمرة كلّها. وليس من الرجز، لوجود «متفاعلين» في سائر أبياته.
 وبيت الوقفِ قوله:
 يَذُبُّ عَنْ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ وَرُحْمِهِ وَنَبْلِهِ وَيَحْتَمِي [٤٣٢]

و بيت الخَزَل:

مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَدَاهَا وَ عَفَتْ أَرْسُهَا إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِبِ [٤٣٣]

قال بعضهم: «و لعلَّ الخليل سمع هذين البيتين من قصيدتين فيها «متفاعِلن» فَحَكَمَ بَأَنَّهُمَا مِنَ الْكَامِلِ، وَإِلَّا فَهُمَا مِنَ الرِّجْزِ، لِثَلَا يَكْثُرُ الْحَذْفُ».

قلت: و لو فرض عدم وجود ذلك لكفى للمثال احتمال كونه من الكامل: بل امكانه و إن لم يُحتمَل - كما لا يخفى -.

قالوا: و لا تضر العروض الحذَاء و لا ضربها الأَحْذَاءُ بل لا يجوز الزحاف مطلقاً فيما حَذَّ مِنَ الْعُرُوضِ أَوِ الضَّرْبِ؛ وَ أَمَّا الْمَقْطُوعُ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْإِضْمَارُ؛ كَذَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ؛

و يجوز في الضرب المَرْقَلُ و المَذْيَلُ ما يجوز في الحشو من الزحاف. فبيت الإِضْمَارِ فِي الْمَرْقَلِ:

وَ غَرَزْتَنِي وَ زَعَمْتُ أَنَّ لَكَ لِأَيْنٍ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ [٤٣٤]

قوله: «فِصْصَيْفٍ تَامِرٍ» وزنه: «مُسْتَفْعِلَاتُن».

و بيت الْوَقْصِ مِنْهُ فِيهِ:

وَ لَقَدْ شَهِدْتُ وَفَاتَهُمْ وَ نَقَلْتُهُمْ إِلَى الْمَقَابِرِ [٤٣٥]

فالضرب: «إِلَى الْمَقَابِرِ»، وزنه: «مُفَاعِلَاتُن».

و بيت الضرب المَرْقَلُ المَخْزُولُ:

صَفَحُوا عَنِّي أَبْنِكَ إِنْ فِي أَبْ سِنِكَ حِدَّةٌ حِينَ يُكَلِّمُ [٤٣٦]

فالضرب: «حِينَ يُكَلِّمُ»، وزنه: «مُفْتَعِلَاتُن».

و بيت الضرب المَذْيَلُ الْمُضْمَرُ:

وَإِذَا أَغْتَبِطْتُ أَوْ أَبْتَأَشَ سَ حَمِدْتُ رَبَّ الْعَالَمِينَ [٤٣٧]

فالضرب قوله: «بِلَعَالِينَ»، وزنه: «مُسْتَفْعِلَان».

والضرب الموقوص المذالّ بيته:

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهَا فَهَمَّا لَهُ مُيَسَّرَانُ [٤٣٨]

فقوله: «مُيَسَّرَان» هو الضرب وزنه: «مُفَاعِلَان».

والضرب المخزول المذالّ بيته:

وَاجِبٌ أَخَاكَ إِذَا دَعَاكَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافٍ [٤٣٩]

فالضرب قوله: «غير مخاف»، وزنه: «مفتعلان». وقد تقدّم أنّه لا يجوز طي

الكامل قبل إضماره لثلاثا يتوالى خمس حركات.

وبين الوقص والحزل معاينة، والوقص أحسن عند الخليل، والحزل عند

الأخفش.

الرابع:

حُكِيَ أَنَّ الْكَامِلَ قَدْ يَأْتِي مَشْطُورًا؛

إِمَّا مَرْفَلًا، كقوله:

إِنَّكَ الْيَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَتَى الْعَشِيرَةِ [٤٤٠]

وإمّا مذيلاً، كقوله:

يَا خِلُّ مَا لَأَقِيتَ فِي هَذَا النَّهَارِ [٤٤١]

وإمّا معرّئ، كقوله:

حَكَمْتَ بِجَوْرِ فِي الْقَضَاءِ وَلَا تَنَا [٤٤٢]

وقد يأتي مخمّساً، كقوله:

قَوْمٌ يَمْصُونُ الثَّيِّمَادَ وَ آخَرُونَ بَطُونُهُمْ فِي الْمَاءِ [٤٤٣]

وكلّ ذلك قبيح لا يقاس عليه، ولا يذهب صاحب السليقة القوية إليه!

الخامس:

من معانيات الكامل قوله:

لَا تَسْمَعُ مِنْ عَذُولٍ عِظَّةً وَ أَخَشَ الثَّدَامَةَ [٤٤٤]

يخرج من سادس الكامل بتوكيد «تسمع» بـ «النون» الثقيلة.

السادس:

إذا أضمر جميع أجزاء الكامل التام اشتبه بالرجز، لكون جميع أجزائه حينئذٍ

على «مستعلن»؛

و العروض الحذاء مع الضرب الأحذّ إذا أضمر جميعه يشته بالسريع إذا كان

عروضه و ضربه مخبولين مكسوفين؛

وكذلك إذا وقص جميع أجزاء بيت هذه العروض اشتبه مع عروض السريع

المذكورة إذا خبن جميع أجزاء بيته؛

وكذلك إذا خزل جميع أجزاء هذه العروض و طوى جميع أجزاء تلك، فإنّ كلّاً

منها يسير حينئذٍ إلى «مفتعلن مفتعلن فعلن»؛

و حينئذٍ فإن وجد في باقي أبيات القصيدة جزءٌ يعيّن أحد البحرين - بأن لا يمكن

وقوعه إلّا في أحدهما - تعيّن الحمل عليه؛ وإلّا فلا يتعيّن أحدهما.

وما ذكروه من المرجّحات للحمل على الكامل، اعتباراتٌ لا اعتبار بها.

الدائرة الثالثة

المجتلبة.

وبحورها ثلاثة:

[البحر الأوّل]

[من الدائرة الثالثة]

الأوّل منها - وهو سادس البحور -: الهَزَجُ. وقد عرفت أنّه في أصل الدائرة وزنه: «مَفَاعِيلُن» ستّاً.

[وَصَحَّ مَعَ جُزْءٍ عَرُوضُ الْهَزَجِ الضَّرْبُ مِثْلُهَا وَمَخْذُوفاً يَجِي] وله عروضٌ واحدةٌ مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ ذكرها في قوله: وَصَحَّ مَعَ جُزْءٍ عَرُوضُ الْهَزَجِ؛

ولها ضربان:

الضرب الأوّل: مثلها مجزوءةٌ صحيحةٌ، وبيته:

عَفَا مِنْ اللَّيْلِ أَلْسَنُ — بُ قَالَ أَمْلَاحُ فَأَلْعَمَرُ [٤٤٥]

«مفاعلين».

فالعروض قوله: «لِلْيَلْسَسَةِ»، و الضرب قوله: «حُقْلَعْمُرُ»؛ و وزن كلٍّ منها: «مَفَاعِيلُنْ».

و الضرب الثاني: محذوف ذكره بقوله: مَحْذُوفاً يَجِيءُ.

و يلزم فيه الرَّدْف، خلافاً للأخفش؛ و بيته قوله:

وَمَا ظَهَرِي لِبَاغِي الضَّيِّ سَمِ بِالظَّهْرِ الذَّلُولِ [٤٤٦]
فالضرب قوله: «ذُلُولِي»، وزنه: «فَعُولُنْ».

تنبيهات

الأول:

روى الأخفش لعروض الهزج ضرباً ثالثاً مقصوراً، و انشد شعراً نسبته إلى أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام -:

بَنُو آدَمَ كَالْتَّبِثِ وَ نَبْتُ الْأَرْضِ الْوَانُ
فِيهِمْ شَجَرُ الْحَلَبِ وَ الْكَافُورُ وَ الْبَانُ
وَ مِنْهُمْ شَجَرُ يَنْضَحُ طُولُ الدَّهْرِ قَطْرَانُ [٤٤٧]

يرويهام مقيدةً لئلا يلزم الإقواء؛ و غيره يطلقها، لكثرة الإقواء في شعر العرب.

قلت: و هذا نظير ما سبق منه في الطويل. و لو كان الشاهد منحصراً في هذه الأبيات يمكن أن يكون بتقدير لفظٍ منه؛ و مثله كثير، فلا إقواء.

و كذلك ما أنشده من قوله:

وَ مَا لَيْتُ غَرِيفِ دُو أَظَافِيرٍ وَ أَشَنَانُ

أَبُو شَيْبَلَيْنِ وَتَّابَ شَدِيدُ الْبَطْشِ غَرْثَانُ [٤٤٨]
فإنَّه يمكن أن تكون القافية مجرورةً بالمجوار؛ ومثله وإن كان موقوفاً على السماع
لكن احتماله كافٍ في عدم اثبات الوزن الذي هو موقوفٌ على السماع أيضاً. بل الأوَّل
أولى، لورود نظيره، دون الثاني.

و أثبت غيره للهزج عروضاً محذوفةً لها ضربٌ مثلها، وأنشد:
سَقَاها اللَّهُ غَيْثاً مِنْ الْوَسْمِيِّ رَيًّا [٤٤٩]
و حكموا عليه بالشذوذ.

قلت: ولا بأس به لو ساعده النقل، لخَفَّتْهُ في الذوق جداً.
وكذا يساعد الذوق على أن يكون له عروضٌ مقصورةٌ، وضربُها مثلُها. وقد
نظم عليه صاحبنا العالم الفاضل أشعر زمانه واسطة عقد جمانه، مطوَّق جيد الدهر
بأحسن حُلِيٍّ السَّيِّد جعفر الحليّ [٤٥٠] - سقى الله زكيَّ تربته بصيب الغفران وأسكنه
أعلى غرفات الجنان -؛ ولكنَّها لا تحضرني الآن.

الثاني:

حشو الهزج كالطويل يدخله القبض؛

- وهو قبيحٌ على ما قالوه؛

صالحٌ على ما أراه -؛

والكفُّ، وهو فيه حسنٌ. وبينهما تعاقبٌ - كما مرَّ -.

و ادَّعوا الاتفاق على عدم جواز قبض ضربه، ولكن نُقل عن الزَّجَّاج جواز
قبضه على كراهيةٍ، ونُقل عن الخليل والأخفش عدم جواز قبض العروض أيضاً، و

عن الخليل أيضاً عدم جواز قبض الجزء الذي قبل الضرب، فيختص القبض - على هذا - بالجزء الأول.

ولكن ينافي النقل الأخير البيت الذي ذكره الخليل شاهداً على القبض، وهو:
 فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئاً فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَأْسٍ [٤٥١]
 فإن الجزء الذي قبل الضرب قوله: «فَمَا عَلَيَّ»، وزنه: «مَقَاعِلْن». لكنه نادر، فتركه في غير الصدر لازم.

وحكي عن الخليل - رحمه الله - تعليل المنع في قبض العروض و الجزء الذي بعده بـ: وقوع الإشتباه بمرّع الرجز المخبّون، و مرّع الوافر المعقول؛ وقد عرفناك سابقاً الحال في مثل هذا التعليل؛ مضافاً إلى ما فيه من التأمل!

الثالث:

قد يأتي هذا البحر تاماً، لكنه شاذٌّ، ومنه:
 عَفَا يَا صَاحُ مِنْ سَلَمَى مُرَاعِيهَا فَظَلَّتْ مُقْلَتِي تَجْرِي أَمَاقِهَا [٤٥٢]
 ومنه أيضاً:
 لَقَدْ شَاقَّتْكَ يَوْمَ الْبَيْنِ أَطْعَانُ كَمَا شَاقَّتْكَ يَوْمَ الْبَيْنِ غِرْبَانُ [٤٥٣]
 ... إلى غير ذلك مما نظم عليه المولدون.

الرابع:

من معانيات الهزج قوله:
 يَا حَمْرَةَ تَعَجَّلْ سَتَ مَذْمَمَةَ أَلْعَشِيرَةِ [٤٥٤]

يخرج من ثاني الهزج:

إِذَا بِاسْقَاطِ «تاء» «حمزة» للترخيم، فيكون «يا حمز» مخزوماً وزنه: «مفعول»

بعد نقل «فاعيل» إليه؛

أو بتسكينه وادغامه فيما بعده، فيكون وزنه: «مفعولن».

[البحر الثاني]

[من الدائرة الثالثة]

البحر الثاني من الدائرة الثالثة: الرَّجَزُ؛ وهو سابع البحور. و وزنه - كما

عرفت -: «مستفعلن» ستّاً.

وله أربع أعاريض وخمسة أضربٍ.

العروض الأولى: تامّة صحيحة لها ضربان:

[الضرب] الأول: مثلها، وبيته:

دَارُ لِسْلَمَى إِذْ سَلِمَى جَارَةٌ قَفَرٌ تَرَى آيَاتَهَا مِثْلَ الزُّبُرِ [٤٥٥]

فقوله: «مَاجَارَة» هو العروض، وقوله: «مِثْلُ زُبُرٍ» هو الضرب، و وزن كلِّ

منهما: «مُسْتَفْعِلُنْ».

الضرب الثاني: مقطوعٌ، وبيته:

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرْجٍ سَالِمٌ وَ الْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ بِجَهْدِ [٤٥٦]

فقوله: «بِجَهْدُو» هو الضرب، و وزنه: «مَفْعُولُنْ». قالوا: وهو قليلٌ في

أشعارهم لم تُسَمَّعْ قصيدةٌ عليه.

و يلزمه الرَّدْف عند الأكثر.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ، لها ضربٌ واحدٌ مثلها، وبيته:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنَزِلُ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مَقْفَرُ [٤٥٧]

فقوله: «يِ مَنَزِلُ» هو العروض، وقوله: «رِن مَقْفَرُ» هو الضرب، و وزن كلِّ

منهما: «مُسْتَفْعِلُنْ».

و في بعض النسخ: «لَقَدْ هَاجَ...»، و عليها فالبيت مخزومٌ بحرفٍ واحدٍ.

العروض الثالثة: مشطورةٌ، و ضربها مثلها، و بيته:

مَا هَاجَ أَحْزَانًاو شَجَوًا قَدْ شَجَا [٤٥٨]

جميعُ أجزائه على «مُسْتَفْعِلُنْ».

العروض الرابعة: منهوكةٌ، لها ضربٌ واحدٌ مثلها، و بيته:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ [٤٥٩]

كلا جزئيه على «مُسْتَفْعِلُنْ». و قول الناظم -أيده الله -: ... [٤٦٠].

تنبيهات

[الأوّل:]

الأوّل من الرجز قد يُستعمل ضربه مُذَالًا، أنشد قطرب [٤٦١]:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَفَا رَسُومُهَا كُلُّ مِلْتٍ ذِي أَهَاضِيْبٍ سَجُومِ [٤٦٢]

فقوله: «ضِيْبِن سَجُومِ» وزنه: «مُسْتَفْعِلَانْ». قال شارح «الحسناء»: «إنَّه شادُّ،

سواءٌ جعل من الرجز أو الكامل، لأنَّ الإذالة تكون في المجزوء».

الثاني:

قد عرفت سابقاً أنّ الرجز قد يأتي على جزءٍ واحدٍ ويسمى: المقطوع، و:

الفريد؛ كقوله:

قَالَتْ خَبِلَ مَاذَا الْخَجَلُ؟
هَذَا الرَّجُلُ حِينَ اخْتَلَّ
أَهْدَى بَصَلَ [٤٦٣]

وقالوا: «إنّه لم يرد عن العرب، وإنما ابتدع ذلك سلم الخاسر [٤٦٤] قال يمدح

الهادي [٤٦٥]:

مَوْسَى الْمَطَرُ غَيْثُ بَكْرٍ
ثُمَّ أَنَّهُمْزٌ [٤٦٦]

.... إلى آخره -؛ وتبعه علي بن يحيى المنجّم [٤٦٧]، أو يحيى بن علي [٤٦٨]؛ فقال:

طَئِفُ الْمَ بِذِي سَلَمٍ
بَعْدَ الْعَمِّ يَطْوِي الْأَكَمِّ
جَادَ بِفَمِّ وَ مُلْتَزَمِ
فِيهِ هَضَمٌ إِذَا يُضَمُّ [٤٦٩]

وهو أقلّ ما يمكن أن يكون من الشعر».

الثالث:

جعل بعضهم مثل قوله:

لَأَطْرَقَنَّ حَضَّهُمْ صَبَاحاً وَأُبْرَكَنَّ مَوْضِعَ التُّعَامَةِ [٤٧٠]

من الرجز، فأثبت له عروضاً مقطوعةً، و ضربها مثلها.

و بعضهم جَوَزَ القطع في المشطور، و جعل منه قوله:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي الْقُورِ غَيْرَهَا بِأَحْ الرِّيحِ وَ الْمَوْرِ [٤٧١]

و سيأتي -إنشاء الله -أنه العروض الرابعة من السريع.

و جعل الجوهري - على ما نقل عنه ابنُ رشيق [٤٧٢] - من الرجز مثلَ قوله:

صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ [٤٧٣]

و مثله قوله:

وَيْلُ أُمِّ سَعْدٍ سَعْدًا [٤٧٤]

و ستعرف -إنشاء الله -أنهما من المنسرح؛

الأوّل: من المنهوك الموقوف،

و الثاني: من المنهوك المكشوف.

الرابع:

يُستعمل في الأراجيز المختلفة القوافي -التي تقدّم الكلام عليها - التامّ و المقطوع؛

كقوله:

وَ النَّفْسُ مِنْ أَنْفَسِ شَيْءٍ خُلِقَا فَكُنْ عَلَيْهَا مَا حَبِيتَ مُشْفِقًا

وَ لَا تُسَلِّطْ جَاهِلًا عَلَيْهَا فَقَدْ يَسُوقُ حَتْفُهَا إِلَيْهَا [٤٧٥]

فالييت الثاني مقطوعٌ وزن آخر أجزائه: «فعلون»، و الأوّل تامٌّ. و قد عرفت

الكلام فيما يتعلق بهذا القسم فيما تقدّم؛ فتذكّر!.

الخامس:

يدخل حشو الرجز من الزحاف الخبن، وهو صالح؛

والطي، وهو حسن؛

والخبل، وهو قبيح.

كذا قالوا؛ وقد عرفت منّا في باب الزحاف منع الكليّة في قُبْح الخبل. وكذلك الخبن، فإنّه كالطيّ فيما أراه؛ واستعمال الزحاف في الرجز خيرٌ من تركه مطلقاً.

وتدخل الزحافات الثلاثة في العروض والضرب أيضاً؛

بيت الخبن:

فَطَالَمَا وَ طَالَمَا وَ طَالَمَا سَقَى بِكَفِّ خَالِدٍ وَأَطْعَمًا [٤٧٦]

أجزاءه مخبونةٌ كلاً. ونقل ابن برّي [٤٧٧] الشطر الثاني هكذا:

كَفَى بِكَفِّ خَالِدٍ مُحُوفَهَا [٤٧٨]

وأطال الكلام في كون الجزء الرابع بالتشديد أو التخفيف، وذكر وجوهاً

لترجيح التخفيف؛ وأطال الكلام في ذلك!

والصحيح ما نقلناه. ولو كان قوله: «سقى» بالتشديد لم يكن الجزء الرابع مخبوناً؛

وهو خلاف المتعارف في أبيات الشواهد؛

ولو كان بالتخفيف لكان مخبوناً، فيكون تسكين «الياء» للضرورة.

بيت الطي:

مَا وَلَدَتْ وَإِلْدَهُ مِنْ وَلَدٍ أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مَنَافٍ حَسَبًا [٤٧٩]

وبيت الخبل قوله:

وَ تِسْقَلِ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَ طَلَبِ مَنَعَ خَيْرَ تَوَدُّةٍ [٤٨٠]

بيت المحبون المطلق:

لَا خَيْرَ فِيمَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ إِنْ كَانَ لَا يُزْجَى لِيَوْمٍ خَيْرٍ [٤٨١]

بيت محبون المشطور قوله:

قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَبْنُ أَخِيكُمْ [٤٨٢]

بيت مطوَّيه قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ [٤٨٣]

بيت محبولة:

هَلَّا سَأَلْتَ طَلَلًا وَحُمَاً [٤٨٤]

بيت مقطوعه:

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ مَسْعُودٍ [٤٨٥]

بيت محبون مقطوعه - بناءً على كونه من الرجز -:

يَا مَيِّ ذَاتُ الْمُبَسَمِ الْبُرُودِ [٤٨٦]

بيت محبون المنهوك:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقٍ نَمْشِي عَلَى التَّارِقِ [٤٨٧]

بيت مطوَّيه:

أَضْحَى فُؤَادِي صَرْدًا [٤٨٨]

السادس:

قد يلتزم الحبن في الضرب الثاني من الرجز، فيسمى: «مخلع الرجز»، كما في

البسيط - وقد مرّ الشاهد له -.

السابع:

من معايات الرجز:

الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ رَبَّهُ وَاحِدٌ يُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يَتَنَزَّعُ فِيهِ [٤٨٩]
يخرج من ثاني الرجز باسقاط «الياء» من «الذي»، وإسكان «الميم» من
«يعلم»، وإسكان «هاء» الضمير وإسكان «نون» «يؤمن»، وإسكان «عين»
«يتنزع»، وتقطيعه هكذا:

الَّذِي يَعْلَمُ لَمْ أَنَّ رَبَّ بِهِ وَاحِدٌ يُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يَتَنَزَّعُ فِيهِ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

تنبيه

قد مرّ في باب أسامي البحور أنّ الرجز له إطلاقان، وأنّ الرجز عند العرب غير
الرجز عند العروضيين، وأنّ بينهما عموماً من وجه.
و مرّ في باب ألقاب الأبيات الكلام في المشطور والمنهوك في الخلاف فيها؛
فتذكروا!

[البحر الثالث]

[من الدائرة الثالثة]

البحر الثالث من الدائرة الثالثة: بحر الرَّمَلِ؛ وهو البحر الثامن. وقد عرفت أنّه
في أصل الدائرة على «فاعلاتن» ستّاً.

وله عروضان؛ وستة أضرب:

العروض الأولى: محذوفة، ولها ثلاثة أضرب:

[الضرب] الأول: صحيح، وبيته:

مِثْلَ سَخَقِ الْبَرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ [٤٩٠]

فالعروض قوله: «بَعْدَكَ»، وزنها: «فَاعِلُنْ»، والضرب قوله: «بُشْشِمَالِي»، وزنه: «فَاعِلَاتُنْ».

الضرب الثاني: مقصور، وبيته لعدي بن زيد [٤٩١]:

أَبْلِغِ الثُّعْبَانَ عَنِّي مَالِكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتِظَارُ [٤٩٢]

فقوله: «وانتظار» وزنه: «فاعلان»، وهو الضرب.

الضرب الثالث: محذوفٌ مثلها يسمى: «المشاكل»، وبيته لامرئ القيس:

قَالَتْ الْحُنْسَاءُ لَمَّا جِثَّتْهَا شَابَ رَأْسِي بَعْدَ هَذَا وَاشْتَهَبَ [٤٩٣]

فقوله: «واشتهب» هو الضرب، وزنه: «فاعلن».

[وَحَيْثُ يُحَذَفُ الْعَرُوضُ فِي الرَّمَلِ

فَقَصْرُهُ كَالْحَذَفِ وَالصَّحَّةُ حَلًّا

و ذكر الناظم هذه العروض وأضربها الثلاثة في قوله: وَحَيْثُ يُحَذَفُ الْعَرُوضُ

فِي الرَّمَلِ، فَقَصْرُهُ - أي: الضرب - كَالْحَذَفِ وَالصَّحَّةُ حَلًّا.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحة، ولها ثلاثة أضرب:

[الضرب] الأول منها: مسبغ، وبيته:

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَ أَسْ تَخِيرَا رَبْعًا بِعُسْفَانِ [٤٩٤]

فقلوه: «يَرْبَعَاوُسْ» هو العروض، وزنه: «فَاعِلَاتْن»، وقلوه: «عَنْعُسْفَان» هو الضرب، وزنه: «فاعلاتان»؛ وقد يعبر عنه بـ: «فاعلاتان» أو «فاعلبان». والأمر سهل إن تذكرت معنى التسبيغ، وأنه في السبب كالإذالة في الويد. ويلزمه الردف.

الضرب الثاني: مثلها، وهو المعري، بيته:

مُقْفِرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الزَّبُورِ [٤٩٥]

فقلوه: «تَزْزُبُورِي» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلَاتْن».

الضرب الثالث: محذوف، وبيته:

مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ أَلْعَيْ سَنَانٍ مِنْ هَذَا ثَمَنٍ [٤٩٦]

فقلوه: «ذَاثَمَن» هو الضرب، وزنه: «فاعلن».

[وَحَيْثُ صَحَّتْ وَبِهِ الْجُزْءُ اعْتَزَى

أُسْبِغْ أَوْ صَحَّ كَذَا أَوْ قَصْرًا]

وذكر الناظم العروض الثانية وأضر بها الثلاثة بقوله: وَحَيْثُ صَحَّتْ العروض

وبه - أي: البيت - الجزء اعترى، أسبغ الضرب، أو صحَّ كذا أو قصرًا.

تنبيهات

الأول:

قال الزجاج: «إِنَّ الضرب المسبَّغ قليلٌ جدًّا، ولم يُسمع ممن يُوثقُ به؛ فكأنه

محدثٌ».

قلت: يكفي في اثباته نقلُ الخليل، إلا أن يريد شذوذه - كما هو ظاهر أول كلامه -؛ مع أنه اعترف بوروده - فيما نقل عنه الدماميني [٤٩٧]، والعهدة عليه! - من قوله:

لَا نَ حَتَّى لَوْ مَشَى الذَّرُّ عَلَيْهِ كَادَ يُذْمِيهِ [٤٩٨]
قالوا: «و الضرب الخامس منه و السادس أيضاً قليل لا يُعرف للعرب قصيدة عليها».

قلت: الأخيران مما يساعد عليهما الذوق، فلا بأس باستعمالهما؛ و لا يضر قلّة ورودهما عن العرب إن صحّ ما زعموه.

الثاني:

ذكر الزجّاجُ للرّمْلِ عروضاً أخرى مجزوءةٌ محذوفةٌ على «فَاعِلُنْ»، و ضربها مثلها.

و ارتضاه أبو اسحاق [٤٩٩]، و قال: «إنّه أكثر ممّا عروضه: «فَاعِلَاتُنْ» و ضربه «فَاعِلُنْ»، و أكثر ما يأتي منها ضربه مخبون». و قد تقدّم الكلام في ذلك في المديد؛ فتذكّر!

الثالث:

لرّمْلِ عروضٌ تامّةٌ، و ضربها مثلها، كقوله:
يَا خَلِيلِيَّ أَعْذِرَانِي إِنِّي مِنْ حُبِّ لَيْلِي فِي أَكْثَابٍ وَ أَنْتِحَابٍ [٥٠٠]
و قوله:

رُبَّ لَيْلٍ أَغْمَدَ الْأَنْوَارَ إِلَّا نُورَ نَفَرٍ أَوْ مُدَامٍ أَوْ نَدَامٍ [٥٠١]
 لكنّه شاذٌّ. ومنه قصيدة أبي الطيّب التي أولها:
 إِنَّمَا بَدْرُ بُنٍ عَمَارٍ سَحَابٌ [٥٠٢]
 ولهذا أتى بعروض جميع أبياته غير محذوفة.
 فلا يرد عليه اعتراض الصاحب - و من تبعه - من: أنّه من باب التصريح من
 غير مراعات حروف الروي.

الرابع:

يجوز في حشوه من الزحاف:
 الخبْنُ، وهو حسنٌ؛
 و: الكفُّ، وهو صالحٌ - قلت: لكن اكثاره قبيحٌ -؛
 و: الشُّكْلُ، وهو قبيحٌ.
 بيت الخبْنِ قوله:
 وَإِذَا رَايَةً تَجْدٍ رُفِعَتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَاهَا [٥٠٣]
 وبيت الكفِّ قوله:
 لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ حَاجَةً ثُمَّ جَدَّ فِي طَلَابِهَا قَضَاهَا [٥٠٤]
 وبيت الشُّكْلِ:
 إِنَّ سَعْدًا بَطَلٌ مُمَارِسٌ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ لِمَا أَصَابَهُ [٥٠٥]
 وبيت مخبون المقصور:
 أَفْصَدَتْ كِسْرَى وَأَمْسَى قَيْصَرٌ مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابُ حَدِيدٍ [٥٠٦]

بيت مخبون المسبَّغ:

وَاضِحَاتٌ فَارِسِيًّا تٌ وَ أَذُمَّ عَرِيَّاتٌ [٥٠٧]

الخامس:

من معايات الرمل ما أنشده احمد العروضي:

وَقَعَ الْحِمَارُ فِي الطِّينِ فَكَبَّرَ الْمَسَاكِينُ [٥٠٨]
قالوا: «إنه يخرج من المسبَّغ من غير تغيير، تقطيعه: «فَعَلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَعَلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ».

قلت: فعلى هذا فليس هذا البيت من المعايات في شيء، بل معاياته قوله:

أَتَظُنُّنِي سَلَوْتُ زَيْتَبَ عَنِ الْعِشْقِ [٥٠٩]
يخرج من سادس الرمل بصرف «زينب»، و بأن يضع «العشَق» بفتحيتين -:
موضع العشَق -، فإنه لغة فيه [٥١٠]: تقطيعه هكذا:

أَتَظُنُّنِي سَلَوْتُ زَيْتَبُ عَنِ الْعِشْقِ
فَعَلَاتُ فَاعِلَاتُ فَاعِلَاتُ فَاعِلُنْ

السادس:

تدخل المعاقبة في هذا البحر بأنواعها - كما في المديد -، لكن الطرفان هنا لا يختص بأول العجز، بل يقع في ثاني الصدر و العجز بعد الشَّكل؛ بخلاف المديد.

[الدائرة الرابعة]

[البحر الأول]

[من الدائرة الرابعة] [٥١١]

البحر الأول من الدائرة الرابعة: السريع؛ وهو تاسع البحور، وقد عرفت أنه في الأصل على: «مستفعلن مستفعلن مفعولات» مرّتين.

وله أربع أعاريض، وستّة أضرب:

العروض الأولى: مطويّة مكشوفة، كما ذكره بقوله:

وَ حَيْثُ كَانَ الطَّيُّ وَالْكَشْفُ مَعَا

مِنَ السَّرِيعِ فِي عَرُوضٍ وَقَعَا

ولها ثلاثة أضرب:

ضرب مطويّ موقوف؛

و ضرب مثّلها؛

و ضرب أصلم.

[و الضَرْبُ مِثْلُهَا وَ ذَا صَلَمٍ أَتَى وَ الْوَقْفُ بَعْدَ الطَّيِّ فِيهِ ثَبَتَا]

ذكر الثاني والثالث بقوله: والضرب مثّلها، و: ذاصلم أتى؛

والأول بقوله: والوقف بعد الطيّ فيه ثبّتا.

وَالْخَبْلُ فِيهِمَا مَعَ الْكَشْفِ اجْتَمَعَ

وَالْوَقْفُ فِي الْمَشْطُورِ كَالْكَشْفِ وَقَعَ

و الخبلُ فيهِمَا مَعَ الْكَشْفِ اجْتَمَعَ، فلها عروضٌ مخبولةٌ مكشوفةٌ لها ضربٌ مثلها؛
و الوقف في المشطور أيضاً فيها.

فله عروضٌ مشطورةٌ موقوفةٌ، لها ضربٌ مثلها؛

كَالْكَشْفِ مَعَ الشَّطْرِ وَقَعَ فِيهَا أَيْضاً؛ فَلَهُ عَرُوضٌ مَكْشُوفَةٌ مَشْطُورَةٌ لَهَا
ضَرْبٌ مِثْلُهَا.

و تفصيل ذلك مع ذكر الشواهد:

إِنَّ الْعَرُوضَ الْأُولَى مَطْوِيَّةٌ مَشْكُوفَةٌ عَلَى: «فاعِلن»، لِأَنَّ «مفعولات» تحذف
«تأوه» كشافاً و«واوه» طيًّا، فيبقى: «مفعلا»، فينقل إلى «فاعِلن».

وله ثلاثة أضربٍ:

الأوّل - على ترتيب القوم -: مطويٌّ موقوفٌ على «فاعِلان»، فإنَّ
«مفعولات» تُسكن «تأوه» وقفًا، و تحذف «واوه» طيًّا، فيبقى: «مفعلات»، فينقل
إلى «فاعِلان»؛ و بيته قوله:

أَزْمَانَ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّأُوْنِ فِي شَامٍ وَلَا فِي عَرَّاقٍ [٥١٢]
فالعروض قوله: «مِثْلُهُز»، وزنه: «فَاعِلُن»، و الضرب قوله: «فِي عَرَّاقٍ»، وزنه:
«فَاعِلَان».

و يلزم في هذا الضرب الرَّدْف.

الضرب الثاني: مكشوفٌ مطويٌّ مثلها، و بيته قوله:

هَاجَ أَهْلُوى رَسْمٌ بِذَاتِ الْغَضَى مُخْلَوَقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُخَوِّلٌ [٥١٣]

فالضرب قوله: «مُحُولُن»، وزنه: «فَاعِلُن».

الضرب الثالث: أصلم على «فعلن» - باسكان العين -، فإنّ «مفعولات» حذف منه «لات» صلماً فبقي: «مفعو»، فنقل إلى «فعلن»، وبيته قوله:

قَالَتْ وَلَمْ تَقْصِدِ لِقِيلِ الْخَنَا مَهْلًا فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْمَاعِي [٥١٤]

فالضرب قوله: «مَاعِي»، وزنه: «فَعْلُن».

العروض الثانية: مخبولة مكشوفة على: «فعلن» - بتحريك العين -، فإنّ «مفعولات» أسقطت «فاؤه» و «واوه» خبلاً، و «تاؤه» كشفاً، فبقي: «معلا»، فنقل إلى: «فعلن».

ولها ضربٌ مثلها، وبيته قوله:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَاءٌ... نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمَ [٥١٥]

فقوله: «هَذَا» هو العروض، وقوله: «فعنم» هو الضرب، وزن كلٍّ منها: «فعلن».

العروض الثالثة: مشطورة موقوفة، ولها ضربٌ مثلها، وبيته قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ أَلَوْهوبِ الْكَنَانِ [٥١٦]

وبعض العروضيين جعل بيته:

يَا صَاحِبَ مَا هَاجَكَ مِنْ رُبْعٍ خَالٍ [٥١٧]

واختيار الدماميني [٥١٨] - تبعاً لماتته [٥١٩] شاهداً لذلك - قوله:

يَنْصُخْنَ فِي حَاقَاتِهَا بِالْأَبْوَالِ [٥٢٠]

دليل على اعوجاج السليقة!، ولكل امرئٍ ما اختار!!.

العروض الرابعة: مشطورة مكشوفة ضربه مثلها، وبيته:

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقِلًّا عَذْلِي [٥٢١]
 فقولہ: «لَا عَذْلِي» وزنه: «مَفْعُولُنْ».

تنبيهات

الأول:

قد مرَّ الكلام في تحقيق المشطور في باب ألقاب الأبيات؛ فتذكر! -
 و مما قدّمنا يظهر لك أنّ اطلاقهم العروض هنا لا ينطبق على ما حقّقناه هناك -
 من: أنّ المشطور لا عروض له -، بل يتمّ على بقيّة الأقوال.
 وإطلاق الضرب لا ينطبق على عدّة أقوالٍ ممّا تقدّم.

الثاني:

قال البارقي: «أثبت الخليل للعروض الثانية ضرباً آخر أصلم، وبيته:
 يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ [٥٢٢]
 وأنكره شارح «القسطاس» وقال: «لم يشبهه الخليل ولا أحد من العروضيين»؛
 قال في الأحسن: «وهو الحق».
 قلت: لاسبيل إلى إنكار اثبات الخليل بعد ما نقله عنه من هو أقدم عصرًا من
 شارح «القسطاس» وأخبر منه. وقد ذكره ابن عبد ربّه في الأمثال ونظم عليه
 مقطوعةً أوّلها:

أَنْتَ بِمَا فِي نَفْسِهِ أَغْلَمُ فَاحْكُمْ بِمَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَحْكُمَ [٥٢٣]

الثالث:

عروض السريع قد تأتي مطويةً غير مكشوفةٍ مع المكشوفة، كقول الحماسي:
 إِن تَسْأَلِي فَالْجُدْ غَيْرَ الْبَدِيعِ قَدْ حَلَّ فِي تَيْمٍ وَخَزُومِ
 قَوْمٌ إِذَا صُوتَ يَوْمَ النَّزَالِ قَامُوا إِلَى الْجُرْدِ اللَّهَامِيمِ [٥٢٤]
 وقال الزّجاج: «إنَّ إيراده وهم!، فإنَّ الضرب إذا كان «فعلن» محرّكة العين من
 الكامل و السريع جاز أن يكون ضربه على: «فعلن» بسكون العين إذا كانت القافية
 مقيّدة؛ كقول المرقش [٥٢٥] من أوّل هذه القصيدة:

هَلْ بِالذِّيارِ إِن تُجِيبَ صَمَمٌ لَوْ كَانَ رَسْمٌ نَاطِقاً كَلَمٌ
 الدَّارُ قَفَرٌ وَ الرُّسُومُ كَمَا رَقَّشَ فِي ظَهْرِ الْأَدِيمِ قَلَمٌ [٥٢٦]
 وهذا الحكم يختصّ بالمقيّدة، فإذا جاء بعض أبياته على «فعلن» توهم أنّه
 ضربٌ آخر.

الرابع:

يدخل حشو السريع: الخبن؛

و: الطّي؛

و: الخبل.

أمّا الخبن فهو فيه حسن؛

و الطّي فيه صالحٌ عند الخليل، وبالعكس عند الأخفش.

و نسب الدماميني إلى الخليل: إنَّ الطّي حسنٌ، و الخبن صالحٌ؛

و نسب العكس إلى ابن سبعٍ [٥٢٧]. ثمّ قال: «و الذوق يشهد للخليل» [٥٢٨].

و الَّذِي وَجَدْتُهُ مَنْقُولاً عَنْ الْخَلِيلِ مَا ذَكَرْتُ، وَ مَا نَقَلَهُ فَعَهْدَتُهُ عَلَيْهِ!
و أَمَّا الْخَبْلُ فَهُوَ قَبِيحٌ، بَلْ قَالُوا: «إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي السَّرِيعِ»؛ وَ لَكِنَّهُمْ أَجَازَوْهُ
قِيَاساً عَلَى الرَّجْزِ.

بيت الخن قوله:

أَرِذْ مِنْ الْأُمُورِ مَا يَنْبَغِي وَ مَا تُطِيقُهُ وَ مَا تَسْتَقِيمُ [٥٢٩]

بيت الطي:

قَالَ هَا وَ هُوَ بِهَا عَالِمٌ وَ يَحْكُ أَمْثَالَ طَرِيفٍ قَلِيلٍ [٥٣٠]

بيت الخبل:

وَ بَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَ جَمَلٍ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ [٥٣١]

قالوا: «و لا يجوز خبن «فاعلن» و «فاعلن» في الضرب و العروض».

و عن بعضهم جواز خبن العروض الأولى.

الخامس:

زعم الزجاج أنَّ أصل عروض السريع و ضربه: «فاعلتن». و ردّه القوم بـ:
أنَّ في مشطوره جاء على «مفعولان»، و نحن نقطع أنَّ أصله «التاء» أسكنت للوقف.

السادس:

يمكن جعل العروض الرابعة من الرجز المشطور، و يكون ضربه مقطوعاً. و
لكنهم اختاروا كونه من السريع، لكونه أخفّ؛ لأنّه على كونه من الرجز يلزم
تغييران :-

حذف السابع الساكن؛

و: اسكان ما قبله -؛

و على كونه من السريع تغييرٌ واحدٌ - وهو: حذف السابع المتحرك -؛ فتأمل!.

السابع:

من معايات السريع قولهم:

سَتُبْدِي لَكَ الْآيَاتُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ زَيْدٌ [٥٣٢]

يخرج من السريع بحذف «سين» «سَتُبْدِي»، والقاء «همزة» «بِالْأَخْبَارِ» بعد

نقل حركتها إلى «اللام»، فيصير: «بِلْخَبَارِ»؛ و تقطيعه هكذا:

تُبْدِي لَكَ آيَاتُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا هَلَنْ وَيَأْتِيكَ بِلْخَبَارِ زَيْدٌ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَانْ

تنبيه

تقدّم أنّ العروضيين يجعلون ابتداء الدائرة البحر الذي أوله وَتَدُ، فكان المناسب

أن يُبتدأ بالمضارع. ولكنهم ابتدؤا في هذه الدائرة بالسريع - وأوله سببٌ - كراهة

أن يبتدؤا ببحرٍ أوله معتلٌ؛

للزوم المراقبة؛

ولقلته أيضاً، حتّى أنكره الزجّاج؛ فصار كالمهمل.

و للدماينيّ هنا كلامٌ طويلٌ ناشٍ عن عدم فهمه مراد القوم من قولهم: «حتّى

أنكره الزجّاج» - على وضوحه! -؛ فقال: «لانسلم أنّ قلّة المضارع يصيّر كالمهمل، ولا إنكار الزجّاج يصيّر كالمهمل وفي حكمه. كيف والخليل هو الذي جعل أول هذه الدائرة بحر السريع و عدل عن ابتدائها بالمضارع؛ فهل يحسن مع ذلك أن يقال: إنّ الخليل رأى إنكار الزجّاج للمضارع يصيّر كالمهمل فلم يبدأ الدائرة به؟، هذا ما لا يتصوّر أن يقال!«.

قلت: كأنه زعم أنّ القوم علّلوا الابتداء بالمضارع بتعليين:

أحدهما: قلّة المضارع؛

الثاني: إنكار الزجّاج - كما هو صريح أول كلامه -، فقال ما قال! و ليس مرادهم إلّا تعليلاً واحداً وهو قلّة المضارع. و نقلهم إنكار الزجّاج له استشهاداً على القلّة.

و ليس مرادهم أنّ إنكار الزجّاج صار سبباً لترك الابتداء به حتّى يتمّ ما قال من: «أنّ الخليل هو الذي جعل ابتداءها السريع و لا يمكن أن يقال: أنّه رأى إنكار الزجّاج».

فلم يبق له اعتراض إلّا أنّ قلّة المضارع لا تجعله كالمهمل.

و هذا ليس اعتراضاً على أهل العروض، بل هو اعتراض على القاعدة المسلّمة عند العقلاء - التي تستدلّ بها علماء الفنون في موارد كثيرة - من: «أنّ النادر في حكم المعدوم»؛ هذا.

و أمّا ترجيح السريع على غير المضارع فلو جوه استحسانيّة.

و قيل: «لكونه أخفّ في الذوق، وأشهر».

قلت: لا يكاد يتمّ بالنسبة إلى الخفيف أبداً.

[البحر الثاني]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الثاني من الدائرة الرابعة: الْمُنْسَرَحُ، وهو عاشر البحور. وقد عرفت أنَّ وزنه في الأصل: «مستفعِلن مفعولات مستفعِلن» مرّتين. وله ثلاثُ أعاريضَ، وثلاثةُ أضربٍ:

الطَّيُّ إِنْ صَحَّتْ لَهُ فِي الْمُنْسَرَحِ وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ وَالْكَشْفُ أَبَحْ
الطَّيُّ إِنْ صَحَّتْ الْعُرُوضُ لَهُ فِي الْمُنْسَرَحِ، فله عروضٌ صحيحةٌ وضربٌ مطويٌّ:

وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ لَهَا، فله عروضٌ منهوكةٌ موقوفةٌ لها ضربٌ مثلها؛
وَالْكَشْفُ لَهَا مَعَ النَّهْكِ أَبَحْ؛ فلها عروضٌ منهوكةٌ مكشوفةٌ لها ضربٌ مثلها.
وتفصيل ذلك: أنَّ

العروض الأولى صحيحةٌ لها ضربٌ مطويٌّ، وبيته:

إِنَّ أَبْنَ زَيْدٍ لَأَزَالَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْثِي فِي مِصْرِهِ الْعُرْفَا [٥٣٣]
فقوله: «مُسْتَعْمِلُن» هو العروض، وزنه: «مُسْتَعْمِلُن»؛ وقوله: «هَلْعُرْفَا» هو الضرب، وزنه: «مُفْتَعِلُن».

العروض الثانية: منهوكةٌ موقوفةٌ، ولها ضربٌ واحدٌ مثلها، وبيته قوله:

صَبْرًا بَنِي عَبْدَ الدَّارِ [٥٣٤]

فقوله: «عَبْدُ دَار» وزنه: «مَفْعُولَان».

و يلزم في هذا الضرب الرَّدْف.

العروض الثالثة: منهوكة مكشوفة، و ضربها مثلها، و بيته قوله:

وَيَلُّ أُمُّ سَعْدٍ سَعْدًا [٥٣٥]

فقوله: «دِنْ سَعْدَنْ» وزنه: «مَفْعُولُن».

تنبيهات

الأول:

للعروض الأولى ضرب ثانٍ مقطوعٍ على «مفعولن». قالوا: «و هذا لذيذٌ في الذوق جداً، و لهذا أكثر المتأخرون من النظم عليه!».

و بيته:

مَا هَيَّجَ الشُّوقَ مِنْ مَطَوِّقَةٍ قَامَتْ عَلَى بَانَةٍ تُغْنِيْنَا [٥٣٦]

قالوا: و يلزم فيه الرَّدْف؛ و قد جاء غير مردوف، كقوله:

لَوَكُنْتُ يَوْمَ الْوَدَاعِ شَاهِدَنَا وَ هُنَّ يُطْفِنَنَّ لَوَعَةَ الْوَجْدِ [٥٣٧]

و قد يقوم التأسيس فيه مقام الرَّدْف؛ كما في قصيدة أبي الطيّب:

أَزَائِرُ يَا خَيَالُ أُمِّ عَائِدَ [٥٣٨]

الثاني:

يدخل المنسرح من الزحاف:

الخبثُ؛

و: الطَّيُّ؛

و: الخَبْلُ - في كلِّ من «مستفعلن» و «مفعولات» - .

و الطَّيُّ حسنٌ؛

و الخَبْلُ صالحٌ. قيل: «مطلقاً»؛

و قيل: «إلا في «مفعولات»، فإنه قبيحٌ فيه».

وَ الْخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي مُنْع

وَ الطَّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ أَيْضاً أُمْتُنْعَ

و يُسْتَنَى من ذلك الْخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي، فإنه مُنْع فيها، لأنَّ قبلهما «مفعولات» متحرّكة، فلو خبنا حينئذٍ لتوالت خمس حركاتٍ.

و يجوز كلُّ من الخبث و الطَّيِّ في العروض بشرط المعاقبة؛ و طَّيِّها أولى من خبثها.

وَ الطَّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ من العروضين - وهما: «مَفْعُولَان» و «مَفْعُولُن» - أَيْضاً

أُمْتُنْعَ، لاختلال الوتد العامد - على ما قالوه -؛ فامنع خبلهما أيضاً؛

و أما الخبث فيجوز فيها.

و عندي أنّ استعماله تاماً من غير زحافٍ قبيحٌ - كما لا يخفى على صاحب الذوق

السليم - .

بيت الخبث قوله:

مَنَازِلُ عَفَاهُنَّ بِذِي الْأَرَا...
...كِ كُلِّ وَابِلٍ مُسِيلٍ هَظِلٍ ١٥٣٩

بيت الطيّ قوله:

إِنَّ سَمِيرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ قَدْ حَدَبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنْفُوا [٥٤٠]

بيت الخبل قوله:

وَبَلَدٍ مُتَشَابِهٍ سَمْتُهُ قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهِ [٥٤١]

بيت الحبن للعروض الثانية قوله:

يَا مَنْزِلًا بِسُولَانٍ [٥٤٢]

بيت الحبن للعروض الثالثة:

أُعِيْذُهُ بِالْأَعْلَى [٥٤٣]

الثالث:

نُقل عن الأخفش أنّ «واو» «مفعولات» زائدة، وإنّ أصله: «فاعلات»؛ لكثرة وروده فيه؛

فليتأمل في مراده من ذلك، فإنّ زيادة «الواو» في المقام لا معنى لها.

الرابع:

من معايات المنسرح قوله:

أَسْأَلُ مَنْ يَجُودُ فَلَا أَرَى عِنْدَهُ إِلَّا نَدَى يَدٍ هَطَلًا [٥٤٤]

يخرج منه بتخفيف «أستل» و اسكان «لامه»، و حذف «الواو» من

«عنده» [٥٤٥].

[البحر الثالث]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الثالث من الدائرة الرابعة: الخفيف، وهو الحادي عشر؛ وقد عرفت أنَّ وزنه: «فَاعِلَاتْنِ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتْنِ» مرّتين.

[وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ

رَوَوْا وَفِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدَ]

وله ثلاث أعاريض، وخمسة أضرب.

صِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ رَوَوْا؛ فأحد أعاريضها صحيحة، وأحد

ضربها كذلك.

وَفِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدَ؛ فله عروضٌ محذوفة، و ضربها مثلها.

[وَالْحَذْفُ مَعَ صِحَّتِهَا وَفِي مَجْزُوءِهِ بِصِحَّةٍ فِيهَا أَكْتُفِي] [٥٤٦]

والحذف للضرب مع صحتها؛ فإلى الأعاريض ضربان: أحدهما: ما تقدّم من الصحيح؛

والثاني: محذوف.

وَفِي مَجْزُوءِهِ - أي: الخفيف - بصحةٍ فيها اكْتُفِي؛ فالجزء له عروضٌ

واحدةٌ صحيحة.

إِذَا لَضَرَبُ كَالْعَرُوضِ فِيهِ اسْتُعْمِلَا

وَالْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقْلًا

فالضرب كالعروض فيه - أي: المجزوء - استُعْمِلَا؛ فلها ضربٌ صحيحٌ.

وَالْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقْلًا، فلها ضربٌ مخبونٌ مقصورٌ.

و تفصيل ذلك:

إنَّ العروض الأولى صحيحةٌ، لها ضربان:

الأول: صحيحٌ مثلها، وبيته قوله:

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرْنِي قَبَادُو لِي وَ حَلَّتْ عُلوِيَّةٌ بِالسَّخَالِ [٥٤٧]

فالعروض قوله: «نافبادو»، و الضرب قوله: «بِسِسْخَالِي»، و وزن كلٍّ منها:

«فَاعِلَاتْن».

الضرب الثاني: محذوفٌ على «فَاعِلُن»، وبيته:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْتُهُمْ أَمْ يَحُولُونَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ الرَّدَى [٥٤٨]

فقوله: «كَرَرَدَا» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلُن»؛ هذا.

و في شرح «الحسناء» رواية البيت:

أَمْ يَحُولُونَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ حَمَامِي

فعليها فليس من الضرب المحذوف.

العروض الثانية: محذوفةٌ، و لها ضربٌ مثلها، وبيته:

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدَعُهُ لَكُمْ [٥٤٩]

فالعروض قوله: «عَامِرِن»، و الضرب قوله: «هُلْكُمْ»، و وزن كلٍّ: «فَاعِلُن».

العروض الثالثة: مجزوءةٌ سالمةٌ، لها ضربان:

الأوّل: سالمٌ مثلها، وبيته:

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى أَمْ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا [٥٥٠]

فقوله: «ماذا ترى» هو العروض، وقوله: «في أمرنا» هو الضرب، وزن كلٍّ: «مستفعلن».

الضرب الثاني: مقصورٌ مخبونٌ على «فعولن»، فإنَّ أصله: «مُسْتَفْعُلُن»، حذفت «سينه» خبناً و سقطت «نونه» و سكنت «لامه» قصراً، فصار «متفعلن»، فنقل إلى «فعولن».

و ربّما عبّرَ بعضهم عنه بـ: المقطوع؛

و هو سهوٌ، لأنَّ القطع - كما تقدّم في محله - يختصّ بالوَدِّ المجموع، و «متفعّلن» هنا آخره سببٌ.

لكن نقل ذلك عن الخليل، فلا يظنّ وقوع مثل هذا الاشتباه من مثله! فإن صحَّ النقل فلعلّه لا يختصّ القطعُ بالوَدِّ.

و عبّرَ عنه بعضهم بـ: المكسوف؛

و ردّ بـ: أنّه خاصٌّ بالوَدِّ المفروق في آخر الجزء، و الوَدِّ هنا في وسط الجزء.

قلت: القائل بهذا القول لا يسلم اشتراط كونه آخر الجزء، كما عرف هذا القائل الكسف بقوله: «هو حذف المتحرّك الآخر من الوَدِّ المفروق».

و الأمر فيه سهلٌ!

و بيته قوله:

كُلُّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُ... ...نُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ [٥٥١]

فالضرب قوله: «يسير»، وزنه: «فعولن».

تنبيهات

الأول:

للعروض الثانية ضربٌ مقطوعٌ محذوفٌ على «فعلن». وهو محدثٌ، لكنه لطيفٌ في الذوق؛ ومنه قوله:

قَرَّ عَيْنُ أَلْعَلَى بِإِحْسَانِكَ غِرْسَانُ أَلْعُلُومِ مِنْ شَأْنِكَ
يَدَّعِي أَلْدَّهْرُ وَهُوَ مُفْتَخِرٌ إِنَّهُ مِنْ عِدَادِ غِلْمَانِكَ [٥٥٢]

كذا قيل. ولا يخفى أنَّ إطلاق «المقطوع» عليه غير صحيح؛ لاختصاص القطع بآخر الجزء. فالأولى أن يقال: إِنَّهُ مشعَّتٌ محذوفٌ.

واستدرك بعضهم له عروضاً مجزوءةً مقصورةً مخبونةً، لها ضربٌ مثلها؛ كقول أبي إسحق [٥٥٣]:

عُثِبَ مَا لِلْخِيَالِ خَبَرِيْنِي وَ مَالِي [٥٥٤]
ولما نظم هذه الأبيات قال له ابنه: «خرجت من العروض!»؛
فقال: «يا بُنَيَّ! أنا أكبرُ من العروض!!» [٥٥٥].

الثاني:

للشيخ صفي الدين الحليّ مقطوعةٌ أولها:

زَارَنِي وَ الظَّلَامُ قَدْ نَفَرَا

وزعم أنَّها من الأوزان العجمية [٥٥٦]:

وليس كذلك؛ بل هي من العروض والضرب المحذوفين مع التزام الخبن فيها.

الثالث:

يدخل حشو الخفيف الخبئ، وهو حسن. ويدخل في جميع أجزائه حتى في العروض والضرب؛

ويدخله الكف؛ والخبئ أحسن منه.

ولا يجوز كف «فاعلاتن» الذي هو الضرب الأول؛ ولا كف «مستفعلن» الذي هو الضرب الرابع، لئلا يلزم الوقف على المتحرك.

ويدخله الشكل إلا في هذين الضربين، لامتناع الكف فيها؛

ولا يمكن أن يدخله الطي، و[٥٥٧] لأن رابعه وسط وتَد؛ وعليه فما أحسن قولي:

غَزَالٌ أَخَوَزُ أَلْعَيْنِينَ غِرٌّ ثَقِيلُ الرَّدْفِ ذُو خَضِرٍ لَطِيفٍ
طَوَى عَنْ صَبِيهِ كَشْحًا خَفِيفًا وَمِنْ عَجَبِ أَلْهَوَى طَيُّ الْخَفِيفِ! [٥٥٨]
و تدخله المعاقبة - كما مر في محله -.

وأجاز الأخفش كف «مُسْتَفْعُلْن»، وخبئ «فَاعِلُنْ»؛ فلامعاقبة بينها عنده.

ويدخل ضربه التشعيث، ولا يلزم فيه تنافي «فاعلاتن» مع «مفعولن» - وقد مر الكلام فيه مفصلاً؛ فتذكر! -.

وإذا شئت الضرب الأول فالأحسن أن يكون مردفاً؛ كقول الأعشى [٥٥٩] -

يصف ناقته -:

تَقْطَعُ الْأَمْعَزَ الْمَكُوكَبَ وَخُدًّا بَنَوَاجٍ سَرِيعَةٍ الْأَيْغَالِ [٥٦٠]

وقد يأتي غير مردوف؛ وهو شاذ، كقوله:

وَرَأَيْتُ الْأِمَاءَ كَالْكُودِنِ أَلْبَاءَ ... لِي قَيْمَاءٌ عَلَى فُؤَارِ الْقِدْرِ [٥٦١]

و يدخل التشعيثُ العروضَ المصترعةَ اتفاقاً. و أما غيره فلا عند الأكثر؛ و
جوزَه بعضهم، لقوله:

أَسَدٌ فِي الْحُرُوبِ ذُو أَشْبَالٍ وَ رَيْبٌ إِذَا يَجِفُّ أَلْفَامٌ [٥٦٢]
و مثله قول البحريّ:

حَلَّاتْنَا عَنْ حَاجَةٍ مُنَوِّعٍ مُبْتَغَاهَا وَ حَاجَةٍ نَمْطُولُهُ [٥٦٣]
و هو مما عيب عليه!

و لا يجوز خبن ما شعث، و وجهه على بعض الأقوال المتقدمة في التشعيث
واضح؛ و على غيره يظهر بالتأمل.

بيت الحبن:

وَ قُودِي كَعَهْدِهِ بِسُلَيْمَى بِهَوَى لَمْ يَحُلْ وَ لَمْ يَسْتَغَيِّرْ [٥٦٤]
بيت الكفّ:

يَا عُمَيْرُ مَا تُظْهِرُ مِنْ هَوَاكَ أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْتَرُ حِينَ يَبْدُو [٥٦٥]
أجزاؤه مكفوفة إلا الضرب.

بيت الشكل قوله:

صَرَمَتْكَ أَشْأَاءٌ بَعْدَ وَصَا... ...لَهَا فَأَضْبَحَتْ مُكْتَتِباً حَزِيناً [٥٦٦]

الأول و الثالث و الخامس منه مشكول.

الرابع:

من الغريب في هذا البحر - الذي تنبّه له الناظم أيده الله، و ذاكرني به - : إنَّ
آخر سبب «فاعلاتن» إذا اجتمع مع أول سبب «مستفعلن» في كلمة واحدة يضّرّ

بوزنه إذا لم يزاحف أحدهما؛ بشهادة الذوق؛ وليس كذلك إذا وقعا في كلمتين. مثلاً:
إذا قلت:

فِي أَهْوَى أَصْبَحْتُ الْكَيْبَ الْمَعْنَى [٥٦٧]

فيكون تقطيعه:

فِي أَهْوَى أَصْ بَحْتُ الْكَيْبِ
فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعَلُنْ

فهما يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ هي: «أصبحت»، وأما إذا وقعا في كلمتين فلا:
كقوله:

يَا خَفِيفاً خَفْتُ بِهِ الْحَرَكَاتُ [٥٦٨]

وقد نظم عليه صاحبنا الفاضل الأديب الشيخ جواد آل الشيخ شبيب [٥٦٩] -
أصلح الله أمره و أطال عمره! - قصيدةً يهنئ بها مؤلف هذا الشرح في مولود:
أولها:

أَعَقِيقُ مَا شَقَّهَ الْحُسْنُ أَمْ فَمَ شَقَّ قَلْبَ الْبُرُوقِ حِينَ تَبَسَّمَ
- وهي قصيدةٌ فريدةٌ تُعدُّ من حسنات هذا الدهر الكثير الذنوب و الذنوب
الذي يذهب منه دَرَنُ العيوب! -: وفيها:

كَمْ لَهُ فِي الْأَبْرَامِ وَالْتَفُضِ أَمْرٌ

فالتفتنا إلى عدم استقامة الوزن و غفلنا عن وجهه!، حتَّى تنبّه له الناظم - نظّر
الله وجهه! -.

و يشكل تطبيق ذلك على قواعد العروض، فإنَّ الأوزان مختلفٌ باختلاف
الحركات و السكّنات، لا باختلاف الكلمات؛ ولا نظير له فيما أعلم.

و المناط في غير هذا المورد أجزاء التفاعيل، لا الكلمات التي تنطبق عليها.

و قد عرضنا هذا الإشكال على بعض علماء الفن، فلم يكن له جوابٌ!.

و الذي استقرّ رأينا عليه في الجواب: أنّ بين الكلمات من الفصل ما ليس بين أجزاء الكلمة، و يحدث بين الكلمتين من مدّ الصوت ما لا يحصل بين أجزاء كلمة واحدة؛ فكان بين «فَاعِلَاتْن» و «مُسْتَفْعَلْن» لابدّ من مدّ جزئيّ لا يبلغ حدّ الحرف، و هو دخيل في الوزن.

و بعدُ فللتأمل مجالٌ؛ فإنّا لو فرضنا أنّه سكت قليلاً على «الصاد» من «أصبحت» - في البيت المقدّم - لحصل المدّ المذكور، مع أنّ اختلال الوزن على حاله؛ فتأمل!.

الخامس:

من معانيات الخفيف قولهم:

اسْئَلْ عَنِ الْبَحْتِ أَنَّهُ عَجَبٌ لَا تَرَاهُ لِمَنْ لَهُ أَدَبٌ [٥٧٠]

يخرج من ثالث الخفيف بجعل «سَلْ» مكان «اسئل»؛ و إلاّ كان من المنسرح المخزوم ابتدائه؛ و هو غير جائز - كما مرّ -.

[البحر الرابع]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الرابع من الدائرة الرابعة: المضارع، و هو الثاني عشر، و قد عرفت أنّه

على الأصل: «مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن» مرتين.

وله عروض واحدة وضرب واحد ذكرها بقوله:

وَمَا عَدَا الصَّحَّةَ لِلْمُضَارِعِ لِلْجُزْءِ كَالْمُجْتَثِّ غَيْرٌ وَاقِعٌ

فلم يستعمل وافية، بل المستعمل منه هو المجزوء.

وله عروض واحدة صحيحة لها ضرب مثلها، وبيته قوله:

دَعَانِي إِلَى سُعَادٍ دَوَاعِي هَوَى سُعَادٍ [٥٧١]

فقوله: «لأسعاد» هو العروض، وقوله: «وأسعاد» هو الضرب، و وزن كلُّ

منها: «فاع لاتن». وبين قبض «مفاعيلن» في الصدر وبين كفه مراقبة؛ وكذا في

الابتداء - كما مرّ -.

وهذا البيت أوّله مكفوف الصدر والابتداء.

وشاهد المقبوض فيها:

وَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ فَمَا أَرَى مِثْلَ زَيْدٍ [٥٧٢]

تنبيهات

الأوّل:

نقل شارح «الحسناء»: «انّ بعض المحدثين بنى للمضارع ضرباً على «فاعلان»،

فقال من قصيدة يرثي بها الحسين - عليه السلام - [٥٧٣]:

سَلُّوا سَائِقَ الْجَمَالِ إِلَى كَمِّ بِنَا يُسَارُ

هُنَكُنَا وَمَا لَنَا مِنْ بَيْنِهِمْ مُسْلِمٌ يُغَارُ [٥٧٤]

قلت: وهو لطيف في الذوق، فلا بأس به لولا عدم الورود.

الثاني:

قد عرفت في باب المراقبة وقوعها بين كفّ «مفاعيلن» أو قبضه. وقد جوّز تركها بعضهم، وأنشد:

بَنُو سَعْدٍ خَيْرُ قَوْمٍ لِحَارَاتٍ أَوْ مُعَانٍ [٥٧٥]

وهو - كما تراه - ثقیلٌ في الذوق! والبيت مولّدٌ - على ما قيل - . واجتماعها مما لا ياباه الذوق.

وقد جوّزه الجوهريّ وأنشد:

أَشَاقَكَ طَيْفُ مَامَةٍ بِمَكَّةَ أَوْ حَمَامَةٍ [٥٧٦]

ولكنّه لم يثبت وروده.

والبيت المتقدّم يحتمل كونه من مشكول المجتثّ.

وعلى المراقبة فهل يُشترط اتّحاد الزحافين في الصدر والابتداء؟ أو لا يشترط؟، بل يمكن كون الصدر والابتداء كليهما مقبوضين أو مكفوفين؟ أو أحدهما مقبوضٌ والآخر مكفوفٌ؟
لم أجد لهم كلاماً في ذلك.

الثالث:

نقل الباريّ عن عبدالرحيم عدم تجويزه قبض الصدر والابتداء معاً، نظراً إلى أنّه يشتبه بالمجتثّ حينئذٍ، وهو ترجيحٌ بلا مرجحٍ.
ثمّ أنّهم قالوا: «إنّ الكفّ أحسن من القبض»؛ وجوّزوا الكفّ في «فاعلاتن»

العروض دون الضرب، لتلايلزم الوقف على متحرك.
ولا يمكن فيه الخبن، لكون هذا وتد مفروق.

الرابع:

قالوا: المضارع قليل في شعر العرب، ولم يأت منه قصيدة تامة.
وأنكره الأخفش، وزعم أنه وضعه الخليل.
وقد مرّ له مثل ذلك في المديد؛ وعرفت الكلام معه!
وقال الزجاج: «أنه والمقتضب قليلان في شعر العرب، وإنما يروى من كل
واحدٍ منهما البيت والبيتان» [٥٧٧].

هذا؛ ولا يخفى عليك أنهم نقلوا هنا إنكار المضارع عن الأخفش واعتراف
الزجاج بوروده مع قلته، وقد تقدّم نقلهم إنكاره عن الزجاج في بحث السريع؛ وبين
النقلين تهافتاً! - كما لا يخفى -.

الخامس:

من معايات المضارع قولهم:

لَا يَزَالُ الْكَرَامُ مُشْبِهَ اللَّثَامِ [٥٧٨]

يُخرج من المضارع بتنوين «مشبه»، وإدخال «اللام» على «الثام»؛ فيكون
هكذا: «مُشْبِهًا لِلثَّامِ».

[البحر الخامس]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الخامس من الدائرة الرابعة: المقتضب، وهو الثاني عشر، وقد عرفت أنه في الأصل: «مفعولات مستفعلن مستفعلن»، مرتين.

وله عروض واحدة، وضرب واحد؛ ذكرها في قوله:

الطِّي بَعْدَ الْجُزْءِ فِي الْمُقْتَضَبِ فِي الضَّرْبِ وَالْعَرُوضِ لَمْ يُجْتَنَبِ
فهو مجزوء له عروض واحدة مطوية لها ضرب مثلها، وبيته:

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ هَا نَاطِرَانِ كَالسَّبِجِ [٥٧٩]

قوله: «لاح لنا» هو العروض، وقوله: «كالسبج» هو الضرب، ووزن كلٍّ منها: «مُفْتَعِلُن».

ونقل الدماميني [٥٨٠] البيت هكذا:

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ هَا عَارِضَانِ كَالْبَرْدِ [٥٨١]

و تشبيه العارض بالبرد بارد جداً لا يرضيه إلا بارد مثله! وأما على ما نقلناه

فوجه الشبه ظاهر، لأن «السبج» - وهو الخزُّ السود [٥٨٢] - مما يُشَبَّه به العيون؛

مضافاً إلى أنه مروي، فقد نقلوا أن امرأة اجتازت بباب مسجد النبي - صلى الله

عليه وآله - وهي تقول:

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ هَا نَاطِرَانِ كَالسَّبِجِ

فَانْتَنَتْ فَقُلْتُ لَهُمْ وَالْفَوَادُ فِي وَهَجٍ

هَلْ عَلَيَّ - وَيَحْكُمُ! - إِنْ عَشِيتُ مِنْ حَرَجٍ؟

فقال - صلى الله عليه وآله -: «لا حرج إنشاء الله!» [٥٨٣].

و في بعض النسخ: «عارضان كالسُّنَج»، وهو: العُنَابُ [٥٨٤].

تنبيهات

الأول:

قد يأتي ضرب المقتضب على «مفعولن» في شعر المحدثين، كقوله:
لَمْ أَرَكَ بَاكِئَةً يَا حَمَامَةَ أَلْبَانِ
هَلْ ذَكَرْتَ عَهْدَهُمْ بَعْدَ طُولِ نِسْيَانٍ؟ [٥٨٥]
و جَوَّزَ بعضهم مجيء عروضه على «مُسْتَفْعِلُنْ» سالماً، وأنشد بيتاً زعم أنه قديم،
وهو:

لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ [٥٨٦]

الثاني:

يدخل هذا البحر من الزحاف:
الخبثُ؛

و: الطيُّ، مع المراقبة في جزء «مفعولات» بينها. وأنكرها بعضهم، فجَوَّزَ سلامته؛ وأنشد:

لَا أَذْعُوكَ مِنْ بُعْدٍ بَلْ أَذْعُوكَ مِنْ كَثْبٍ [٥٨٧]

و لا يُخْبِلُ العروض والضرب لئلا يتوالى خمس حركات، لأنَّ قبله متحرّك
الوَيْدَ المَفْرُوقَ.

الثالث:

من معانيات المقتضب قولهم:

لَسِيَّتِي تَرَكْتُ لَهُ أَلْعَارِيَّةَ الَّتِي طَلَبْنَا [٥٨٨]

يخرج منه بأن يُبدل لفظ «العارية» بـ: «العارة» - وهي لغة فيه [٥٨٩] -.

[البحر السادس]

[من الدائرة الرابعة]

البحر السادس من الدائرة الرابعة: المجتث، وهو رابع عشر البحور، وقد عرفت أنه في أصل الدائرة على «مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن» مرتين. ولم يُستعمل إلا مجزوءاً.

وله عروض واحدة وضرب واحد سالم؛ وبيته قولهم:

البَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ وَالْوَجْهُ مِثْلُ أَهْلَالٍ [٥٩٠]

فقوله: «هَآخَمِيصُنْ» العروض، وقوله: «لُلهَالِي» الضرب، وزنها: «فَاعِلَاتْن».

وهذا البحر ذكره الناظم مع المضارع؛

لكونه مثله في سلامة العروض والضرب؛

ولزوم الجزء؛

ورأى أن ملاحظة الاختصار أولى من رعاية الترتيب.

تنبيهات

الأول:

يدخل من الزحاف:

الخبث؛

و: الكف؛

و: الشكل - كما في الخفيف -؛

و يمتنع في الضرب: الكف، فيمتنع الشكل أيضاً - للزوم الوقف على المتحرك -.

و منع الشكل بعضهم في جزء «فَاعِلَاتُنْ» مطلقاً.

و يدخله التشعيث عند الأكثر؛ و منعه بعضهم، لأنه خلاف الأصل. و لم يجيء في

شعرهم إلا نادراً؛ و فيه ألقابها الثلاثة - كما تقدّم في الخفيف -.

الثاني:

من معايات المجتث ما أنشدوه من قولهم:

مَا أَلْهَوَى لِلْمُحِبِّينَ غَيْرَ سَمٍّ مُنْقِعٍ [٥٩١]

يخرج منه بقطع «همزة» الوصل من «الهُوى». تأمل في وجه جوازه [٥٩٢].

و ضربه مشعّث.

[الدائرة الخامسة]

[البحر الأول]

[من الدائرة الخامسة]

البحر الأول من الدائرة الخامسة: المتقارب، وهو الخامس عشر، وقد عرفت أن وزنه: «فعولن» ثمانية.

[وَ حَيْثُمَا مِنْ مُتَقَارِبٍ أَتَتْ صَحِيحَةً وَ الْبَحْرُ وَافِيًا ثَبَتَ]
وله عروضاً وستة أضرِب، ذكرهما بقوله: وَ حَيْثُمَا مِنْ مُتَقَارِبٍ أَتَتْ - :
العروض - صَحِيحَةً وَ الْبَحْرُ وَافِيًا، ثبت.

[فَالضَّرْبُ مِثْلُهَا أَتَى وَ قَصْرُهُ مُسْتَعْمَلٌ كَحَذْفِهِ وَ بَثْرُهُ]
فالضرب لها يأتي على أربعة أقسامٍ: صحيحٍ مثلها أتى، وهو الأول؛
وقصره مستعملٌ، وهو الثاني؛
كحذفه، وهو الثالث؛
وبثره، وهو الرابع.

[وَ الْحَذْفُ فِي الْمَجْزُوءِ مِنْهُ لَزِمًا]
وَ الضَّرْبُ لِلْحَذْفِ وَ لِلْبَثْرِ أَنْتَمَى]
والحذف للعروض في المجزوء منه لزماً، فالجزء من المتقارب ليس له إلا
عروضٌ محذوفةٌ.
والضرب لها اثنان:

للحذف، وهو الأول؛

و للبتتر انتمى، وهو الثاني.

و تفصيل ذلك: إنَّ العروض الأولى صحيحة لها أربعة أضرب:

أولها: صحيحٌ مثلها، و بيته قولهم:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَاماً [٥٩٣]

فالعروض قوله: «نُ مُرِّنْ»، و الضرب قوله: «نِيَامَنْ»، و زنها: «مَفْعُولُنْ».

الثاني: مقصورٌ على «فَعُولُنْ»؛ و يلزم فيه الرَّدْف، و بيته:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِسَاتٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِعٍ مِثْلِ السَّعَالِ [٥٩٤]

فقوله: «سعال» هو الضرب، و زنه: «فَعُولُ».

الثالث: محذوفٌ على «فعل»، و بيته:

وَأَرْوِي مِنَ الشَّعْرِ شِعْراً عَوِيصاً يُنْسِي الرَّاوَةَ الَّذِي قَدْ رَوَا [٥٩٥]

فالضرب قوله: «رووا»، و زنه: «فعل» - لأنَّ «فَعُولُنْ» ذهب سببه بالحذف،

فبقي «فعو»، فنقل إلى «فعل» - .

الرابع: أوتر على «فع»، أو: «فل» - على الخلاف المتقدم - . و بيته:

خَلِيلِيَّ عَوْجاً عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلْتُ مِنْ سُلَيْمَى وَ مِنْ مَيَّةَ [٥٩٦]

فقوله: «يه» هو الضرب، و زنه ما عرفت.

العروض الثانية: مجزوءةٌ محذوفةٌ لها ضربان:

الأول: مثلها، و بيته قوله:

أَ مِنْ دِمْنَةٍ أَفْقَرَتْ لِسَلْمَى بَذَاتِ الْغَضَا [٥٩٧]

فالعروض قوله: «فرت»، و الضرب قوله: «غضا»، و زن كلٍّ منها: «فعل».

الثاني: أبتَرُ، وبيته قوله:

تَعَفَّفَ وَ لَا تَبْتَسِنَ فَمَا يُغْضَ يَا تَيْكََا [٥٩٨]

فالضرب قوله: «كََا». وهذا الضرب قليل جداً حكاه بعضهم عن الخليل، و لم ينقله بعضهم.

و أوجب المازني [٥٩٩] الرَّدَفَ قبل «فل».

تنبيهات

الأول:

إنَّ الحذف في العروض الأولى للمقارب يجري مجرى الزحاف؛ فيوجد في بيتٍ من القصيدة محذوفة، و في بيتٍ آخر منها سالمة؛ كما قال:

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَ صَوْبُ الْغَمَامِ وَ رِيحُ الْخَزَامَى وَ نَشْرُ الْقَطَرِ [٦٠٠]

فأتى بالعروض سالمة، و فيها قال:

يُعَلُّ بِهَا بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا غَرَدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحَرُّ

فأتى بها محذوفة. و هي أكثر من أن تُحصى في الشعر.

و أجاز الخليل القصر أيضاً في العروض الأولى، و قال: «لأنَّ المقارب كَثُرَتْ حركاته فاحتاج إلى كثرة السواكن».

قلت: و هذا التعليل كما تراه! و أنشد فيه قول العرب:

فَرُمْنَا الْقِصَاصَ وَ كَانَ أَلْتَقَا...

...صُ فَرَضَا وَ حَتَمَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ [٦٠١]

فعروضه قوله: «تقاص»، وزنه: «فعلول».

و لم يحزه سيبويه، للزوم التقاء الساكنين في الوسط من غير تصريح؛ وقال:
«الصواب رواية البيت:

..... وَكَانَ أَلْقَصَا... صُ.....[٦٠٢]

و أنشد الخليل - رحمه الله - قوله:

وَلَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذْتُ دَوَا... بَ سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيَّهَا [٦٠٣]

و قال سيبويه: «إنّ الرواية:

..... أَخَذْتُ جَمَالَ سَعْدٍ» [٦٠٤]

قال الدماميني بعد نقله جواز ذلك من المبرد - وكان الأولى نقله من الخليل! -
ما لفظه: «و فيه - مع شذوذ القصر - : التقاء الساكنين في غير القافية، وهو شيء
لانتظير له» [٦٠٥]؛ انتهى.

فإن أراد شذوذ القصر مطلقاً، فهو كما ترى؛

و إن أراد شذوذَه في العروض فهو عينُ التقاء الساكنين، فلا يناسبه قوله:
«مع...»؛ فليُحرّر.

الثاني:

يدخل حشو المتقارب من الزحاف:

القبضُ، وهو حسنٌ إلا الجزئين اللذين قبل الضريين الأبتريين، عند الخليل؛
و خالفه الأخفش.

و لكلٍّ من القولين حججٌ استحسانيةٌ. و العمدة السماع و الذوق؛ و كلاهما
يشهدان للخليل.

و عن الخليل أيضاً منع القبض في الجزء الذي قبل الضرب الخامس - وقد عرفت سابقاً أن جميع ذلك يسمى الاعتماد -:

و عن بعضهم: منع قبض الجزئين اللذين قبل الضرب الثاني والثالث؛ وعلى هذا فالأحسن ترك القبض للجزء الذي قبل الضرب، إلا في الضرب الأول.

وبيت القبض:

أَفَادَ فَجَادَ وَ سَادَ فَرَادَ وَقَادَ قَدَادَ وَ عَادَ فَأَفْضَلَ [٦٠٦]

جميع أجزائه مقبوضة إلا الضرب.

الثالث:

من معايات المتقارب قولهم:

قَدْ قَالَ لِي عَادِلِي قَوْلًا عَلِمْتُه [٦٠٧]

يخرج من سادس المتقارب، وقد دخل الثلم صدره وابتداءه؛ كذا في شرح

«الحسناء»؛ فتأمل!.

هذا تمام الكلام في البحور التي ذكرها الخليل ونظمها الناظم. ولنذكر نحن البحر

السادس عشر مع أعاريضه وضروبه؛ فنقول:

[البحر الثاني]

[من الدائرة الخامسة]

هو البحر الثاني من الدائرة الخامسة، وهو سادس عشر البحور. لم يذكره الخليل واستدركه المتأخرون عنه. وسمّاه كلُّ باسمٍ؛

فسمّاه بعضهم: الغريب - لقلّته -؛

و سمّاه البديهيُّ [٦٠٨]: المتداني؛

و غيره: المترادف؛

و: المتقاطر؛

و: المُخْتَرَع؛

و غير ذلك. وقد مرَّ له أسماء آخر في باب تعداد الدوائر [٦٠٩].

و أصله: «فاعِلُن» ثمانية. وله عروضان، وأربعة أضربٍ:

العروض الأولى: تامة، ولها ضربٌ واحدٌ مثلها، وبيته:

جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِمًا صَالِحًا بَعْدَ مَا كَانَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرٍ [٦١٠]

فقوله: «صَالِحُن» هو العروض، وقوله: «عَامِرُن» هو الضرب، وزن كلُّ:

«فَاعِلُن».

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ ولها ثلاثة أضربٍ:

الأوّل: مرفلٌ مخبونٌ على «فعلاتن»، وبيته قوله:

دَارُ سَلَمَى بِشَخْرِ عُمَانَ قَدْ كَسَاهَا أَلْبَى الْمَلَوَانِ [٦١١]

- على رواية التحريك، وإلاّ فهو من الثاني -. فقوله: «المَلَوَانِ» هو الضرب،

وزنه: «فَعَلَاتُن». قالوا: «و لا يوجد هذا القسم إلاّ مخبوناً عروضاً مرفلاً مصرعاً»؛

قلت: فعلى هذا فإنّ عِلْمَ كون العروض سالمةً و أنّ الحُبنَ و الترفيلَ

للتصريح؟!.

الضرب الثاني: مزال، وبيته:

هَذِهِ دَارُهُمْ أَقْفَرَتْ أَمْ زَبُورٌ مَحْتَهَا الدُّهُورُ [٦١٢]
فقوله: «هَذَا دُهُورٌ» ضربه، وزنه: «فَاعِلَان».

الثالث: معرّئ مثلها، وبيته:

قِفْ عَلَى دَارِهِمْ وَابْكَيْنِ بَيْنَ أَطْلَالِهَا وَالدِّمْنِ [٦١٣]
فقوله: «وَابْكَيْنِ» عروضه، و: «الدِّمْنِ» ضربه، وزنها: «فَاعِلُن».

تنبيهان

الأول:

ذكر جماعة لتتيممه عروضين آخرين:

الأولى: مخبونة، لها ضربٌ مثلها، وبيته قوله:

أَوْقَفْتُ عَلَى طَلَلٍ طَرَباً فَشَجَاكَ وَأَطْرَبَكَ الْطَّلَلُ [٦١٤]

الثانية: مقطوعة، و ضربها مثلها، ومنها أبيات الناقوس التي ترجمها

أمير المؤمنين [٦١٥] - عليه الصلاة والسلام - لجابر [٦١٦]، أوها:

حَقّاً حَقّاً حَقّاً حَقّاً صِدْقاً صِدْقاً صِدْقاً صِدْقاً [٦١٧]

و ورد من هذا البحر في شعر أبي العتاهية المشطور المقطوع، كقوله:

هَمْ الْقَاضِي بَيْتٌ يُطْرِبُ قَالَ الْقَاضِي لَمَّا عُوتِبَ

مَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا مُذْنِبٌ! [٦١٨]

الثاني:

يدخل في أجزائه: الخبن، وهو فيه حسن؛ وبيته:

كُرَّةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِحَةٍ فَتَدَاوَلَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ [٦١٩]

و يدخل حشوه القطع - على خلاف الأصل -؛ وقيل: «ولذا لم يثبت الخليل». و

بيته:

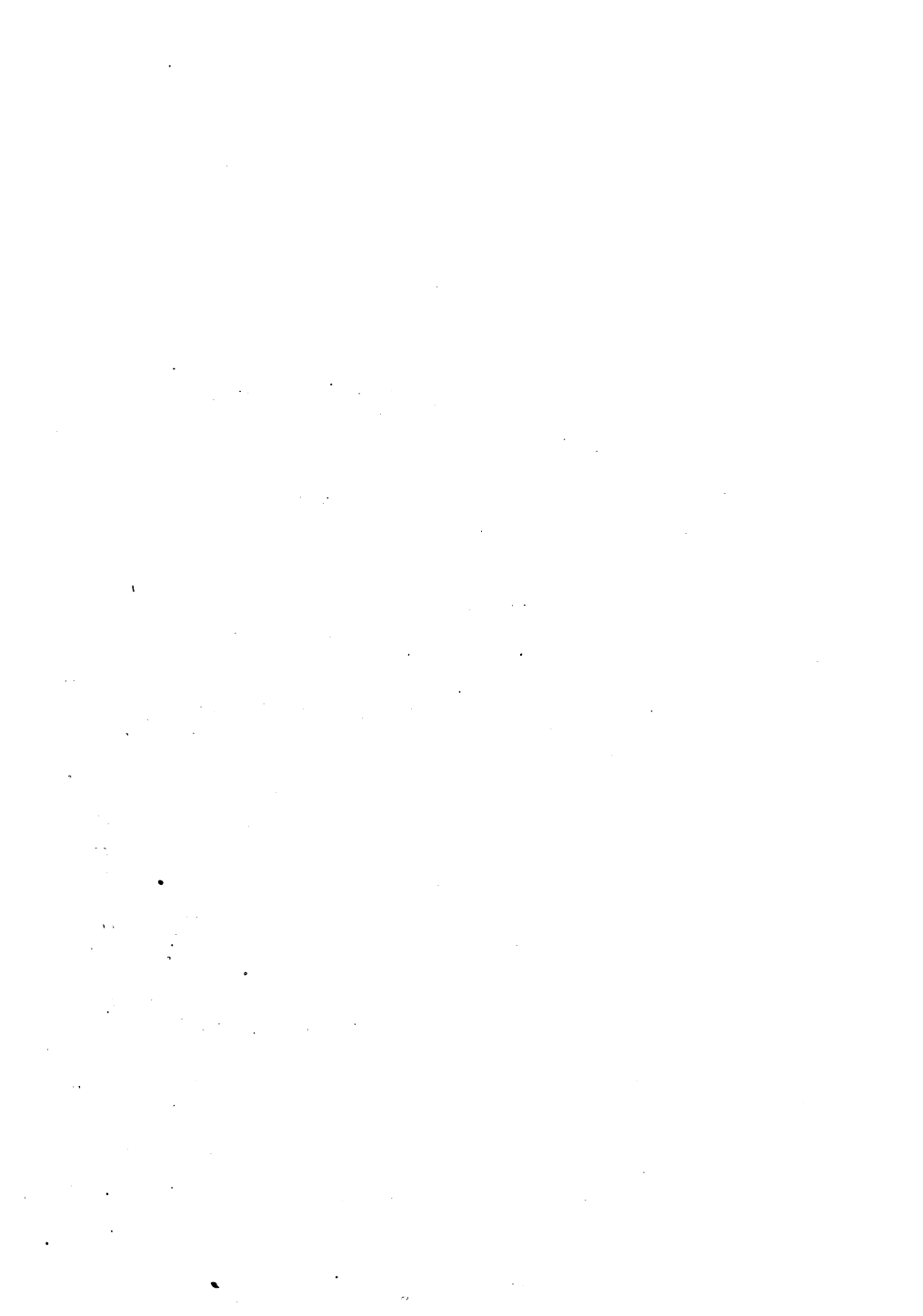
مَا لِي مَالٌ إِلَّا دِرْهَمٌ أَوْ يَرْزُونِي ذَاكَ الْأَذْهَمُ [٦٢٠]

وقد يجتمع القطع والخبن، بمعنى: أن يكون جزءً مقطوعاً و جزءً مخبوناً؛ وبيته:

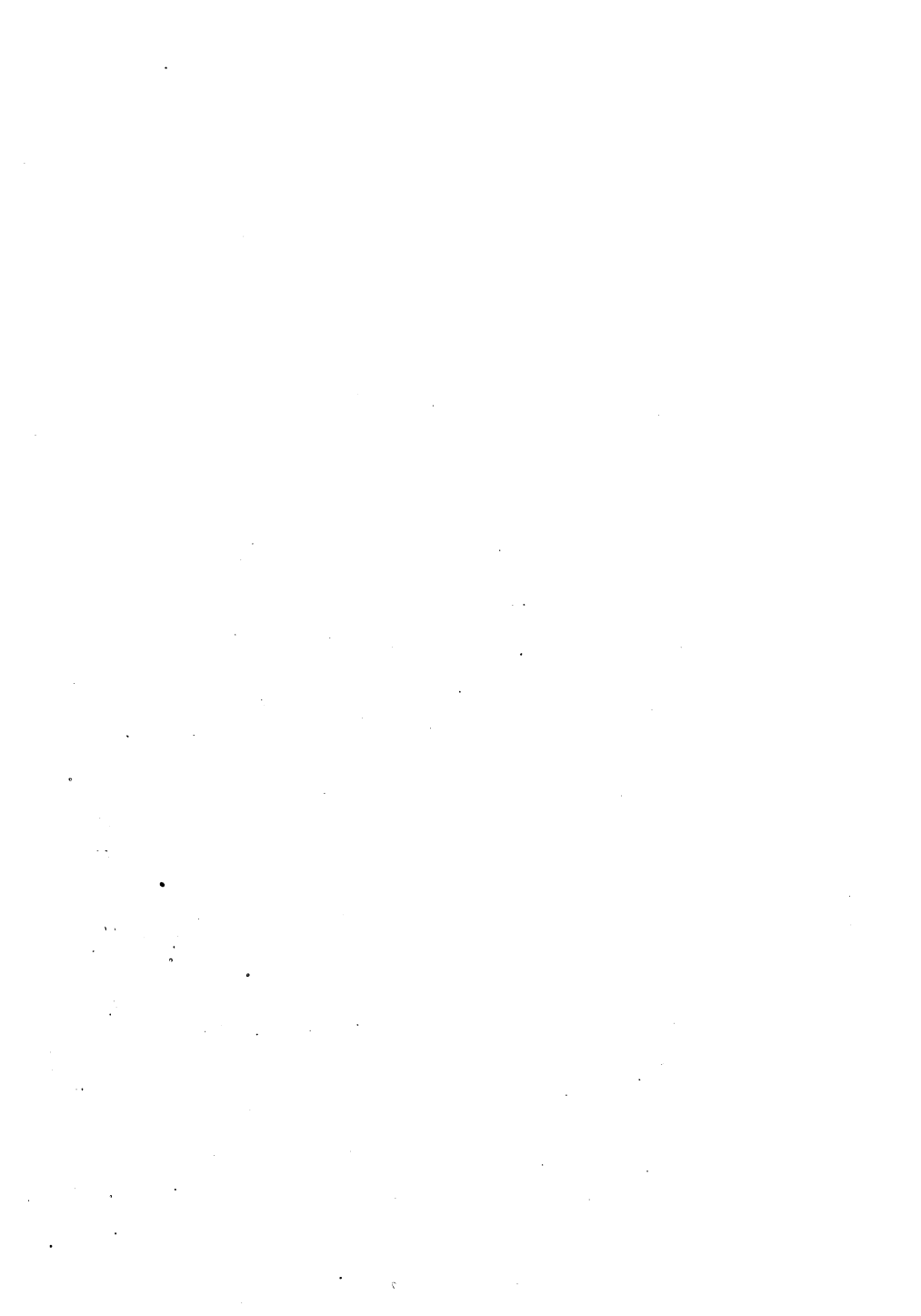
رُزِمَتْ إِبِلٌ لِلْبَيْنِ ضَحَى فِي غَوْرِ تَهَامَةٍ قَدْ سَلَكُوا [٦٢١]

تم الجزء الأول من «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض» على يد مؤلفه

أبي المجد محمد الرضا - دام مجده -؛ و يتلوه الجزء الثاني في علم القوافي.



التعليقات على النصّ



[١] إلّا القليل

كمنظومة «الصبان» لأبي العرفان محمد بن عليّ الصبان، المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ. ق. وهذه المنظومة تشتمل على ٦١ بيتاً، وطُبعت عدّة مرّات، منها في «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٩٦ / ٥٩٣. والمنظومة قد شرحها الناظم نفسه و فرغ منه سنة ١١٨٣ هـ. ق. و طُبِع في القاهرة سنة ١٣٠٧ هـ. ق. وك «روضة الأزهار في نظم الأشعار» في العروض والقوافي، للقس انطونيوس الأفعالي، وهي مطبوعةٌ ببيروت؛ انظر: «اكتفاء القنوع» ص ٢٦٠ ثمّ ص ٤٧٥.

[٢] الرامزة

هي منظومةٌ في علمي العروض والقوافي، اسمها: «القصيدَةُ الخزرجيّة»، واشتهرت بـ «الرامزة»؛ للشيخ الأديب ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجيّ الأندلسيّ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. ق. والمنظومة تشتمل على ٩٨ بيتاً، وطُبعت عدّة مرّات، منها ما في «المجموع الكامل للمتون» صص ٥٨٨ / ٥٩٣. ولها شروحٌ كثيرةٌ، منها شرح الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الدلجي العثماني، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ. ق. سمّاه: «رفع حاجب العيون الغامضة عن كنوز الرامزة»؛ راجع: «كشف الظنون» ج ١ القائمة ٨٣٠. ومنها شرح العلامة أبي زكريّا الأنصاريّ المتوفى سنة ٩٢٦ هـ. ق. سمّاه: «فتح ربّ البريّة بشرح الخزرجيّة»؛ راجع: «اكتفاء القنوع» ص ٢٦٠.

وسنشير إلى شرحين آخرين من هذه الشروح فيما يأتي من هذه التعليقات.

[٣] ثانياً

هكذا في المخطوطتين؛ وفي كليهما: «الياذن» بـ «الذال»، و «خف لشق» بتقديم «اللام» على «الشين». وقد أثبت البيت في المتن مغلوطاً ظناً بصدوره من قلم الشارح كذلك؛ وصحيحه:

فَرَّتْ إِلَى الْيَاذِنِ دَوَائِرُ خَفْسَلَوْ
أَوَّلَاتُ عَدَّ جُزْءٍ لِبُجْزٍ نُنَا نُنَا
وهو البيت ١٠ من أبيات منظومة «الرامزة». راجع: «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٩.

وفي هامش المخطوطة الأولى حاشيتان تتعلّقان بهذا البيت قد خرم بعض عباراتهما، وما بقي منهما: «الياذن رمزٌ لعدد أوزان الأبيات، وهو وستين. محمّد. قوله: دوائر خف لشق. «خ» إشارة إلى الدائرة ...، «ف» إلى المؤتلفة، «ل» إلى المجتلبة، «ش» إلى الم... «ق» إلى المتّفقة».

[٤] وطلا

هكذا في النسختين أيضاً، والمظنون أنّ العبارة صدرت من قلم الشارح كذلك. و صحيح البيت:

خِ تَمَنَّ أَبْنِ زَهْرٍ وَلَهُ قَلٌّ سَيْتَةٌ
جَلَّتْ حَضُّ شَمْرَبَلٍ وَفُزْنَ لِدَوْ وَطًا
وهو البيت ١١ من أبيات المنظومة؛ راجع: «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٩.

[٥] شرح الشريف

إشارة إلى شرح السيّد الشريف الغرناطيّ السُّبْتِيّ الأندلسيّ، المتوفّى سنة ٧٦٠ هـ. ق. وهو أقدم شروح الكتاب؛ راجع: «كشف الظنون» ج ١ القائمة ٨٣٠.

[٦] الشيخ بدرالدين

إشارة إلى شرح الشيخ بدرالدين محمّد بن أبي بكر ابن الدمامينيّ المعروف

بالداميني، المتوفى سنة ٨٣٧ هـ. ق. وهو قد شرح المنظومة أولاً ثم أعرض عنه وكتب بعد مضي زمنٍ شرحاً آخر عليها، سمّاه: «العيون الغامزة عن خبايا الرامزة»، و فرغ من تبليغه في رجب سنة ٨١٧ هـ. ق. راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٦ الرقم ١١٣.

و لبدردالدين عبدالرحمن العينيّ شرحٌ آخر على نفس المنظومة، ولكن الظاهر أنّ المراد من قول المصنّف هو الأوّل، لا الثاني؛ لأنّه سينقل عنه في كتابنا هذا مرّات عديدة، فكان في متداول يديه.

[٧] الحسنة

هي قصيدة لاميّة لصدرالدين محمّد بن ركن الدين محمّد الساوي، ضاهى بها القصيدة الحاجبيّة؛ و يقال لها «عروض الساوي». تقع في ثلاثمائة بيت، صدرها:

بِحَمْدِ الْمَلِكِ الْحَقِّ ذِي الطُّولِ وَالْعُلَا وَ شُكْرِ أَيْادِيهِ أَفْتَحَ مَتَفَالَا

و مختتمها:

وَ إِذْ كَمُلْتَ حَسَنَاءَ عَدَّتْهَا تَرَى مِئَاتَ ثَلَاثًا فَاشْكُرُوا اللَّهَ ذَا الْعُلَا

شرحها جمعٌ من الأدباء، منهم شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهانيّ المتوفى سنة ٧٤٩ هـ. ق، و بدرالدين محمود العينيّ المتوفى سنة ٨٥٥ هـ. ق. و شرحها القزوينيّ، و العبيديّ، و السعيديّ، و غيرهم؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦.

[٨] المصطفى

إشارةٌ إلى اسم ناظم متن كتابنا هذا، و هو الأديب البارع المشارك في جلّ العلوم العلّامة الشيخ مصطفى التبريزيّ. و قد ذكرتُ نبذةً من ترجمته في تقدمة الكتاب؛ فراجعها.

[٩] يتيمة

أشرنا في تقدمتنا على الكتاب أنّ الناظم لم يسمّ قصيدته باسم، بل ليس لها ديباجةٌ، فضمّن الشارح شرحه أبياتاً من صدرها ليكون ديباجةً لها. و سمّاها ههنا بهذا الاسم،

فهي من قبل الشارح - لا الناظم - مسمّاة بـ: «اليتيمة».

[١٠] الجوهريّ

هو أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الأديب اللغوي الكبير صاحب الصحاح، الذي ليس له نظير في معاجم اللغويين، وله آثار غيره. أصله من فاراب من بلاد تركستان، دخل العراق صغيراً ثم سافر إلى الحجاز وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور. كان له فضائل، منها خطّه الذي يُذكر مع خطّ ابن مقلة. لم يذكر سنة ميلاده، و مات سنة ٣٩٣ هـ. ق. بنيسابور.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣١٣ القائمة ٢، وانظر: «يتيمة الدهر» ج ٤ ص ٤٠٦، «معجم الأدباء» ج ٦ ص ١٥٥، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٤٦ الرقم ٩١٣، «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٢٠٧، «إنباه الرواة» ج ١ ص ١٩٤.

[١١] قيمة

إشارة إلى ما صنّفه هذا الأديب اللغوي في علم العروض. قال ياقوت الحموي: «له من التصانيف كتاب في العروض جيّد بالغ، سمّاه: عَرُوضُ الْوُرُقَةِ»؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ٦ ص ١٥٥. أمّا الثعالبي فقد أهمل ذكر الكتاب عند ترجمته؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٤ ص ٤٠٦. وقال السيوطي: «و صنّف كتاباً في العروض»؛ راجع: «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٤٧ الرقم ٩١٣؛ وانظر أيضاً: «الأعلام» ج ١ ص ٣١٣ القائمة ٢.

[١٢] الأراجيز

في هامش النسخة الأولى: «قوله: «ما كلّ عالم ... إلى آخره» اقتباس من قول الحريري في المقامات: «فما كلّ قاضٍ قاضي تبريز ولا في كلّ وقتٍ تُنشد الأراجيز». أقول: كذا ورد في الحاشية، وفي «المقامة التبريزيّة»: «فما كلّ قاضٍ قاضي تبريز ولا كلّ وقتٍ تُسمع الأراجيز»؛ راجع: «مقامات الحريري» ص ٣٣٠.

[١٣] أُرْجَانِيّ

هو أبو بكر ناصح الدين أحمد بن محمد بن الحسين الأرجاني، الشاعر الكبير، وفي شعره رقةً وحكمة. كان في صباه بالمدرسة النظامية بأصبهان، ثم ولّى القضاء بتستر و توفي فيه. ولد سنة ٤٦٠ هـ.ق. بأرجان من قرى الأهواز و توفي سنة ٥٤٤ هـ.ق. جمع إليه بعض شعره في «ديوان». وقال ابن العماد في وصفه: «حامل لواء الشعر بالمشرق». و حكى ابن خلكان عن الأصفهاني في الخريدة أنّه قال فيه: «لم يسمح بنظيره سالف الأعصار!».

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢١٥ القائمة ٢؛ «معاهد التنصيص» ج ٣ ص ٤١؛ «المنتظم» ج ١ ص ١٣٩؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ١٩٢ القائمة ٢؛ «شذرات الذهب» ج ٤ ص ٣٠٣؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١٥١؛ «الوافي بالوفيات» ج ٧ ص ٣٧٣.

[١٤] للتقطيع

تمامه:

وَأَرَى فُؤَادِي فِي آلِ زَمَانٍ كَأَنَّهُ
.....
من قصيدة طويلة لها ٧٣ بيتاً؛ ولم أعر على ديوانه.

[١٥] عزّي

كذا في النسختين، و ورد في النسخة الأولى غير مشدّد. ويمكن أن يكون: «عزوي»، أي: صبري.

[١٦] لازب

يقال: «صار الأمر ضربة لازب أي: صار لازماً ثابتاً»؛ انظر: «القاموس المحيط» مادة لزب ص ١٣٧ القائمة ١؛ «المنجد» نفس المادة ص ٧١٩ القائمة ٣.

[١٧] السكاكي

هو أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الخوارزمي. عالم بالعربية والأدب. مولده سنة ٥٥٥ هـ.ق. بخوارزم و وفاته سنة ٦٢٦ هـ.ق. به. له «مفتاح

العلوم»، و«رسالة في علم المناظرة».

راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ٢٢٢ القائمة ١؛ «الجواهر المضيئة» ج ٢ ص ٢٢٥؛ «معجم الأدباء» - لكامل سلمان - ج ٧ ص ٤٤ القائمة ١؛ «شذرات الذهب» ج ٥ ص ٢٢٢.

[١٨] عند غاية

قال: «ثم إذا مددت اطلعت على أن هذا النوع - أعني: علم العروض - نوع إذا أنت رددته إلى الاختصار احتمله، وإذا أنت حاولت الإطناب فيه امتدّ وكاد أن لا يقف عند غاية»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٣٦.

[١٩] امرئ القيس

هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، واسمه: حندج أو مليكة أو عدي. أشهر شعراء العرب على الإطلاق. كان أبوه ملك أسد و غطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر فقال له هو غلام. واضطرب أمره طول حياته حتى لُقّب بالملك الضليل. مات في أنقرة سنة ٨٠ قبل الهجرة. له ديوان صغير، وله المعلّقة المشهورة. راجع: «معجم الشعراء» ج ١ ص ٣٠٣ القائمة ٢؛ «الأعلام» ج ٢ ص ١١ القائمة ٣.

[٢٠] حرب البسوس

لتفصيل أخبار حرب بكرٍ وتغلبٍ - المسماة بحرب البسوس - راجع: «الأغاني» ج ٥ ص ٣٩.

[٢١] سمة جسّاس

جسّاس هو أصغر أولاد مرّة بن ذهل بن شيبان، وكان له عشرة بنين. وأخت جسّاس كانت صاحبة كليب الذي أثارت فتنة حرب البسوس بعد قتله؛ راجع: نفس المصدر ص ٤٠.

[٢٢] الاعتماد

ليس المراد من «الاعتماد» ههنا حذف الحرف الخامس الساكن من «فَعُولُن» في بحر الطويل قبل الضرب الذي أصابه الحرف، ولا سلامة «فَعُولُن» التي قبل الضرب الأبتري من رابع بحر المتقارب و سادسه، كما عليهما المصطلح في علم العروض - راجع: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ١ ص ٧٥ القائمة ١ - . بل المراد منه ههنا ما هو أعمّ منهما، وهو حذف ساكن السبب الخفيف إذا كان السبب في جوار وتدٍ. وليس هذا الاسقاط عندهم إلا لضعف السبب وقوة الود.

[٢٣] الأحسن

الظاهر أن المراد به كتاب «أحسن الحسناء»، وهو من شروح عروض أبي محمد عبد الله بن محمد الأنصاري الأندلسي المعروف بأبي الجيش الأنصاري المغربي المتوفى سنة ٥٤٩ هـ. ق. ذكر اسم الشرح كاتب جلبي ولم يزد عليه؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٥. ولم يذكره اسماعيل باشا في ذيله.

[٢٤] و

كذا في النسختين. والظاهر زيادة هذه اللفظة، بل هي تختل بالمعنى.

[٢٥] كلها

إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، كريمة ٣١ البقرة.

[٢٦] الخليل

هو ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عمرو الفراهيديّ اليحُمديّ، من كبار أئمة اللغة والأدب، و واضع علم العروض على ما هو المعروف بين أهل هذه الصناعة. ولد سنة ١٠٠ هـ. ق. في البصرة، و مات سنة ١٧٠ هـ. ق. بها. كان أستاذ سيبويه النحويّ، وكان فقيراً صابراً. له: «كتاب العين»، و «النقط والشكل»، و «النغم»، و «العروض». يقال: صدمته سارية في المسجد وهو غافل، فكانت هي سبب موته. قال النضر بن شميل: «ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٣١٤

القائمة ١، «إنباه الرواة» ج ١ ص ٣٤١، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٤٤ الرقم ٢٢٠، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٥٥٧ الرقم ١١٧٢.

[٢٧] الأخفش

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب. أخذ العربية عن سيبويه وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزلياً. له: «تفسير معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«القوافي». مات سنة ٢١٥ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ١٠١ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٥٩٠ الرقم ١٢٤٤، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٨٠ الرقم ٢٦٤.

[٢٨] الزجاج

هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، عالم بالنحو واللغة ومن تلامذة المبرد. وقع بينه وبين ثعلب وغيره مناقشات. له: «معاني القرآن»، و«الألمالي» وغيرهما. وُلد سنة ٢٤١ هـ. ق. ومات سنة ٣١١ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٤٠ القائمة ١، «معجم الأدباء» ج ١ ص ١٣٠ الرقم ٩، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٤٩ الرقم ١٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤١١ الرقم ٨٢٥.

[٢٩] كشرّاح الرامزة

أشرنا إلى بعض من هذه الشروح فيما مضى من هذه التعليقات؛ انظر: التعليقة ٢.

[٣٠] للدمايني

هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الإسكندراني، المعروف بابن الدمايني والمشهور عند المتأخرين بالدمايني، نحوي أديب مشارك في الفقه وغيره من العلوم. وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ. ق. وتعلّم حتّى فاق في النحو والنظم وغيرهما. كان يدرّس النحو بالجامع الأزهر برهة ثمّ رجع إلى الإسكندرية، ثمّ قدم القاهرة فدخل دمشق وزبيد وغيرها من البلدان حتّى مات سنة ٨٣٧ هـ. ق. في بعض بلاد الهند.

وله غير شرح الرامزة «جواهر البحور في العروض»؛ راجع: «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٦ الرقم ١١٣، «الضوء اللامع» ج ٧ ص ١٧١.
و شرحه هذا هو «العيون الغامزة على خبايا الرامزة»؛ انظر: ما سبق من هذه التعليقات، التعليقة ٦.

[٣١] المتنافسون

تلميحٌ لطيفٌ إلى قوله - تعالى -: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾؛ كريمة ٢٦ المطففين.

[٣٢] أبتَر

إشارةٌ إلى قول النبي ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَذْكُرُ بِسْمِ اللَّهِ فِيهِ فَهُوَ أَتَر»؛ راجع: «وسائل الشيعة» ج ٧ ص ١٧٠ الحديث ٩٠٣٢، «بحار الأنوار» ج ٧٣ ص ٣٠٥، «التفسير» المنسوب إلى مولانا العسكري رحمه الله ص ٢٥.
ولا يخفى ما في كلامه من التوسع.

[٣٣] لم يعلما

اقتباسٌ من قوله - تعالى -: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾؛ كريمة ٥ العلق.

[٣٤] أوتاداً

إشارةٌ إلى قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهاداً * وَالْجِبَالَ أوتاداً﴾؛ كريمة ٦ / ٧ النبأ.

[٣٥] القرآن

إشارةٌ إلى قوله - تعالى -: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾؛ كريمة ٩ الرحمن.
ولا يخفى ما في هذا التأويل من البعد.

[٣٦] الإقواء

الإقواء يُعدّ من عيوب القافية، وهو: اختلاف حركة الروي بالضمّ والكسر. والمعنى يتمّ بالنظر إلى قوله: «به بيوت...». ولا يخفى اللطافة الكامنة فيه!

[٣٧] الأخنس

هو الأخنس بن شهاب بن ثمامة التغلبيّ، شاعرٌ جاهليّ من أشرف تغلب، وله قصيدةٌ في «المفضّليّات». حضر وقائع حرب البسوس وتوفّي بعدها. مات نحو سنة ٧٠ قبل الهجرة. راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢٧٧ القائمة ٨، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ١٦٩.

[٣٨] وجانب

لم أعر على ديوان الأخنس.

[٣٩] لييد

هو أبو عقيل لييد بن ربيعة بن مالك العامريّ، أحد الشعراء الفرسان في الجاهليّة، أدرك الإسلام ويعدّ من المؤلّفة قلوبهم. وترك الشعر وكان من أصحاب المعلّقات. مات سنة ٤١ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٢٤٠ القائمة ٣، «خزانة الأدب» ج ١ ص ٣٣٧.

[٤٠] خثعما

ورواية الرّبيديّ من البيت:

نُقاتِلُ ما بينَ العَروضِ وخَثَعَمَا

وزاد بعده: «أي: ما بين مكّة واليمن»؛ راجع: «تاج العروس» مادة «عرض» ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ٢. ورواية الجوهريّ: «... رأيتنا»؛ راجع: «صاح اللغة» نفس المادّة ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١. وديوان اللييد لم أعر عليه.

[٤١] عمرو الباهليّ

هو أبو الخطاب عمرو بن أحمر الباهلي، شاعرٌ مخضرمٌ عاش نحو ٩٠ عاماً، أسلم و شارك في بعض غزوات المسلمين وأُصيب إحدى عينيه. قال البغدادي: «كان يتقدّم شعراء زمانه، وكان يكثر من الغريب في شعره». مات نحو سنة ٦٥ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٧٢ القائمة ٣، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ٣٨.

[٤٢] أروضاها

رواية الديوان: «أسيّرُ عسيراً...»؛ ولم أعرِ عليه. وانظر: «صاحح اللغة» مادة «عرض» ج ٣ ص ١٠٨٨ القائمة ٢، «تاج العروس» نفس المادة ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ٢. وفي النسختين: «أزورها» بدل: «أروضاها».

[٤٣] المعاني

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٣، «كتاب العروض» - لابن جني - ص ٢١.

[٤٤] غيره

قال الخليل: «و العروض عروض الشعر، لأنّ الشعر يُعرض عليه»؛ راجع: «ترتيب العين» مادة عرض ج ٢ ص ١١٧٧ القائمة ١. وقال ابن منظور: «وسمي عروضاً لأنّ الشعر يُعرض عليه»؛ راجع: «لسان العرب» نفس المادة ج ٧ ص ١٨٤ القائمة ١. وهذا هو قول الجوهري أيضاً؛ راجع: «صاحح اللغة» نفس المادة أيضاً ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١.

[٤٥] العلم منه

لجميع هذه المعاني انظر: «صاحح اللغة» مادة عرض ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١، «تاج العروس» نفس المادة ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ١، «لسان العرب» نفس المادة أيضاً ج ٧ ص ١٨٤ القائمة ١.

[٤٦] باسم الجزء

كما عن ابن رشيقي؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

[٤٧] الدمايني

ذكرنا شطراً من ترجمته فيما سلف من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ٣٠.

[٤٨] سوء فهمه

حيث قال شارحاً كلام الماتن الناظم بعد أن أشار إلى قول بعض الفضلاء في تعريف العروض: «فإن قلت: الشعر في هذا التعريف مقيّد بالعربي، و هو في البيت غير مقيّد به، فأنتي يُشعر كلام الناظم بذلك؟

قلت: «لام» التعريف من قوله: «للشعر» هي للعهد الذهني، و ذلك أنّ الشعر الذي يعرض فيه العروضيون كلامهم أنّما هو العربي، و لمّا كان الناظم منهم علّم بقرينة الحال أنّ مراده بالشعر ما هو معهود في الأذهان من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم، و ليس إلّا العربي»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥.

[٤٩] يُخلّق الخليل

ثاني البيتين ذكره الصفديّ في ترجمة أبو النضير عمر بن عبد الملك المذحجي من غير ذكرٍ لقائله. و هذا الجزء من «الوافي بالوفيات» لم أعثر عليه.

[٥٠] العروض

هكذا في النسخة الأولى، و في الثانية: «كغنائهم من علم النحو و العروض و النحو». و كلاهما لا يخلوان عن شيءٍ.

[٥١] [فَاتِّهَا]

اللفظة لم توجد في النسختين، و أضفناها لمكان احتياج السياق إليها.

[٥٢] الفائقِي

لم أعثر على ترجمة ضافية له مع اشتهاؤه و كونه من المتأخرين.

[٥٣] المتنبّي

هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيّب المتنبّي، الشاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربي، بل من علماء الأدب من يعدّه أشهر الإسلاميين. قال الذهبي: «ليس في العالم أحدٌ أشعر منه أبداً، وأما مثله فقليل!». ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ.ق. ونشأ بالشام، ثمّ تنقّل في البادية طلباً للأدب وعلم العربية وأيام الناس. تنبّأ في بادية السماوة ثمّ أُسر وسُجن حتّى تاب. وفد على سيف الدولة سنة ٣٣٧ هـ.ق. فمدحه وحظى عنده، ثمّ زار مصر والعراق وبلاد فارس وشيراز، وفيه مدح عضد الدولة ابن بابويه الديلمي. ثمّ عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسديّ في الطريق فقتله مع ابنه و غلامه بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد؛ وكان ذلك في سنة ٣٥٤ هـ.ق. له «ديوان» شعرٍ شرح عدة مرّات. ولصاحب بن عبّاد والثعالبي وغيرهما من الأعلام رسائل حول شعره وشخصيّته.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ١١٥ القائمة ٢؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ٩٦ القائمة ٢؛ «تاريخ بغداد» ج ٤ ص ١٠٢؛ «المنتظم» ج ٧ ص ٢٤؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١٢٠؛ «العبر» ج ٢ ص ٢٩٩؛ «شذرات الذهب» ج ٣ ص ١١١.

[٥٤] الوسن

من قطعةٍ له أنشدّها في صباه؛ راجع: «ديوان المتنبّي» ص ٧.

[٥٥] أبي تمام

هو أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، الشاعر الكبير، أحد أمراء البيان. ولد في جاسم من قرى سوريا سنة ١٨٨ هـ.ق. ورحل إلى مصر واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته. فأقام في العراق ثمّ ولّى بريد الموصل، فلم يتمّ سنتين حتّى توفي بها في سنة ٢٣١ هـ.ق. كان فصيحاً حلّو الكلام يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطع. وفضّله بعضهم على المتنبّي و البحتري. قال ابن خلكان: «كان أواحد عصره في ديباجة لفظه و نصاعة شعره و حسن

أسلوبه». له «ديوان» شعر، و «ديوان الحماسة»، و «فحول الشعراء»، و «مختار أشعار القبائل». و كتب في سيرته كثير من المتقدمين والمتأخرين، منها ما للصولي والمرزباني. راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٦٥ القائمة ١؛ «معجم الشعراء» ج ٢ ص ١٦ القائمة ١؛ «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ١١؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ١٧٢؛ «معاهد التنصيص» ج ١ ص ٣٨؛ «شذرات الذهب» ج ٢ ص ١٨٦؛ «تاريخ بغداد» ج ٨ ص ٢٤٨. و من الغريب أن ياقوت لم يذكره في «معجم الأدباء».

[٥٦] ينقطع

كذا في النسختين؛ و رواية الديوان:
لَمْ تُنْقَضْ عُرْوَةُ مِنْهُ وَلَا سَبَبُ
راجع: «ديوان» أبي تمام ص ٨١.

[٥٧] دعل بن علي الخزاعي

هو أبو علي دعل بن علي بن رزين الخزاعي، شاعرٌ كبيرٌ. أصله من الكوفة، وأقام ببغداد. له أخبارٌ وشعرٌ جيدٌ جداً، وكان صديق البحتري. له كتابٌ في طبقات الشعراء. هجا الخلفاء الرشيد والمأمون والمعتصم والواثق وغيرهم من رجال الحكم. وُلد سنة ١٤٨ هـ. ق. و توفي سنة ٢٤٦ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٣٣٩ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٦٦ الرقم ٢٢٧، «تاريخ بغداد» ج ٨ ص ٣٨٢.

[٥٨] بالمنظوم

قال الصولي في «أخبار أبي تمام»: «قال محمد بن داود: حدّثني ابن أبي خيثمة قال: سمعت دعبلاً يقول: لم يكن أبو تمام شاعراً، إنّما كان خطيباً وشعره بالكلام أشبه منه بالشعر»؛ راجع: «أخبار أبي تمام» فصل ما روي من معاني أبي تمام؛ و لم أعثر عليه.

[٥٩] للبحتري

هو أبو عبادة الوليد بن عبد بن يحيى الطائي المشهور بالبحتري، و سرد ابن خلّكان

نسبه إلى يعرب بن قحطان. شاعرٌ كبيرٌ ولد سنة ٢٠٦ هـ ق. بِمَنْبِج بين حلب و الفرات، و مات سنة ٢٨٤ هـ ق. به. و كان مع المتنبي و أبي تمام أشعر أبناء عصره، و فضله المعري عليهما. و حكى ياقوت أنه كان يعدّ نفسه تابعاً لأبي تمامٍ لا نذاً به. له «ديوانٌ كبيرٌ»، و «كتاب الحماسة» على مثال «حماسة» أبي تمام.

راجع: «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ٢١؛ «تاريخ بغداد» ج ١٢ ص ٤٤٦؛ «الأعلام» ج ٨ ص ١٢١ القائمة ٢؛ «معجم الشعراء» ج ٦ ص ١١٠ القائمة ٢؛ «المنتظم» ج ٦ ص ١١؛ «معجم الأدباء» ج ١٩ ص ٢٤٨ الرقم ٩٣.

[٦٠] بواء

راجع: «ديوان» البحري ج ١ ص ٤٠.

[٦١] مطولة

راجع: نفس المصدر ج ٣ ص ١٦٣٩؛ و روايته: «... عن زورة في منام».

[٦٢] المتنبي

أشرنا إلى نبذة من ترجمته في ما مضى من هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٥٣.

[٦٣] ظرف

من قصيدة له يمدح بها أبا الفرج أحمد بن الحسين القاضي المالكي؛ راجع: «ديوان» المتنبي ص ١٠٧.

و في هامش الديوان محشياً على البيت: «قوله: «و منطقهُ حكمٌ» أخرج العروض تامةً، و الصواب أن تكون هنا مقبوضةً».

[٦٤] سحاب

تمامه:

هَظِلٌ فِيهِ نَوَابٌ وَ عَقَابُ

صدر قصيدة له يمدح بها أبا الحسن بدر بن عمار بن اسماعيل الأسدي الطبرستاني، قالها فيه ارتجالاً وهو على الشراب؛ راجع: «ديوان» المتنبي ص ١٤٣.

[٦٥] بالنحر

اقتباس من قولهم: «يكفي من القلادة ما أحاط بالرقبة»؛ راجع: «الأغاني» ج ١٢ ص ٣٠٦.
وقولهم: «يكفي من القلادة ما أحاط بالعُنُق»؛ راجع: «خزانة الأدب» الشاهد الثامن بعد التسعمائة ج ٨ ص ٤٢٤.

[٦٦] جدِّي حجة الإسلام

هو الشيخ محمد باقر بن الشيخ محمد تقي صاحب «هداية المسترشدين». وُلد سنة ١٢٣٤ هـ. ق. ثم هاجر إلى النجف الأشرف وتلمذ على جمع من كبار العلماء، منهم الشيخ صاحب الجواهر، والشيخ الأعظم الأنصاري. له: «رسالة في الاستصحاب»، و «شرح حجّة المظنّة» من هداية المسترشدين، و «لبّ الأصول» وغيرها. تُوفي سنة ١٣٠٠ هـ. ق. ودفن في النجف الأشرف؛ راجع: «قبيلة عالمان دين» ص ٤١، «تاريخ علمي واجتماعي اصفهان در دو قرن اخير» ج ١ ص ٣١١.

[٦٧] القوماء

القوماء يُعدّ من الفنون السبعة التي هي فنونٌ جديدةٌ من النظم. «وهو نظم ايقاظ الناس للسحور في رمضان - أي: قوماً لنسحر، قوماً! - وغير معرّبٍ... ولا يُراعي التقييد بقواعد اللغة. وكان مؤلفاً ببغداد في القرن السادس الهجري وما بعده»؛ راجع: «الشافعي في العروض والقوافي» ص ٢٩٦.

[٦٨] المواليا

المواليا «هو أحدٌ من الفنون السبعة، وهي فنونٌ جديدةٌ من النظم. وهو نظمٌ لا يتقيّد بالإعراب، بل يُسكّن أواخر الكلمات كما لا يتقيّد في أبياته بقافيةٍ واحدةٍ ولا برويٍّ

واحد، بل ينوّع فيهما. وكان موضوعه غالباً الغزل والمديح والثناء. واختلف الناس في نشأته وتاريخه ويُرجّح أنّه عراقي الأصل، وأنّه نشأ في حدود القرن السادس أو السابع للهجرة؛ راجع: نفس المصدر ص ٢٩٥.

[٦٩] الناس

ولقد أحسن ابن رشيقي حيث أجمل فقال: «والمطبوع مستغني بطبعه عن معرفة الأوزان وأسمائها، وعللها. لتبوّؤ ذوقه عن المزاحف منها والمستكره»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

[٧٠] أحمد

كما عن ابن النديم - وهو من المتقدمين، فقد أنهى كتابه في شعبان سنة ٣٧٧ هـ - : «هو أول من استخرج العروض وحسن به أشعار العرب» راجع: «الفهرست» ص ٧٠. و كما عليه جماعة من الأعلام، منهم السكاكي وابن رشيقي؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨، «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

و منهم من تردّد في هذا الأمر، كالشيخ الإمام أبي الريحان البيروني - وهو من المتقدمين أيضاً - حيث قال: «وليعرف أنّ الخليل بن أحمد كان موقفاً في الاقتضابات وإن كان ممكناً أن يكون سمع أنّ للهند موازين في الأشعار، كما ظنّ به بعض الناس»؛ راجع: «تحقيق ما للهند» ص ١١٥.

[٧١] نقلت عنهم

قد فصل الكلام الإمام العلامة السيّد حسن الصدر حول تشييع الخليل وفضله ورتبته في هذا العلم، ولكن لم يشر إلى أخذه إياه من أصحاب سيّدنا الإمامين الهمامين السجّاد والباقر (عليه السلام)؛ راجع: «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص ١٧٨.

نعم! حكى الدمايني عن ابن بزّي التازي أنّه قال في شرحه لعروض ابن السّقاط: «... رأيت في كتاب «الزينة» أنّ بعض أهل العلم ذكر أنّ الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب محمد بن عليّ، ومن أصحاب عليّ بن الحسين»؛ راجع: «العيون الغامرة»

ص ٢٣٦.

[٧٢] أبي الأسود

هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكنانيّ، واضع علم النحو. كان معدوداً من الفقهاء والأمرء والشعراء والفرسان. ولي إمارة البصرة في أيام سيّدنا أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وكان قد شهد معه وقعة سقّين. وهو أوّل من نقط المصاحف. له «ديوان» صغير. ولد سنة ١ قبل الهجرة وتوفي سنة ٦٩ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٢٣٦ القائمة ١، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٢٢ الرقم ١٣٣٤، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٥٣٥ الرقم ٣١٣.

[٧٣] يعتمد عليه

كما عن السكاكيّ: «وإياك إن نُقل إليك وزنٌ منسوبٌ إلى العرب لا تراه في الحصر أن تعدّ فواته قصوراً في المخترع، فلعلّه تعمّد اهماله لجهة من الجهات»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٩١.

[٧٤] ثمرة الغراب

من أمثال العرب المشهورة. قال الميدانيّ: «يُضرب لمن وجد أفضل ما يريد، وذلك أن الغراب يطلب من التمر أجوده وأطيبه»؛ راجع: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٣٦٢ القائمة ٢ الرقم ٤٣٥٤.

[٧٥] مصليةً

قال الفيروزآباديّ: «صلّى صلاةً الفرس: تلا السابق»؛ راجع: «القاموس المحيط مادة «صلّى» ص ١١٩٨ القائمة ١. وفي «المنجد»: «صلّى تصليّةً الفرس: تلا السابق، فهو مصلٌّ»؛ راجع: المصدر نفس المادة ص ٤٣٤ القائمة ١.

[٧٦] بنفسه

كذا في النسختين. و «النفس»: المداد الذي يُكتب به؛ انظر: «القاموس المحيط» مادة «نفس» ص ٥٣٥ القائمة ١، «المنجد» نفس المادة ص ٨٣١ القائمة ٣.

[٧٧] بحرًا

أهمّل الشارح ذكر البحر السادس عشر، وهو بحر المتدارك. وذلك لأنّه يذكر ههنا ما ذكره الخليل من البحور.
وسيدكر هذا البحر في مختتم الكتاب.

[٧٨] خمسة دوائر

كذا في النسختين، و الظاهر: خمس دوائر.

[٧٩] ﴿مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾

كريمة ٣١ يوسف.

[٨٠] مع القصد

هذا مختار الأكثرين. و ذهب بعضهم إلى أنّ القصد ليس شرطاً في كون الكلام شعراً، قال السكاكيّ ناقلاً هذا القول و ناقداً إيّاه: «و عند آخرين أنّ ذلك ليس بواجب، لكن يلزمه أن يُعدّ كلّ لافظٍ في الدنيا شاعراً! إذ ما من لافظٍ إن تتبعت إلّا وجدت في ألفاظه ما يكون على الوزن. أو ما ترى إذا قيل لباذنجانيّ: بكم تبّيع ألف باذنجان؟ فقال: أبيها بعشرة عدليات! كيف تجد القولين على الوزن و تسمية كلّ لافظٍ شاعراً ممّا لا يرتكبه عاقلٌ عنده انصافٌ»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨. و انظر أيضاً: «القسطاس المستقيم» ص ٥٦.

[٨١] بذى سلم

من رجزٍ ليحيى بن عليّ المنجم، أو لابنه عليّ بن يحيى بن عليّ المنجم. و عدد أبياته ٤، و هو مرويٌّ لكليهما؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٣. و قد ذكره الصفديّ في

«أعيان العصر» في ترجمة صلاح الدين القواس، ولم أعر عليه.

[٨٢] المعروفة

لم أعر على القصيدة ولم أهد إلى مراد الشارح، وإن وصفها بكونها معروفة.

[٨٣] المعريّ

هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سلمان التنوخيّ المعريّ، شاعرٌ كبيرٌ. ولد سنة ٣٦٣ هـ. ق. في معرة نعمان، ومات بها سنة ٤٤٩ هـ. ق. كان نحيف الجسم أصيب بالجُدريّ صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. كان من أشهر شعراء عصره ومن أشعرهم، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعراً يرثونه. كان يحرم إيلام الحيوان ولم يأكل اللحم خمساً وأربعين سنةً، وكان يلبس خشن الثياب. له من الدواوين الشعرية: «لزوم ما لا يلزم»، و«سقط الزند»، و«ضوء السقط». ومن آثاره: «الأيك والغصون» في الأدب يربى على مائة جزء!، و«عبث الوليد» وغيرهما. وهو يُعدّ من المؤلفين المكثرين المجيدين.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ١٥٧ القائمة ١؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١١٣ الرقم ٤٧؛ «معجم الأدباء» ج ٣ ص ١٠٧ الرقم ٢٨؛ «شذرات الذهب» ج ٣ ص ٤٥٥؛ «سير أعلام النبلاء» ج ١٨ ص ٢٣؛ «تاريخ بغداد» ج ٤ ص ٢٤٠؛ «المنتظم» ج ١٦ ص ٢٢؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ١٨٩ القائمة ١.

[٨٤] القيد فيه

قال السكاكيّ: «وألغى بعضهم لفظ المقفّي وقال: إنّ التقفية - وهي القصد إلى القافية - ورعايتها لاتلزم الشعر لكونه شعراً، بل لأمرٍ عارضٍ، ككونه مصرعاً أو قطعةً أو قصيدةً»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٧.

[٨٥] الإكفاء

«هو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة. وأكثر ما يقع ذلك في الحروف

المتقاربة المخارج»، قاله الخطيب؛ راجع: «الكافي» ص ١٢٧. وانظر أيضاً: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ١ ص ٨٥ القائمة ١.

[٨٦] الإجازة

الإجازة كالاكفاء - وقد مرّ ذكره في التعليقة السالفة - . ولكن الإجازة تكون بالحروف التي تتباعد مخارجها»، عن الخطيب؛ راجع: «الكافي» ص ١٣٢. وانظر: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ١ ص ١٦ القائمة ١.

[٨٧] أوزان العرب

هذا هو مذهب الزّجاج. قال السكاكبي: «و مذهب الإمام أبي اسحاق الزّجاج في الشعر هو أن لا بدّ من أن يكون الوزن من الأوزان التي عليها أشعار العرب؛ وإلا فلا يكون شعراً. ولا أدري أحداً تبعه في مذهبه هذا»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨. والزمخشري أيضاً ذكر هذا القول ونسبه «لبعضهم» من غير تصريح باسمه، ثمّ ضيفه وذكر حجج مختاره؛ راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٥٦.

[٨٨] الدمامينيّ

قد ذكرنا شطراً من ترجمته في هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٣٠.

[٨٩] الخليل

قد أشرنا إلى نبذة من ترجمته فيما سلف من هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٢٦.

[٩٠] نسبه الدمامينيّ إلى الخليل

حيث قال: «و أمّا الشعر فقال الخليل: هو ما وافق أوزان العرب. و مقتضاه أنّه لا يسمّى شعراً ما خرج عن أوزانهم»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٧.

[٩١] ابن عبدربه

هو أبو عمر احمد بن محمد بن عبدربه، من أهالي قرطبة. كان جدّه الأعلى مولئ لهشام بن عبدالرحمن بن معاوية، ونشأ في أندلس التي كانت تحت حكم الأمويين. فصدر منه ما صدر في حثهم حتى أنشد أرجوزة تاريخية ذكر فيها الخلفاء وجعل معاوية رابعهم، ولم يذكر سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام فيهم! . وُلد سنة ٢٤٦ هـ. ق. ومات سنة ٣٢٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢٠٧ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١١٠ الرقم ٤٦، «البداية والنهاية» ج ١١ ص ١٩٣.

[٩٢] إليه

رواية المصدر:

فَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِ
فَإِنَّا لَمْ نَلْتَفِتْ إِلَيْهِ

راجع: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

[٩٣] مثله

كذا في النسختين. أمّا في المصدر فلم يوجد البيت الثالث الذي هو محلّ الشاهد عند الشارح - وهو قوله: «وقد أجاز ذلك ...» -، و توجد بدله أبياتٌ سخيّةٌ لفظاً ومعنى؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٨٨.

و من الممكن جداً أنّ النسخة التي كانت بيد الشارح من «العقد» تختلف مع ما بأيدينا اليوم من طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق الدكتور عبدالمجيد الترحيني، ولم توجد لديّ طبعة أخرى من الكتاب لأرى رواية القطعة فيها.

[٩٤] قد سبق طاق البصل و عيناوة

في النسختين: «عناوة»؛ والصحيح: «عيناوة». و «طاق البصل» و «عيناوة» يُعدّان من الحمقاء، بل من المجانين؛ وإلى حماقتهما يشير الشارح في هذه العبارة. قال ابن عبدربه: «و من مجانين الكوفة عيناوة و طاق البصل. قيل لعيناوة: من أحسن؟ أنت أو طاق البصل؟ قال: أنا شيء و طاق البصل شيء! . و كان طاق البصل يغني بغيراط و يسكت بدانق!؛

راجع: «العقد الفريد» ج ٧ ص ١٧٠.

[٩٥] بشعر قطعاً

قد ذكرنا ما يرجع إلى ذلك من قول السكاكي؛ راجع: التعليقة ٨٠.

[٩٦] لم يشعر به

قال في حدّ الشعر: «..... لأنّه مأخوذٌ من شَعَرَت: إذا فطنت و علمت. و سَمِيَ شاعراً لفظنته و علمه به، فإذا لم يقصده فكأنّه لم يشعر به»؛ راجع: «المصباح المنير» مادّة «شعر» ص ٤٢٩.

[٩٧] كذلك

و الشارح قد تابع في هذا الرأي مذهب الجاحظ البصري؛ راجع: «البيان و التبیین» ج ١ ص ٢٨٩.

[٩٨] ذخائر المجتهدين

«ذخائر المجتهدين» كتابٌ فقهيٌّ كبيرٌ ألفه الشارح في شرح كتاب «معالم الدين في فقه آل يسين»، و المتن للعلامة الشيخ شجاع الدين ابن قطّان من تلاميذ العلامة الفاضل السيوري. و هذا الكتاب لم يتم، بل وُقِّدَ الله الشارح لشرح كتاب الطهارة و النكاح منه فقط؛ و فرغ من كتاب النكاح منه سنة ١٣١٢ هـ. ق؛ راجع: مقدّمة «وقاية الأذهان» - له - ص ٣٩، «قبيلة عالمان دين» ص ١٠٦ الرقم ١٤.

[٩٩] النفس

هذا؛ و أحسن منه أن يقال في تعريف الوزن: «هو الإيقاع الحاصل من التفعيلات التي نحصل عليها بعد الكتابة العروضية»؛ راجع: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ٢ ص ٦٧٩ القائمة ١.

[١٠٠] النقرات

«النقرة»: الضربة؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «نقر» ص ٤٥٢ القائمة ١.
و المراد منه ههنا: الصوت الحاصل من ضرب المضرب على العود أو ما يشبهه.

[١٠١] فنّ الإيقاع

قال الشيخ الرئيس: «إيقاع سنجش زمان است بوسيلة نقرها»؛ وقال صفي الدين الأرموي في «كتاب الأدوار»: «الإيقاع جماعة نقرات يتخللها أزمنة محدودة المقادير على نسبٍ وأوضاعٍ مخصوصةٍ بأدوارٍ متساويات»؛ راجع: «فرهنگ توصیفی اصطلاحات عروض» ص ٢٤٤ الرقم ٢٥٩.

[١٠٢] يعرف

راجع: «العقد الفريد» ج ٤ ص ٢٧٤، وكذلك في «التذكرة الحمدونية»، و «المعاني الكبير» - لابن قتيبة -، و «محاضرات الأدباء»؛ و لم أعثر عليها.

[١٠٣] اسماً

قال بعض المعاصرين: «القصيدة ... حين تنقلّص إلى بيتين أو ثلاثة أبيات تسمى نِثْقَةً»؛ راجع: «الموجز الكافي» ص ١٤٧.

[١٠٤] الأخفش

أشرنا إلى نبذة يسيرة من ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢٧.

[١٠٥] الأراجيز

جميع ما ذكره الشارح في هذه السطور يخالف ما توافق عليه المعاصرون. قال الدكتور نايف معروف: «و في المتعارف أنّ الحد الأدنى للقصيدة سبعة أبيات، وليس لها حدٌّ أقصى. فإذا طالت كثيراً سُميت مطوّلةً، وإذا نقصت عن سبعة أبيات أطلق عليها مقطوعةٌ / مقطّعةٌ»؛ راجع: «الموجز الكافي» ص ١٤٧.

[١٠٦] تعمّ

في النسختين: «ان تعمّ». و الظاهر زيادة لفظة «ان».

[١٠٧] جرير

هو أبو حذرة جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعي التميمي، أشعر أهل عصره. وقال ابن خلكان: «كان من فحول شعراء الإسلام». ولد سنة ٢٨ هـ ق. في اليمامة ومات بها سنة ١١٠ هـ ق. كان هجاءً هجاءً مرّاً حتّى لم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. له «ديوان».

راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١١٩ القائمة ١؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ٣٦؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٣٢١ الرقم ١٣٠؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ٣٩٩ القائمة ١.

[١٠٨] رؤية

هو أبو الجحّاف رؤية بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، راجزٌ من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة. مات في البادية - وقد أسنّ - سنة ١٤٥ هـ ق. ولم يعلم تأريخ ولادته. قال ابن خلكان: «ولمّا مات قال الخليل: دفنّا الشعر واللغة والفصاحة».

راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٣٤ القائمة ٢؛ «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٠٣ الرقم ٢٣٨؛ «البداية والنهاية» ج ١٠ ص ٩٦؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ٤٣؛ «معجم الأدباء» ج ١١ ص ١٤٩؛ «معجم الشعراء» ج ٢ ص ٢٦٥ القائمة ١.

[١٠٩] عنه مقطّعاته

راجع: «تاج العروس» مادة «قطع» ج ١١ ص ٣٨٦ القائمة ٢. ولا يخفى أنّ رؤية - كآبيه العجاج - كان مهتماً بنظم الأراجيز، وقد سمى جريراً أراجيزه «مقطّعاتٍ»؛ والشاهد في هذه التسمية.

[١١٠] يتغنّون بالخفيف

ذكره الأخفش في باب «ما يلزم القوافي من الحركات» من كتابه «القوافي»؛ وفيه: «... وهو ما تغنى به الركبان، ولم نسمعهم يتغنّون إلّا بهذه الأنبيّة. وزعم بعضهم أنّهم يتغنّون بالخفيف». ولم أعر على الكتاب.

[١١١] أراجيزه

راجع: «القاموس المحيط» مادّة «قطع» ص ٦٩٥ القائمة ٢، وانظر أيضاً: «تاج العروس» نفس المادّة ج ١١ ص ٣٨٦ القائمة ٢؛ حيث شرح قول الماتن فقال: «سميت الأراجيز مقطّعاتٍ لقصرها».

[١١٢] الموشّع

«هو مكوّن من أقفالٍ وأبياتٍ ... والأقفال هي تلك الأجزاء المتّفقة في الوزن و القافية والعدد. ويُرجّح أنّ الموشّع نشأ بالأندلس أو المشرق في أواخر القرن الثالث للهجرة، و سبب انتشاره صلاحيتّه للغناء، وانسجابه مع لغة الكلام للعوام»؛ راجع: «الشافى في العروض والقوافي» ص ٢٩٨.

[١١٣] المسمّط

«هو القصيدة التي تبدأ ببيتٍ مصرّع غالباً، وقافيته تسمّى عمود القصيدة. ثمّ بمجاميع من الأَشطر في كلّ منها خمسة أشطر: الأربعة الأولى منها على قافية غير قافية البيت الأوّل؛ والشرط الخامس تتحد قافيته مع عمود القصيدة»؛ راجع: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ١ ص ٣٥٧ القائمة ٢.

[١١٤] شرح الساوية

القصيدة الساوية أو عروض الساي، هي قصيدةٌ لصدرالدين محمّد بن ركن الدين محمّد الساي. ضاهى بها القصيدة الحاجية العروضية - وقد أشرنا إليها في ما سبق من هذه التعليقات -. والظاهر أنّ أهمّ شروحه هو شرح الأديب الكبير بدرالدين محمود بن

احمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ. ق؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦.
ولعله هو المراد في كلام الشارح، ولم أعر عليه.

[١١٥] على اللسان

كما عن ابن جني: «أن تقطيع العروض إنما هو على اللفظ دون الخط، فما وجد في اللفظ أحتسب به في التقطيع، وما لم يوجد في اللفظ لم يُحتسب به في التقطيع»؛ راجع: «كتاب العروض» ص ٢٢.

و قال الخطيب: «و تقطيع الشعر على اللفظ دون الخط، فما وُجد في اللفظ أعتدّ به في التقطيع، وما لم يوجد في اللفظ لم يُعتدّ به في التقطيع»؛ راجع: «الكافي» ص ١٤. و انظر أيضاً: «القسطاس المستقيم» ص ٧٩.

[١١٦] جميل

هو أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر العذريّ القضاعيّ، شاعرٌ من عشاق العرب. افتتن ببشينة فاشتهر بها، أكثر شعره في النسيب والغزل والفخر. رحل من المدينة الطيبة إلى مصر فأكرمه عبدالعزيز بن مروان، فأقام قليلاً عنده، فمات سنة ٨٢ هـ. ق. و للزبير بن بكّار: «كتاب أخبار جميل»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٣٨ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٣٦٦ الرقم ١٤٢، «خزانة الأدب» ج ١ ص ١٩١، «الأغاني» ج ٨ ص ٩٥.

[١١٧] و من جمل

من قصيدة له سُميت في الديوان بـ: «يقولون مهلاً يا جميل». و هو البيت ما قبل الأخير منها؛ راجع: «ديوان جميل ببشينة» ص ٦٨.
و الشاهد في قوله: «إثنين»، حيث أثبت همزة الوصل.

[١١٨] الأخنس

قد ذكرنا بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٣٨.

[١١٩] فزأ

لم أعثر عليه، و الظاهر أنه ليس للأخنس ديوانٌ.

[١٢٠] ...

ههنا في النسختين لفظة لم أتمكن من قرائتها، وهي في النسخة الأولى يمكن أن تُقرأ: «فك»، وفي الثانية: «فتك».

[١٢١] جذع

تمامه:

..... أَخْبُ فِـيْهَا وَ أَقْـعُ

البيت لدريد بن الصَّمّة؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ١١ ص ٢٤٠، «شرح الحماسة» - للتبريزي - ج ٢ ص ١٧٥.

و هو من شواهد الخطيب و القنّاء؛ راجع: «كتاب الكافي» ص ٦١، «الكافي» - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩.

[١٢٢] و منزل

تمامه:

..... بِسِطِّ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

مطلع معلقة امرئ القيس الشهيرة؛ راجع: «ديوان امرئ القيس» ص ١٤٣، «شرح ديوانه» - لأبي سعيد السكري - ج ١ ص ١٦٤، «جمهرة أشعار العرب» ص ٩٥.

[١٢٣] الدال

كما عن الزَّبيديّ: «الوَدَّ بقلب التاء دالاً و ادغامها في اللام»؛ راجع: «تاج العروس» مادة «وتد» ج ٥ ص ٢٩١ القائمة ٢؛ و انظر أيضاً: «المصباح المنير» نفس المادة ص ٨٨٩.

[١٢٤] وسم

وانظر: «كتاب العروض» - للأخفش - ص ١٢٤.

[١٢٥] صاحب القاموس

هو أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزي آبادي، من أئمة اللغة و الأدب. وُلد بكازرون سنة ٧٢٩ هـ. ق. وانتقل إلى العراق و جال في مصر و الشام و دخل بلاد الروم و الهند و رحل إلى زَبِيد فسكنها و ولي قضاءها. أشهر كتبه «القاموس المحيط»، و له آثارٌ كثيرةٌ غيره. كان قويَّ الحافظة يحفظ مائة سطرٍ كلَّ يومٍ قبل أن ينام! مات سنة ٨١٧ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ١٤٦ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٢٧٣ الرقم ٢٧٣.

[١٢٦] ساكن

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سبب» ص ١٠٢ القائمة ١.

[١٢٧] شارح القاموس

هو أبو الفيز مرزقي محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، علامةٌ باللغة و الحديث و الرجال و الأنساب، من كبار المصنِّفين. أصله من العراق و مولده بالهند و منشأه في اليمن. رحل إلى الحجاز و أقام بمصر، توفي بالطاعون في مصر. له «تاج العروس» في شرح القاموس، و «إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، كبيران جدًّا، و غيرهما من الآثار الكثيرة. وُلد سنة ١١٤٥ هـ. ق. و توفي سنة ١٢٠٥ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٧٠ القائمة ١، مقدِّمة «تاج العروس» طبعة الأستاذ علي شيري.

[١٢٨] عليه

راجع: «تاج العروس» ج ٢ ص ٦٥ القائمة ٢.

[١٢٩] منهم من

هو أبو عثمان سعيد بن فتحون بن مكرم التجيبي القرطبي، الملقب بالحمار؛ انظر: التعليقة ١٣٢.

[١٣٠] ابن رشيقي

هو أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني، أديب نقّاد باحث. وُلد في المسيلة بالمغرب سنة ٣٩٠ هـ. ق. وتعلّم الصياغة، ثمّ مال إلى الأدب فرحل إلى القيروان ومدح ملكها واشتهر فيها، وأقام بمازر - إحدى مدن جزيرة صقلية - حتّى توفي فيها سنة ٤٦٣ هـ. ق. له: «العمدة»، «قراصة الذهب»، «ميزان العمل» وغيرها؛ وراجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٩١ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٨٥ الرقم ١٦٥، «إنباء الرواة» ج ١ ص ٢٩٨.

[١٣١] العمدة

هذا الكتاب ألفه ابن رشيقي ما بين سنة ٤١٢ هـ. ق. و ٤٣٥ هـ. ق. وأراد أن يكون موسوعةً في الشعر ومحاسنه ولغته وعلومه ونقده. والكتاب يشتمل على تسعة و خمسين باباً، ك: باب فضل الشعر، وفي الردّ على من يكره الشعر، وأشعار الخلفاء و القضاة والفقهاء، وغيرها. وقد نقل فيه عمّا ينيف على ثلاثين كاتباً ومؤلفاً. والكتاب طُبِعَ عدّة مرّات أحسنها طبعة دارالمعرفة بتحقيق الدكتور محمّد قرقرّان، وهذا التحقيق جيّد نفيس جدّاً.

وهذه التعليقة مستلّة من مقدمة هذه الطبعة.

[١٣٢] نقله ابن رشيقي في العمدة

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٤.

[١٣٣] أيضاً

كذا، والمفهوم من كلام الزمخشري أنّ «الفاضلة» يُطلق على خصوص الفاصلة الكبرى، لا على الفاصلتين؛ انظر: «القسطاس المستقيم» ص ٣٧.

[١٣٤] كبرى

يجمع المقاطع كلّها القول المنسوب إلى الخليل - على ما هو المشهور بين العروضيّين -، وهو:

لَمْ أَرَّ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَةً

الأوّل: سبب خفيف؛ والثاني: سبب ثقیل؛ والثالث: وتِد مجموع؛ والرابع: وتِد مفروق؛ والخامس: فاصلة صغرى؛ والسادس: فاصلة كبرى.

[١٣٥] السبب الأخير

حيث لم يذكر الأخير في الذكر والأوّل في التقديم. ونصّه: «الأصل الثاني: مفاعيلن، وهو مركّب من وتد مجموع فسببين خفيفين. ويتفرّع عنه جزآن: أحدهما: مستفعلن المجموع الوجد، وكيفية تفرّيعه عنه أن تقدّم السببين معاً على الوجد، فتقول: «عيلن مفا»، فيحدث عنه هذا الفرع؛ وثانيهما: «فاعلاتن» المجموع الوجد أيضاً، وكيفية تفرّيعه عنه أن تقدّم السبب الأخير على الوجد، فتقول: «لن مفاعي» فيحدث الفرع المذكور؛ راجع: «العيون الغامضة» ص ٢٧.

[١٣٦] قال

كذا في النسختين بوضوح تامّ، والظاهر: «فإنّه» لتستقيم العبارة معنئ.

[١٣٧] قسم منه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٩؛ وفيه: «... ليس في الأوزان «وزن» انفرد ... في «قسيم» منه».

[١٣٨] بتقديم «النون» على «اللام»

المنقول عن الجوهري - كما ذكره الشارح نفسه - : «مقدّم النون ...»: لا: «بتقديم النون ...»؛ والفرق بينهما واضح. والمراد من قول الجوهري - كما ذكره الدكتور قرقران في

التعليق على المصدر المذكور في التعليقة السالفة - : «إِنَّ مَفْعُولَاتٍ مَنْقُولَةً عَنْ «مُسْتَفْعِلٍ»، وَهُوَ جَزْءٌ يَنْتَهِي بِوَيْدٍ مَفْرُوقٍ: عِثْلٌ».

[١٣٩]...

على هامش النسخة الأولى: «لا عجز له في النسخة». وهو صحيح، إذ ليس المصراع الثاني من البيت مذكوراً في النسخة.

[١٤٠] أبيات عديدة

لم أعر على هذه الأبيات، إذ لم توجد في «ديوانه» أبيات على بحر المستطيل.

[١٤١] امرىء القيس

أُشرنا إلى نبذة من ترجمته في ما سلف من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ١٩.

[١٤٢] عنبر

لم أعر عليه.

[١٤٣] أَشْتَرِيكَ

القطعة التي يشير إليها الشارح لم توجد في «ديوانه»، وقد ذكرتها في التقديم على كتابه الآخر «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع»، حيث وجدتها مكتوبة على غلافه.

[١٤٤] نفوراً

لم أعر عليه.

[١٤٥] الشيخ صفي الدين

هو صفي الدين عبدالعزيز بن سرايا بن علي السَّنْبُسي الطائِي، شاعر عصره. ولد

سنة ٦٧٧ هـ ق. في الحلة ونشأ بها، واشتغل بالتجارة فكان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ثم يعود إلى العراق. وتقرّب من ملوك الدولة الأرتقيّة ومدحهم. ثمّ رحل إلى القاهرة فمدح ملوكها. توفي ببغداد سنة ٧٥٠ هـ ق. له «ديوان» شعر - وقال ابن حجر: «وكان الصدر شمس الدين يعتقد أنّه ما نظم الشعر أحد مثله مطلقاً» -، و«العاطل الحالي»، و«الأغلطي»، و«دررالنحور» المعروف بالأرتقيّات. ومن الغريب أنّ ابن العماد لم يذكره في «الشدرات».

راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ١٧ القائمة ٣؛ «معجم الشعراء» ج ٣ ص ١٧٨ القائمة ١؛ «الدرر الكامنة» ج ٢ ص ٣٦٩ الرقم ٢٤٣٠؛ وتقدمتا على كتاب «الراح القراح» ص ٤٩.

[١٤٦] على البحور

إشارة إلى ستّة عشر بيتاً نظمها الحلّي ونظم فيها البحور وفقاً للدوائر العروضيّة، وتلك المقاطع لم تُذكر في ديوانه؛ وراجع: «العروض العربي البسيط» ص ٣٧.

[١٤٧] من الرجز

التدوير هو جعل البيت مدوّراً، أي: جعل كلمة صلة بين آخر صدر البيت وأول عجزه، نحو قول الشاعر:

لَا تَخُونُوا الشَّعْبَ فَالشَّعْبُ
بُ عَزِيزٌ ذُو أَنْتِقَامٍ

راجع: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ١ ص ١٦٩.
وهو عند العروضيّين من العيوب الطارئة على الوزن، إلّا في بعض البحور كالرجز.

[١٤٨] فؤادي

راجع: «المعيار في أوزان الأشعار» ص ٥٣.

[١٤٩] الخطيب

هو أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمّد الشيباني التبريزيّ، من أئمة اللغة والأدب. وُلد سنة ٤٢١ هـ ق. ونشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ «تهذيب اللغة» على أبي العلاء

المعري، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي سنة ٥٠٢ هـ. ق. له: «شرح سقط الزند»، و«شرح اختيارات المفضل الضبي»، و«الكافي في العروض والقوافي»؛ راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ١٥٧ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ١٩١ الرقم ٨٠٠، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٣٣٨ الرقم ٢١٢٩.

[١٥٠] المشتبهة

كذا في النسخة الأولى، وفي الثانية: «المشتبه»؛ وفي المصدر: «المشتبه»، حيث لم يكن المشتبه عند الخطيب وصفاً للدائرة؛ انظر: التعليقة الآتية.

[١٥١] يسميها المشتبهة

راجع: «الكافي في العروض والقوافي» - للخطيب - ص ٧١. وهو يقول في وجه التسمية: «وهذه الدائرة سميت دائرة المشتبه، لأن أجزاءها متماثلة أيضاً، فكل واحد من أجزائها يشبه الجزء الآخر لأنه مثله، إذ كانت الأجزاء كلها سباعية»؛ راجع: المصدر ص ٧٢.

[١٥٢] فقال: بعدها

الظاهر من العبارة أن لفظة «بعدها» صدر بيت من أبيات المنظومة، ولكن لم أعثر على غيره من أجزاء البيت في الشرح. ويمكن أن يكون غير منقول فيه.

[١٥٣] المُتَّيْد

فوزن البحر:

فاعلاتن فاعلاتن مُسْتَفْعُلُنْ فاعلاتن فاعلاتن مُسْتَفْعُلُنْ
وهو مهملٌ عند المتقدمين من شعراء العرب.

[١٥٤] المُتْسَرِد

فوزن البحر:

مفاعيلن مفاعيلن فاعٍ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن فاعٍ لَاتُنْ
وهو مهملاً أيضاً عند المتقدمين من شعراء العرب.

[١٥٥] لو أجابوا
لم أعر عليه.

[١٥٦] المُطَرَّد
فوزن البحر:
فاعٍ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن فاعٍ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن
وهو متروكٌ عند شعراء العرب المتقدمين.

[١٥٧] بالقرب
لم أعر عليه.

[١٥٨] بعد الخليل
للتفصيل حول هذه الوجوه انظر: «الشافى في العروض والقوافى» ص ٢١٧، المتن و
الهامش.

[١٥٩] فهو
في النسختين: «هو».

[١٦٠] الساوي
هو صدرالدين محمد بن ركن الدين محمد الساوي، ناظم الحساء. وقد أشرنا إلى
منظومته العروضية فيما سبق من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ٧.

[١٦١] ابن رشيق

أشرنا فيما سبق إلى نبذة من ترجمته؛ راجع: التعليقة ١٣٠.

[١٦٢] ابوالقاسم الزجاجي

هو ابوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق النهاونديّ الزجاجي، شيخ العربيّة في عصره. وُلد في نهاوند ونشأ في بغداد وسكن دمشق وتوفّي في طبريّة. نسبته إلى شيخه أبي اسحاق الزجاج الذي لازمه سنين متمادية حتّى برع في النحو. له: «الإيضاح في علل النحو»، و «الأمالي»، و «الجمال الكبرى». مات سنة ٣٣٧ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٢٩٩ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٣ ص ١٣٦ الرقم ٣٦٧، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ١٧٧ الرقم ١٤٧٩.

[١٦٣] ابن دريد

هو ابوبكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، من أئمة اللغة والأدب، وقد قيل فيه: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء، وهو صاحب المقصورة الدريدية. وُلد في بصرة ورحل إلى نواحي فارس، ثمّ رجع إلى بغداد واتصل بالعباسيّين إلى أن توفّي. له: «جمهرة اللغة»، و «ذخائر الحكمة»، و «أدب الكاتب». وُلد سنة ٢٢٣ هـ. ق. ومات سنة ٣٢١ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٦ ص ٨٠ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٤ ص ٣٢٣ الرقم ٦٣٧، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٧٦ الرقم ١٣٠.

[١٦٤] ابي حاتم

هو ابو حاتم سهل بن محمّد الجشمي السّجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر. كان بصريّاً وقد قرأ «كتاب سيبويه» على الأخفش مرّتين، وكان المبرّد يلازم القراءة عليه. له كتبٌ، منها: «المعرون»، و «ما تلحن فيه العامة». مات سنة ٢٤٨ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ١٣٤ القائمة ١، «انباء الرواة» ج ٢ ص ٥٨، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٠٦ الرقم ١٢٨٧.

[١٦٥] الأخفش

مضى في هذه التعليقات بعض الكلام في ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢٧.

[١٦٦] الخليل

ذكرنا شيئاً يسيراً ممّا يرجع إلى حياته و سيرته فيما سلف؛ راجع: التعليقة ٢٦.

[١٦٧] دائرته

في المصدر: «لأنّه أُجْتُثَّ، أي: قُطِعَ من طويل دائرته»؛ انظر: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

[١٦٨] بعضاً

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٠.

[١٦٩] منها بحرٌ

في المصدر: «لم يتركَ بينهما بحرٌ»؛ راجع: التعليقة الآتية.

[١٧٠] ما نقله ابن رشيق

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧١.

[١٧١] الرباعي لا يكون له حشو

لم أعر على هذا القول المنقول منه فيما يوجد لدى من مسفورات العروضيّين.

[١٧٢] في الأحسن

لم أعر على هذا الكتاب بعد الفحص البالغ، و الظاهر أنّه لم يُطبع بعد.

[١٧٣] و لم يخرم

لم أعر على قوله هذا في كتابه «العيون الغامزة على خبايا الرامزة»، و لعلّه منقولٌ من

غيره من آثاره.

[١٧٤] تسكينه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٤.

[١٧٥] أبي الجيش الأندلسي

هو ابو محمد عبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بأبي الجيش الأنصاري المغربي المتوفى سنة ٥٤٩ هـ. ق. كان من حذاق العروضيين، وله المنظومة الرائقة في هذا الفن. راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٥.

[١٧٦] ذلك عللاً كأبي الجيش الأندلسي

حيث قال: «و لا بدّ من ذكر القاب العلل، وهي الخبن و...». ولم أعر على المطبوع من الكتاب، و العبارة نقلتها من ص ١٤٣ من النسخة المصورة من مخطوطة الكتاب المحفوظة في المكتبة الوطنية لباريس / فرانس. و المصورة لصديقي الفاضل الدكتور السيد محمدرضا ابن الرسول، وقد استفدت منها. وله جزيل الشكر.

[١٧٧] يصرّح به

كذا في النسختين، و الظاهر زيادة لفظة «به».

[١٧٨] يكسر الوزن

هذا!، و لننقل نصّ كلامه حتّى يظهر مراده: قال: «فقليل هو تغيير لا يلزم و لا يكسر الوزن ... فكثير ذهب إلى أنّ الخزم زحاف مع أنّه تغيير في الوجد. فإن قلت: لكنّه يكسر الوزن فلا يرد عليه، قلت: لانسلّم أنّه يكسر الوزن، إذ لو كسره لخرج ما دخل فيه عن أن يكون شعراً، ضرورة ان كلّ شعراً لا بدّ أن يكون موزوناً بوزنٍ صحيح، و اللازم باطل»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٧٧.

[١٧٩] مجرى العلة

للتفصيل حول الزحاف الذي يجري مجرى العلة انظر: «الشافى فى العروض و القوافى» ص ٢٣١.

[١٨٠] مجرى الزحاف

للتفصيل حول هذا القسم أيضاً انظر: نفس المصدر المذكور فى التعليقة السالفة ص ٢٣٢.

[١٨١] خبن

وانظر: «الشافى» ص ٢٣٦، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٨٢] إلى صدره

قال الفيروزآبادي: «خبّن الثوب وغيره ... عطفته»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ١٠٩٩ القائمة ١. و عن الجوهري: «خبنت الثوب ... إذا عطفته و خطته ليقصر»؛ راجع: «صاح اللغة» ج ٥ ص ٢١٠٧ القائمة ١.

[١٨٣] من وسطه

قال الزمخشري: «خبنت الثوب إذا رفعتْ دَلْذُلُهُ فخطته»؛ راجع: «اساس البلاغة» ص ١٥٢ القائمة ٢. و قال الليث: «رَقَعَ دَلْذُلُ الثوب فخطه: أرفع من موضعه كي يتقلّص و يقصّر، كما يفعل بثوب الصبي»؛ راجع: «تاج العروس» ج ١٨ ص ١٧١ القائمة ٢.

[١٨٤] ليقصر

أشرنا إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[١٨٥] وقص

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[١٨٦] العنق

قال ابن منظور: «وَقَصَّ عنقه ... كسرهما و دَقَّها»؛ راجع: «لسان العرب» ج ٧ ص ١٠٦ القائمة ١. و عن الفيروزآبادي: «وقص عنقه ... كسرهما»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ٥٨٥ القائمة ١.

[١٨٧] القبض

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٨٨] العقل

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[١٨٩] طَيَّ

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٠، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٩٠] كَفُّ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٩١] الاضمار

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٩٢] إلى مفعولن

راجع: «تاج العروس» ج ٧ ص ١٣١ القائمة ٢.

[١٩٣] ...

كذا في النسختين، فلا عجز للبيت فيهما.

[١٩٤] العصب

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٠، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٩٥] الشدّ

قال الجوهري: «انعصب: اشتدّ. العصب: الطيُّ الشديد»؛ راجع: «صاحح اللغة» ج ١ ص ١٨٢ القائمة ٢، و انظر: «تاج العروس» ج ٢ ص ٢٣٥ القائمة ١.

[١٩٦] الخبل

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦

ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» -
للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[١٩٧] الخزل

وانظر: «الشافعي» ص ٢٣٨، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» -
للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[١٩٨] فيصير مُفْتَعِلُنْ

كذا في النسختين، و الظاهر: «فيصير مُفْتَعِلُنْ فَيُنْقَلْ إِلَى مُفْتَعِلُنْ».

[١٩٩] الشكل

وانظر: «الشافعي» ص ٢٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» -
للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٠] النقص

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» -
للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠١] قصراً

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦
ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» -
للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢٠٢] قطعاً

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٣] الحذف

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٤] قطف

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٥] الزمخشري

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، من كبار أئمة العلم و التفسير و اللغة و الآداب. ولد في زمخش سنة ٤٦٧ هـ.ق. و سافر إلى مكة فجاور بها زمناً، فلُقّب بجار الله. و تنقل في البلاد ثم عاد إلى الجرجانية فتوفي فيها سنة ٥٣٨ هـ.ق. قال ابن خلكان: «كان إمام عصره من غير مدافع». له «الكشاف»، و «أساس البلاغة»، و هما من خيار التصانيف، و «الفاوق في غريب الحديث»، و «المستقصى في الأمثال»، و غيرها.

راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ١٧٨ القائمة ٢؛ «معجم الأدباء» ج ٧ ص ١٤٧؛ «شذرات الذهب» ج ٤ ص ٢٨٠؛ «سير أعلام النبلاء» ج ٢٠ ص ١٥١؛ «وفيات الأعيان» ج ٥ ص ١٦٨؛ «معجم الأدباء» ج ١٩ ص ١٢٦ الرقم ٤١.

[٢٠٦] صَوَّبَهُ الزمخشريّ

قال: «المكسوف صحّ بالسين غير المعجمة، و الشين تصحيفُ»؛ راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٧٤.

[٢٠٧] الكشف

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٨] الوقف

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢٠٩] صَلَّمَهُ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢١٠] حَذَّأَ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢١١] الاعتراض عليه

حيث قال: «الحذّذ ... لا يكون إلّا في متفاعلن ... و قال ابن برّيّ و تبعه الصفاقسيّ: و

لا يكون إلا في مستفعلن المجموع الوند و متفاعلن. قلت: و هو غلطاً، فإنه ليس لنا بحرّ فيه مستفعلن يدخل فيه الحذف أصلاً؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٠٩.

[٢١٢] البئر

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٣، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢١٣] للتشعيب

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٤، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢١٤] قطرب

هو ابو عليّ محمّد بن المستنير المشتهر بقطرب، نحويّ و لغويّ كبير. كان بصريّاً معتزليّاً، و تتلمذ على سيبويه، بل لازمه؛ «و كان يُدليج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلاّ قطرب ليل، فلُقّب به». له آثار، منها: «المثلث». مات سنة ٢٠٦ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٩٥ القائمة ١، «تأريخ بغداد» ج ٣ ص ٢٩٨، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٢٤٢ الرقم ٤٤٤.

[٢١٥] كما زعمه الدمامينى

حيث قال: «إنّ و تده قُطع، فحذفت ألفه و سكنت لامه فصار فاعلتن»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٢٦.

[٢١٦] باسكان عينه

راجع: نفس المصدر.

[٢١٧] بالقول الثالث

حيث قال: «الثالث: إنّ وتده ... الرابع: مذهب الزّجاج و قطرب»؛ راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٢١٨] استحسانات واهية

وهذه الحجج - التي عبّر عنها الشارح بـ «حجج ضعيفة» - توجد في نفس المصدر. وقد أحسن الدماميني حيث ذكرها و فصلّ الكلام حولها.

[٢١٩] للترفيل

و انظر: «الشافي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٠] التذييل

و انظر: «الشافي» ص ٢٣٣، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦.

[٢٢١] معرّي

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «الرامزة» البيت ٥٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٢] ينخزما

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٣] عن قريب

لم أعثر عليه.

[٢٢٤] الأبواب

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٩.

[٢٢٥] مزمل

البيت لامرئ القيس، من معلقته الشهيرة؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٥.

[٢٢٦] للغدر

البيت لكعب بن مالك الأنصاري؛ راجع: «ديوان كعب» ص ٢١٠، وانظر: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٨.

[٢٢٧] راضياً

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٨٦؛ وروايته:
وَإِذَا أَنْتَ جَارِزَيْتَ أَمْرًا سُوءَ فِعْلِهِ أَتَيْتَ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَيْسَ رَاضِيًا

[٢٢٨] تنبّه له ابن رشيقي

قال بعد أن ذكر قبح الخرم: «وإنما كانت العرب تأتي به لأنّ أحدهم يتكلّم بكلامٍ على أنّه غير شعرٍ، ثمّ يرى فيه رأياً فيصرفه إلى جهة الشعر»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٧.

[٢٢٩] ما علم

لم أعثر عليه.

[٢٣٠] الخصائص

كتاب كبير لأبي الفتح عثمان بن جني، الصرفيّ النحويّ الأديب. قدّمه إلى بهاء الدولة الذي تولّى الملك في بغداد من سنة ٣٧٩ هـ. ق. إلى سنة ٤٠٣ هـ. ق. فالكتاب ألفه في

هذه البرهة. وهو يشتمل على مباحث اللغة وما يرجع إليها من مباحث النحو والصرف وأصولهما، وقد حققه الأستاذ محمد علي النجار وطبعته دارالكتب بالقاهرة. وهو كتاب قليل يصعب على الناظر فيه ادراك مقاصده.

[٢٣١] حقق ذلك ابن جني في الخصائص

لم أعر عليه في «الخصائص»، وفيه ما يمكن أن يكون محلاً لهذا المبحث ولكن لم يوجد فيه، كأبواب ٨٥، ٨٦، ٨٧ من الكتاب؛ راجع: «الخصائص» ج ٢ ص ٢٧٣ فمابعداها.

[٢٣٢] والشيم

لم أعر عليه، وانظر: التعليقة الماضية.

[٢٣٣] الخرم

وانظر: «الشافعي» ص ٢٣٧، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٣٤] والقطر

البيت ذكره المعري في «الفصول والغايات»، وروايته:
هَاجَكَ رَبْعُ دَارِسِ الرَّسْمِ بِاللَّوَى لَأَسْمَاءَ عَفَى آيَةَ الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ
وأورده في «رسالة الصاهل والشاحج» أيضاً؛ ولم أعر عليهما. وانظر: «القسطناس المستقيم» ص ١٠٠.

[٢٣٥] وصواحيبه

تمامه:

فَعَزُّمًا فَقِدِّمًا أَدْرَكَ السُّؤْلَ طَالِيَهُ

راجع: «ديوان أبي تمام» ج ١ ص ٢١٦.

[٢٣٦] استقامة الوزن

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٧.

[٢٣٧] حريمها

البيت لعبدالله بن الزبيريّ على ما نسبته إليه ابن هشام في «السيرة النبويّة»؛ راجع: «الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة» ج ١ ص ١٦٥.

[٢٣٨] فاذهبوا

البيت لحارثة بن بدر التميميّ على ما نسبته إليه ابوالفرج و الصفيديّ؛ راجع: «الأغاني» ج ٦ ص ١٥٥، «الوافي بالوفيات» ج ١١ ص ٢٦٨.

[٢٣٩] شاهداً على الخرم

إشارةً إلى قوله: «أما قوله: «تناكلوا» فليس فيه أكثر من أنّ وزنه مفاعلن، وقد كان أصله متفاعلن، إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزاءه، فيجوز أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوّله، ومثله يسمّى عندهم بالوقص»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١١٤.

[٢٤٠] في الثاني

قال: «... كالخرم، لأنّه يلزم في أوّل البيت خاصّةً، فأما النصف الثاني فإن كان البيت مُصرّعاً، كان سبيله سبيل أوّل النصف الأوّل بالاتّفاق...»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٧.

[٢٤١] لانزرا

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٨٥.

[٢٤٢] من آخر

لم أعر عليه.

[٢٤٣] كالصدر

قال: «و حجتّه أنّه ليس سبيل النصف الثاني سبيل النصف الأوّل، لأنّ أوّل البيت لا يكون إلّا ابتداء كلامٍ، و أوّل النصف الثاني قد يكون من بعض كلمةٍ أوّلها من النصف الأوّل»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٨.
و يلاحظ أنّ الشارح نقل كلام الخطيب من غير تقييدٍ بالفاظه.

[٢٤٤] ...

في هامش النسخة الأولي: «ليس له عجزٌ في النسخة».

[٢٤٥] ثلّم

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٦] ثرم

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٧] خرّم

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٨] شترُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٣٩، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٩] خربُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٣٧، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠.

[٢٥٠] قصمُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٤٢، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٥١] عصبُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٤٠، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢٥٢] عقصُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٤١، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٥٣] جممُ

وانظر: «الشافى» ص ٢٣٥، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤٦ -

«المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٥٤] كَمُعَظَّمٌ

ذكر الفيروزآبادي كلاً من الموفور و الموقر، و لم يخصّ الثاني بالذكر - على ما يستفاد من كلام الشارح - . قال: «و الموفور و الموقر منه - كَمُعَظَّمٌ - : ما جاز أن يُخَرَّمَ فلم يُخَرَّمَ»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «وفر» ص ٤٥٨ القائمة ٢.

[٢٥٥] العقد الفريد

هذا الكتاب الذي - على ما قيل - سَمَّاهُ مصَنَّفُه: «العقد» فأضاف إليه النساخ لفظه «الفريد» يُعَدُّ من أعظم الجوامع الأدبية. و قد قَسَمَهُ المؤلِّف إلى فنونٍ عديدةٍ، و ضَمَّنَهُ خمسةً و عشرين كتاباً أنفرد كلُّ منها باسم جوهرةٍ من جواهر العقد. و الكتاب تناول موضوعاتٍ مختلفةٍ، ك: ما يرجع إلى السياسة، و الحروب، و الأمثال، و المواعظ، و المراثي، و كلام الأعراب، و خطبهم، و أنسابهم و غيرها. و هو قد طبع عدَّة مرَّات، منها طبعة دارالكتب العلمية بتحقيق الدكتور عبدالمجيد الترحيني، و هو تحقيقٌ غير لائقٍ بالكتاب. و لم أعرِث على طبعةٍ أخرى منه، و لهذا أرجعت إليها في هذه التعليقات.

[٢٥٦] صاحب العقد الفريد

مضى بعض الكلام في ترجمته؛ راجع: التعليقة ٩١.

[٢٥٧] يسمّى الموفور تاماً

قال: «و ما كان من الأنصاف مستوفياً لدائرته و آخر جزءٍ منه بمنزلة الحشو من الآخر فهو التام»؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤.

[٢٥٨] السالم

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٨، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

[٢٥٩] تبعه الدماميني

حيث قال: «و الصحيح اسمٌ لجزء العروض أو الضرب إذا سلم ممّا لا يقع في الحشو، كالقصر و القطع و غيرهما»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٣٢.

[٢٦٠] القصر

قال: «الصحيح: ما صحّ من الضروب، و كلّ آخر نصف بيتٍ سلم ممّا يقع في الأعاريض و الضروب ممّا لا يقع في الحشو، كالسلامة من القصر و القطع ...»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩.

[٢٦١] إلّا فقيه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٦.

[٢٦٢] كمهيار

هو ابو الحسن مهيار بن مَرْزَوَيْه الديلمي، شاعرٌ كبيرٌ فارسيّ الأصل من أهل بغداد. كان مجوسياً من غلمان الشريف الرضيّ ثمّ أسلم على يده، فحسن إسلامه. له «ديوانٌ» كبيرٌ. مات سنة ٤٢٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣١٧ القائمة ٢، «تأريخ بغداد» ج ١٣ ص ٢٧٦، «المنتظم» ج ٨ ص ٩٤، «وفيات الأعيان» ج ٥ ص ٣٥٩ الرقم ٧٥٥.

[٢٦٣] مراقبة

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٣٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

[٢٦٤] رقيها

البيت ذكره المرزوقي في «الأزمنة و الأمكنة» في فصلٍ سمّاه: «في المراقبة و

المطالعة»، و المعري أيضاً في «رسالة الصاهل والشاحج»؛ ولم أعرثر عليهما.

[٢٦٥] الثريّا رقيبها

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[٢٦٦] موت بعلها

قال الفيروزآبادي: «الرقوب - كصبور -: المرأة تراقب موت بعلها»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «رقب» ص ٩٧ القائمة ٢. و من نفس المعنى قول الزمخشري: «و امرأة رقيب: لا يعيش لها ولد فهي ترقب موت ولدها»؛ راجع: «اساس البلاغة» نفس المادة ص ٢٤٤ القائمة ٢. وكذلك قول الفيومي: «الرقوب ... من الشيوخ والأرامل: الذي لا يستطيع الكسب ولا كسب له. سعي بذلك لأنه يرتقب معروفاً و صلة»؛ راجع: «المصباح المنير» نفس المادة أيضاً ص ٣١٩.

[٢٦٧] معاقبة

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٢٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩١.

[٢٦٨] خبل مفعولات

لم أعرثر على مصدرٍ لقوله حتّى أسنده إليه.

[٢٦٩] بريّا

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٧١] العُجْز

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

[٢٧٢] الطرفان

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

[٢٧٣] ...

هيهنا بياضٌ في النسختين على ما يقرب من أربعة أسطرٍ. والظاهر أنَّ الشارح غفل عن ذكر الأبيات في نسخته.

[٢٧٤] المكافئة

و انظر: «الرامزة» البيت ٣١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠.

[٢٧٥] تاماً

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ٢ ص ١٠٧٦.

[٢٧٦] على ما في «الرامزة»

إشارةً إلى قوله:

إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءُ بَيْتَ كَحْشَوِهِ عَرُوضٌ وَ ضَرْبٌ ثُمَّ أَوْ خُولِفَتْ وَفَا

وهو البيت ١٥ منها؛ راجع: «الرامزة» - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩.

[٢٧٧] بنقص كالطويل

هذا نصّ عبارة احمد بن عباد بن شعيب القنّاء؛ راجع: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٨٣.

[٢٧٨] سمي الوافي

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[٢٧٩] آخر العجز

حيث قال: «فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستعمال، جزء من آخر الصدر و جزء من آخر العجز فذلك هو ...»؛ راجع: «العيون الغامضة» ص ٧٤.

[٢٨٠] المنهوك

وانظر: «الشافي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ١٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦، ثمّ ج ٢ ص ١٠٧٦.

[٢٨١] المشطور

وانظر: «الشافي» ص ٢٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ١٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦، ثمّ ج ٢ ص ١٠٧٦.

[٢٨٢] غير مزدوج

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٨٦؛ وفيه: «... هذا النوع أنه جاء غير مزدوج».

[٢٨٣] أساء سمعاً فأساء إجابةً

كذا في النسختين، والمروي من المثل: «... جابةً». قال ابن عبد ربّه: «قالوا: أساء سمعاً فأساء جابةً. هكذا تُحكى هذه الكلمة «جابةً» بغير ألفٍ. وذلك أنه اسمٌ موضوعٌ، يقال: أجابني فلانٌ جابةً حسنةً، فإذا أرادوا المصدر قالوا: إجابةً بالألف»؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٣ ص ١٩؛ وراجع أيضاً: «مجمع الأمثال» ج ١ ص ٣٣٠ القائمة ١ الرقم ١٧٧٣، وانظر: «معجم الأدباء» ج ١٨ ص ١٧١ في ترجمة محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي.

[٢٨٤] بيتٌ وأثلاثٌ

كما حكاه عنه ابن رشيقي؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٦. والقول ذكره أبو العلاء في «الفصول والغايات» وفي «رسالة الصاهل والشاحج» من غير اسناده إلى الخليل، ولم أعثر عليهما.

[٢٨٥] وأثلاثٌ

راجع: «القاموس المحيط» مادة «رجز» ص ٤٧٤ القائمة ٢؛ وفيه: «أنصافُ أبياتٍ بدل: «... بيتٌ».

[٢٨٦] ذخائر المجتهدين

مضى بعض الكلام حول هذا الكتاب؛ راجع: التعليقة ٩٨.

[٢٨٧] بالأخبار

أصله - كما سيأتي -:

وَ يَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرَوْدِ

البيت من معلقة طرفة الشهيرة؛ راجع: «ديوانه» ص ٤١، «جمهرة أشعار العرب»

ص ١٦٠. وانظر: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٧٦، «الكافي» ص ١٨، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الاقناع» ص ٥، «المعيار» ص ٣٠، «القسطاس المستقيم» ص ٩٦.

[٢٨٨] كفروا

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٦.

[٢٨٩] لجزئه شعراً

راجع: نفس المصدر المذكور في التعليقة السالفة.

[٢٩٠] طَيْفُ أَلَم

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

[٢٩١] المصمت

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣.

[٢٩٢] ذي الرُّمَّة

هو ابوالحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي ذوالرُّمَّة، شاعرٌ من فحول الطبقة الثانية في عصره، حتَّى يقال: إِنَّ الشعر ختم به. كان شديد القصر دميماً. يذهب في شعره مذهب الجاهليين. وكان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً، وُلد سنة ٧٧ هـ. ق. ومات سنة ١١٧ هـ. ق. باصبهان. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ١٢٤ القائمة ٢، «وفيات الأعيان» ج ٤ ص ١١ الرقم ٥٢٣.

[٢٩٣] مسجومٌ

راجع: «ديوان ذي الرُّمَّة» ج ١ ص ٣٧١. والبيت مطلع قصيدةٍ له، وهو من شواهد

ابن رشيقي والخطيب؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٣١، «الكافي» ص ١٦.

[٢٩٤] مقفًا

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١٦، «الكافي» - للقتاء،
«المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

[٢٩٥] مُصَرَّع

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١٥، «العقد الفريد» ج ٦
ص ٢٧٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١
ص ٣٢٥.

[٢٩٦] أزمان

البيت لامرئ القيس، و بعده:
أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحْتُ كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانٍ
راجع: «ديوانه» ص ٨٩. و انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» -
ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

[٢٩٧] عسيبٌ

بعده:
أَجَارَتَنَا إِنَّا مُقِيمَانِ هَيْهُنَا وَ كُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ
و هما من شواهد ابن عباد القتاء؛ راجع: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون -
ص ٥٨٣.

[٢٩٨] الثَّوَاءُ

صدر معلقة الحارث بن حلزة الشهيرة؛ راجع: «طبقات ابن سلام» ج ١ ص ١٥١،
«الشعر والشعراء» ج ١ ص ١٩٧.

[٢٩٩] الموضعين

قال ابن رشيق: «و سبب التصريح ... و لذلك وقع في أول الشعر. و ربّما صرّح الشاعر في غير الابتداء، و ذلك إذا خرج من قصّة إلى قصّة أو من وصف شيء إلى وصف شيء آخر، فيأتي حينئذٍ بالتصريح اخباراً بذلك و تنبيهاً عليه»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٢٦.

[٣٠٠] حكم

مضى بعض الكلام فيما يرجع إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٦٣.

[٣٠١] سحاب

أشرنا إلى مصدر البيت فيما سلف؛ راجع: التعليقة ٦٤.

[٣٠٢] التجميع

وانظر: «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

[٣٠٣] فيهما معاً

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[٣٠٤] الاعتماد

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٨، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ٤٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٢٨٣.

[٣٠٥] بليبي

البيت لأبي الأسود الدؤلي؛ راجع: «ديوانه» ص ٣٣. وانظر: «الكافي» - للخطيب -

ص ٢٣، «العمدة» ج ١ ص ٥٧٣، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٥، «الإرشاد الشافي» ص ٦٤، «الاقناع» ص ٩، «القسطاس المستقيم» ص ٩٨، «المعيار» ص ٣٠، «رسالة الغفران» ص ١٤٠.

[٣٠٦] بعده فعل أفل

لم أعثر على هذا القول المنقول منه في آثار العروضيين.

[٣٠٧] قبلها عنده

لم أعثر على هذا القول أيضاً.

[٣٠٨] في غيره

لم أعثر عليه أيضاً.

[٣٠٩] آخر كلامه

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٩.

[٣١٠] ظرف

قد مضت الإشارة إلى مأخذ البيت؛ راجع: التعليقة ٦٣.

[٣١١] لَفَلَجَ

قال الفيروزآبادي: «الْفَلَجُ: الظفر، و: الفوز»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «فلج» ص ١٩٧ القائمة ٢. وكذلك عن ابن منظور؛ راجع: «لسان العرب» ج ٢ ص ٣٤٧ القائمة ١. وفي «العين»: «الْفَلَجُ: الظفر بمن تخاصمه»؛ راجع: «ترتيب كتاب العين» نفس المادة ج ٣ ص ١٤١٣ القائمة ١.

[٣١٢] الضراغم

لم أعر عليه.

[٣١٣] ولا عرّض

البيت لطرفة بن عبد، وهو مطلع قصيدة له خاطب بها عمرو بن هند؛ راجع: «ديوانه» ص ٦٦. وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «الكافي» - للخطيب - ص ١٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الفصول والغايات» ص ٩٥، «الاقناع» ص ٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٩، «المعيار» ص ٢٩، «أمالى المرتضى» ص ١٨٥.

[٣١٤] لم تزود

سبق بعض الكلام حول هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٢٨٧.

[٣١٥] بليب

أشرنا إلى هذا البيت آنفاً؛ راجع: التعليقة ٣٠٥.

[٣١٦] الرؤسا

البيت ليزيد بن الخدّاق الشّني؛ راجع: «الأصمعيّات» ص ٢٩٨، ورواه ابن عبدربه عن الخليل؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٨، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «لسان العرب» مادة «قوم» ج ١٢ ص ٤٩٩ القائمة ١، «بغية المستفيد» ص ٤٨، «الإرشاد الشافي» ص ٦٤، «الاقناع» ص ٦، «القسطاس المستقيم» ص ٩٦، «المعيار» ص ٣٢.

[٣١٧] منكراً

لم أعر على هذه الرواية من البيت.

[٣١٨] عند المفيض

راجع: «ديوان» امرئ القيس ص ٧٢.

[٣١٩] لزومه

لم أعثر عليه.

[٣٢٠] بسكون اللام

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

[٣٢١] غَرَّان

البيتان لامرئ القيس من قصيدة له في مديح بني عوف؛ راجع: «ديوانه» ص ٨٣. و
انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٠، «القسطاس المستقيم»
ص ٩٩.

[٣٢٢] إقعاداً

أشار الدماميني إلى قوله هذا من غير تصريح منه باسمه؛ قال: «ما قدّمناه من أنّ
للطويل عروضاً واحدةً و ثلاثة أضرب هو المشهور، و استدرك بعضهم له عروضاً ثانيةً
محذوفةً لها ضربان ...»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٤٥.

[٣٢٣] لغرامه

لم أعثر عليه.

[٣٢٤] قد فعل

البيت للنابغة الذبياني؛ راجع: «ديوانه» ص ١٣٠، و انظر: «الخصائص» ج ١
ص ٣٠٢، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٠، «القسطاس المستقيم» ص ٩٨، «المعيار»
ص ٣٢.

[٣٢٥] أبوسعبد

البيت منسوب إلى امرئ القيس و لم أجده في «ديوانه» و لا في «شرح السكري» عليه؛ و راجع: «لسان العرب» مادة «مطر» ج ٥ ص ١٨٠ القائمة ١. و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الاقناع» ص ٨، «القسطاس المستقيم» ص ٩٩.

[٣٢٦] الطويل

راجع: «ديوان» أبي المجد ص ١١٧، وفيه: «... فضلٌ و طول، ... دخول الكف».

[٣٢٧] الضرورات

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[٣٢٨] أحوصا

لم أعثر عليه.

[٣٢٩] كلّ قسم

راجع: «العمدة» ج ٢ ص ١٠٧٢؛ وفيه: «... كلّ قسمٍ».

[٣٣٠] فلان

البيت ذكره ابن عبد ربّه و نسبه إلى مسلم بن الوليد؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٢ ص ٣٥٣. و روايته: «... و صائناً عِرضي عن فلانٍ و عن فلان».

[٣٣١] صريع الغواني

هو أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاري المعروف بصريع الغواني. من أهل الكوفة. شاعرٌ غزلٌ، و هو أوّل من أكثر من البديع في شعره. نزل بغداد فاتّصل بالرشيد العبّاسي و مدحه و مدح غيره من الأعلام. مات سنة ٢٠٣ هـ. ق. في جرجان، و قبره بها؛ راجع:

«الأعلام» ج ٧ ص ٢٢٣، «النجوم الزاهرة» ج ٢ ص ١٨٦.

[٣٣٢] أفا سيه به

لم أعثر عليه.

[٣٣٣] السَّهر

البيتان ذكرهما الدماميني ونسبهما لابن زيدان؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٠، و البيت الثاني ذكره المعري في «رسالة الصاهل و الشاحج» من غير اسناده إلى أحد، و لم أعثر عليها.

[٣٣٤] الفرار

البيت لمهلل بن ربيعة على ما نسبته إليه ابوالفرج و سيبويه؛ راجع: «الأغاني» ج ١٧ ص ٢١٠، «الكتاب» ج ٢ ص ٢١٥. وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١١، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٤، «المعيار» ص ٣٣، «العيون الغامزة» ص ١٥١.

[٣٣٥] المنام

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٣.

[٣٣٦] غائباً

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ٢٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٦، «المعيار» ص ٣٣، «العيون الغامزة» ص ١٥٢ «بغية المستفيد» ٥٠.

[٣٣٧] دهقان

راجع: «لسان العرب» مادة «بتر» ج ٤ ص ٣٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦

ص ٢٩٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٦، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٢.

[٣٣٨] جعلته

كذا في النسختين، والأنسب: الذي جعلته.

[٣٣٩] لكفاني

لم أعر على قوله هذا.

[٣٤٠] ترمي

البيت لعمر بن أبي ربيعة؛ راجع: «ديوانه» ص ٣٦٣.

[٣٤١] قدّمه

البيت لطرفة بن العبد؛ راجع: «ديوانه» ص ٨٦، «لسان العرب» مادة «هدى» ج ١٥ ص ٣٥٧ القائمة ١، «مجالس ثعلب» ج ١ ص ١٩٧؛ وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٧، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٢.

[٣٤٢] الفارا

البيت لعدي بن زيد؛ راجع: «ديوانه» ص ١٠٠، «لسان العرب» ج ٥ ص ٣٥ القائمة ٢، «سمط اللآلئ» ج ١ ص ٢٢١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٤ «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٧، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٢.

[٣٤٣] الغارا

لم أعر على هذه الرواية من البيت.

[٣٤٤] عديّ بن زيد

هو عديّ بن زيد بن حمّاد التميمي، شاعرٌ من الجاهليّين. كان يحسن العربيّة و الفارسيّة، و هو أوّل من كتب بالعربيّة في ديوان كسرى، اتّخذَه في خاصّته و جعله ترجماناً بينه و بين العرب. تزوّج هنداً بنت النعمان ابن المنذر ثمّ قتله نعمان في سجنه بالحيرة نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة. له «ديوان». راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٢٢٠ القائمة ٣، «النجوم الزاهرة» ج ١ ص ٢٤٩.

[٣٤٥] حارا

أشرنا إلى مصدره آنفاً؛ راجع: التعليقة ٣٤٢.

[٣٤٦] سدى

انظر: «المعيار» ص ٢٦، «القسطاس المستقيم» ص ١١٠.

[٣٤٧] أصلٌ بمحتمل

انظر: «القسطاس المستقيم» ص ١١١.

[٣٤٨] أمّ تأبطشرا

هي أميمة، شاعرةٌ جاهليّةٌ من بني القين، بطنٌ من فهم. من شواعر العرب، نظمها منسجماً وأغلبه في ولدها تأبطشرا. لم يُعلم تاريخ ولادتها و لا تاريخ وفاتها.

[٣٤٩] فهلك

البيت ذكره ابن عبد ربّه و نسبّه إلى أخي أعرابيّ لذعته أفعيّ فمات؛ راجع: «العقد

الفريد» ج ٣ ص ١٤٣، و انظر: «القسطاس المستقيم» ص ١١١. و البيت منسوبٌ إلى السُّلَكَة أم السُّلَيْك أيضاً.

[٣٥٠] بعقل

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٨، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية المستفيد» ص ٨٨.

[٣٥١] استقاموا

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١١، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٩، «المعيار» ص ٣٥، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية المستفيد» ص ٨٨.

[٣٥٢] الرباب

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٩، «المعيار» ص ٣٥، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية المستفيد» ص ٨٨.

[٣٥٣] من تلاق

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٦ «الكافي» - للخطيب - ص ٣٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٥، «العيون الغامزة» ص ١٥١.

[٣٥٤] على نقل الدمايني

حيث قال: «و أما ضربها المقصور فمنع الخليل دخول الخبن فيه، وأجازه الأخفش. و علّة المنع قلّة مجيء هذا الضرب في كلامهم»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٣.

[٣٥٥] يأتي

لم أعثر عليه.

[٣٥٦] أحمد العروضي

هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي، معلّم أولاد الرازي بالله. كان أوحده الزمان في علم العروض. لقي ثعلباً وأخذ عنه وقد بالغ أبو عليّ الفارسيّ في الثناء عليه. له كتاب كبير في العروض والقوافي. مات سنة ٣٤٢ هـ. ق؛ راجع: «الوافي بالوفيات» ج ٧ ص ٣٢٨ الرقم ٣٣٢١، «تأريخ بغداد» ج ٥ ص ١٤٠، «معجم الأدباء» ج ٤ ص ٢٣٣ الرقم ٤٧.

[٣٥٧] نزار

لم أعثر عليه.

[٣٥٨] لا ملك

البيت لزهير بن أبي سلمى؛ راجع: «شرح ديوانه» ص ١٨٠، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٦ «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٦، «القسطاس المستقيم» ص ١١٥، «المعيار» ص ٣٧، «العيون الغامزة» ص ١٥٦ «الإرشاد الشافي» ص ٦٩.

[٣٥٩] سرحوب

البيت لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٢٥. وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥.

[٣٦٠] كالورد

راجع: «ديوان» أبي نواس ص ٢٧؛ وروايته: «لَا تَبْكُ لَيْلَى وَلَا تَطْرُبْ إِلَى هِنْدٍ».

[٣٦١] الوصال

راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٦؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٦ انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٥١، «العيون الغامزة» ص ١٥٩.

[٣٦٢] مستعجم

البيت أورده ابن منظور نقلاً عن الأزهرى منسوباً إلى اسود بن يعفر؛ راجع: «لسان العرب» ج ٨ ص ٧٨ القائمة ١، وهو منسوب إلى المرقش الأكبر أيضاً. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٢ «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٧، «القسطاس المستقيم» ص ١١٩، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧.

[٣٦٣] الوادي

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٨ «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٨، «القسطاس المستقيم» ص ١١٩، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٧٢.

[٣٦٤] الواحي

راجع: «لسان العرب» مادة «خلع» ج ٨ ص ٧٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٨، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٢٠، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧.

[٣٦٥] ذوالطبع السليم

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٨. وبين المطبوع من كلامه والمنقول منه في الكتاب

اختلافات؛ ونصّه: «و يظهر لي انّ الخبن في السباعي إنّما هو حسنٌ في أوّل الصدر و أوّل العجز، فليعتبره ذو الطبع السليم».

[٣٦٦] دُولَا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٩، «القسطاس المستقيم» ص ١١٧، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

[٣٦٧] زُمْر

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٩، «القسطاس المستقيم» ص ١١٧، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

[٣٦٨] عُنُقَه

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٣٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ٢٠، «القسطاس المستقيم» ص ١١٨، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

[٣٦٩] شارح القسطاس

هو عزّ الدين أو تاج الدين عبد الوهّاب بن إبراهيم الحرجيّ الزنجانيّ؛ والشرح سمّاه: «تصحيح المقياس في تفسير القسطاس»، و لم يُطبع بعد؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١٣٢٦.

[٣٧٠] السراع

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧١] يستعمله

راجع: نفس المصدر.

[٣٧٢] بعضهم

هو ابوالحكم، على ما نصّ به الدماميني؛ راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٣٧٣] تُغَار

البيت لعلّي بن الجهم، على ما نسبته إليه ابن عبدربه؛ راجع: «العقد الفريد» ج ١ ص ٢٧٢، وذكره ابن ظافر الأزدي في «بدائع البدائنة» أيضاً، ولم أعثر عليه؛ وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧٤] خفيف

قال: «لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه، ولا شك أنّ آخره بحسب الصورة هيئة سبب خفيف، فأطلق القبض لذلك»؛ راجع: نفس المصدر ص ١٦١.

[٣٧٥] عنهم

تمامه:

..... وَ لَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَ جَهْلٍ

و البيت للسّموءل بن عادياء، ذكره البغدادي في «الخرانة» في الشاهد الثامن و الخمسين بعد الثمانمائة؛ راجع: «خرانة الأدب» ج ٦ ص ٣١٣، وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧٦] غير ذلك

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧٧] غاية الإسهاب

راجع: نفس المصدر ص ١٦١، ثم ١٦٤.

[٣٧٨] الأمل

راجع: نفس المصدر أيضاً ص ١٦٠.

[٣٧٩] الأمون

البيت لسلمى بن ربيعة بن زبّان، وهو - كما يقول المصنّف - مذكورٌ في «ديوان الحماسة»؛ راجع: المصدر ص ٢٠٨ القطعة ٤١٢، وانظر: «العيون الغامرة» ص ١٦٠، «المعيار» ص ٤٠.

[٣٨٠] كتاب الحماسة

هو كتاب الحماسة الذي جمعه أبو تمام وأودع فيه ما اختاره من أشعار من تقدّم عليه من شعراء العرب. ورتّب كتابه هذا على أبوابٍ عشرة. وأوّل الأبواب وأهمّها باب الحماسة، فقلب الاسم على الكتاب حتّى يُدعى «كتاب الحماسة». وعليه شروحٌ، منها شرح ابن جنّي النحويّ، وشرح المرزوقيّ، وشرح الخطيب التبريزيّ. واقتفى بعض الأدباء أثر أبي تمام في هذا الأمر، فكتب ابن الشجري «حماسته»، والبياسي «الحماسة المغربية»، وابن الفرج البصريّ «الحماسة البصريّة»، والحسن بن أحمد «حماسة الظرفاء». والكتاب طبع عدّة مرّات، منها طبعة الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، ومنها طبعة أحمد حسن بسج. ولا تخلو كلتا الطبعتين عن نقصٍ وإهمالٍ.

[٣٨١] المصون

البيت لسلمى بن ربيعة؛ راجع: «كتاب الحماسة» ص ٢٠٨ القطعة ٤١٢.

[٣٨٢] واحداً

قال الشنترينيّ الأندلسيّ: «و مثله قول أخي علقمة بن عبدة:
 إنّ أخي خالدٌ ليس أخاً واحداً
 واللّه ما خالدٌ بالناقص الفاسد»

راجع: «المعيار» ص ٤٠؛ وانظر أيضاً: «العيون الغامزة» ص ١٦٠.

[٣٨٣] المواليا

مضى بعض الكلام حول هذا القسم من الشعر؛ راجع: التعليقة ٦٨.

[٣٨٤] صفي الدين الحلّي

أشرنا إلى ترجمته بالاختصار، راجع: التعليقة ١٤٥.

[٣٨٥] العاقل الحالي والرخص الغالي

كذا في النسختين، و الصحيح: «العاقل و الحالي و المرخص الغالي». شرح فيه الحلّي قواعد الأشعار العاميّة من «الزجل» و «الموالي» و «الكان كان» و «القوما». و الكتاب صحّحه ولهام هونر باخ و نشره عام ١٩٥٥ م. بإشراف مجمع العلوم والآداب، لجنة الاستشراق. و لم أعثر عليه.

[٣٨٦] الغراب

لم أعثر عليه. و من أمثال العرب: «ما كلّ بيضاء شحمة و لا كلّ سوداء تمرّة»؛ راجع: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٨١ القائمة ٢ الرقم ٣٨٦٨.

[٣٨٧] الغدر

لم أعثر عليه.

[٣٨٨] الأسود بن يعفر

هو ابونهمشل و ابوالجراح الأسود بن يعفر النهشليّ الدارميّ التميميّ، شاعرٌ جاهليّ من سادات تميم، كان عراقياً و نادم النعمان بن المنذر. له «ديوان» جمعه بعض المعاصرين، و أشهر شعره داليّته التي مطلعها:

نامَ الخليلي و ما أحسَّ رقادي و الهمّ محتضّرٌ لديّ وسادي

مات نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣٣٠ القائمة ٣، «طبقات الشعراء» - لابن سلام - ص ٣٢.

[٣٨٩] صميم

البيت ذكره قدامة بن جعفر ونسبه - كما في المتن - إلى الأسود؛ راجع: «نقد الشعر» ص ٦٨.

[٣٩٠] عبيد بن الأبرص

هو ابوزياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسديّ المضريّ، شاعرٌ من دهاة الجاهليّة و حكمائها، و من أصحاب المجهرات. عاصر امرأ القيس و عمّر طويلاً حتّى قتله النعمان بن المنذر نحو سنة ٢٥ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ١٨٨ القائمة ٣، «جمهرة أشعار العرب» ص ١٧٣، «الأغاني» ج ٢٢ ص ٨٥، «رغبة الآمل» ج ٢ ص ٦٢.

[٣٩١] ملحوب

المصرع - كما قاله المصنّف - لعبيد بن الأبرص؛ ولم أعثر ديوانه.

[٣٩٢] الدنيا

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥.

[٣٩٣] العصيّ

البيت لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٢؛ و روايته: «أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِيْلُ فَمِعْزَى...». وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦.

[٣٩٤] خَلِقُ

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» -

ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٤١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٣٩٥] تعصيني

انظر: «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٤، «العيون الغامزة» ص ١٦٥، «الارشاد الشافي» ص ٢٤.

[٣٩٦] [و]

اللفظة لم توجد في النسختين، وأضفناها لمكان احتياج السياق إليها.

[٣٩٧] ذكرى

انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦؛ وروايته: «عبدة أنت...».

[٣٩٨] كما قال الدماميني

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٣٩٩] الولاء

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٢٩؛ وروايته: «فضلت عن الرجال بخصلتين...».

[٤٠٠] على الصفاقسي

لتفصيل قول أبي الحكم ثم اعتراض الصفاقسي عليه واعتراض الدماميني على الصفاقسي راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٣.

[٤٠١] من الكتاب

راجع: نفس المصدر ص ١٦٤.

[٤٠٢] مّا

في النسختين: «ما»؛ و ما أثبتناه في المتن هو الأنسب.

[٤٠٣] تستطيع

البيت لعمر بن معد يكرب؛ راجع: «الأصمعيّات ص ١٧٥»، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٠، «المعيار» ص ٤٣، «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٤٠٤] لم يعد إليه

راجع: «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٤٧. والحكاية ذكرها الياضي في «مرآة الجنان» في وقائع سنة سبعين ومائة؛ ولم أعر عليه.

[٤٠٥] سهولته

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٤٠٦] سطور

راجع: «لسان العرب» مادة «عقل» ج ١١ ص ٤٦٠؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣١، «المعيار» ص ٤٣.

[٤٠٧] قفار

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٠، «المعيار» ص ٤٣، «العيون الغامزة» ص ١٥٢ «بغية المستفيد» ٥٠.

[٤٠٨] لا تسيروا

لم أعر عليه.

[٤٠٩] المتنفر

لم أعر على البيت، ولم أتمكن من تصحيحه. وهو لا يخلو عن شيء.

[٤١٠] إخوان

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٨. و للفيذ الزماني:

كَفَقْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ
و قَلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

[٤١١] ذي مهد

البيت ذكره الصفدي في «أعيان العصر» في ترجمة صلاح الدين القواس؛ ولم أعر عليه.

[٤١٢] أخذ مضمير

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨.

[٤١٣] حسان بن ثابت

هو أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، صحابي شاعر من المخضرمين. عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. عمي قبل وفاته. له «ديوان»، وللزبير بن بكار «كتاب أخبار حسان». مات سنة ٥٤ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٧٥ القائمة ٣، «شذرات الذهب» ج ١ ص ١٠٦.

[٤١٤] الخد

راجع: «ديوان» حسان بن ثابت الأنصاري ص ٨٧، و البيت الأول فيه:

لَمَنْ الصَّبِيُّ بِجَانِبِ الْبَطْحَا فِي التُّرْبِ مُلْقَى غَيْرِ ذِي مَهْدٍ

[٤١٥] لا شريك له
لم أعر عليه.

[٤١٦] ...

كذا في النسختين، فالمصرع مبتورٌ فيهما.

[٤١٧] الأولى

ههنا بياضٌ في النسختين ما يقرب من أربعة أسطر.

[٤١٨] تكزّمي

البيت من معلقة عنترة الشهيرة؛ راجع: «ديوان» عنترة ص ٢٤، «جمهرة أشعار العرب» ص ١٦٦؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٧، «المعيار» ص ٤٦.

[٤١٩] خبالا

البيت للأخطل؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٤٧، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٨، «المعيار» ص ٤٦، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «الإرشاد الشافي» ص ٧٨.

[٤٢٠] معدّ

البيت - كما يقوله المصنّف - لامرئ القيس؛ راجع: ديوانه ص ٢٠٧.

[٤٢١] القطر

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٦.

[٤٢٢] ترب

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٠، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٧٩.

[٤٢٣] الذعر

البيت لزهير بن أبي سلمى؛ راجع: «شرح» ديوانه ص ٨٩، «لسان العرب» مادة «نزل» ج ١١ ص ٦٥٧ القائمة ٢؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٠، «القسطاس المستقيم» ص ١٤١، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٧.

[٤٢٤] آخر

البيت للخطيئة؛ راجع: «ديوانه» ص ، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٠، «العيون الغامزة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٠.

[٤٢٥] الرياح

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الافتاح» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٧، «العيون الغامزة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧.

[٤٢٦] تجمل

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الافتاح» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٧، «العيون الغامزة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨١.

[٤٢٧] الحسنات

البيت نسبة الثعالي إلى ابن عبدربه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٨، و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٢، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الافتاح» ص ٣٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٨، «العيون الغامزة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨١.

[٤٢٨] الديم

لم أعثر عليه.

[٤٢٩] نار

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٤٢.

[٤٣٠] غاره

راجع: نفس المصدر ص ١٤٣.

[٤٣١] بالمنصل

من قصيدة لعنترة بن شدّاد؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٤٨، «لسان العرب» مادة «ضر» ج ٤ ص ٤٩٢؛ وانظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٢، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٢] يَحْتَمِي

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٥، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٣] لم تجب

راجع: «لسان العرب» مادة «جزل» ج ١١ ص ١١٠ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٦، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٤] تامر

البيت من قصيدة للحطّينة؛ راجع: «ديوانه» ص ١٦٨ - وروايته: «أغررتني ...» - ، «لسان العرب» مادة «لبن» ج ١٣ ص ٣٧٤ القائمة ٢، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٧٤.

[٤٣٥] المقابر

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٢، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

[٤٣٦] يُكَلِّم

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «الاقناع» ص ٣٤، «العيون الغامزة»

ص ١٧٥.

[٤٣٧] العالمين

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاعتناح» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

[٤٣٨] مُيسّران

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاعتناح» ص ٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٥١، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

[٤٣٩] مخاف

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاعتناح» ص ٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٥.

[٤٤٠] العشيرة

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٧٦.

[٤٤١] النهار

راجع: نفس المصدر.

[٤٤٢] لَاتْنَا

راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٤٤٣] في الماء

راجع: نفس المصدر أيضاً. و أوردته التوحيدِي في «البصائر و الذخائر» في عداد أمثال العرب، و روايته: «.... آخرون حلوقهم ...»، و لم يشر إلى كونه بيت شعرٍ. و لم أعر على الكتاب.

[٤٤٤] الندامة

لم أعر عليه.

[٤٤٥] فالغمر

البيت للخرنق بنت بدرٍ، من الجاهليّات، و هي أخت طرفة ابن العبد لأُمّه، مات سنة ٥٠ قبل الهجرة. و بعضهم نسبّه إلى طرفة نفسه؛ راجع: «لسان العرب» مادّة «غمر» ج ٢ ص ٦٠٦؛ و انظر: «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٧، «العيون الغامزة» ص ١٧٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨٢، «المعيار» ص ٥٤.

[٤٤٦] الذلول

البيت نسبّه الثعالبيّ إلى ابن عبد ربّه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٨؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٨، «العيون الغامزة» ص ١٧٨، «المعيار» ص ٥٤، «الإرشاد الشافي» ص ٣٨.

[٤٤٧] قطران

لم أعر على القطعة في «ديوان» امير المؤمنين. و قد ذكرها الرافعيّ في «التدوين» و الثعالبيّ في «التمثيل و المحاضرة»، و قد نسبها إلى منصور الفقيه المصريّ. و لم أعر

عليهما.

[٤٤٨] غرثان

البيتان ذكرهما ابن هشام في «السيرة النبوية»؛ راجع: «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية» ج ٥ ص ٢٦٧. وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٨١.

[٤٤٩] ريثاً

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٨١.

[٤٥٠] السيد جعفر الحلّي

هو كمال الدين أبو يحيى السيد جعفر بن حمّد بن محمّد الحسينيّ الحلّي النجفي. ينتهي نسبه إلى زيد الشهيد - رحمه الله - . ولد في بعض قرى الحلة سنة ١٢٧٧ هـ ق. و توفي في النجف الأشرف سنة ١٣١٥ هـ ق. من أشهر مشاهير شعراء عصره. قرأ المقدمات ومبادي العلوم على والده، وانتقل إلى النجف في أوائل شببته، فحضر على شيوخ النجف ونبغ بتفوق، وكان إلى جانب عبقرية الشعرية فاضلاً مشاركاً في العلوم الإلهية والدينية. قال السيد الأمين: «أنه كان شريكنا في الدرس، فقد هيمن على المجالس الأدبية وهو شاب لم يبلغ الثلاثين». له حكايات وقصص كثيرة. وله ديوان شعر أسماه «سحر بابل وسجع البلابل»، و «الجعفريات» ديوان شعر في رثاء آل البيت - عليهم السلام - .

راجع: «معجم الشعراء» ج ١ ص ٤٠٣ القائمة ٢؛ «أعيان الشيعة» ج ٤ ص ٩٧ القائمة ١؛ «معارف الرجال» ج ١ ص ١٧١؛ «نقاء البشر» ج ١ ص ٢٨٨؛ «معجم رجال الفكر والأدب» ج ١ ص ٤٤٠.

[٤٥١] بآس

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٢، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٩، «العيون الغامزة» ص

١٧٩، «المعيار» ص ٥٥.

[٤٥٢] أمّا قِيَاهَا

لم أعثر عليه.

[٤٥٣] غَرَبَان

راجع: «المعيار» ص ٥٦؛ وروايته: «لَقَدْ شَاقَّتَكَ فِي الْأَحْدَاجِ ...».

[٤٥٤] الْعَشِيرَةُ

لم أعثر عليه.

[٤٥٥] الزُّبُر

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤١، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٣، «العيون الغامزة» ص ١٨٢، «المعيار» ص ٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٣، «بغية المستفيد» ص ٤١.

[٤٥٦] مَجْهُود

راجع: «لسان العرب» مادة «قطع» ج ٨ ص ٢٧٨؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤١، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٤، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٧، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٩.

[٤٥٧] مُقْفَرٌ

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع»

ص ٤٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٦، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٤، «بغية المستفيد» ص ٤١، «العمدة» ج ١ ص ٣٤٠.

[٤٥٨] شَجَا

مطلع رجزٍ للعجَّاج؛ وبعده:

إِنَّكَ لَا تَجْنِي مِنَ الشُّوكِ أَلْعَنَبْ

راجع: «ديوانه» ص ٣٤٨، «لسان العرب» مادة «رجز» ج ٥ ص ٣٥٢ القائمة ٢؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «الإرشاد الشافي» ص ٨٤، «بغية المستفيد» ص ٤١.

[٤٥٩] جَذَع

نسبه التبريزي في «شرح الحماسة» إلى دُرَيْد بن الصَّمَّة؛ وبعده:

أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

راجع: «شرح الحماسة» ج ٢ ص ١٧٥. ونسبه ابن منظور إلى ورقة بن نوفل؛ راجع: «لسان العرب» مادة «جذع» ج ٨ ص ٤٥ القائمة ١. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨٦، «بغية المستفيد» ص ٤١.

[٤٦٠] ...

ههنا بياضٌ في النسختين ما يقرب من أربعة أسطر.

[٤٦١] قَطْرَب

مضى بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢١٤.

[٤٦٢] سجوم

لم أعر عليه.

[٤٦٣] بصل

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «العيون الغامزة» ص ١٨٩.

[٤٦٤] سلم الخاسر

هو سلم بن عمرو بن حماد مولى بني تميم بن مرة، شاعرٌ من شعراء الدولة العباسية. كان يلقَّب بالخاسر، وكان تلميذاً لبشار بن برد، و صديقاً لأبي العتاهية، ثم وقع بينه وبينها منافرةٌ وخلافٌ. مات سنة ١٨٦ هـ. ق؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ١١ ص ٢٣٦ الرقم ٧٥، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٥٠ الرقم ٢٥٣.

[٤٦٥] الهادي

هو أبو محمد موسى بن أبي جعفر محمد المنصور الملقَّب بالهادي من خلفاء الدولة العباسية ببغداد. ولد سنة ١٤٤ هـ. ق. وولي بعد وفاة أبيه. قتلته جواريه خنقاً سنة ١٧٠ هـ. ق. كانت مدة خلافته سنةً وثلاثة أشهر؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣٢٧ القائمة ٢، «الكامل في التاريخ» ج ٦ ص ٢٩، «تأريخ بغداد» ج ١٣ ص ٢١.

[٤٦٦] انهمر

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

[٤٦٧] علي بن يحيى المنجم

هو أبو الحسن علي بن يحيى بن أبي منصور المشهور بالمنجم، نديم المتوكل العباسي. كان راويةً للأشعار والأخبار، شاعراً محسناً. توفي بسامراء. له «أخبار إسحاق بن إبراهيم الموصلي». وُلد سنة ٢٠١ هـ. ق. ومات سنة ٢٧٥ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٣١ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٣ ص ٣٧٣ الرقم ٤٦٨، «سمط الآل» ص ٥٢٥.

[٤٦٨] يحيى بن عليّ بن يحيى المنجم

هو ابواحمد يحيى بن عليّ بن يحيى بن ابي منصور المعروف بابن المنجم، اديب متكلّم من ندماء الموقّق بالله العبّاسيّ. له «كتاب النغم»، و«الباهر». وُلِدَ سنة ٢٤١ هـ. ق. ومات سنة ٣٠٠ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ١٥٧ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ١٩٨ الرقم ٨٠٢، «تأريخ بغداد» ج ١٤ ص ٢٣٠.

[٤٦٩] النعمانة

لم أعثر عليه.

[٤٧٠] يضم

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

[٤٧١] المور

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٠.

[٤٧٢] على ما نقله عنه ابن رشيق

راجع: نفس المصدر ص ٣٤٢.

[٤٧٣] عبدالدار

من رجزٍ لهند بنت عتبة، أنشدته يوم أحد وكانت كافرةً؛ وتاممه:
وَيْهًا بُنْيَ عَبْدِ الدَّارِ وَيَهًا حُمَاةُ الْأَدْبَارِ
ضرباً بكلِّ بُتَّارِ

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٢، «السيرة النبوية» ج ٣ ص ٧٢؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٠، «الاقناع» ص ٥٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٦، «العيون الغامرة»

ص ٢٠١، «المعيار» ص ٦٨، «الإرشاد الشافي» ص ٩٦، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٤٧٤] سعداً

المصرع لأمّ سعد بن معاذ حين قد مات ولده: و تمام الشعر:

وَيْلُ أُمِّ سَعْدٍ سَعْدًا	صَرَامَةٌ وَحَدًّا
وَسُوْدُودًا وَمَجْدًا	وَفَارِسًا مَعْدًا
سُدَّ بِهِ مَسَدًا	يُقَدُّ هَامًا قَدًّا

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٢، «السيرة النبوية» ج ٣ ص ٢٦٤؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٧، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٧، «العيون الغامزة» ص ٢٠١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٦.

[٤٧٥] إليها

لم أعر عليه.

[٤٧٦] أطعما

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٥، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

[٤٧٧] ابن بَرِّي

هو أبو محمد عبد الله بن بَرِّي ابن أبي الوحش، من علماء العربية. وُلد ونشأ و توفي بمصر. قرأ «كتاب سيبويه» على محمد بن عبد الملك الشتريني، و تصدر للإقراء ببعض الجامعات، و ولي رئاسة الديوان المصري، له «الردّ على ابن الخشّاب»، و «حواشٍ على درّة الفوّاص». وُلد سنة ٤٩٩ هـ. ق. و مات سنة ٥٨٢ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٧٣ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٣٤ الرقم ١٣٦٤.

[٤٧٨] مخوفها

راجع: «المعيار» ص ٥٩.

[٤٧٩] حسباً

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٥، «العيون الغامزة» ص ١٨٤، «المعيار» ص ٥٨.

[٤٨٠] تؤدّه

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٦، «المعيار» ص ٥٩.

[٤٨١] خير

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٤، «العيون الغامزة» ص ١٨٥.

[٤٨٢] أختكُم

راجع: القسطاس المستقيم» ص ١٦٨.

[٤٨٣] عمّله

تمامه:

إِلَّا رَسِيْمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣ القسطاس المستقيم» ص ١٦٩. وأورده ابوالعلاء في «رسالة الصاهل و الشاحج»، و لم أعر عليه؛ وانظر: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٢٨٩ القائمة ١ الرقم ٣٩٣٣.

[٤٨٤] حَمَمًا

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٩؛ وأورده المعري في «رسالة الصاهل والشاحج» أيضاً.

[٤٨٥] مسعود

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٧٠.

[٤٨٦] البرود

راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٤٨٧] النَّمَارِق

راجع: «الأغاني» ج ١٢ ص ٣٩١. وذكره النويري في «نهاية الإرب» عند ذكر غزوة الأحد.

[٤٨٨] صردًا

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٧٢.

[٤٨٩] لا يَنَازِعُ فِيهِ

لم أعثر عليه.

[٤٩٠] الشُّمَال

البيت لعبيد بن الأبرص؛ راجع: «ديوانه» ص ١٢٠، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٥، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٦، «المعيار» ص ٦٠.

[٤٩١] عديّ بن زيدٍ

ذكرنا بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٣٤٤.

[٤٩٢] انتظار

البيت - كما يقوله المصنّف - لعديّ بن زيدٍ؛ راجع: «ديوانه» ص ٩٣، «لسان العرب» مادة «قصر» ج ٥ ص ٩٧، و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٥، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «المعيار» ص ٦٠، «الإرشاد الشافي» ص ٨٩، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

[٤٩٣] أشتَهَب

البيت - كما يقوله المصنّف - لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٩٣، و رواية الديوان: «... شَابَ بعدي رأسُ هذا...». و انظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٥، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠.

[٤٩٤] بعسفان

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٩، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٠، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

[٤٩٥] الزَّبُور

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٧، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٢، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٠.

و للنابعة الشيباني:

موجشات طامسات مثل آيات الزبور

[٤٩٦] ثمن

وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» -
للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٧، «القسطاس المستقيم»
ص ١٨٠، «العيون الغامزة» ص ١٩٢، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٤٧.
ويقولون: «ليس لما قرّرت به العين ثمن»؛ ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية»
في باب «ما جاء في المبالغة».

[٤٩٧] نقل عنه الدماميني

حيث قال: «زعم الزجاج أن هذا الضرب موقوف على السماع. قال: والذي جاء منه
قوله» راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٢.

[٤٩٨] يُدَمِّيه

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٢. و ذكره الأخفش
الأوسط في «كتاب القوافي»، ولم أعثر عليه.

[٤٩٩] ابواسحاق

هو ابواسحاق اسماعيل بن القاسم بن سويد العيني الشهير بأبي العتاهية، شاعرٌ مكثّر.
كان ينظم المائة و المائة و الخمسين بيتاً في اليوم! كان من طبقة بشّار و أبي نواس و
أمثالهما. وُلد سنة ١٣٠ هـ. ق. و توفي سنة ٢١١ هـ. ق. ببغداد. و لابن عمّار الثقفي كتاب
«أخبار أبي العتاهية»؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣٢١ القائمة ٢، «تأريخ بغداد» ج ٦
ص ٢٥٠، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٩ الرقم ٩٤.

[٥٠٠] انتِخاب

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٧٠ «العيون الغامزة» ص ١٩٠.

[٥٠١] نَدَام

البيت ذكره الحصريّ القيروانيّ في «زهر الآداب» و نسبّه إلى أبي الفتح البستي؛ و لم أعرّ عليه.

[٥٠٢] سَحَاب

مضى بعض الكلام حول هذا المصراع؛ راجع: التعليقة ٦٤.

[٥٠٣] فحواها

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٧، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

[٥٠٤] قَضَاهَا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣، «المعيار» ص ٦٢، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٥٠٥] أَصَابَهُ

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٥٠٦] حَدِيد

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٩، «مفتاح العلوم»

ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

[٥٠٧] عَزِيَّات

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٨١، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

[٥٠٨] المَسَاكِين

لم أعر عليه.

[٥٠٩] العِشْق

لم أعر عليه أيضاً.

[٥١٠] لُغَةٌ فِيهِ

قال الفيروز آبادي: «عَشِقَهُ - كَعَلِمَهُ - عشقا بالكسر، وبالتحريك»: راجع: «القاموس المحيط» مادة «عشق» ص ٨٣٨ القائمة ١. وقال الزبيدي شارحاً كلامه: «... بالكسر، و عَشَقاً أيضاً بالتحريك، عن الفراء»: راجع: «تاج العروس» نفس المادة ج ١٣ ص ٣٣٤ القائمة ١. وقال ابن منظور: «عَشِقَهُ ... عَشَقاً و عَشَقاً ... وقيل: العِشْقُ الاسم، والعِشْقُ المصدر»: راجع: «لسان العرب» نفس المادة أيضاً ج ١٠ ص ٢٥١ القائمة ٢. وعن الجوهري: «... قد عَشِقَهُ عِشْقاً ... و عَشَقاً أيضاً، عن الفراء»: راجع: «صاحح اللغة» نفس المادة ج ٤ ص ١٥٢٥ القائمة ٢.

[٥١١] الرابعة

في النسختين: «الثالثة»، وكذلك فيما يأتي بعده من الموارد حتى تنتهي بحور هذه الدائرة.

[٥١٢] عراق

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٥، «العيون الغامزة» ص ١٩٥، «المعيار» ص ٦٣، «الإرشاد الشافي» ص ٩١، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

[٥١٣] مَحَوَّل

راجع: «لسان العرب» مادة خلق ج ١٠ ص ٨٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٢، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافي» ص ٩١، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

[٥١٤] أسماعي

البيت لأَحِيحَةَ بن الجَلَّاح. وهو صدر قصيدة لها ٢١ أبيات، ورواية الديوان: «... لقول الخنا... أسماع». وهو منسوب إلى سيفي الأسلت أيضاً، كما في «لسان العرب» مادة «بلغ» ج ٨ ص ٤١٩. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافي» ص ٩٢، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

[٥١٥] عنم

البيت للمرقش الأكبر؛ راجع: «المفضَّلَات» ص ٢٣٨، «لسان العرب» مادة «نشر» ج ٥ ص ٢٠٦، «العمدة» ج ١ ص ٤٩٧؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٥، «مفتاح

العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٧، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافعي» ص ٩٣.

[٥١٦] المثنان

ولأبي النجم المفضل بن قدامة:

الحمد لله الوهوب المجل

راجع: «ديوان» أبي النجم العجلي ص ١٧٥، «الأغاني» ج ١٠ ص ١٨٥، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦.

[٥١٧] خال

تمامه - على ما في «الهور العين»، لنشوان الحميري -:

و دمنة تعرفها وأطلال

ولم أعر عليه. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٤.

[٥١٨] اختيار الدمايني

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٦.

[٥١٩] تبعاً لماتنه

إشارة إلى قول الأندلسي:

طَفَى دُونَ شَامٍ مَحُولٌ لِأَلْقِيلِ مَا يَدِ النَّشْرِ فِي خَافَاتِ رَحْلِي قَدْ نَمَا

راجع: «الرامزة» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٩١ البيت ٦٩.

[٥٢٠] بالأبوال

انظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» -

للخطيب - ص ٧٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٣، «المعيار» ص ٦٤.

[٥٢١] عذلي

المصرع لابن عبد ربّه على ما نسبته إليه الثعالبي، راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٩١؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٤، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٣، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «الإرشاد الشافي» ص ٩٤، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

[٥٢٢] تَعَلَّمَ

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٨.

[٥٢٣] تَحَكَّمَ

راجع: نفس المصادر المذكورة في التعليقة السالفة.

[٥٢٤] اللَّهَامِيم

راجع: «ديوان الحماسة» ص ٣٧٣ القطعة ٨٢٤، وهي لامرأة مخزومية. وانظر: «شرح الحماسة» - للمرزوقي - ج ٤ ص ١٧٩٧، «المعيار» ص ٦٦.

[٥٢٥] المَرَقْش

هذا هو المرقش الأكبر. وهو عوف - أو عمرو - بن سعد بن مالك، شاعر جاهلي من شجعانهم. عشق ابنة عم له اسمها أسماء، وله فيها شعر كثير. وشعره من الطبقة الأولى، وضاع أكثره. وُلد باليمن ونشأ بالعراق. وهو عمّ المرقش الأصغر، وهذا عمّ طرفة بن العبد. مات نحو سنة ٧٥ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٩٥ القائمة ٢، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ٥١٥.

[٥٢٦] قَلَمٌ

كما نسب العسكري الأول منها إليه؛ راجع: «كتاب الصناعتين» ص ٩.

[٥٢٧] ابن سبع

لم أتمكن من معرفته، ولم أعر على ترجمته.

[٥٢٨] للخليل

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٧.

[٥٢٩] تستقيم

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٥٣٠] قليل

قال الحطّينة:

قُلْتُ لَهَا أَصْبِرْهَا صَادِقًا وَيَحْكُ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلٍ

وهو صدر قطعة لها أربعة أبيات؛ راجع: «لسان العرب» مادة «صبر» ج ٤ ص ٤٣٨ القائمة ١. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٧٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥.

[٥٣١] الطريق

وانظر: «الاقناع» ص ٥٥، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٥٣٢] دَيد

مضى بعض الكلام حول البيت؛ راجع: التعليقة ٢٨٧.

[٥٣٣] العُرفَا

راجع: «لسان العرب» مادة «عرف» ج ٩ ص ٢٣٩؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٤، «العيون الغامزة» ص ٢٠٠، «المعيار» ص ٦٨، «الإرشاد الشافي» ص ٩٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

[٥٣٤] عبد الدّار

أشرنا إلى بعض مصادر البيت؛ راجع: التعليقة ٤٧٣.

[٥٣٥] سعداً

أشرنا إلى بعض مصادر البيت أيضاً؛ راجع: التعليقة ٤٧٤.

[٥٣٦] تغنيّا

البيت لأبي جعفر محمد بن منذر؛ راجع: «الأغاني» ج ١٨ ص ١٩٠، وانظر: «الكافي» - للخطيب - ٨١، «المعيار» ص ٦٩.

[٥٣٧] الوجد

البيت لابن الرومي، وبعده:
 كَانَ يَلْكَ الدُّمُوعَ قَطْرُ نَدَى
 يَقْطُرُ مِنْ نَرَجِسٍ عَلَى وَرْدٍ
 راجع: «البديع في البديع» ص ٢٧٩.

[٥٣٨] عائد

تمامه:

أُمُّ عِنْدَ مَوْلَاكَ أَنَّنِي رَاقِدٌ

من قصيدة له يمدح بها عضد الدولة و يذكر هزيمة وهشودان؛ راجع: «ديوان

المتبّي» ص ٥٥١.

[٥٣٩] هطل

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٨١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٥، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٦٩.

[٥٤٠] أنفوا

البيت لمالك بن العجلان؛ راجع: «الأغاني» ج ٥ ص ٣٠١، و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٨، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢.

[٥٤١] جَمَلِه

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٦، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٦٩، «بغية المستفيد» ص ٩١.

[٥٤٢] بسولان

كذا في النسختين؛ و قال الدماميني: «و بيت الخبن في العروض الثانية: لَمَّا التَّقَوَا بسولاف»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، و انظر: «لسان العرب» مادة «سلف» ج ٩ ص ١٦١ القائمة ٢، «الاقناع» ص ٥٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٨.

[٥٤٣] بالأعلى

لم أعثر عليه.

[٥٤٤] هطلا

لم أعثر عليه أيضاً.

[٥٤٥] من عنده

في هامش النسخة الأولى: «كذا في النسخة، فليُحرّر». وهو إشارة إلى ما في العبارة من الاضطراب. والعبارة وردت في النسخة الثانية في المتن.

[٥٤٦] أكتفي

هكذا البيت مروئ في النسختين؛ ولا يخفى ما في المصراع الأول من السقط الظاهر.

[٥٤٧] بالسخال

البيت للأعشى؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٨٣ - ورواية الديوان تختلف ما في المتن يسيراً -، «لسان العرب» مادة «بدل» ج ١١ ص ٣٣٢. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٠، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠١، «المعيار» ص ٧١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٨.

[٥٤٨] الردى

انظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٠، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٧١، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٠، «بغية المستفيد» ص ٥٥.

[٥٤٩] لكم

راجع: «لسان العرب» مادة «مثل» ج ١١ ص ٦١٥. وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦١، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٢، «العيون الغامزة»

ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ٧٢.

[٥٥٠] أمرنا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٨، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦١، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٤، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠١.

[٥٥١] يسير

البيت نسبه الثعالبي إلى ابن عبدربه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٩٢. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٩، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٦، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠١، «بغية المستفيد» ص ٥٥.

[٥٥٢] غلمانك

لم أعثر عليه.

[٥٥٣] أبي اسحاق

ذكرنا بعض الكلام في ترجمته راجع: التعليقة ٤٩٩.

[٥٥٤] مالي

البيت - كما ذكره المصنف - لأبي العتاهية، من قصيدة لها أربعة أبيات؛ ولم أعثر عليها في «أبو العتاهية أشعاره وأخباره»، صنعة الدكتور شكري فيصل.

[٥٥٥] أكبر من العروض

قال الدماميني: «و يُحكى أنَّ أبا العتاهية لما قال أبياته التي هذا أولها قيل له: خرجت عن العروض! فقال: أنا سبقت العروض!»، راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٦. وقال الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة»: «وقيل لأبي العتاهية: قد خرجت من العروض في قولك:

عُتِبَ مَا لِلْخِيَالِ خَبَّرَنِي وَمَالِي
فقال: أنا أسن من العروض!». ولم أعر على الكتاب.

[٥٥٦] العجمية

راجع: «ديوان» صفي الدين الحلبي ص ٤٢١؛ وروايته:
زَارَنِي وَ الصَّبَاحُ قَدْ سَفَرَا وَ ظَلِيمُ الظَّلَامِ قَدْ نَفَرَا
وفيه في مبتدأ القطعة: «قال وهو من الأوزان الأعجمية».

[٥٥٧] و

هكذا وردت العبارة في النسختين؛ والظاهر أن لفظة «الواو» زائدة.

[٥٥٨] الخفيف

راجع: «ديوان» أبي المجد ص ٩٩. ورواية المصراع الأول فيه: «وريم من بني الأتراك غر».

[٥٥٩] الأعشى

هذا هو أعشى قيس. وهو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل، ويقال له الأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، وليس أحد ممّن عُرف قبله أكثر شعراً منه. عاش عمراً طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم. مات سنة ٧ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣٤١ القائمة ٢، «خزانة الأدب» ج ١ ص ٨٤، «آداب اللغة العربية» ج ١ ص ١٠٩.

[٥٦٠] الإيغال

راجع: «ديوان» الأعشى الكبير ص ١٧٩.

[٥٦١] القدر

البيت نسبته ابو العلاء المعري إلى أبي داود في «رسالة الصاهل والشاحج». وهو من قصيدة لها ستة أبيات، وهو الخامس منها؛ وروايتها: «ورأيت الإماء كالجفثين ...». ولم أعر علىها.

[٥٦٢] الغمام

لم أعر عليه.

[٥٦٣] ممطولة

راجع: «ديوان» البحرني ج ٣ ص ١٦٣٩؛ وروايته: «حَلَّاتْنَا عَنْ زَوْرَةٍ فِي مَنَامٍ...».

[٥٦٤] لم يتغير

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٣، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢.

[٥٦٥] يبدو

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٣، «العيون الغامزة» ص ٢٠٦، «المعيار» ص ٧٣.

[٥٦٦] حزيناً

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٨ «العيون الغامزة» ص ٢٠٦ «المعيار» ص ٧٣

[٥٦٧] المعنى

لم أعر عليه.

[٥٦٨] الحركات

لم أعر عليه أيضاً.

[٥٦٩] الشيخ جواد آل الشيخ شبيب

هو الشيخ جواد بن محمد بن شبيب، أديبٌ شاعرٌ من أعلام النجف الأشرف. انتقل إلى بغداد واستقرّ فيه وتوفي بها ودفن في النجف. له: «الروض المعطور بالدرّ المنثور»، و «تراجم أدياء العصر»، و «ديوان شعر». وُلد سنة ١٢٨١ هـ. ق. وتوفي سنة ١٣٦٣ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٤٣ القائمة ١، «معارف الرجال» ج ١ ص ٢٠٢.

[٥٧٠] أدب

لم أعر عليه.

[٥٧١] سعاد

راجع: «لسان العرب» مادة «ضرع» ج ٨ ص ٢٢٣ القائمة ٢. وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩١، «الاقناع» ص ٦٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٩، «العيون الغامزة» ص ٢٠٧، «المعيار» ص ٧٥، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٢، «بغية المستفيد» ص ٦٤.

[٥٧٢] زيد

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٩٢، «الاقناع» ص ٦٦، «القسطاس المستقيم» ص ٢١٠، «العيون الغامزة» ص ٢٠٨، «المعيار» ص ٧٥، «بغية المستفيد» ص ٩٥.

[٥٧٣] الحسين عليه السلام

شهرة سيّد الكونين وإمام العالمين سيّد الشهداء وإمام الأصفياء والأولياء تغنينا عن

الإشارة إلى حياته و سيرته - سلام الله عليه و على آبائه و أخويه و أولاده الأمجاد - .

[٥٧٤] يُغار

لم أعر عليه.

[٥٧٥] معان

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٨.

[٥٧٦] حمامة

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٨، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٧.

[٥٧٧] البيتان

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٩.

[٥٧٨] اللثام

لم أعر عليه.

[٥٧٩] كالسبج

راجع: «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤١.

[٥٨٠] نَقْل الدما ميني

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢١٠.

[٥٨١] كالبرد

البيت حكاه ابو العلاء المعري في «الفصول والغايات» و نسبه إلى الخليل، و الكتاب

لم أعر عليه. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٤، «الاقناع» ص ٦٧، «المعيار» ص ٧٧.

[٥٨٢] الخز السُّود

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سبج» ص ١٨٩ القائمة ٢، «صاح اللغة» نفس المادة ج ١ ص ٣٢١ القائمة ١.

[٥٨٣] لا حرج إنشاء الله

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢١، «الكشكول» المجلد الأول الجلد الثالث ص ٥٣٢.

[٥٨٤] العُتَاب

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سبج» ص ١٩١ القائمة ١، «لسان العرب» نفس المادة ج ٢ ص ٣٠٢ القائمة ١.

[٥٨٥] نسيان

لم أعر عليه.

[٥٨٦] وَلَد

لم أعر عليه أيضاً.

[٥٨٧] كُثْب

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢١١.

[٥٨٨] طلبا

لم أعر عليه.

[٥٨٩] لغة فيه

قال الفيروزآبادي: «و العارية ... و العارة: ما...»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ٤١٦ القائمة ١، و زاد الزبيدي فقال: «و العارية ... و كذا العارة: ما...»؛ راجع: «تاج العروس» ج ٧ ص ٢٧٥ القائمة ٢.

[٥٩٠] الهلال

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٤، «الاقناع» ص ٦٨، «القسطاس المستقيم» ص ٢١٧، «العيون الغامزة» ص ٢١٢.

[٥٩١] منقع

لم أعثر عليه.

[٥٩٢] جوازه

هكذا وردت العبارة - اي قوله: «تأمل في وجه جوازه» - في المتن في النسختين؛ و الظاهر أنها حاشية أدخلت فيه.

[٥٩٣] نيامًا

البيت لبشر بن أبي حازم على ما نسبته إليه ابن عبدربه؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٧٦. وانظر: «لسان العرب» مادة «روب» ج ١ ص ٤٤١ القائمة ٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤١، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٢، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨١.

[٥٩٤] السعال

راجع: «لسان العرب» مادة «رضع» ج ٨ ص ١٢٧، وقد نسبته إلى الهذلي. وهو من شواهد سيبويه؛ راجع: «خزانة الأدب» الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة ج ٩ ص ٥٧٠. وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٣، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨١، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

[٥٩٥] روى

راجع: «لسان العرب» مادة «عوص» ج ٧ ص ٥٨؛ وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٣، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٣، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦.

[٥٩٦] مئة

راجع: «لسان العرب» مادة «بتر» ج ٤ ص ٣٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٤، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٣، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٤، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

[٥٩٧] الغضا

انظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٤، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٧، «العيون الغامزة» ص ٢١٧، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٧، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

[٥٩٨] يأتিকা

راجع: «لسان العرب» مادة «بتر» ج ٤ ص ٣٨؛ وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٤، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٨، «العيون الغامرة» ص ٢١٧، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٧.

[٥٩٩] المازني

هو ابو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، من أئمة النحو. كان بصرياً ومات بها. روى عن ابي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد واليزيدي. له آثار، منها: «ما تلحن فيه العامة»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٦٩ القائمة ١، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٦٣ الرقم ٩٥٣، «معجم الأدباء» ج ٢ ص ٢٨٠.

[٦٠٠] القطر

البيت لامرئ القيس، وكذلك الذي بعده؛ راجع: «ديوانه» ص ١٥٧.

[٦٠١] المسلمينا

راجع: «رغبة الآمل من كتاب الكامل» ج ١ ص ١٢١؛ ورواية المبرد: «فذك القصص...». وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٥.

[٦٠٢] القصاص

راجع: «لسان العرب» مادة «قصص» ج ٧ ص ٧٦ القائمة ١. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٤.

[٦٠٣] عليها

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٤، «مفتاح العلوم»

ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٦.

[٦٠٤] جمال سعدٍ

لم أعثر على قوله هذا، و البيت لم يوجد في «الكتاب».

[٦٠٥] لا نظير له

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٢٩.

[٦٠٦] فأفضل

راجع: «ديوان» امرئ القيس ص ١٦٤. و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «العيون الغامزة» ص ٢١٩، «الاقناع» ص ٧٤.

[٦٠٧] علمته

لم أعثر عليه.

[٦٠٨] البديهي

هو أبو الحسن علي بن محمد البديهي. أصله من شهرزور، و كان من المتصلين بصاحب بن عباد، و قد مدحه. مات نحو سنة ٣٨٠ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٣٢٥ القائمة ٣. و ذكر الثعالبي قطعة له في ابن العميد؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٣ ص ١٦٣.

[٦٠٩] الدوائر

و قد أشرنا هناك إلى بعض أقوال العروضيّين في هذا المضمار؛ راجع: التعليقة ١٥٨.

[٦١٠] عامر

راجع: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» -

للخطيب - ص ١٠٦.

[٦١١] الملوان

راجع: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٥.

[٦١٢] الدهور

راجع: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٥.

[٦١٣] الدمن

راجع: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٦٠.

[٦١٤] الطَّلَل

نُسب إلى الخليل أنه قال:

سُئِلُوا فَأَبَوْا فَلَقَدْ بَخِلُوا فَلَيْسَ - لَعْمُكَ! - مَا فَعَلُوا
أَبْكَيْتُ عَلَى طَلَلٍ طَرِباً فَشَجَاكَ وَ أَحْزَنَكَ الْطَّلُّ

كما في «النور المقتبس» - للمحافظ البيهقوري -، و لم أعر عليه. وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٣٢.

[٦١٥] أمير المؤمنين عليه السلام

إننا وإن اشترطنا في هذه التعاليق أن نذكر شيئاً عن الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب لكننا لا نذكر شيئاً عمّا يرجع إلى وصيّ الرسول و صاحب لواء المؤمنين، لشهرته التي ملأت الآفاق - سلام الله عليه و على آبائه و أولاده الكرام -.

[٦١٦] لجابر

هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو الخزرجي الأنصاري، من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ. غزا تسع عشرة غزوة، وقد أدرك بعد النبي ﷺ أنتمنا الكرام عليهم السلام حتى مولانا محمد الباقر عليه السلام. له مسند. وُلد سنة ١٦ قبل الهجرة ومات سنة ٧٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٠٤ القائمة ٢، «الإصابة» ج ١ ص ٢١٣.

[٦١٧] صدقاً

الأيّات لم توجد في «ديوان» أمير المؤمنين طبعة دارالكتب العلمية، ولا في طبعة دارالجيل، ولم توجد في «انوار العقول من أشعار وصيّ الرسول» أيضاً. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٦.

[٦١٨] مذهب

وبعده:

هَذَا عَذْرُ الْقَاضِي وَ أَقْلِبْ

راجع: «ديوان» أبي العتاهية ص ٥٠٠ القطعة ٣٨.

[٦١٩] رجل

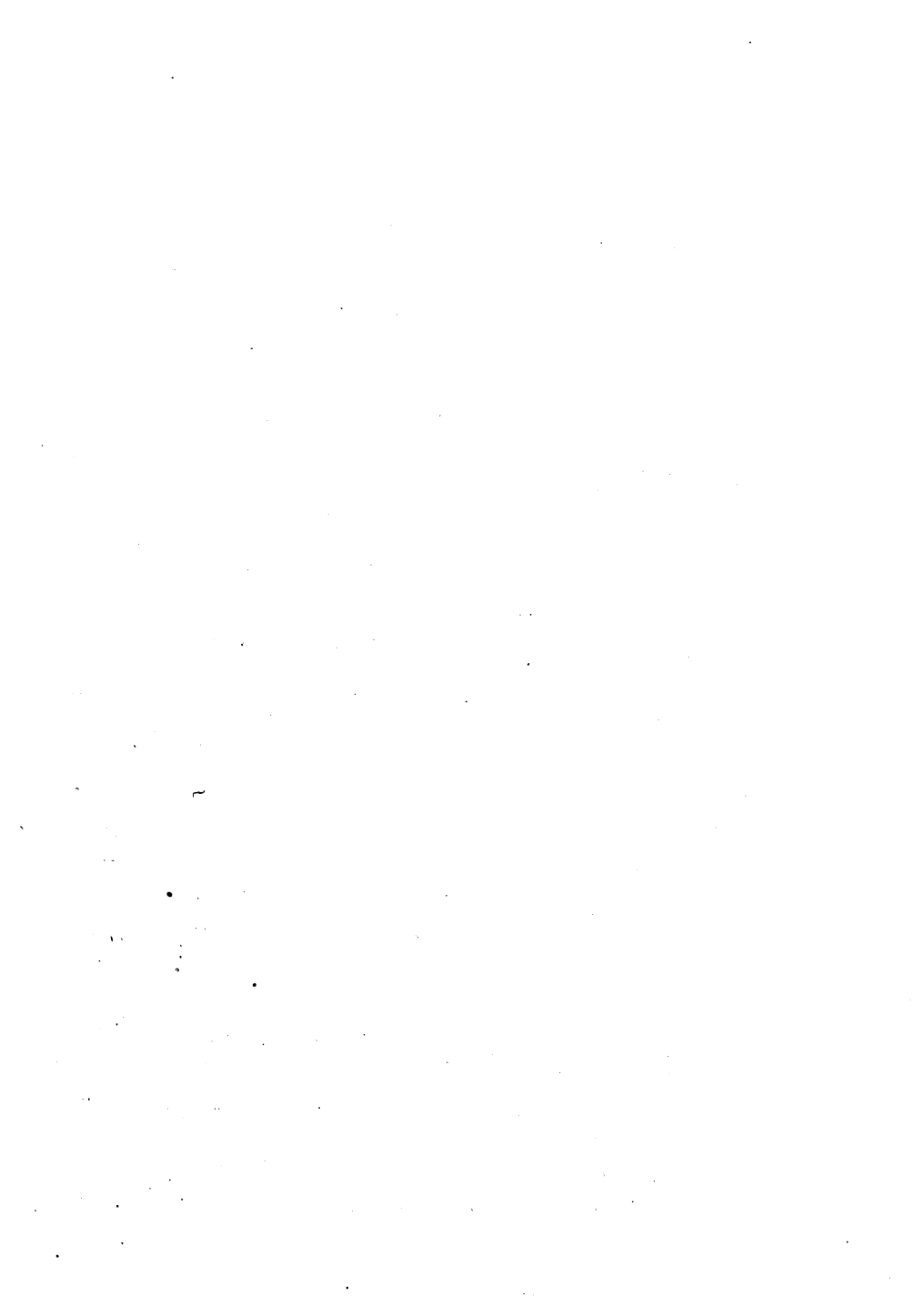
راجع: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٤.

[٦٢٠] الأدهم

راجع: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٦٠، «المعيار» ص ٨٥.

[٦٢١] سلکوا

راجع: «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢.



فهرس القوافي

أولاً: فهرس الأبيات

ثانياً: فهرس المصارع



فهرس القوافي

أولاً: الأبيات

٢٢٤	يأتিকা	١٦٧	الولاء
٧٩	أشتریکا	١٧٧	الماء
٧٩	فيکا	٥٢	بواء
١٧٣	خبالا	١٣٨	الثواء
٤٢	وطلا	١٤٩	غائبا
٢٠٦	هطلا	١٨٧	حسبا
١٦٠	دولا	٢٢٠	طلبا
٢٢٣	نياما	١٥١	حارا
٤٨	خثعما	١٥١	الغارا
١٨٧	أطعما	٦٦	فرا
٤٢	ثنائتا	١١٧	نزرا
٢٠٩	أرنا	٧٩	نفورا
١٥٢	ونا	١٤٣	الرؤسا
٢١٢	حزينا	١٤٦	أحوصا
٢٢٤	المسلمينا	٢٢٣	الفضا
٢٠٤	تغنيّا	٢٠٣	العرفا
٨٦	أجابوا	٢٢٨	صدقا
١١٦	فاذهبوا	١٨٦	مشققا

٦٠ العرب	١٦٩ لا تسيروا
٤٨ جانب	٢٠٦ أنفوا
١٥٨ سرحوب	٢٢٩ سلكوا
١٩٠ اشتهب	١٥٤ استقاموا
١٣٩ / ١٤٣ بلبب	٢٢٣ رروا
١١٢ قريب	١٩٣ قضاها
١٣٨ عسيب	١٩٣ فحواها
١٧٤ الحسنات	١٢٦ رقيها
١٩٤ عربيات	٤٨ أروضاها
٢١٨ كالسيح	١٨٧ مخوفها
٢١٨ حرج	١١٦ حريمها
٢١٨ وهج	١٨٢ أماقها
١٥٢ برحى	١٨٦ إليها
١٧٤ الرياح	٢٢٥ عليها
٥٣ بعدّاد	١٨١ ريتا
٢١٥ سعاد	١١٣ راضيا
١٧١ الخدّ	١٥٤ الرياب
٢٠٤ الوجد	١٩٢ انتحاب
٢١٨ كالبرد	١٦٤ الغراب
٢٠٨ الردى	١١٣ الأبواب
١٥٨ كالورد	٢٢٨ عوتب
١٥٢ سُدى	٢١٩ كُتب
١٤٥ أبوسعد	١٧٦ لم تجب
١٧٣ معدّ	٢١٤ أدب
٢١٩ ولد	١٧٣ تربّ
١٤٣ لم تزود	٨٧ بالقرب

١٧٤	الذعر	١٨٣	مجهود
١٦٦	الوافر	١٧١	ذي مهد
١٨٤	مقفر	١٩٣	حديد
١٦٩	المتنفر	٢٠١	بالأخبار زيد
١٨٥	بكر	٢١٥	مثل زيد
١٧٦	تامر	١٣٥	بالأخبار
٢٢٧	عامر	١٤٨	الفرار
١٦٠	زمر	٢١٠	نفرا
١٧٩	فالغمر	١٥٦	نزار
١٩١	الزبور	٢١٥	يسار
٧٨	أحور	١٩٠	انتظار
١٦٩	سطور	١٦١	تغار
١٨٦	المور	٢١٥	يغار
٢٢٨	الدهور	١٦٩	قفار
١٤٨	السهر	١٧٥	نار
١٨٨	خير	١٧٦	المقابر
٢٠٩	يسير	١٨٣	الزبر
٢١٢	لم يتغير	٧٨	عنبر
١٨٢	بأس	٢٢٤	المستحر
١٤٣	المفيض	١١٧ / ١٧٤	آخر
١٦١	السراع	٢١١	القدر
٥٢	ينقطع	١٦٤	القدر
٢٢١	منقع	١١٣	للقدر
١٦٨	تستطيع	١٤٨	غرر
١٧٧	مخاف	١١٥ / ١٧٣ / ٢٢٤	القطر
٥٣ / ١٤٢	ظرف	١٦٦	الناظر

١٥٤	بَعْل	٦٣	يَرَعَف
٢٢٨	الَطَلَل	٢١١	لَطِيف
٦٦	جَمَل	٢١١	الخَفِيف
١٧٤	تَجَمَّل	١٩٦	عَرَّاق
١١٣	مَزَمَل	١٥٤	تَلَّاق
٨٦	المُسْتَكْمَل	١٨٨	النَّمَارِق
١٩٦	مُحَوَّل	١٩٤	العَشَق
٥٠	الْفَضُول	١٦٦	خَلَق
٦٠	يَقُول	٢٠٠	الطَّرِيق
١٨٠	الذَّلُول	١٥٧	مَلِك
٥٠	الْخَلِيل	١٥٣	فَهْلَك
١٤٥	عَلِيل	٢١٠	شَانِك
٢٠٠	قَلِيل	٢١٠	غُلَمَانَك
١٤٥	كَعْرُوض الطَّوِيل	٢٠٨	بِالسَّخَال
١٤٥	حَشَو الطَّوِيل	١٥٨	الْوَصَال
٢١٧	اللَّثَام	٢٢٣	السَّعَال
١٩٣	نَدَام	٢١١	الْإِيغَال
٢١٢	الْغَمَام	٢٢٠	الْهَلَال
١٤٩	الْمَنَام	١٩٠	الشَّمَال
١٥٩	مُسْتَعْجَم	١٨٥	الْخَجَال
١٨٥	مِلْتَزَم	٢٢٩	رَجُل
٢١٣	تَبَسَّم	١٧٥	بِالْمَنْصَل
١٨٥	يَضْم	٢٢٦	فَأَفْضَل
١٤٢	الضَّرَاغِم	٢٠٥	هَطَل
١٨٥	الْأَكْم	١٤٤	فَعَلَ
١٩٨	تَحْكَم	١٨٥	اِحْتَفَلَ

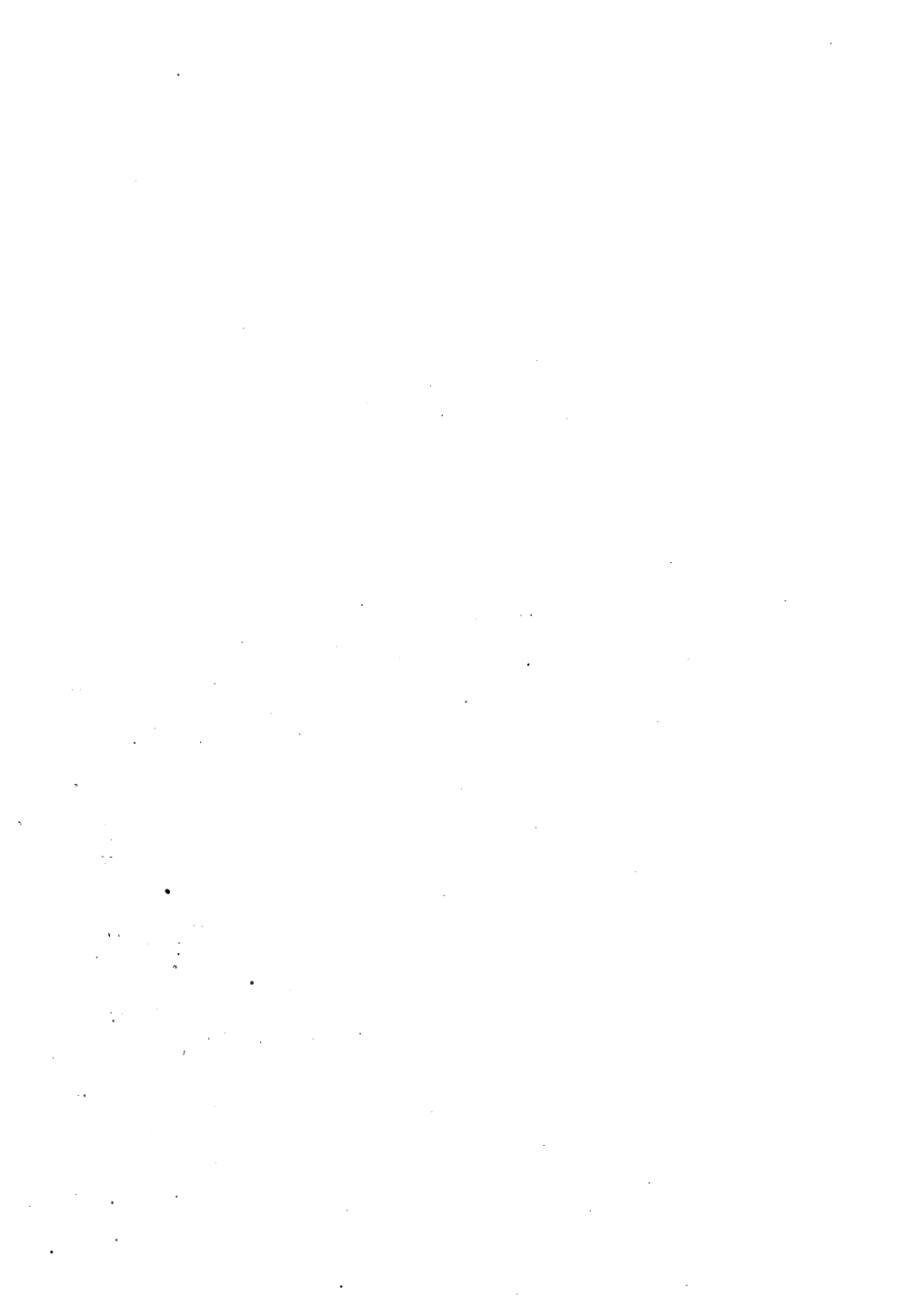
لکم ٢٠٨	أزمان ١٣٧
بذي سلم ٥٩ / ١٨٥	أسنان ١٨٠
علم ١١٤	إخوان ١٧٠
تعلم ١٩٨	الوان ١٨٠
قلم ١٩٩	الملوان ٢٢٧
کلم ١٩٩	نسيان ٢١٩
يکلم ١٧٦	الوسن ٥٢
عنم ١٩٧	ثمن ١٩١
الأدهم ٢٢٩	الدمن ٢٢٨
سجوم ١٨٤	المساكين ١٩٤
مسجوم ١٣٧	العالمين ١٧٧
الديم ١٧٥	يبدو ٢١٢
الشيم ١١٥	ماه ٦٠
تستقيم ٢٠٠	أصابه ١٩٣
صميم ١٦٥	علمته ٢٢٦
غربان ١٨٢	تؤده ١٨٧
البان ١٨٠ / ٢١٩	غاره ١٧٥
غرثان ١٨١	العشيرة ١٨٢
غرّان ١٤٤	عنقه ١٦٠
ميسّران ١٧٧	مثله ٦٠
قطران ١٨٠	لاشريك له ١٧١
لأرضان ١٤٤	جمله ٢٠٦
معان ٢١٦	مطولة ٥٣ / ٢١٢
بعسفان ١٩٠	قدمه ١٥٠ / ١٥١
دهقان ١٤٩	الندامة ١٨٧
فلان ١٤٧	لغرامه ١٤٤

١٦٦ العصي	١٨٥ النعامة
١٤٢ لاعرضي	٢١٦ حمامه
١٩٧ أسماعي	١٨٩ لا ينازع فيه
٢١٠ مالي	٦٠ لم نلتفت إليه
٢٠٨ حمامي	١٩٢ يدميه
١٧٥ يحتمي	٢٢٣ مية
١٥٠ ترمي	١٥٦ يأتي
١٧٢ تكزمي	١٥٩ الواحي
١٦٦ تعصيني	٨١ فؤادي
	١٥٩ الوادي
	١٦٧ ذكري

ثانياً: المصارع

١٨٨ مسعود	١٨٨ صردا
١٨٦ / ٢٠٤ عبدالدار	١٨٦ / ٢٠٤ سعدا
١٧٧ النهار	 حمما ١٨٨
٢١٣ أمر	١٧٧ لاثنأ
١٨٥ انهمر	٥٣ / ١٣٨ / ١٩٣ سحاب
٦٦ / ١٨٤ جذع	٢٢٨ مذب
٤٣ للتقطيع	١٦٥ ملحوب
٢٠٦ بسولاف	٢١٣ الحركات
١٩٧ خال	٢٠٤ عائد
١٩٧ بالأبوال	٥٣ برماد
٦٦ منزل	٢٢٥ سعد
٢٠٦ بالا على	١٨٨ البرود

١٩٧	المثان	٥٥	فضول
	المعنى ٢١٣	٥٥	فعول
١١٦	صواحيه	١٨٨	أختكم
١٨٨	عمله	١٣٨	حكم
١٧٧	العشيرة	١٣٧	طيف ألم
١٩٨	عذلي	١٦٢	عنهم



فهرس مصادر

التحقيق و التعليق



فهرس مصادر التحقيق و التعليق

- [١] القرآن الكريم / كتابة عثمان طه / طبعة منظمة الإعلام الإسلامي / ١٣٦٦ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٢] أساس البلاغة / الزمخشري / دارصادر، داربيروت / ١٩٦٥ / بيروت / لبنان.
- [٣] الإصابة / العسقلاني / ٤ ج / داراحياء التراث الاسلامي / ١٣٢٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٤] الأعلام / الزركلي / ٨ ج / دارالعلم للملئين / ١٩٨٦ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٥] أعيان الشيعة / الأمين / ١١ ج / دارالتعارف للمطبوعات / ١٤٠٣ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٦] الأغاني / الأصفهاني / ٢٦ ج / دارالفكر / ١٤٠٧ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٧] الاقناع / صاحب اسماعيل بن عبّاد / منشورات المكتبة العلمية / - / بغداد / عراق.
- [٨] الأمالي / المرتضى / ٢ ج / داراحياء الكتاب العربية / ١٣٧٣ هـ.ق. / القاهرة / مصر.
- [٩] إنباه الرواة / ابن القفطي / ٣ ج / دارالكتب المصرية / ١٣٦٩ هـ.ق. /

القاهرة/ مصر.

- [١٠] البداية والنهاية / ابن كثير / ١٤ ج / ١٣٥١ هـ.ق. / القاهرة / مصر.
 [١١] البديع في البديع / ابن منقذ / دارالكتب العمليّة / ١٤٠٧ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

- [١٢] بغية الوعاة / السيوطي / ٢ ج / المكتبة العصرية / صيدا / لبنان.
 [١٣] تاج العروس / الزبيدي / ٢٠ ج / دارالفكر / ١٤٢١ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
 [١٤] تاريخ بغداد / البغدادي / ١٤ ج / ١٣٤٩ هـ.ق. / القاهرة / مصر.
 [١٥] تاريخ علمي واجتماعي اصفهان / مهدي / ٣ ج / نشر الهداية / ١٣٦٧ هـ.ش. / قم / ايران.

- [١٦] تحقيق ما للهند / البيروني / اوفست انتشارات بيدار / ١٤١٨ هـ.ق. / قم / ايران.
 [١٧] ترتيب كتاب العين / الخليل بن احمد / انتشارات اسوه / ١٤١٤ هـ.ق. / قم / ايران.

- [١٨] تهذيب اللغة / الأزهرى / ١٦ ج / دارالمصرية / القاهرة / مصر.
 [١٩] جمهرة أشعار العرب / القرشي / داربيروت / ١٩٨٤ م. / بيروت / لبنان.
 [٢٠] الجواهر المضيئة / القرشي / ٢ ج / ١٣٣٢ هـ.ش. / حيدرآباد / هند.
 [٢١] خزنة الأدب / البغدادي / ١٢ ج / مكتبة الخانجي / ١٤٠٦ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

- [٢٢] خزنة الأدب / البغدادي / ٤ ج / دارالطباعة المصرية / القاهرة / مصر.
 [٢٣] خزنة الأدب / الحموي / دارالقاموس الحديث / القاهرة / مصر.
 [٢٤] الخصائص / ابن جنّي / ٢ ج / اوفست دارالهدى / - / بيروت / لبنان.
 [٢٥] الدرر الكامنة / العسقلاني / ٤ ج / دارالجيل / ١٤١٤ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

- [٢٦] ديوان أبي المجد / مكتبة مسجد آية الله مجد العلماء / ١٤٠٨ هـ.ق. / اصفهان / ايران.
 [٢٧] ديوان أبي تمام / أبو تمام / طبعة محمد جمال / القاهرة / مصر.

[٢٨] ديوان أبي نواس / أبونواس / دارالكتاب العربي / ١٤٠٤ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٢٩] ديوان البحري / ٤ ج / دارالمعارف بمصر / ١٩٦٣ م. / القاهرة / مصر.

[٣٠] ديوان بهاء الدين زهير / بهاء الدين / ادارة الطباعة المنيرية / القاهرة / مصر.

[٣١] ديوان جميل بشنة / جميل / دارالكتب العلمية / ١٤١٣ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٣٢] ديوان حسان بن ثابت / حسان / داربيروت، دارالفائس / ١٤١٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٣٣] ديوان العجاج / العجاج / مكتبة دارالشرق / ١٩٧١ م. / بيروت / لبنان.

[٣٤] ديوان عمر بن أبي ربيعة / عمر بن أبي ربيعة / دار الأندلس / ١٤٠٩ م. / بيروت / لبنان.

[٣٥] ديوان المتنبي / المتنبي / داربيروت / ١٤٠٣ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٣٦] الراح القراح / السبزواري / انجم آثار و مفاخر فرهنگي / ١٣٨١ هـ.ش. / تهران / ايران.

[٣٧] الرامزة، انظر: المجموع الكامل للمتون.

[٣٨] رغبة الآمل من كتاب الكامل / المرصفي / ٤ ج / أوفست مكتبة الأسدي / تهران / ايران.

[٣٩] الروض الأنف / السهيلي / ٧ ج، ٤ مج / داراحياء التراث / ١٤٢١ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٤٠] الشافي في العروض والقوافي / الدكتور هاشم صالح مناع / دارالفكر العربي / ١٤٢٤ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٤١] شذرات الذهب / ابن العماد / ٩ ج / دارالكتب العلمية / ١٤١٩ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٤٢] شرح ديوان المتنبي / البرقوقي / ٤ ج، ٢ مج / دارالكتاب العربي / بيروت / لبنان.

[٤٣] صحاح اللغة / الجوهري / ٧ ج / دارالكتاب العربي / القاهرة / مصر.

- [٤٤] الصناعتين / العسكري / عيسى البابي الحلبي / القاهرة / مصر.
- [٤٥] طبقات أعلام الشيعة / الطهراني / دانشگاه تهران / ١٣٧٢ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٤٦] العروض العربي البسيط / يحيى معروف / دانشگاه رازی / ١٣٧٨ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٤٧] العقد الفريد / ابن عبد ربّه / ج ٩ / دارالكتب العلمية / ١٤٠٧ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٨] العمدة / القيرواني / ج ٢ / دارالمعرفة / ١٤٠٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٩] العيون الغامزة / الدماميني / مطبعة المدني / - / القاهرة / مصر.
- [٥٠] فرهنگ توصيفی اصطلاحات عروض / حسين مدرّسی / سمت / ١٣٨٠ هـ.ق. / تهران / ايران.
- [٥١] الفهرست / ابن ندیم / مكتبة الاستقامة / - / القاهرة / مصر.
- [٥٢] القاموس المحيط / الفيروزآبادي / داراحياء التراث العربي / ١٤٢٢ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٥٣] قبيلۀ عالمان دين / هادی نجفی / انتشارات عسگریه / ١٤٢٣ هـ.ق. / قم / ايران.
- [٥٤] القسطاس المستقيم / الزمخشري / مكتبة الأندلس / ١٩٦٩ م. / بغداد / العراق.
- [٥٥] الكافي في العروض والقوافي / الخطيب التبريزي / المكتبة العصرية / ١٤٢٥ هـ.ق. / صيدا / لبنان.
- [٥٦] الكافي - للقاء - ، انظر: المجموع الكامل للمتون.
- [٥٧] الكامل في التاريخ / ابن الاثير / ج ١٣ / دارصادر / بيروت / لبنان.
- [٥٨] كشف الظنون / حاجي خليفة / ج ٢ / وكالة المعارف / ١٩٤١ م. / استانبول / تركيا.
- [٥٩] مجمع الأمثال / الميداني / ج ٢، ١، مج / دارالفكر / ١٣٩٣ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٦٠] المجموع الكامل للمتون / جمعه محمد خالد العطار / دارالفكر / ١٤٢٥ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٦١] المصباح المنير / الفيومي / ٢ ج، ١ مج / مطبعة الأميرية / ١٩٢٨ م. / القاهرة مصر.

[٦٢] معارف الرجال / محمد حرز الدين / ٣ ج / أوفست مكتبة آية الله المرعشي النجفي / ١٤٠٥ هـ.ق. / قم / ايران.

[٦٣] معاهد التنصيص - الطبعة القديمة - / العباسي / دارالطبعة المصرية / ١٢٧٤ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

[٦٤] معجم الادباء / الحموي / ١٠ ج، ٢٠ مج / داراحياء التراث العربي / بيروت / لبنان.

[٦٥] معجم الأدباء / كامل سلمان الجبوري / ٧ ج / دارالكتب العلمية / ٢٠٠٣ م. / بيروت / لبنان.

[٦٦] معجم الشعراء / كامل سلمان الجبوري / ٥ ج / دارالكتب العلمية / ٢٠٠٣ م. / بيروت / لبنان.

[٦٧] المعجم المفصل في علوم اللغة / الدكتور محمد التونسي، راجي الأسمر / ٢ ج / دارالكتب العلمية / ١٤٢١ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٦٨] المعيار / الشنتريني الأندلسي / - / ١٩٦٨ م. / دمشق / سوريا.

[٦٩] مفتاح العلوم / السكاكي / دارالكتب العلمية / ١٣٤٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٧٠] المفصليات / الضبي / ٢ ج / دارصادر / ١٤٢٤ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[٧١] مقامات الحريري / الحريري / أوفست مؤسسة الروافي / ١٣٦٤ هـ.ش. / تهران / ايران.

[٧٢] المنتظم / ابن الجوزي / ١٣٥٧ هـ.ق. / حيدرآباد / هند.

[٧٣] المنجد / لوئس معلوف / اسماعيليان / ١٣٦٢ هـ.ش. / تهران / ايران.

[٧٤] الموجز الكافي / نايف معروف / دارالنفاثس / ١٩٩٧ م. / بيروت / لبنان.

[٧٥] النجوم الزاهرة / ابن تقيي بردي / دارالكتب المصرية / ١٣٤٨ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

[٧٦] نزهة الالباء / الانباري / ١٢٩٤ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

[٧٧] نقد الشعر / قدامة ابن جعفر / مطبعة الجوائب / ١٣٠٢ هـ.ق. / قسطنطينية /

تركيا.

[٧٨] الوافي بالوفيات / الصفدي / ٢٥ ج / اوفست دارصادر / ١٩٩١ م. / بيروت

/ لبنان.

[٧٩] وفيات الأعيان / ابن خلكان / ٦ ج / دارصادر / بيروت / لبنان.

[٨٠] وقاية الأذهان / الأصفهاني / مؤسسة آل البيت / ١٤١٣ هـ.ق. / قم / ايران.

[٨١] يتيمة الدهر / الثعالبي / ٤ ج، ٢ مج / مطبعة السعادة / ١٣٧٥ هـ.ق. /

القاهرة / مصر.